جامعـــــــــــــــة الزاويـــــــــــــــة

إِدارة الدِّراســـات العُليـا والتدريـب

كُليِّـــــــــــــــــةُ الآداب

قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها

شعبة اللُّغويَّات

الموازنة بين شرحي ابن هشام والأشمونيّ لأَلفية ابن مالك
"دراسة نحويّة"

أطروحة مقدَّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإِجازة الدقيقة (الدكتوراه) فِي الدِّراسات اللُّغوية

إِعداد الطالبة:

نوريَّة عليّ مبارك المريريّ

إِشراف:

أ. د البشتي الطيِّب بشنة

العام الجامعي: 2022-2023 م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى:

﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

سورة المجادلة، من الآية: (11)

الإهـــداء

إلى المعتزّين باللغة العربيّة وعاءً للقرآن الكريم ألبسها ثوب الفصاحة والبيان

إلى مَنْ يغارُ على هذه الأمَّة بماضيها وحاضرها ومستقبلها

إلى زوجي وأبنائي وبناتي...

إلى كلّ مَنْ له حقٌّ عليَّ

أُهدي هذا العمل.

الباحثة

المقدِّمـــــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه البررة الأخيار أجمعين، ومَنْ اهتدى بهديه إلى يوم الدين...

إمّا بعد:

فقد حظيت ألفيّة ابن مالك (ت: 672هـ)، بشهرة كبيرة، فاقتْ أغلب مصادر كتب النحو القديمة، فقد بلغت من الشهرة والذيوع ما بلغه كتاب سيبويه، فكما أَنَّ لفظ (الكتاب) أُطلق عليه من دون إضافة، حيثُ لا يراد به إلاَّ كتاب سيبويه، فكذلك (الألفيّة) إذا أُطلقت من دون إضافة فقد يُراد بها ألفيّة ابن مالك.

وكان اهتمام العلماء بالألفية اهتماماً بالغاً، فمنذُ تأليفها والعلماء يجتهدون في شرحها، والتعليق عليها، وسبر أغوارها، وطلاب العلم يجتهدون في حفظها، وفهم ما أشكل منها.

وقد وصل عدد الشروح التي وضعت على الألفيّة إلى ما يزيد عن أربعين شرحًا غير ما وُضِعَ عليها من حواشٍ لشواهد شروحها، وكُتُبٍ في إعراب متونها.

ورغبة مني في دراستها والبحث في بعض شروحها، اخترتُ موضوعاً لنيل درجة الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) يتعلق بجانب من هذه الشروح، حيثً وسمته بعنوان: (الموازنة بين شرحي ابن هشام والأشمونيّ لألفية ابن مالك).

أهمّية الموضوع:

ترجع أهمّية الموضوع إلى عدة أسباب منها:

الأوَّل- الوقود على أساليب الشارحين وأهدافهم.

الثاني: عدم وجود دراسة سابقة مستقلة تعقد تلك الموازنة بين ابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما على ألفيّة ابن مالك.

والآخر- ما تتمتع به الألفيّة من الذيوع والانتشار بين الدّارسين، وما كان يتمتع به ابن مالك نفسه من المقدرة الفذة على النظم المحكم لأبواب النحو والصرف

ومسائلهما، وما كان عليه من التبحر والاجتهاد في مسائل النحو واللغة بوجه عام، ممّا جعل الألفيّة تأخذ مكانة فريدة في نفوس الدّارسين لها.

منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفيّ التحليلي القائم على أسلوب الموازنة والنقد النحويّ الذي يؤدي إلى استباط الممّيزات والمآخذ على كلا الشارحين، مع الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما في شرحهما للألفية.

الدراسات السابقة:

بعد إطلاعي على الكتب، لا توجد دراسة سابقة مستقلة تناولت شرحي ابن هشام والأشمونيّ بشكل مستقل، وإنّما توجد مجموعة تناولت كليهما ضمن شرّاح آخرين في شروحهم للألفية. وهناك دراسات سابقة تتعلق بشروح الألفيّة أو بمناهج هذه الشروح، ومن هذه البحوث التي تمكنتُ من الاطلاع عليها:

* **الخلاف النحويّ بين مناهج شروح الألفيّة**، رسالة دكتوراه، للطالب: إبراهيم محمد نجيب، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 1999م.

* استدراكات ابن هشام على ألفيّة ابن مالك من خلال كتابه (أوضح المسالك) رسالة ماجستير للطالب: محمد نورنجيب حمد، جامعة أم درمان الإسلامية، 2008م.

* ألفيّة ابن مالك بين شرح المكودي والأشمونيّ، رسالة ماجستير، دراسة تحليلية مقارنة، للطالبة: زهرة أحمد الفيتوري، جامعة الزاوية.

وقد جاءتْ خطة البحث في دراستي لهذه الإطروحة لتشمل:

تمهيداً وأَربعة فصول وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

التمهيد: أولاً– الموازنة (قراءة في الاصطلاح وتقنيات الموازنة).

ثانياً– مفهوم الشروح النحويّة وأهميتها.

ثالثاً- ترجمة ابن مالك والتّعريف بألفيته .

رابعاً- ابن هشام وكتابه (أوضح المسالك من ألفيّة ابن مالك).

خامساً- الأشمونيّ وشرحه لألفية ابن مالك.

الفصل الأوَّل بعنوان: الأُصول النحويّة لابن هشام والأشمونيّ في شرحهما لألفية ابن مالك (دراسة موازنة)، واشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأوَّل وسمته بعنوان: السَّماع.

والمبحث الثّاني بعنوان: القياس.

والمبحث الثالث بعنوان: التعليل.

والمبحث الرَّابع بعنوان: الإجماع.

أمَّا الفصل الثّاني فكان بعنوان: مصادر ابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما لألفية ابن مالك، وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأوَّل- مصادر شرح ابن هشام ومظاهر النقل عنده في شرحه للألفية.

المبحث الثّاني- مصادر شرح الأشمونيّ ومظاهر النقل عنده في شرحه للألفية.

المبحث الثالث- الموازنة بين مصادر الشارحين.

أمَّا الفصل الثالث، فقد كان بعنوان: منهج الشارحين ومصطلحاتهما اللغويّة في تناول مسائل الألفيّة، وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين وهما:

المبحث الأوَّل- شرح منهج ابن هشام والأشمونيّ عند شرحهما للألفية (دراسة موازنة).

المبحث الثّاني- المصطلح اللغويّ عند ابن هشام والأشمونيّ أثناء شرحهما للألفية.

أمَّا الفصل الرَّابع فكان بعنوان: دراسة نقديّة لمنهج الشارحين في تناول مسائل ألفيّة ابن مالك، حيثُ اشتمل هذا الفصل على مبحثين اثنين هما:

المبحث الأوَّل- منهج ابن هشام في شرحه لألفية ابن مالك في ميزان النقد.

المبحث الثّاني- منهج الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك في ميزان النقد.

وقد تنوعتْ المصادر التي اعتمدتُ عليها بين قديمة وحديثة، فمن المصادر القديمة الكتاب لسيبويه (180هـ)، والمقتضب للمبرد (ت285هـ)، ومن كتب المتأخرين الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الأنباريّ (ت538هـ)، إضافة إلى بعض الشروح على ألفيّة ابن مالك، وفي مقدمتها شرح ابن هشام على ألفيّة ابن مالك، وشرح الأشمونيّ على الألفيّة، وكذلك بعض المعاجم اللغوية، كالصحاح للجوهري (ت393هـ)، ولسان العرب لابن منظور (ت711هـ).

وفي هذا المقام أودُّ أنْ أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بعد شكر الله الواحد الأحد المنزه عن كلّ نقص إلى أستاذنا الفاضل الدكتور: البشتي الطيب بشنه لجهوده المتميزة في هذه الأطروحة، ومتابعته الحثيثة لمادة البحث، ولما أسداه إليَّ من نصائح وتوجيهات علميّة، كما أتوجه بالشّكر والتّقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الأجلاء الذين تفضلوا بمناقشة هذه الأطروحة، فلهم مني كلّ التقدير والاحترام، وستكون ملاحظاتهم القيّمة تجاه هذا البحث رافداً قوياً يدعم البحث، وسألتزم- إنْ شاء الله تعالى- بكل ما يبدونه من آراء تخدم البحث، وتثريه.

وأخيراً فإنَّي لا أَدّعي الإحاطة، ولا أَزعم الكمال، فالكمال لله وحده، وما القصور إلاَّ من صفات البشر.

وختاماً أسأل الله تعالى التّوفيق والسّداد للجميع، وآخر دعوانا ﴿أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾ [1].

(1) سورة يونس من الآية: (10).

التمهيد

أولاً- الموازنة (قراءة في الاصطلاح وتقنيات الموازنة).

ثانياً- مفهوم الشروح النحويّة وأهميتها.

ثالثاً- تَرْجَمَةُ ابن مالك والتّعريف بألفيته.

رابعاً- ابن هشام وكتابه: (أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك).

خامساً- الأشمونيّ وشرحه لألفية ابن مالك.

أولاً- الموازنة (قراءة في الاصطلاح وتقنيات الموازنة):

يُعدُّ باب الموازنات من أهم الأبواب التي تتعلق بالنحو العربيّ بوصفه باباً له مكانته في مجال المعرفة اللغوية، وقد اختصَّ هذا البحث بالدرس النحويّ؛ للموازنة بين شرحي ابن هشام الأنصاريّ والأشمونيّ لألفية ابن مالك اعتماداً على تقنيات الموازنة وفق أبعادها وقواعدها ومنهجها، والموازنة تعني التقدير والترجيح والتعادل بين الأشياء، والتفاضل بينها، فقد جاء في (اللسان) لابن منظور (ت711هـ): "الميزان: المقدار... والميزان: العدلُ، ووازنه: عادله وقابله"[1].

وتُعدُّ الموازنة مبدأً نقدياً، لجأ إليها نُقّاد الأدب منذ وقت مبكر، مستعينين بها للحكم على النصوص المتماثلة، أو هي كما عرّفها بعض الباحثين: "منهج نقديّ تطبيقيّ يرمي إلى تحقيق أحد الغايتين، فهي: الوصف أو الحكم أو كليهما معاً، وذلك بدراسة عملين أدبيين أو أكثر دراسة شاملة وفق معايير نقديّة تختلف من ناقد لآخر تبعاً لمذهبه في الأدب ونقده"[2].

ومِمَّا تقدَّم: فالموازنة منهج نقديّ ومعياريّ ووصفيّ في آنٍ واحدٍ، والحقيقة أنها كانت مرافقة لنشأة النحو، فإنّ كان السبق للموازنات الأدبية، فالموازنات النحويّة أكثر سعة، فقد كثرتْ مجالاتها وتعددتْ موضوعاتها، فالنحو لم يكن بعيداً عن غيره من العلوم والفنون في اللجوء إلى هذا المبدأ النقدي، فالموازنة قبل هذا وذاك نشاط عقليّ أوجدته الضرورة، وتدفع إليه الحاجة. فقد كان الباعث على اتّباع هذا المنهج النقديّ في الدرس النحويّ وجود وحدات متماثلة يمكن من خلالها حصر المنهج النقديّ كآراء، ومسائل، ومناهج، وكتب، وعلماء، فهي مجالات مهمة تصلح للموازنة لاسيَّما أَنَّ أكثرها كان مثاراً للجدل بين النحاة، وكان من الطبيعيّ جداً أَنْ يُشاع في

(1) لسان العرب لابن منظور، 205/15، مادة (وزن) دار صادر للطباعة والنشر، ط1، 2000م.

(2) النظرية النقدية عند العرب حتى نهاية القرن الرابع الهجري: هند طه حسين، ص27، دار الرشيد بغداد، ط1، 1981م.

الدرس النحويّ إثر هذا الجدل بعض الأسئلة النقديّة التي تحفّز العلماء على القيام بهذه الموازنات كقولهم: مَن أعلم؟ مَن أحفظ؟ أيّهما أصح رواية بين المناهج؟ حيث وازن العلماء بين الآراء، وقايسوا بين الأحكام، وقارنوا بين الكتب، وفاضلوا بين العلماء[1]، ومن أهم **تقنيات الموازنة:**

المفاضلة بين المناهج: إنَّ المنهج هو الطريقة العلمية في استقراء مفردات هذا العلم، وعرض موضوعاته، فعن طريق المنهج شُرّعتْ مواد اللغة للدراسة والبحث، وكان طبيعياً أَنْ يسبق منهج الاستقراء ومنهج العرض، والتعويل المنهج العلمي في هذا المجال يُعد من أدبيات النحو وأولوياته، وإذا كان لابدَّ من استقراء دقيق فلابدَّ من منهج رصين يفي بذلك، وهذا ما أخذه البصريون على عاتقهم، لأنهم أَوَّل مَنْ ولجوا أبواب اللغة وطرقوا قواعدها، فكان لابدَّ من هذا المنهج، فقد ذكر أحمد مختار عمر: أَنَّه لا يمكن القيام بالاستقراء من دون مادة توضع تحت تصرف النحويّ، وبعبارة أخرى يجب فحص المادة اللغويّة ثمَّ جمعها ومحاولة تصنيفها واستنباط الأسس، والنظريات التي تحكمها[2]، ولو لم يفعل النحاة ذلك ما كانت لهم طريقة متبعة في النحو؛ فلا عجب أَنْ يفصح الرواة لنا عن أنموذج متقدّم من الموازنات النقديّة التي وافى بها العلماء المادة المسموعة عن لغات القبائل بأَنَّ جعلوها مقدَّمة منهجهم الاستقرائي الذي اعتمدوا عليه في تقعيد المادة اللغويّة المستقرأة، وقد ذكر السيِّوطي (ت911هـ): "أَنَّه لم يؤخذ النحو من لخم ولا من جذام، فإنَّهم كانوا مجاورين لأهل الشام، ولا من تغلب فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر، لأنَّهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم الهنود والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم الهند والحبشة، وبولادة

(1) ينظر: الموازنة منهجاً نقدياً قديماً وحديثاً، إسماعيل حمادي، ص16–18، الناشر: ابن رشد للطباعة والنشر، بغداد، 1989م.

(2) ينظر: البحث اللغوي عند العرب، الدكتور أحمد مختار عمر، ص81، الناشر: عالم الكتب، ط6، 1989م.

الحبشة فيهم، ولا بني حنيفية وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأَنَّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب وبذلك خالطوا غيرهم من الأعاجم وفسدتْ ألسنتهم"[1].

وإن كان هناك مفاضلة بين آراء العلماء، فإنّ لكل عالم أتباعاً وأنصاراً "يقولون بقوله ويتبعون منهجه ويأخذون بآرائه، وهو حجَّة بنفسه ومعيار يُستند إليه ويُعاير به، وإنَّ رغبة العلماء في حذو خطى الرؤساء منهم ممّا يتناسب لهم من العلم وحتَّى في الأخلاق دفعهم إلى أَنْ يعقدوا بينهم موازنات يُنزلون فيها العلماء منازلهم"[2]، ولكن هذه الموازنات سرعان ما اتخذتْ من فكرة وجود مذهبين متباينين ذريعة لعقدها وسبباً لوقوعها لدرجة أَنَّها دخلت طور العصبية للمذهب[3]، ومع ذلك فإنّ بعضها كان يأخذ جانب الجدّية، بل كان بعض العلماء يجدون أنفسهم عاجزين من الإيفاء بمتطلباتها، قال أبو عمر الزاهد (ت: 345هـ): "سألت أبا بكر السرّاج (ت316هـ)، فقلت: أي الرجلين أعلم؟ أَثعلبُ أم المبرّد؟ فقال: "ما أقول في رجلين، العالم بينهما"[4].

(1) الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ص113، تح: د. أحمد محمد قاسم، الناشر: مكتبة الآداب بالقاهرة، ط1، 2002م.

(2) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، 109/1، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

(3) ينظر: معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، 138/5، تح: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.

(4) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وكان لابدَّ من الأَخذ بمثل هذه الموازنات ويكون من عالم عارف بدقائق الأمور وخصائصها، وكان بعض العلماء يقول فيهما: (أي ثعلب والمبرِّد): "من يعرف أعلمهما إلاَّ من هو أعلم منهما"[1]، وهذا شكل من أشكال الموازنة بين العلماء.

أمَّا الموازنة بين المؤلفات، لم تكن الكتب النحويّة مادة صعبة لعقد الموازنات والمفاضلات، وما وصل إلينا من هذه الموازنات لم يكن بغزارة الموازنات التي عقدها العلماء في الجوانب الأدبية، وربما صرفهم عن ذلك انشغالهم بالموازنات الأخرى التي عقدوها في غير هذا الجانب.

وأغلب ما وصل إلينا من الموازنات المعقودة بين الكتب تتسم بالبساطة، ولا تعدو أغلبها إلا أَنَّ تكون حكماً نقديّاً صيغ بعبارة قصيرة، وقد ظهرتْ موازنات بين الكتب النحويّة، وكان لكتاب سيبويه النصيب الأوفر منها، فكان هذا الكتاب ولايزال محطَّ أنظار الدّارسين، وقد أجمع الأوائل على تقدّمه، واستخلاص كثير من العلوم اللغويّة منه، لدرجة أَنَّ أبا الطيب اللغويّ ذكر أَنَّ النَّاس وصفوا هذا الكتاب بأنّه قرآن النحو[2].

والحقيقة لم ترد موازنة صريحة ودقيقة بين هذا الكتاب وغيره من الكتب النحويّة نتج عنها الحكم المجمع عليه، ولعلّ ذلك يرجع إلى أَنَّ الحكم للكتاب بالتقدّم كان في وقت انعدمت فيه كتب النحو أو على الأقل أنَّها كانت قليلة، وما وُجِدَ منها لا يصلح أَنْ يكون نظيراً للكتاب في موازنة نقدية.

وقد مرَّت الموازنات بمراحل ثلاث على النحو التالي:

---

(1) ينظر: معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، 138/5.

(2) ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي، 138/5.

المرحلــة الأوّلــى: هـي المرحلـة التـي يهـدف مـن ورائهـا النّقـاد إلـى كشـف النصـوص، والغالـب علـى هذه المرحلـة تجزئـة موضـوع النقد إلـى أجـزاء معينـة وفـق شكل العمل النقديّ ونوعه، ويتم ذلك عن طريق ما يأتي:

المقابلة: وتعني المعارضة أو المواجهة التي تتكشف فيها خفايا الأشياء طبقاً لمفهوم كلمة (المقابلة) أو الموازنة.

المقارنة: وتعني المصاحبة بين الموضوعات النقديّة وإخضاعها بالتساوي إلى المعايير النقديّة.

المقايسـة: وهـي أشـمل مـن المقارنـة والمقابلـة مـن جهـة الدَّلالـة علـى معنـى الموازنـة؛ لأنَّهـا تعنـي وجـود وحـدة معينـة للقيـاس، وهـو المعيـار الـذي يصـلح لجميـع الوحدات لمشروع الموازنة حتى تخضع للقياس.

المرحلـة الثانيـة: الموازنـة: وهـي مرحلـة إحصـاء المحاسن والمساوئ التـي يتمّ التوصُل إليها عن طريق المقابلة أو المقارنة أو المقايسة.

المرحلــة الثالثــة: المفاضــلة: وهـي مرحلـة إصـدار الحكـم النقـدي؛ إذ يحكـم لطرف بالتقدّم ولقرينه بالتأخر، وهي النتيجة المحققة بعد الكشف والإحصاء[1].

ثانياً- مفهوم الشروح النحويّة وأهميتها:

الشروح جمع شرح والشرح يعني التوضيح والتفسير والبيان وكشف الغامض، فقد جاء في (لسان العرب) الشرح: الكشف، يقال: شرح فلان أمره أي: أوضحه، وشرح مسألة مشكلة: بيَّنها، وشرح الشيء: يشرحه شرحاً، وشرَّحه فتحهُ وبيَّنه، وكشفَه، تقول: شرحتُ الغامض إذا فسَّرته[2]، وكل سمين من اللحم ممتد فهو شريحة

(1) ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري للآمدي، ص16.، تح: السيد أحمد صقر وعبد الله المحارب، الناشر: دار المعارف– مكتبة الخانجي، ط4، 1994م.

(2) ينظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (ش ر ح) 117/7.

وشريح، وشرح الله صدره لقبول الخير، يشرحه شرحاً فانشرح، وسَّعه لقبول الحق فاتسع[1]، قال تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾[2].

وتأتي أهمّية الشروح بأنها تُبصِّر الدّارسين والباحثين لمنهجية الشرّاح واتجاهاتهم في تناول المتون، ومعرفة مواقف العلماء من بعض المسائل اللغويّة والموازنة بين تلك المواقف ممّا يساعد هؤلاء الدّارسين والباحثين على تنمية مقدرتهم على البحث اللغويّ، وتوسيع آفاقهم للشرح.

وللشروح قيمة علمية كبيرة في تفسير العلوم وجلاء غموضها والمحافظة عليها، وتقديم الإمكانات المناسبة إليها، ومن هنا كانت الشروح في تفسير المسائل الغامضة والإضافات إليها المقرونة بالشواهد، والأدلة بقصد توضيحها، وفك غموضها، والتوسع فيها.

ومن العلوم العربية التي عُني بها المسلمون منذ قيام الدولة الإسلامية وعلى مرّ العصور علم النحو والصرف، فقد اعتنوا بهذا العلم عناية كبيرة، لما له من أثر طيب وعميق في تقويم اللسان، وصيانة اللغة من اللحن الذي أخذ يدب إلى لسان العرب وبخاصة بعد الفتوحات الإسلامية، واتساع رقعة الدولة الإسلامية، التي أخذت تضم داخل حدودها أجناساً غير عربية، ففسدتْ السليقة العربية، واختلفتْ المعاني بظهور اللحن واللاحنين بين أمة العرب أنفسهم، وهذا ما دفع الغيورين من أبناء هذه الأمة إلى التفكير في وضع قواعد العربية، لفهم نصوص القرآن الكريم فهمًا صحيحًا، وتذوق معاني الشعر العربي. وبسبب اهتمام العلماء بصيانة كتاب الله تعالى وحماية اللغة العربية من خطر اللحن الذي أخذ يتفشى –حيث كانوا أنفسهم مضطرين لتعلّم هذه اللغة؛ حتى يفهموا أصول الدين الجديد– فأقبلوا على وضع قواعد العربية،

---

(1) ينظر: الصحاح للجوهري م406/1، مادة (ش ر ح)، تح: أحمد عبد الغفور العطار، الناشر: دار العلم للملايين–بيروت، لبنان، ط4، 1990م.

(2) سورة الأنعام، من الآية: 125.

فتشعبت آراؤهم حول هذا العلم، ولفهم هذا العلم؛ بصورة أعمق عُقدتْ له المناظرات والمجالس العلمية في البصرة والكوفة وبغداد، وفي بلاد الأندلس، وفي غير مدائن البلاد العربية، حيث ازدهرت مدارسها في العلوم والفنون والآداب، وكان نتيجة ذلك أن وضع العلماء الأوائل في هذا العلم (النحو والصرف) كتباً ومصنَّفات كانت غاية في الدقة والتعمق في الأسلوب، ناهيك عن قوة الألفاظ والعبارات مع الإيجاز والاختصار، الأمر الذي سبب غموضاً في بعض المسائل اللغويّة واستيعابها عند بعض القرّاء والدّارسين، ومن بين هذه الكتب على سبيل المثال:

الكتاب لسيبويه (ت180هـ)، والمقتضب للمبرد (ت285هـ)، وكتاب المفصل في صَنْعةَ الإعراب للزمخشريّ (ت538هـ)، والألفية لابن مالك (ت672هـ)، وغيرها من الكتب والمصنَّفات، حيث أقبل العلماء على دراسة هذه المصنّفات منذ تأليفها، وتناولوها بالشرح والتحليل، والنقد لمتونها، وتخريج شواهدها، وإعراب بعض مسائلها، والتعليق عليها، ووضع الحواشي لها زيادة في التوضيح والفهم، ومن هنا بدأت ظاهرة الشروح والشّراح، ومن بين هذه الشروح (شرح أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك)، (ت672هـ)، و(شرح الأشمونيّ على الألفيّة نفسها) (ت929هـ)، حيث إنَّ هذين الشرحين يُعدّان مجالاً البحث والدراسة في هذه الأطروحة – إنْ شاء الله تعالى–.

ثالثاً- تَرْجَمَةُ ابن مالك والتّعريف بألفيته:

ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت672هـ)[1]، ونسبه الطائي الجيّاني "فأما الطائي فنسبته إلى قبيلة طي، وأمّا الجياني فنسبه إلى جيَّان مسقط رأسه بالأندلس"[2]، وهو عالم لغويّ كبير من أقطاب علم النحو في القرن السابع الهجري، وُلِدَ بالأندلس، وهاجر إلى الشام واستقرّ

(1) تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، 275/5هـ، ترجمة عبد الحليم النجار، الناشر: دار المعارف، بيروت، ط3، 1983م.

(2) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري السجاني، 20/1، تح: د. البقاعي، ط1، (1406هـ–1986م).

بدمشق، ووضع له مؤلفات كثيرة أشهرها (الألفيّة) التي عُرفت بـ (ألفيّة ابن مالك)، وقد اختلفت كتب الأنساب والروايات في تحديد سنة ميلاده[1].

تلقى ابن مالك تعليمه على يد عدد من علماء الأندلس، كأبي عليّ الشَّلَوْبين (ت645هـ)، ثمّ ارتحل إلى المشرق، فنزل حلب واستزاد العلم من ابن يعيش (ت643هـ)، وابن الحاجِب (ت646هـ)، وقد كان إماماً في النحو واللغة، وعالماً بأشعار العرب والقراءات ورواية الحديث، ومِمَّا يذكر عنه أَنَّه كان يسهل عليه نظم الشعر ممّا جعله يؤلف منظومات شعريّة متعددة منها (الألفيّة النحويّة) وكذلك (الكافية الشافية) في ثلاثة آلاف بيت وغيرها[2]، يقول عنه ابن العرفان محمد بن عليّ الصَّبان (ت1206هـ) في حاشيته على ألفيّة ابن مالك: "المالكي حيث كان بالمغرب... الشافعيّ حيث انتقل إلى الشرق... النحويّ... نزيل دمشق... إمام النحاة.. وحافظ الأئمة وشيخ العربية... إمام أهل اللسان... وقدوة أرباب المعاني والبيان... صاحب التسهيل والألفية"[3].

وقد كان ابن مالك منذ نُعومة أظفاره يجيد طرائق البحث والتنقيب والإمعان بالاعتماد على المراجع التي وقعت بين يديه[4]، وكان غزير الإنتاج "كتب في النحو واللغة والعروض والقراءات والحديث، واستعمل النثر في التأليف كما استخدم الشعر في بعض مؤلفاته، ومن أشهر كتبه في النحو (الكافية الشافية)، وهي أرجوزة طويلة في قواعد النحو والصرف، وكتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) جمع فيه بإيجاز قواعد النحو مع الاستقصاء بحيث أصبح يغني عن المطولات في النحو، وقد عُني النحاة بهذا الكتاب، ووضعوا له شروحاً عديدة، وله في اللغة (إيجاز التصريف في

---

(1) ينظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك، 403/1، أبو العرفان محمد بن علي الصَّبان، تح: محمد بن الجميل، الناشر: مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002م.

(2) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ، 3/1.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: المصدر السابق، 4/1.

علم التصريف) و(تحفة الودود في المقصور والممدود)"[1]. ومن أشهر مؤلفاته (الألفيّة)، وهي تلخيص للكافية الشافية التي سبقت (الألفيّة)، وتقع في ألفين وسبعمائة وأربعة وتسعين بيتاً، وقد ذكر الصفدي (ت764هـ)، أنّه صنَّف الألفيّة لولده تقي الدين محمد المدعو بالأسد، وذهب بعض اللغويين إلى أنّه صنّفها برسم القاضي ابن اليارزي[2].

والألفية: منظومة علمية تعليمية، اختصرها ابن مالك من منظومته الكبرى (الكافية الشافية)، وجعلها في أرجوزة لطيفة جمعت خلاصة النحو، وأغلب مباحث الصرف في إيجاز محكم مع الإشارة أحياناً إلى اللغوية المختلفة وبيان ما يختاره من آراء[3]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه التسمية (الألفيّة) لم تكن من وحي ابن مالك نفسه، بل هي تأثره بابن معطي (ت: 628هـ) الذي سبقه لمنظومته الألفيّة، فهو واضع هذه التسمية، وبهذا يكون في رأيي أنَّ ابن مالك قد استفاد من جهد ابن معطي، فقد أكبَّ على ألفيته قارئاً ومدرِّساً، وذكر ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) في ترجمة ابن النحاس الدمشقي أحد تلاميذ ابن مالك أنّه قرأ ألفيّة ابن معطي على ابن مالك[4].

والألفية تضمّ باستثناء المقدّمة والخاتمة أبواباً وفصولاً كثيرة تتراوح بين القصر والطول تبلغ هذه الفصول ثمانين باباً، أولها (باب الكلام وما يتألف فيه) وآخرها

---

(1) ينظر: التعريف بابن مالك (مقدمة تح: لكتاب تسهيل الفوائد، ص8، لمحمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م، وحاشية الصَّبان على شرح الأشمونيّ 1/13-19.

(2) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي، 1/57.

(3) ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ح/222، وكتاب الأعلام للزركشي، 6/233، تح: عبد الحسين الفتلي، الناشر: دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

(4) ينظر: شرح ألفيّة ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن صالح العثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي، (د،ط9)، 2013م، ص665 ومختصر شروح علماء النحو، ابن عقيل والكودي والأشمونيّ والجرجاوي والحضري والصّبان، لموسى بن محمد الداعستار، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1985م، ص14.

(باب الإدغام)، وهي من كامل الرجز ووزنه (مستفعلن) ست مرّات، ثمَّ (لا النافية للجنس)، ثم (أعلم، وأرى)، ثمَّ (الفاعل)، ثمَّ (النائب عن الفاعل)، ثمَّ اشتغال العامل من المعمول، ثمَّ تعدّي الفعل ولزومه، ثمَّ التنازع في العمل، ثمَّ المفعول المطلق، ثمَّ المفعول له ولأجله... ثمَّ تتابعت أبواب النحو والصرف، وختم الألفيّة بفصل في الإعلال بالحذف، وفصل في الإدغام[1].

وتتميَّز الألفيّة بترتيب فصولها وأبوابها، وهو الترتيب المثالي لأبواب النحو والأكثر ملاءمة لدراسته، كما تتميز بعدول ابن مالك عن آرائه السابقة، وإثبات ما يرى صحته، فيمكن القول إنَّها تمثل رأيه النهائي في المسائل النحويّة، وقد أخذ بعض النحاة على هذه الألفيّة عدم تركيزها على (تصريف الأفعال)، وتخصيص باب لها يليق بأهميتها في النحو؛ ويمكن الردّ على ذلك بأَنَّ ابن مالك ربما فعل ذلك اكتفاءً بلاميته الشهيرة المسمَّاة (لامية الأفعال) [2] من دون التعمق في بحور اللغة بمستوياتها المختلفة؛ ممّا يثقل الدّارسين بالتوسع في تضخيم هذه الألفيّة من حيث حفظها واستيعاب معانيها.

رابعاً- ابن هشام الأنصاريّ وكتابه (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك):

ابن هشام الأنصاريّ هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ المصري (ت761هـ)، من أئمة النحو العربيّ، فاق أقرانه شهرة بين النحويين، لا يشق له غبار في سعة الاطّلاع، وحسن العبارة، وجمال التعليل، وسمع على أبي حيَّان الأندلسيّ (ت745هـ)، ديوان زهير بن أبي سلمى، وحضر دروس تاج الدين التبريزيّ، وقرأ على تاج الدين الفاكهاني شرح

(1) ينظر: المدرسة النحويّة في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ص114، لعبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق، ط1، 1980م.

(2) المصدر السابق، ص114.

الإشارة، وتفقه على المذهب الشافعيّ، ثمّ تحنبل فحفظ مختصر الخرقى قبل وفاته بخمس سنوات، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتصدّر لنفع طلاب العلم وانفرد بالفوائد والمباحث الدقيقة، وكانت له ملكة، يتمكن بها من إيصال المعلومة وتفهيم الطلبة، وكان متواضعاً، دمث الأخلاق شديد الشفقة، رقيق القلب، وقد نشأ في القاهرة، وترعرع فيها، وعاش محباً للعلم[1].

ومن أهم كتبه: (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) الذي يُعدّ من مجال البحث والدراسة في هذه الأطروحة –إن شاء الله تعالى– وهو امتداد لكتابيه (قطر الندى وبل الصدى) و(شرح شذور الذهب)، وقد ذكر فيهما أغلب ما نظمه ابن مالك في ألفيته.

والسمة البارزة في (أوضح المسالك) الإيجاز الدقيق، ومحاولة البعد عن ذكر الخلافات المتشعبة في المسألة قدر الإمكان إلا فيما نذر، كما يُعدُّ هذا الكتاب أغزر علماً من غيره من الشروح... فنجد مثلاً ابن عقيل يقتصر على ما أورده ابن مالك في ألفيته من غير زيادة تذكر، إمّا ابن هشام فيتوسع في المسألة والشرح.

وقد تُوُفِي ابن هشام –رحمة الله عليه– "ليلة الخامس من ذي القعدة" سنة (761هـ) ودُفِنَ في القاهرة[2].

خامساً- الأشمونيّ وكتابه (شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك):

الأشمونيّ: "هو عليّ بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد النور أبو الحسن ابن الشمس ابن الشرف الأشمونيّ القاهريّ الشافعيّ، ولد في شعبان سنة ثمانٍ وثلاثين وثمانمائة بنواحي قناطر السباع، فحفظ القرآن وجمع الجوامع فألفية النحو، وأخذ الفقه عن المحلي، والعلم التلقيني والبامبي ولازمة كثيراً عن البلغيني

(1) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، ح/68، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام، 9/1، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2009م.

(2) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي، 70/2.

والمناوي، لازمه كثيراً، والنور التوجري وهو أول شيوخه، وتعلَّم أصول الفقه والعربية والفرائض وأخذ النحو عن الكفياجى والقراءات عن ابن الجوزي[1].

وقد وصفه ابن العماد (ت1089هـ) بقوله: "الشافعيّ الفقيه الإمام العالم العامل الصدر الكامل المقرئ الأصولي كان متقشفاً في مأكله وملبسه وفرشه"[2]، وقد قضى جلّ عمره متفرّغاً للتعليم والتأليف مكبّاً على العلم، ومَنْ كان هذا شأنه في حياته فلابدّ أن يكثر تلاميذه ويعظم تآليفه[3].

وهذا أمر يكاد مترجمو الأشمونيّ يجمعون عليه وعلى إشادة ممَّن ترجموا له إلى كثرة الانتفاع بعلمه فهم لا يذكرون له تلاميذ، ولعلّ ذلك يرجع إلى كثرتهم وصعوبة حصرهم فلم يوجد في كتب التراجم تلميذ باسمه إلا ما جاء عرضاً في ترجمة عليّ ابن داوود بن سليمان الجوجري القاهريّ الشافعيّ خطيب جامع طولون من أنّه أخذ عن الفضلاء كالنور الأشمونيّ قاضي دمياط[4].

وللأشموني مؤلفات عديدة من أشهرها كتابه: (شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك)، الذي يُعد مجالاً للبحث والدراسة في هذه الأطروحة، وهو كتاب مشهور سمَّاه (منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك) تَمْثُلُ فيه الكتب التي سبقته، ونقل فيه التعريفات المتنوعة، وعرض الآراء المختلفة، وما يسندها من علل وبراهين، واستمدّ كلّ ذلك من (التسهيل) لابن مالك، و(مغنى اللبيب) لابن هشام، و(شرح المرادي) (ت749هـ) للألفية على وجه الخصوص، وكثيراً ما كان يختار لنفسه من آراء النحاة الرأي الصحيح عنده مصرحاً بذلك، وقد اعتاد أيضاً في هذا الشرح أن يقابل آراء ابن مالك في الألفيّة على آرائه في (التسهيل)، وكذلك على آراء سائر النحاة من مختلف

---

(1) البدر اللامع لأهل القرن التاسع، 114/2، والأعلام للزركشي، 10/5.

(2) الضوء اللامع، للسخاوي، دار مكتبة الحياة بيروت، (د، ط)، 1992م، 5/5، والوسيط في تاريخ النحو العربي، د. عبد الكريم الأسعد، ص235، ط دار الشروق، الرياض، ط1، 1992م.

(3) ينظر: نشأة النحو، وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد طنطاوي، ص123، الناشر: دار المعارف، بيروت، (د،ت)، 2008م.

(4) ينظر: الضوء اللامع، 219/5.

المدارس السابقة، وقد يعارض ابن مالك في بعض آرائه، ثم يفصح عن رأيه الخاص مبيناً وجهة نظره[1].

والحقّ إنَّ شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك من أغزر شروح الألفيّة مادة مع كثرتها واختلاف مشاربها، ويُعَدُّ هذا الكتاب من أوفى كتب النحو جمعاً لمذهب النحاة، وتعليلاتهم، وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل[2].

ولا غرابة أن يجمع في شرحه ما جمعه، فأمامه كثير من شروح الألفيّة مثل شرح ابن الناظم والمراديّ وابن عقيل والشاطبي والتوضيح وغيرها، وقد لقي هذا الشرح قبولاً كبيراً بين العلماء، وعلقّ عليه كثيرون، فمن أهم حواشيه حاشية المرابطي (حسن بن علي)، وحاشية الأسقاطي (أحمد بن عمر)، وحاشية الحفني، وحاشية الصَّبان[3]، وقد تُوُفِي الأشمونيّ –رحمة الله تعالى عليه– في القاهرة (ت929هـ)[4].

(1) ينظر: الوسيط في تاريخ النحو العربي، لعبد الكريم الأسعد، ص366.

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 13/1، تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2014م.

(3) يُنظر: حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك، 23/1–24.

(4) ينظر: معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، 496/2، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، (د،ت).

الفصل الأوَّل

الأصول النحويّة، لابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما لألفية ابن مالك، (دراسة موازنة).

المبحث الأوَّل- السَّماع بين ابن هشام والأشمونيّ.

المبحث الثّاني- القياس بين ابن هشام والأشمونيّ.

المبحث الثَّالث- التَّعليل بين ابن هشام والأشمونيّ.

المبحث الرَّابع- الإجماع بين ابن هشام والأشمونيّ.

المبحث الأوَّل

السَّماع بين ابن هشام والأشمونيّ

أولاً- مفهوم السَّماع في اللغة والاصطلاح.

- **السَّماع في اللغة.**
- **السَّماع في الاصطلاح.**

ثانياً- أصول السّماع بين ابن هشام والأشمونيّ.

ثالثاً- مظاهر السّماع بين ابن هشام والأشمونيّ.

- **القرآن الكريم.**
- **الحديث الشريف.**
- **كلام العرب.**

أولاً- مفهوم السّماع في اللغة والاصطلاح:

1- مفهوم السّماع في اللغة:

السماع لغة: مصدر يُقال: "سَمِعَهُ سَمْعاً وسِمْعَا، وسَمَاعاً، وسَمَاعةً، وسَمَاعية: قال اللحياني: وقال بعضهم السّمع (بالفتح) مصدر، والسِّمع (بالكسر) اسم"[1]، وله في اللغة عدّة معانٍ:

الأوَّل: الأذن[2]، قال تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [3]، ويكون السمع للواحد والجمع كما في الآية السابقة؛ لأنه في الأصل مصدر، والجمع أسماع.

الثّاني: حسّ الأذن، أي (الإحساس) "وهو قوة فيها بها تدرك الأصوات" [4] قال تعالى: ﴿ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [5]، وفي التعريفات، قوة مودعة في العصب المفروش في مقعرّ الصماغ تدرك به الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ[6].

الثالث: "الذكر المسموع الحسن الجميل، وقيل -أيضاً- ذلك بالكسر (السِّمع)"[7].

الرَّابع: "اسم ما وقر في الأذن من شيء تسمعه أي المسموع"[8].

---

(1) لسان العرب: ابن منظور، مادة (س.م.ع)، 335/3.

(2) ينظر: تاج العروس: الزبيدي، تح: عبد المنعم خليل وأخرين، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، (د،ط)، 1971م،، ج223/21، 224.

(3) سورة البقرة، من الآية: 7.

(4) تاج العروس للزبيدي، 223/21، واللسان: 335/3.

(5) سورة ق، من الآية: 37.

(6) ينظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي (ت495هـ)، ص495، تح: عدنان درويش، الناشر: مكتبة الرسالة، ط2، 1998م.

(7) لسان العرب لابن منظور، 335/3، والكليات: لأبي البقاء الكفوي، ص496، والأصول: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م، ص91.

(8) لسان العرب: مادة (سمع)، 335/3.

إمّا السماع، فقد تعددت دلالاته وأصبحت له استعمالات كثيرة منها:

1- "ما سمعت به فشاع وتُكلَّم به يقال: هذا قبيح في السماع، وحسن في السماع إذا تُكلم به، ويقال: هذا أمر ذو سماع إمّا حسن أو قبيح"[1].

2- "ويُطلق السماع -أيضاً- على كلّ ما التذَّته الأذن من صوت، وما يستلذّه صوت حسن طيب"[2].

3- "ويُطلق السماع كذلك على الغناء، والمُسمعة: المغنية"[3]، كما يتضمن السماع معاني أخرى منها:

- **السمعمع:** الخفيف السريع، ذئب سمعمع، والداهية الخبيث الصغير الرأس والجثة: فهو الخفيف، فهو السمعمع سريع الحركة، ويقال: المرأة الكالحة في وجهك المولولة في أثرك.
- **السمعمعة:** سمعمع من النساء التي كأنها غول أو ذئبة.
- **السمعة:** الصيت، يقال: سمعته في المجتمع حسنة.
- **السمعيات في العقائد:** هي ما يستند إلى الوحي كالجنة أو النار، وأحوال يوم القيامة"[4].

أستنتج من ذلك أن السماع يؤدي دوراً مهماً في دلالات اللغة فعن طريق الأذن يحقق المتكلم وكذلك السامع بغيته من ذلك الصوت الذي تكلم به أو سمعه.

---

(1) العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الناشر: دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ط1، 1988م مادة (س م ع).

(2) لسان العرب: لابن منظور، مادة (سمع)، 336/3، والتاج: للزبيدي، 223/21، وفقه اللغة وأسرار العربية: لأبي منصور الثعالبي، تح: د. ياسين الأيوبي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1999م، ص47.

(3) العين: للخليل بن أحمد،348/1، ولسان العرب، لابن منظور، مادة (سمع)، 336/3.

(4) الكليات: لأبي البقاء الكفوي، 225/2.

2- مفهوم السَّماع في الاصطلاح:

السماع في اصطلاح علماء العربية: "يريدون به خلاف القياس، وهو ما يُسمع عن العرب، فيستعمل ولا يقاس عليه، يقال هذا سماعي نسبة إلى السماع، وهو لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته"[1]؛ أي ما كان مثالاً واحداً فيحفظ ولا يقاس عليه، وذلك مثل النسبة إلى شنوءة شنئي"، ولا يقصد به السماع مطلقاً، وإنما المقصود به السماع الشاذّ، إذ ليس كلّ سماع خلافاً للقياس وإنما هو أصل له، وقاعدته التي يقاس عليها.

إمّا في أصول النحو فالسماع كما جاء عند بعضهم مرادفاً للنقل يقول ابن الأنباريّ (ت577هـ): "النقل هو الكلام العربيّ الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح)، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[2].

وزاد السِّيوطي (ت911ه) الأمر توضيحاً، فحدد معنى السماع بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشملت كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدتْ الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابدَّ في كلّ من الثبوت"[3].

وعلى هذا فالسماع "هو الأخذ المباشر للمادة اللغويّة عن الناطقين بها"[4]. ويُعدُّ العلماء السَّماع الأصل الأوَّل "من حيث حجيته وأهميته عند النحاة، وهو الأساس في الاستدلال على أحكام النحو، فلا يصح حكم نحويّ من دون دليل أو

---

(1) معجم التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، (ت816هـ)، ص195، تح: محمد المنشاوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، ص105.

(2) الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات والأنباريّ، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957م، ص81.

(3) الاقتراح في علم أصول النحو، ص96.

(4) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، الناشر: دار غريب للطبع والنشر، 2007م، ص33.

مستند من السماع أو النقل حتى ولو كان مقبولاً في القياس، وفي ذلك يقرر النحاة أنَّ السماع يبطل القياس"[1] فقولك: مثلاً استحاذ جار على القياس مثله مثل استقام واستعاد واستدان تقلب فيه عين الفعل ألفا قياساً، فتقول: استقام بدل استقوم ولكن العرب لم تنطق هذا الفعل أي (استحوذ) إلاَّ على هذه الصورة؛ أي صحيح العين، ومن ثَمَّ فإنّ السماع يوجب استعماله هكذا حتَّى ولو كان مخالفاً للقياس، والسماع يُقصد به ورود لفظة أو تعبير عند العرب الفصحاء في عصر الاحتجاج، والمقصود بالعرب الفصحاء "العرب الذين أُخذتْ عنهم اللغة، وهم قبائل قريش وقيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين"[2].

ومِمَّا تقدَّم: تبين أنّ السماع وسيلة مهمة اعتمد عليها النحاة كثيراً في جمع المادة اللغويّة ثُمَّ تحليلها، حيث إنَّ عناية البصريين باستقراء المادة اللغويّة المسموعة لا تقل عن اهتمام نظرائهم الكوفيين، "فسيبويه يسمع كثيراً من النحاة واللغويين والأعراب، كالخليل وأبي الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمرو، ويونس بن حبيب، وأبي زيد الأنصاريّ، كما يسمع من غير هؤلاء ممن لم يصرح باسمه"[3].

ومِمَّا سبق أستنتج أنَّ السماع هو الوقوف استدلالاً بما ثبت من كلام مَنْ يوثق بفصاحتهم، ثم الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتمدة من نثرهم ونظمهم.

---

(1) مبادئ في أصول النحو: د. علام مخلوف، الناشر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د، ط)، (د، ت)، ص24–26.

(2) السماع في كتاب سيبويه: فهد سالم خليل الراشد، ص 9–10، مجلة الآداب، العدد 16، 2010م.

(3) كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، 125/1، 241، 275، 368.

ثانياً- أصول السّماع بين ابن هشام والأشمونيّ:

بيّن أبو البركات الأنباريّ أقسام المادة المسموعة أو المنقولة وجمعها في قسمين: "تواتر وآحاد، فأما التواتر فلغة القرآن... وأمّا الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يُوجد له شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به"[1]، لأَنَّ الأصول الباقية متوقفة عليه، لذلك "يقدّمه النحاة عليها جميعاً"[2]، وتأتي أهميته من أَنَّه يقدّم الدليل على القاعدة بعد استخراجها[3]، وهذا هو المتبع عند الشارحين الأشمونيّ وابن هشام فقد استخدم كلّ منهما الشاهد النحويّ للتدليل على القاعدة النحويّة وإثباتها بعد التأكيد عليها وتوضيحها، فقد ذكر الأشمونيّ في باب (الموصول) أَنَّ: (موصول الأسماء) ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة كذا حده في التسهيل، فخرج بقيد (الأسماء) الموصول الحرفي وبقوله ابدأ النكرة الموصوفة بجملة فإنها إنَّما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط، وبقوله (إلى عائد) (حيث وإذا) فإنَّها تفتقر أبداً إلى جملة، لكن لا تفتقر إلى عائد، وقوله:

(أو خلفه) لإدخال[4]؛ ثم جاء بالشاهد الذي يدلل به على تلك القاعدة يقول نحو قوله:

"سُعَادُ التي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادُ"[5]

فالشاهد في قوله: (التي أضناك حب سعاد)، حيث وضع الاسم الظاهر وهو قوله (سعاد) موضع الضمير، فربط به جملة الصلة بالموصول، والأصل أنْ يقول: سعاد التي أضناك حبها، وهذا النهج قد اتخذه ابن هشام، يقول في باب المعرَّفِ

---

(1) لمع الأدلة: ابن الأنباريّ، ص81، تح: أحمد عبد الباسط، الناشر: دار السلام للطباعة للنشر والتوزيع، ط1.

(2) الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان، ص169، الناشر:، مطبعة الزهراء، بغداد، 1976م.

(3) ينظر: الأصول، تمام حسان، ص112، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص134، مطبوعات جامعة الكويت، ط1.

(4) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك 151/1.

(5) ينظر: المصدر السابق، 1/ 151.

بالأداة: "وهي (أل) لا اللَّام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيبويه"[1].

وهي إمّا جنسيّة، فإنّ لم تخلفها (كلّ) فهي لبيان الحقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كلّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[2]، وإن خلفتها (كلّ) حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾[3] وإن خلفتها مجازاً فالشمول خصائص الجنس مبالغة، نحو قولك: أنت الرجل علما.

وأمّا عهدية، والعهد إمّا ذِكْرِيّ نحو قوله تعالى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[4]، أو عِلْمِيّ نحو قوله تعالى: ﴿بِالْوَادِ المُقَدَّسِ﴾[5] أو حضوريّ نحو قوله تعالى: ﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[6]، فالشواهد جميعها استدل بها ابن هشام على القاعدة[7].

ومصادر السماع ثلاثة هي:

1-القرآن الكريم وقراءاته.

2-الحديث النبويّ الشريف.

3-كلام العرب الفصحاء شعراً ونثراً[8].

---

(1) أوضح المسالك، لابن هشام، 1/ 160.

(2) سورة الأنبياء، من الآية: 30.

(3) سورة النساء، من الآية: 28.

(4) سورة المزمل، من الآية: 16.

(5) سورة طه، من الآية: 12.

(6) سورة المائدة، من الآية: 3.

(7) أوضح المسالك لألفية ابن مالك 160/1.

(8) ينظر: الاقتراح للسيوطي، ص96، وينظر: الأصول: لتمام حسن، ص98.

ثالثاً- مظاهر السَّماع بين ابن هشام والأشمونيّ:

1- القرآن الكريم:

يُعَدُّ كلام الله ﷻ في المنزلة العليا ودرجة المنتهى، ثم كلام نبيه ﷺ، ثمَّ كلام العرب قبل الإسلام، وعندما فسدتْ الألسنة توقف علماء اللغة عن الاستشهاد بكلامهم؛ لشيوع اللحن، وكثرة المولدين الذين خلطوا بين لغتهم والعربية فضعفتْ لديهم، وجميع العرب أقروا بأنَّ لغة القرآن في أعلى درجة من البيان، وقمة الفصاحة والبلاغة.

والقرآن الكريم "هو النصّ الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف، وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجّة لا تضاهيها"[1].

و"الكتاب أقوى وأعرب في الحجّة من الشعر"[2] ذلك أن "الجهود التي بذلتْ في سبيل جمع القرآن الكريم متواتراً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لم تبذل في النصوص اللغويّة المتمثلة في الشعر والخطب، فهذه لم تنل العناية التي بلغتْ أشدها في رواية القرآن الكريم وحفظه من العبث"[3].

ولم يشهد التاريخ ولن يشهد ما توفر من عناية للنص القرآنيّ بدءاً من تواتر الرواية، ثم إقبال من العلماء على دراسة إعجازه، وتتبع مسائل النحو والصرف من

---

(1) في أصول النحو، لخديجة الحديثي، ص28.

(2) معاني القرآن، الفّراء (ت207هـ)، 14/1، تح: يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م.

(3) المدرسة النحويّة في مصر والشام، سالم مكرم، وقد ورد في كتاب (الشواهد والاستشهاد في النحو): ص201-202، والقرآن الكريم أصل الاستشهاد في العربية فهو أكمل النصوص وأوثقها وهو منبع العلوم، ومنها علوم اللغة إذ اعتمد عليه اللغويون والنحويون في استنباط القواعد والأحكام فقد اتفقت كلمتهم -على اختلاف مذاهبهم النحويّة- على أنه الينبوع الصافي والمعين الذي لا ينضب للشواهد الفصيحة الصحيحة، وقد أطروه بما يستحقه وقالوا فيه بما هو أهله.

خلالـه والبلاغـة، ومـا يثريـه تعـدد القراءات مـن دلالات وغيـر ذلـك مـن علـوم اللغـة والشريعة.

وبـالعودة إلـى شرحي (ابـن هشـام والأشمونـيّ) نلـتمس هـذا الأصـل فيهمـا مـن الشواهد القرآنية التـي تدلّ دلالـة واضـحة علـى الاعتمـاد عليـه اعتمـاداً نجده دون عنـاء بمعرفة عدد الشواهد الذي بلـغ فـي الشرحين: (986) شـاهداً، (216) شـاهداً فـي شرح ابن هشام، و(430) شاهداً في شرح الأشمونيّ.

ولم يختلف الشارحان كثيراً في منهج الاستشهاد بآيات القرآن الكريم وقراءاته، وبخاصـة فيما يتصل بوظيفة الشاهد القرآنـيّ أو القراءة القرآنية، ولم يخرجا عن سنة من سبقهما من النحاة، أمَّا ما يخصّ الشاهد القرآنـيّ فقد وضـع لـه الشارحان فـي كلّ المسائل التي خاضا فيها تمثيلاً أو دليلاً لإثبات ما ذهبا إليه.

أمَّا التمثيل بآيات القرآن الكريم، فمثاله عند ابن هشام يتضح من خـلال قولـه: "وأقسام البدل أربعة، الأوَّل: بدل كلّ من كلّ، هو بدل الشيء ممّا هو طبق معناه نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[1]، وسمّاه الناظم البدل المطابق لوقوعـه فـي اسـم الله تعـالى، نحـو: ﴿صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ (1) اللَّهِ﴾[2]، فـيمن قـرأ بالجرّ[3]، وإنما يُطلق (كلّ) على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا، الثّاني: بدل بعض من كلّ، وهو بدل الجزء من كلّه، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر ك (أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه)، ولابدَّ من اتصاله بضمير يرجع إلـى المبدل منـه: مذكوراً كالأمثلة السابقة وكقولـه تعـالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنهُمْ﴾[4]، أو مقدّراً

(1) سورة الفاتحة، الآيتان: 6-7.

(2) سورة إبراهيم، من الآية: 1.

(3) قرأ نافع وابن عامر: "الله الذي له" بالرفع على الاستئناف لأن الذي قبله رأس آية. وقرأ الباقون: "إلى صراط العزيز الحميد – الله، بالخفض لأنه بدل الحميد". ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص376.

(4) سورة المائدة، من الآية: 73.

كقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [1]، أي منهم، الثالث: بدل الاشتمال، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال... مثل قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [2]، الرَّابع: البدل المباين...[3].

فهذا التوظيف للشاهد النحويّ الذي يثبتُ القاعدة النحويّة استخدمه أيضاً الأشمونيّ، يقول في (باب الفاعل): "للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض وسيذكر الباقي، الأوَّل: الرفع، وقد يجرّ لفظه بإضافة المصدر، نحو: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[4]، أو اسمه نحو: مِن قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الوضوء* أو بمن أو الباء الزائدتين نحو قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ﴾[5]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾"[6]،[7].

أمَّا المواضع التي استدل بها ابن هشام بالشاهد النحويّ القرآنيّ فهي كثيرة منها على سبيل المثال:

- استدلاله بقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المُؤْمِنُونَ ﴾[8]، "على التنوين الذي يكون عوضاً عن جملة ويلحق (إذ) عوضاً عمّا تُضاف إليه"[1].

---

(1) سورة آل عمران، من الآية: 97.

(2) سورة البقرة، من الآية: 215.

(3) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 3/340-341.

(4) سورة الحج، من الآية: 40.

* هذا أثر رواه مالك في (الموطأ) من طريق عبد الله بن مسعود (من قبله) جار ومجرور ومتعلق بمحذوف خبر مقدم وقبله مضاف و(الرجل) مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله وهو مضاف والضمير العائد إلى الرجل مضاف إليه مبني على الضمّ في محلّ جر، (الوضوء) اسم مصدر لقبل بتشديد الباء مصدره التقبيل، و(الرجل) فاعله، وقد أضيف اسم المصدر إلى الفاعل فجر لفظ الفاعل بالإضافة ومحله الرفع، بدليل أنك لو وصفته فقلت من قبله الرجل المكلف لجاز أن ترفع النعت تبعاً للمحل كما تجرّه تبعاً للفظ.

(5) سورة المائدة، من الآية: 19.

(6) سورة الفتح، من الآية: 28.

(7) ينظر: شرح الأشمونيّ، على ألفيّة ابن مالك، 2/ 131، 132.

(8) سورة الروم، من الآية: 4.

- استدلاله بقوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ [2]، على (أنّ) مِنْ علامات الفعل نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة[3].
- الاستدلال ببعض الآيات القرآنية لتحقيق التوجيه الإعرابي في بعض المسائل النحويّة، مثل قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ (36) رِجَالٌ﴾ [4].

ويرى ابن هشام أَنَّ: "الداعي إلى تقدير (فعل) يكون (رجال) فاعلاً له على هذه القراءة؛ لأنّه لا يجوز أن يكون رجال نائب الفاعل (ليسبح) المبنى للمجهول، لأن الرجال ليسوا مسبّحين –بفتح الباء– فلما لم يصحّ أنْ يكون (رجال) نائب فاعل للفعل السابق لهذا المعنى التمس له عاملاً، ولم تجد في الكلام عاملاً يعمل فيه الرفع، والكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه قيل: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ﴾، قال قائل: مَنِ المسبح؟ فأجيب: (رجال) أي: يسبحه رجال، فإنّ قلتَ فأين نائب فاعل (يسبّح) المبني للمجهول على هذه القراءة؟ قلت: يجوز أن يكون نائب فاعل أحد الجارين والمجرورين: إمّا (له) وأمّا (فيها)، ولكن الأوّلى أن يكون (له) هو نائب فاعل[5].

ولم يختلف منهج الأشمونيّ في الاستدلال بالشاهد القرآنيّ النحويّ على القاعدة النحويّة، ومن أمثلة ذلك:

- الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ عدّة الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾ [6]، "على أنَّ (الحال) تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز... فشهراً مؤكدة لما فُهِمَ من إنّ

---

(1) أوضح المسالك، لابن هشام، 39/1.

(2) سورة يوسف، من الآية: 32.

(3) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام، 49/3.

(4) سورة النور، من الآيتان (36، 37).

(5) ينظر: أوضح المسالك: 79/2.

(6) سورة التوبة، من الآية: 36.

عدّة الشهور، وأمّا بالنسبة إلى عامله – اثنا عشر – فمبين، وأمّا إجازة المبرّد ومن وافقه نِعْمَ الرجلُ رَجُلاً زَيْدٌ فمردودة"[1].

- الاستدلال على حذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس..."[2]، وجعل الفرّاء (ت207هـ)، منه قوله نعالى: ﴿ وَهُم مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ [3]، "بناء على أنه لا يُقال دون إضافة في الإقامة: أقام ولا في الغلبة، غلب"[4].
- الاستدلال على "أن تكون (لو) مصدرية بمنزلة (أنْ) إلاَّ أنَّها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد ودَّ أو يودّ"[5] بالآية: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [6].

2- الحديث الشريف:

اختلف العلماء في الاستشهاد بأحاديث رسول الله ﷺ، فمنهم مَنْ منعه خوف الرواية بالمعنى، ومنهم مَنْ أجاز، وتوسط الشاطبيّ (ت590هـ)، فجوَّز الاحتجاج بالأحاديث التي أُعتني بنقل ألفاظها، وقد قال: الخطيب البغدادي: "لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخلع، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنَّها تُنقل بالمعنى، وتختلف روايتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم فإنّ رواته اعتنوا بألفاظه لما ينبني عليه في النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات"[7].

---

(1) شرح الأشمونيّ: 162/3.

(2) شرح الأشمونيّ، 340/3.

(3) سورة الروم، من الآية: 3.

(4) شرح الأشمونيّ، 341/3.

(5) المصدر السابق، 257/5.

(6) سورة القلم، الآية: 9.

(7) خزانة الأدب، للبغدادي 109/4، تح: محمد نبيل طريفي، وأميل يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، (د،ط)، 1998م.

وقد تبعه السِّيوطي فقال فيه: "وأمّا كلامه ﷺ فيستدلّ منه بما ثبت أنَّه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرٌ جداً، إنَّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضاً فإنّ غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فردوها بما أدّت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصّوا، وقدّموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثمَّ أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحويّة الواردة في الحديث"[1].

وأمّا الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع في استشهاد أهل اللسان، وقسم عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حَجر، والأمثال النبويّة فهذا يصح الاستشهاد به في العربية[2]، "وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروريّ الذي لابدَّ منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً ولا أعرف له سلفاً إلا ابن خروف، فإنّه أتى بأحاديث في بعض المسائل، حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل أتى بها مستدلاً بها أم لمجرد التمثيل"[3].

وأرى أَنَّ ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف.

وعند النظر إلى شرحي ابن هشام والأشمونيّ لألفية ابن مالك وتوظيفهما للشاهد النحويّ الخاص بالحديث الشريف نلاحظ ما يلي:

- انفرد كلا الشارحين بالأحاديث التي استشهد بها كلّ منهما في طيّات شرح المسائل النحويّة.
- إنَّ ابن هشام كان من الذين أخذوا الحديث بمعناه.

---

(1) الاقتراح للسيوطي، ص109.

(2) ينظر خزانة الأدب، البغدادي، 1/12-13.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ومن الأبواب التي بها أحاديث نبوية في شرح ابن هشام على هذا النحو الذي تمَّ ذكره باب (المبتدأ والخبر)، يقول: "ولا يبتدئ بنكرة إلاَّ إنْ حصلت فائدة، كأن يخبر عنها بمختص مقدّم (ظرف أو مجرور) نحو: (ولدينا مزيد)، ولا يجوز (رجل في الدار)، ولا (عند رجل رمال) أو تتلو نفياً، نحو: (ما رجل قائم)، أو استفهاماً أو الموصوف كالحديث: (سوداء ولود خير من حسناء عقيم)، أي امرأة سوداء، أو عاملة عمل الفعل كالحديث: (أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة)(*)، ومن العاملة المضافة كالحديث: (خمس صلوات كتبهن الله)(**)"(1).

و"في باب التنازع في العمل يسمى أيضاً باب الإعمال، وحقيقته أن يتقدّم فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى، وقد تتنازع ثلاثة، وقد يكون المتنازع فيه متعدياً، وفي الحديث: (تسبّحون وتكبّرون وتحمدون دبر كلّ صلاة، ثلاثة وثلاثين)(*)، تتنازع ثلاثة وفي اثنين ظرف ومصدر"(2).

وما ألاحظه هو توظيف ابن هشام للحديث النبويّ الشريف لتحقيق عنصر الاستدلال في المسألة النحويّة، وهذا ما فعله الأشمونيّ، فقد وظَّف أحاديث النبي ﷺ لإثبات القاعدة النحويّة لكنه جاء بالأحاديث بألفاظها وقد ثبت ذلك بتحقيق الأحاديث وتتبع الوسائل المتعددة التي وردتْ منها، واستظهار اتحّاد ألفاظها مع تعدد

(*) رواه بلفظ (سوداء ولو خير من حسناء لا تلد) مجمع الزوائد للهيثمي (258/4)، والكبير للطبراني (416/19)، وإتحاف السادة المتقين (297/5).

(**) جزء من حديث طويل عن أبي ذر رواه مسلم في الزكاة (حديث رقم 53)، وفي صلاة المسافرين وقصرها (حديث 84) ورواه أيضاً عن عائشة.

(1) أوضح المسالك: 181/1.

(*) تمام الحديث كما رواه أبو داود في الوتر، باب فيمن لم يوتر (حديث رقم 1420) 125/5.

(2) جزء من حديث طويل رواه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة (حديث رقم 142) عن أبي هريرة وأوله (عن فقراء المهاجرين أتوا الرسول ﷺ فقالوا: ذهب أهل الدور بالدرجات العلا والنعيم المقيم...) ينظر: أوضح المسالك، 2/ 160.

الطرائق، "فالأحاديث التي وردتْ من طرائق متعددة واتّحدتْ ألفاظها، فإنّ اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرائق لها دليل على أنَّ الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها[1].

وقد ذكر الأشمونيّ في باب (الإعراب والبناء): " أنَّ شرط ذا الإعراب بالأحرف الثلاثة في الكلمات الست (أن يُضفن لا للياء) مع ما هن عليه من الإفراد والتكبير (كجا أخو أبيك ذا اعتِلا)، فكل واحد من هذه الأسماء مفرد مكبر مضاف، وإضافته لغير الياء، وقد احتوتْ هذه الأمثلة على أنواع غير الياء، فإنّ غير الياء إمّا ظاهر وأمّا مضمر، والظاهر إمّا معرفة وأمّا نكرة، والاحتراز بالإضافة عمَّا إذا لم تضف، فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة، نحو: جاء أب ورأيت أخاً ومررت بحم، وكلها تفرد إلا (ذو) فإنها ملازمة للإضافة وإذا أفرد فوك عوّض من عينه –وهي الواو– وقد تثبت الميم مع الإضافة... ولا يختص بالضرورة خلافاً لأبي على لقوله ﷺ: (لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك)[2].

والملاحظ في توظيف الأشمونيّ للأحاديث أنَّه ينقلها دون ذكر راويها، يقول في باب المخصوص: "واعلم أنّ المخصوص –وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه– على أربعة أنواع :... الثالث أن يكون معرّفاً بالإضافة كقوله ﷺ: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) "*[3].

3– كلام العرب:

1–**الشعر**: لم "يأخذ علماء العربية اللغة عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولها"[4].

---

(1) ينظر: أصول النحو العربي، ص55، محمود أحمد نحلة، الناشر: دار العلوم العربية، ط1، 1987م.

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ: 52/1.

* حديث صحيح: ينظر: جمع الجوامع للسيوطي، 187/2.

(3) شرح الأشمونيّ: 79/5.

(4) الاقتراح، للسيوطي، ص113.

وقد غلب الشاهد النحويّ الشعريّ عل الشواهد الأخرى عند كلا الشارحين فبلغ عند ابن هشام (ت1032هـ) شاهدًا شعريًّا نحويًّا، بينما بلغ عند الأشمونيّ (ت1042هـ) شاهداً شعريّاً نحويّاً، وعند عقد الموازنة بين الشارحين في توظيفهما للشواهد الشعريّة أستطيع الوقوف على هذه الحقائق:

- **استدلال الشارحين بالشاهد الشعريّ كان يأتي للتقعيد النحويّ:**

يستدل ابن هشام على المدح بواسطة (حبّذا) والذم بواسطة (لا حبّذا) عن طريق الشاهد الشعريّ يقول في باب (نعم وبئس) "ويقال في المدح (حبّذا) وفي الذم (لا حبّذا) قال:

أَلا حبّذا عاذري في الهوى ولا حبّذا الجاهلُ العاذلُ[1]

ومذهب سيبويه أن (حبَّ) فعلٌ و(ذا) فاعلٌ وأنهما باقيان على أصلهما"[2].

وهذا ما فعله الأشمونيّ عندما استدلّ بالشاهد الشعريّ على تعريف نعم وبئس وما جرى مجراهما، يقول: "فعلان غير متصرفين (نعم وبئس) عند البصريين والكسائي بدليل (فَبِهَا وَنعْمت)، واسمان عند الكوفيين بدليل (ما هي بنعم الولد)، ونعم السير على بئس العير وقوله:

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ بِنِعْمَ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرِ"[3]،[4].

---

(1) البيت غير منسوب لقائله، وهو من بحر المتقارب، ينظر: أوضح المساك، 3/ 243.

(2) المصدر السابق، 242/3.

(3) البيت لم أعثر على قائله، وهو من بحر الرجز، ينظر: همع الهوامع للسيوطي، تح: عبد السلام هارون، الناشر عالم الكتبن القاهرة، (د،ط)، 2001م، 2/ 82. وينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 415/3، تح: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2011م.

(4) ينظر: شرح الأشمونيّ، 4/ 168.

- **اتفاق الشارحين في آلية توظيف الشاهد الشعريّ:**

فهما يشتركان في الأسلوب المنهجي في التعاطي مع الشواهد الشعريّة:

- اجتزاء الشطر الذي يحوي الشاهد من البيت ويكتفي به للتبيين والشرح ويترك شطره الثّاني إذ إنَّه ليس مناط الاستدلال.

فقد استعان ابن هشام بـ (214) شاهداً شعرياً مجتزءاً بينما استعان منها الأشمونيّ بـ (335) شاهداً، ففي باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين يستشهد ابن هشام بشطر بيت على قسم من أقسام أفعال هذا الباب، وهو ما يفيد في الخبر يقيناً وهو أربعة: وجد، وألفى، وتعلم، –بمعنى أعلم– وَدَرَى ... قال الشاعر:

تعلَّم شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدوِّهَا[1]

وهذا النهج قد سار عليه أيضاً الأشمونيّ، يقول في باب (أفعل التفضيل) مستشهداً بشطر من بيت "وهو اسم لدخول علامات الأسماء عليه، وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل، فلا ينصرف ما كان على صيغة (أفعل) إلاَّ أنَّ الهمزة حُذفت في الأكثر من (خَيْر) و(شر)؛ لكثرة الاستعمال؛ وقد يعامل معاملتها في ذلك (أحَبَّ) كقوله:

وَحَبَّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعَا[2]

- كانا يقومان بشرح ألفاظ الأبيات بعد أنْ يدرسا موضع الشاهد، حيث اتّبع الشارحان المنهج نفسه تقريباً في التعامل مع الشاهد الشعريّ، طبقاً لترتيب

(1) ينظر: أوضح المسالك: 27/2 (هذا صدر بيت من الطويل، لزياد بن سيار بن جابر عجزه قوله: فبَالغٌ بلُطْفٍ بالتحايلِ والمَكْرِ).

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ: 220/4–221 (هذا البيت لقيس بن الملوح، وعجز بيت من البسيط وصدره قوله: وزَادَنِي كلفاً بالحُبِّ أن مَنَعَتْ).

توظيفيّ، يتمثل في الاستشهاد بالشاهد الشعريّ ثم شرح مفرداته وإعرابه وموضع الشاهد فيه.

- يقول ابن هشام في باب (النائب عن الفاعل): "وإذا اعتلتْ عين الماضي وهو ثلاثي كقَالَ، وبَاعَ، أو عين افْتَعَلَ، أو انْفَعَلَ، كاختار وانقاد، فلك كسْر ما قبلها أو إشمام الضمّ، فَتُقْلب ياء فيهما ولك إخلاص الضمّ فتُقْلَب واواً قال:

لَيْتَ، وهل ينفَعُ شَيئاً ليتُ ليتَ شباباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ"[1]

- يقول الأشمونيّ في باب (النعت) معرفاً التابع:

" المشارك لما قَبْله في إعرابه الحاصلِ والمتجدد غيرَ خبرٍ.

فخرج بالحاصل والمتجدد خبرُ المبتدأ، والمفعولُ الثّاني، وحالُ المنصوب، وبغير خبر (حامض) من قولك: "هذَا حُلْوٌ حَامِضٌ".

الثّاني: في قوله: "الأوَّل" إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه، وأجاز صاحبُ البديع تقدّيمَ الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعةٍ، وقد تقدّم أحدُ الموصوفين، فتقول: قام زيدٌ العاقلانِ وعَمْرٌو؛ ومنه قول الشاعر:

وَلَسْتُ مُقِرّاً لِلرِّجَالِ ظُلامَة أَبَى ذَاكَ عَمّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا[2]

---

(1) أوضح المسالك: 212/2. (يوضح في الهامش: بياناً عن البيت يقول: هذا بيت من الرجز وينسب إلى بن العجاج، ثم يوضح تفصيلاً إعرابه: (ليت) حرف تمن ونصب، و(هل) حرف استفهام معناه النفي، و(ينفع) فعل مضارع، (شيئاً) مفعوله به لينفع، (ليت) قصد لفظه: فاعل ينفع، والجملة لا محلّ لها من الإعراب معترضة، (ليت) حرف تمن مؤكد للأول، (شباباً) اسمه، (بوع) فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على شباب والجملة في محلّ رفع خبر ليت، فـ (اشتريت) فعل وفاعل ثم يوضح الشاهد فيه قوله: (بوع) فإنّه فعل ثلاثي معتل العين فلما بناه للمجهول أخلص ضمّ فائه وإخلاص ضمّ الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى المؤلف ومنهم بعض من بني تميم ومنهم ضبة وحكيت عن هذيل.

(2) هذا البيت لم أعثر على قائله، وهو من بحر الطويل، ينظر: شرح الأشمونيّ: 4/ 260.

2-**النثـر: (الأمثـال)**: المثل ضـرب من ضـروب التنـاص[1] إذ تستدعيه مناسبة أو موقف يستوجب حضوره ليطرح ظلال من بلورة لفكرة أو لحل معضلة بينها وبين الماضـي وجـه تشابه، أو نقاط التقاء يختصـر المثل المضـروب كثيراً من الجهود والأوقات، إذ إنّ حضوره يشحذ الكامن من طاقات الذهن رابطاً علاقات الماضـي وبالحاضـر، فيحيـل الموقـف أو الحادثـة علـى منطـق هـو فـي أغلبـه صـامت، والأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام[2].

(1) التناص: "الاقتباس".

(2) أوضح المسالك، 2/ 212.

المبحث الثّاني

القياس بين ابن هشام والأشمونيّ

أولاً- مفهوم القياس لغة واصطلاحاً.

ثانياً- أركان القياس.

ثالثاً- من مسائل قياس العلّة في شرح ابن هشام لألفية ابن مالك.

رابعاً- من مسائل قياس العلّة في شرح الأشمونيّ.

خامساً- من مسائل قياس الشبه في شرح ابن هشام.

سادساً- من مسائل قياس الشبه في شرح الأشمونيّ.

أوّلاً- مفهوم القياس لغة واصطلاحاً:

القياس لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور (ت711هـ)، أنّ القياس لغةً، يقال: "قاس الشيء يقيسه قياسًا واقتَاسه وقيَّسه إذا قدَّره على أمثاله والقياس المقدار"[1].

والقياس اصطلاحاً: "هو إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر؛ لاشتراكهما في علّة الحكم عند المثبت، ومبني القياس على العلّة، فلا يوجد قياس دون علّة، فهي الباعث على الحكم"[2].

وقد ورد مفهوم القياس عند النحاة المتأخرين كابن الأنباريّ (ت577هـ) بأنّه: "حملُ فرعٍ على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع... وهو إلحاق الفرع بأصل بجامع"[3]، وهو أيضاً: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان، وإذا لم يكن ذلك منقولاً عنهم"[4].

وفي رأيي أنَّ هذه المفاهيم تتلخص في كون القياس عملية يتمّ فيها إعطاء حكم الأصل للفرع، وهذا عند وجود علّة تمثّل عنصر شبه بينهما فيأخذ بذلك الفرع حكم الأصل، والمقصود بالقياس كذلك: "إلحاق ما لم يسمع من العرب الفصحاء بما سُمِعَ منهم، أو هو ما يمكّن من استخراج قواعد جديدة، كرفع ما لم يتمّ فاعله قياساً على رفع الفاعل... لذا عرّفوا النحو بأنّه علم بمقاييس مستنبطة من كلام العرب"[5].

ثانياً- أركان القياس:

---

(1) 187/6 مادة (ق/ي/س).

(2) معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، ص 254، مراجعة وتوثيق: د. محمد التونجي، الناشر: دار الجيل، ط1، 1424هـ/2003م.

(3) لمع الأدلة لابن الأنباريّ، ص93.

(4) الإعراب في جدل الإعراب، ص54، تح: سعيد الأفغاني، الناشر: مطبعة الجامعة السورية دمشق، (د،ط)، 1957م.

(5) الأشباه والنظائر جلال الدين السيوطي، 207/3، تح: طه محمد الزبيدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.

وأركان القياس أربعة، ورد ذلك عند السِّيوطيّ، وهي: " أَصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم، وعلّة جامعة"[1].

وقد أوضح ابن الأنباريّ هذه الأركان في المثال الثّاني، بقوله: " وذلك مثل أَنْ تركّب قياساً في الدَّلالة على رفع ما لم يُسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدَّماً عليه، فوجب أَنْ يكون مرفوعاً قياساً على الأَصل، فالاَصل: الفاعل، والفرع: ما لم يسم فاعله، والحكم: الرفع، والعلّة الجامعة: الإسناد.

والأَصل في الرفع أَنْ يكون للأصل الذي هو القائل، وإِنَّما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي نصٌ.[2]

وللقياس أربعة أركان هي:

الركن الأوَّل – الأَصل: أَو المقيس عليه، أشار إليه ابن جني (ت392هـ) بـ (الأوَّل)، وهو ما ثبتَ له حكمُ بالسَّماع المتواتر.

الركن الثّاني – الفرع: وهو المقيس، وهو ما يحتاج الحكم، سمَّاه ابن جنِّي بالثَّاني.

الركن الثَّالث – العلّة: وهي الصفة التي بني بها الحكم في المقيس عليه، ووجدت في المقيس، وسمَّاها بـ (العلّة).

الركن الرَّابع – الحكم الثابت للأصل: وأَعطي للفرع لوجود علّة واحدة في الطرفين، المقيس، والمقيس عليه.[3]

ثالثاً- من مسائل قياس العلّة في شرح ابن هشام لألفية ابن مالك في كتابه (أوضح المسالك):

---

(1) الإقتراح في علم أصول النحو، ص154

(2) لمع الأدلة، الأنباريّ، ص 93.

(3) ينظر: الخصائص، 212/2، لابن جنّي، تح: محمد علي النجار، الناشر: عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، 1952م.

تعددت مسائل قياس العلّة عند ابن هشام، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1- القياس بعلّة التشاكل في المحلّ (تابع معمول اسم الفاعل، حمل اسم الفاعل على لفظ متبوعه أَنموذجاً):

قال ابن هشام في حديثه عن إضافة اسم الفاعل الصالح للعمل إلى معموله: "إذا أتبع المجرور فالوجه جرّ التابع على اللفظ، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو ويجوز نصبه بإضمار وصف منون أو فعل قياساً، والعطف على المحلّ عند بعضهم، ويتعيّن إضمار الفعل إنْ كان الوصف غير عامل، فنصب الشمس في ﴿وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ﴾ [1]، في قراءة من قرأ (وجاعل الليل) بإضمار جَعَلَ لا غير إلا إنْ قُدِّر (جاعل) على حكاية الحال"[2].

فابن هشام من خلال قوله هذا أجاز نصب التابع -وإن كان يفضل جره حملاً على لفظ متبوعه- إلا أنّه لم يحدد صيغة الفعل الناصب للتابع إذا كان الوصف عاملاً كما فعل النحاة، فالزجاجيّ في مساواته بين جرّ المتبوع ونصبه أشار إلى "المساواة بين تقدير الفعل الماضي وتقدير الفعل المضارع إذا كان المتبوع منصوباً، فيجوز أن تقول: هذا ضاربُ زَيْدٍ وعَمْروٍ بجر عَمْرو، وهذا ضاربُ زَيْدٍ وعمْراً، بنصب عمرو بالفعل يضرب أو بالفعل ضرب"[3].

إمّا البطليوسي (ت521هـ)، وإنْ كان موافقاً للزجاجي (ت345هـ)، في جواز الجرّ والنصب، فإنّه "اشترط في النصب أنْ يكون الفعل المقدَّر ماضياً لا مضارعاً إلاَّ إنَّ وجدت قرينة تدل على الحال أو الاستقبال، فحينها يقدّر الفعل المضارع،

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 96.

(2) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 199/3.

(3) الجمل في النحو، ص85: تح: علي توفيق محمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1، 1984م.

نحو: هذا ضارب زيد أمس، وعمراً الآن أو غداً، وتقدير الكلام هذا ضارب زيد أمس ويضرب عمراً الآن أو غداً"[1].

ويبدو أنَّ كلام الزجاجيّ هو الصواب؛ "لأنَّ اسم الفاعل يضاف في كلّ الأحوال مهما كان الزمن الذي يدلّ عليه، إذ يجوز تقدير الفعل المضارع، لأنَّ اسم الفاعل الذي يدلّ على زمن الحال أو زمن الاستقبال يضاف إلى معموله للتخفيف والتنبيه على أصله (الاسمية) "[2].

ومن جهة أخرى يجوز تقدير الفعل الماضي على الرغم من أنَّ اسم الفاعل لا يحمل على الفعل الماضي؛ لأنَّ اسم الفاعل الدال على زمن الماضي يضاف إلى معموله[3]، والذي يؤكد ذلك ما صرح به السِّيرافي (ت368هـ)، بقوله: "ويجوز أن يكون (جَاعِل) في معنى فعل ماضٍ، ويجوز أن يكون في معنى فعل مستقبل، فإذا جعلته في معنى الفعل الماضي فتقديره: جَعَلَ اللَيلَ لهذا، ونظيره: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ ﴾[4]، وهو أظهر الوجهين، وتنصب (الشمس والقمر) بإضمار فعل، ومن جعله بمنزلة المستقبل فهو على تقدير يَجْعَلُ، فهو بمنزلة قولك: زَيْدٌ يَأْكُلُ، إذا كان في حال أكل قد تقضَّى بعضه وبقي بعضه"[5].

أمَّا الزمخشريّ (ت: 538هـ) فقد رأى أَنَّ: "النصب على إضمار فعل دلّ عليه جَاعِل اللَّيْل؛ أي وَجَعَلَ الشَّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَانًا، أو يعطفان على محلّ الليل، فإنّ قلت كيف يكون لليل محلّ والإضافة حقيقية؛ لأنَّ اسم الفاعل المضاف إليه من

---

(1) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص216، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، الناشر: دار الطباعة، بيروت، (د ط)، (د. ت).

(2) إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي القيسي (الحسن بن عبد الله، (ت567هـ) 1/ 162، تح: محمد بن حمودة الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1987م، 162/1.

(3) ينظر: الكتاب لسيبويه 172/1.

(4) سورة يونس، من الآية: 67.

(5) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ت368هـ) 2/ 30، تح: أحمد حسين مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1429هـ/2008م.

فعل المُضي، ولا تقول: زيدٌ ضاربٌ عَمُراً أمس؟ قلت: ما هو في معنى المُضي، وإنَّما هو دال على جَعْلٍ مستمر في الأزمنة المختلفة"[1]، حيثُ إنَّه أجاز العطف على المحلّ؛ لأنَّه من الذين لا يشترطون تنوين الوصف العامل أو اقترانه بـ(أل)[2]، إمّا ابن هشام فقد رفض العطف على المحلّ في هذه الآية؛ لأنَّه رأى "أنَّ الوصف بها بمعنى الماضي، والماضي المجرد من أل لا يعمل النصب"[3] والذي يؤكد ذلك "قراءة الكوفيين الآية بإسقاط ألف جَاعِل ونصب الليل، وإلى جانب هذا فإنهم حملوا هذه الآية على معنى ما يليها؛ لورود (جَعَل) في الآية الموالية بصيغة الماضي الصريح، لأن قوله: ﴿ جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ ﴾[4] دلالة على أنه أمر قد حصل وفُرِغَ منه"[5].

وقد ذهب ابن هشام أيضاً في تابع اسم الفاعل إلى أَنَّهُ: "لا يجوز هذا ضارب زيداً وأخيه؛ لأنَّ الوصف المستوفى لشروط الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل"[6].

لذلك فإنّ القياس يقتضي إعمال اسم الفاعل متى ثبت شبهه بالفعل المضارع، وبما أَنَّه استوفى شروط العمل في قولهم: هذا ضاربٌ زيداً وأخيه كان الأوّلى به أنْ ينصب الاسم المعطوف على معموله لا أنْ يجره بالإضافة خاصة أنَّ "الناصب ينصب ما تباعد منه، والجار ليس كذلك"[7]؛ لذلك لم يجز نصب القريب وجر البعيد.

---

(1) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، 38/2، تح: خليل مأمون، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 2009م، 38/2.

(2) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 233/3.

(3) المصدر السابق: 215/3.

(4) سورة الأنعام، الآية: 97.

(5) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها للقيسي، تح: محيي الدين رمضان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (د،ت)، 441/1.

(6) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 234/3.

(7) الأصول في النحو لابن السرّاج، تح: الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م، 127/1.

2- القياس بعلّة تشاكل المتجاورين في الحركة (الحمل على الجوار):

من مظاهر قياس العلّة الحمل على الجوار، إذ يقصد بها "أنَّ الأثر الإعرابي الظاهر في آخر الاسم المعرب غير ناتج عن عامل، وإنما هو ناتج عن تناسب اللفظين المتجاورين في الحركة"[1]، حيث "لا يجوز ذلك إلاَّ إذا أمن اللبس"[2]، وقد "وردتْ هذه الظاهرة في النعت كثيراً، وفي التوكيد قليلاً، أمَّا البدل فلم تثبت فيه مطلقاً"[3]، وقد علَّل ابن هشام ذلك بقوله: "لأنَّ حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة... وينبغي امتناعه في البدل؛ لأنَّه في التقدير من جملة أخرى فهو محجوز تقديراً"[4].

3- القياس بعلّة تشاكل الجمل في باب (الاشتغال):

قال ابن هشام في إحدى حالاتِ الاسم المشتغل عنه: "ومنها أنْ يكون الاسم مقترناً بعاطف مسبوق بجملة فعلية، كقولك: قام زيدٌ وعَمْراً أكْرَمْتُهُ، وذلك لأنَّك إذا رفعت كانت الجملة اسمية، فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وهما متخالفان، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية؛ لأَنَّ التقدير: وأَكْرَمْتُ عَمْراً أَكْرَمْتُهُ، فتكون قد عطفت فعلية على فعلية وهما متناسبان، والتناسب في العطف أوّلى من التخالف، فلذلك رُجِّح النصب، قال الله تعالى: ﴿ خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ (4) وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾[5]، وقد خصّ ابن هشام ذلك التركيب بهذا الحكم، "لأنَّه يحسن في

---

(1) ظاهرة القياس في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، ص514، عبد الفتاح حسن علي، الناشر: دار الفكر، عمان، ط1، 1998م.

(2) شرح الكافية الشافية لابن مالك، 521/1، تح: عبد المنعم هويدي، الناشر: جامعة أم القرى، المدينة المنورة، ط1، (د، ت).

(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي 1913/4، تح: مصطفى أحمد النماس، الناشر: المكتبة الأزهرية للثرات، مصر، ط1، 1989م.

(4) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام، ص348، تح: الفاخوري، الناشر: دار الجبل، بيروت، ط1، 1988م.

(5) سورة النحل، الآيتان: 4-5.

الجملتين المتعاطفتين الاتفاق في الاسمية والفعلية ويطّرد ذلك قياساً، لذلك رُجِّح نصب المشتغل عنه مهما اختلف الفعلان في اللزوم والتعدي[1].

وهذا الأمر الذي أشار إليه ابن هشام لا يجيزه إلا بشرط وهو ألا يُفصل بين حرف العطف والاسم المشتغل عنه بالفاصل (أمَّا) نحو: قامَ زَيْدٌ وأمّا عَمْراً فَأَكْرَمْتُهُ، فهو تنبيه على قطع الجملة التي تليها عما قبلها، لذلك فإنّ الجملة بعدها جملة استئنافية وهي في حكم المفتتح بها الكلام، وبناءً على هذا يُرجَّح في الاسم المشتغل عنه في هذه الحال جواز نصبه[2].

4- القياس بعلّة تابع المنادى:

من ظواهر الحمل على اللفظ وعلى الموضع التي يجب فيها مراعاة التابع والمتبوع تابع المنادى، قال ابن هشام: "ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى، وهو ما اجتمع فيه أمران: أحدهما أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً، الثّاني أن يكون مضافاً مجرداً من (أل)، نحو: (يا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو) و(يَا زيدٌ أَبَا عَبْدَ الله) و(يَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ أو كُلَّكمْ) "[3]، لذلك وجب في تابع المنادى، الذي توفر فيه هذان الشرطان حمله على محلّ المنادى، وإنما لم يُحمل هذا على اللفظ؛ لأنه لو وقع موقع المنادى لم يكن إلا نصبًا[4].

وقال ابن هشام في تابع المنادى المبني على الضمّ: "والرَّابع ما يُعطي تابعاً ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً، وهو البدل والمنسوق المجرد من أل؛ وذلك لأنَّ البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل، تقول: يَا زَيْدُ بشرُ،

---

(1) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 142/2.

(2) ينظر: المصدر السابق، 145/2.

(3) المصدر نفسه، 30/4.

(4) ينظر التبصرة والتذكرة، للصيرمي، 1/ 341، تح: عبد اللطيف الهيثم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982م.

وتقول: يا زيدٌ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وكذلك: (يا زيدٌ وأبا عبد الله)، حكمهما مع المنادى المنصوب"[1].

فقد انفرد عطف النسق والبدل بهذا الحكم؛ لكونهما في نية تكرار جملة ثانية مع العلم أنَّ حكمهما خاص بالمفرد والمضاف على حد سواء، وفي ذلك يقول ابن هشام في شرح (جمل الزجاجيّ):" وتقول في العطف: يَا زَيْدُ وَمُحَمَّدُ: يَا: حرف نداء، زَيْدُ: منادى مفرد ومُحَمَّدُ: معطوف عليه بالواو ولا يُنون محمد، ولا يجوز في محمد غير الرفع، ونقول: يَا زَيْدُ وعَبْدَ اللهِ: زَيْدُ: نداء مفرد، وعَبْدَ اللهِ: نداء مضاف وهو عطف على زَيْد يُحمَل كلّ منهما بالعطف على حالة قبل العطف، فترفع المفرد وتنصب المضاف"[2]

أمَّا تابع المنادى المبني على الضمّ الذي يجوز فيه الوجهان: فقد قال فيه ابن هشام: "والحاصل أنّ المنادى إذا كان مبنياً وكان تابعه نعتاً، أو تأكيداً أو بياناً أو نسقاً بالألف واللام- وكان مع ذلك مفرداً أو مضافاً وفيه الألف واللام- جاز فيه الرفع على لفظ المنادى، والنصب على محله، تقول في النعت: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ بالرفع، والظَّرِيفَ بالنصب، وفي التأكيد يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ، وفي البيان يَا سَعِيدُ كُرْزٌ، وكُرْزًا، وفي النسق يَا زَيْدُ والضَّحَّاكُ وَالضَّحَّاكَ"[3]، وأجاز ابن هشام في التابع الرفع حملاً على لفظ المنادى[4]، وإنَّ كان هذا الأخير مبنيًا على الضمّ؛ "لأنَّ الضمّ لمَّا اطرد في كلّ اسم مُنادى، أشبه الرفع للفاعل لاطراده فيه، فلمَّا أشبه الرفع،

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 4/ 32.

(2) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ص232، تح: فواز السعار، إشراف: إميل يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

(3) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 36/4.

(4) المصدر السابق 36/4.

جاز أنْ يتبعه الرفع"[1] وقد "جاز في تابع المنادى النصب حملاً على محلّ المنادى؛ لأنَّ الأصل في المبنيات مراعاة موضعها"[2].

ومن ظواهر تابع المنادى ما صرَّح به ابن هشام فيما يخص (أيّ) حيث يقول في ذلك "ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى، وهو نعت أيّ وأيّة ونعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه نحو قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾[3]، ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ ﴾ [4]، وقولك: (يَا هَذَا الرَّجُلُ)، إن كان المراد أوَّلا نداء الرجل"[5] وقال أيضاً في الاسم التابع لـ أي: "الرَّجُلُ نعت لـ أيّ وهو لا يستغني عنه، ولا يجوز فيه إلاَّ الرفع، ولا تقول: يَا الرَّجُلُ؛ لأنَّ يَا إشارة فهي تعريف المنادى، والألف واللام للتعريف، ولا يجتمع على الاسم تعريفان"[6].

فتابع (أي) لم يقس على الاسم المقترن بـ (أل) التابع للمنادى المبني في جواز نصبه ورفعه؛ لأنَّهُ "منادى في المعنى، ولذلك لا يجوز نصبه كما يجوز يا زَيْدُ الظَرِيْفَ؛ لأنَّ أَيَّا وصلة إلى نداء الرجل، وهما كشيء واحد، وليس زَيْدٌ وصلة إلى نداء الظريف، فلذلك لم يَجُز في الرجل ما جاز في الظريف، وأيضاً فإنّه لا يجوز السكوت على يا أَيُّهَا دون أنْ تأتي بالمنادى في الحقيقة، ولو جاز السكوت عليه كما جاز السكوت على يا زَيْدُ لجاز في هذا ما جاز في ذلك"[7]، لذلك وجب فيه الرفع حملاً على لفظ المنادى.

---

(1) أسرار العربية لابن الأنباريّ، تح: محمد بهجت البيطار، الناشر: مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط1، 1957م، ص127.

(2) شرح الجمل: لابن الفخار (ت754هـ)، 16/2، تح: روعة ناجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (د. ت).

(3) سورة البقرة، من الآية: 21.

(4) سورة الفجر، من الآية: 27.

(5) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 34/4.

(6) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ص232.

(7) التبصرة والتذكرة، للصيرمي، 344/1.

وخلاصة القول: إنَّ القياس ليس أصلاً من الأصول النحويّة فحسب وإنَّما هو وسيلة من وسائل التجديد في استنباط القاعدة النحويّة، وقد تجلى قياس العلّة عند ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) في عدّة مظاهر، أهمها قياس علّة إلحاق الفرع بما هو أصل له (قياس علّة الفرع على أصله)، وقياس علّة الأصل على ما هو فرع له (قياس علّة الأصل على الفرع)، حيث إنَّ قياس العلّة في هذين النمطين يعكسان علاقة المقيس بالمقيس عليه، لإجراء عملية القياس، وهذا ما تمّ مناقشته عملياً في الأمثلة التي سقناها.

رابعاً- من مسائل قياس العلّة في شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك:

تعددت مسائل قياس العلّة عند الأشمونيّ، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1- قياس الفرع على الأصل في الحروف، (قياس خلا وعدا وحاشا على (إلاَّ) أنموذجاً):

هناك وسائل عديدة تساعد الأفعال على التعديّة "إلى المفعول إمّا بحروف الزيادة، وأمّا بواسطة حروف الجرّ وأمّا بالتضمين، وفي مقابل ذلك نجد أدوات تعمل العكس، وهي أدوات استثناء؛ لأَنَّ تعدّي الفعل إلى المستثنى هو تعدّ سلبي؛ لكون هذه الأدوات قد ضُمِّنت معنى الإخراج، فلو أسقطت أداة الاستثناء لما تعدّى الفعل إلى المستثنى؛ لأَنَّ الفعل إنَّما يقوى بها كما يقوى بالحروف المعدِّية؛ لذلك يقيس ابن يعيش (ت643هـ) المستثنى على المفعول؛ لكونه إلى جانب هذا يأتي منصوباً في آخر الجملة في الأصل[1]، وبغض النظر عن معنى هذه الأدوات "فإنّ فئة من النحاة

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 236/1 والمقصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) / تح: كاظم بحر المرجان، الناشر: دار الرشيد، العراق، (د. ط)، 1982م، 716/2، والأشباه والنظائر، للسيوطي، 172/3، وأسرار العربية، لابن الأنباريّ، تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت)، ص116.

ذهبوا إلى أنَّ خلا وعدا وحاشا إذا جرّت ما بعدها فإنها حروف تتعلق بما قبلها سواء كان فعلاً أو شبه فعل"[1].

ويرى الأشمونيّ: "أنَّ هذه الأدوات تُخْرِج الأسماء من معنى الفعل، فهي حروف جرّ الزائدة؛ لكون المستثنى يجرّ بها لفظاً لا محلاً، لذلك فإنها لا تتعلق بالفعل حملاً على الأصل، وإلاَّ مخالفة حروف الجرّ في العمل؛ لأنَّ وظيفة هذه الحروف أنْ تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، وإلاَّ تفيد العكس؛ ولهذا نُسِبَ عمل النصب لأداة الاستثناء لكونها مختصة بالدخول على الأسماء أو مَا هو في تأويل الأسماء"[2] ولم تحتج إلى متعلق تتعلق به.

2- قياس الأصل على الفرع، (حمل المصدر على الفعل أنموذجاً):

قياس الأصل على الفرع "نقيض قياس الفرع على الأصل، وهو يدلّ على قوة الفرع"[3] نظراً إلى حمل الأصل عليه، وهذه الظاهرة تتجلى في: **(حمل المصدر على الفعل)**، قال ابن هشام في المصدر العامل عمل الفعل: "الرَّابع من نواصب المفعول به المصدر، وهو اسم الحدث الجاري على الفعل، فقولنا: اسم الحدث جنس دخل فيه المصدر، واسم المصدر، وقولنا: الجاري على الفعل مخرج لاسم المصدر، فإنّه لا يجري على الفعل ولا يعمل عمله إلا شاذّاً كقوله[4]:

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا

---

(1) المقرّب لابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، ت: 669هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجبوري، عبد الله الجبوري، ط1، 1972م، 173/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 210/2.

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك 396/2.

(3) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس، ص 172، الناشر: دار الشروق، عمان، ط1، 2001م.

(4) هذا الشاهد للقطامي التغلبي: وهو من بحر الوافر، ينظر: الديوان، القطامي التغلبي، تح: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الثقافة، بيروت، ط1، 1960م، ص37.

والشاهد إعمال (العطاء) ؛ لأنَّه في معنى الإعطاء، وأهل الكوفة يرون إعماله قياساً مطّرداً، وقد أجري المصدر مجرى الفعل لكونه أصلاً له، ويشمل حروف فعله، ويرى ابن هشام "أن هذا التعدَّي أقوى من تعدِّى الأفعال إلى المصدر؛ لأنه اسم المصدر والفعل مشتق منه"[1].

وبما أنَّ المصدر "أشد طلباً للفاعل والمفعول من الأسماء المشتقة الوصفية، فإنّه يكفيه أدنى شبه بالفعل للعمل فيهما"[2] ، والدليل على ذلك جواز "إضافته إلى كلّ واحد منهما، لتعلّقه بكل واحد منهما، فتعلّقه بالفاعل لأنه منه وقع، وتعلقه بالمفعول لأنّه عليه وقع"[3].

ويرى الأشمونيّ أنَّ "اسم المصدر على الرغم من اتفاقه مع المصدر في الدَّلالة على معنى واحد إلاَّ أنَّ الثّاني يختلف عن الأوَّل في كونه يشمل على كلّ الحروف الموجودة في فعله لفظًا أو تقديرًا، فلفظة (قِتَال) مصدر للفعل قاتَل، لأنَّها خالية من ألف المفاعلة الموجودة في فعلها، والتي انقلبت ياء لفظاً لا تقديراً، والدليل على ذلك نطق بعضهم لهذا المصدر (قِيتَالَ) بثبوت الياء لذلك فإنّ القياس أن يعمل المصدر عمل فعله بخلاف اسم المصدر، ولفظة (عطاء) خالية من همزة الفعل (أعطى) لفظاً وتقديراً، لذلك فإنّ الأصل فيها ألاّ تعمل"[4].

3- القياس بعلّة التقارض بين اسم وحرف وبين فعل وحرف:

كالقياس بعلّة التقارض بين (إلاَّ، وغير) على الرغم من كون الثّاني اسماً إلاَّ أنَّ إبهامه قربه من الحرفيّة، بالإضافة إلى القياس بعلّة تقارض الفعل

---

(1) شرح جمل الزجاجي لابن هشام، تح: علي محمد، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985م، ص131.

(2) شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين بن جماعة، 900/1، تح: محمد داوود، الناشر: دار المنار، القاهرة، (د، ط)، 2000م.

(3) التذكرة والتبصرة، للصيرمي، 241/1.

(4) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 335/2.

والحرف، كتقارض (عسى، ولعلّ)؛ لأنَّ الفعل (عسى) جامد وبالتالي فهو قريب من الحرف.

أ- قياس العلّة بالتقارض بين (إلا، وغير):

يتمّ التقارض بين (إلاّ وغير) فيما اختصا به نظرًا إلى تقاربهما في المعنى؛ لأنَّ الأصل في "غير أن تكون صفة تابعة للموصوف، وإنَّما جُعلت في الاستثناء شبيهاً بإلا؛ لأنك إذا قلت: مررتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ، فالمرور لم يقع على زيد، وكذلك إذا قلت: مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ إلاَّ زَيْداً، فالمرور لم يقع بزَيْد، فلما تقاربا في المعنى حُمِلَ أحدهما على الآخر"[1]، وقد قال ابن هشام في ذلك: "أحدهما إعطاء غَيْر حكم إلا في الاستثناء بها في قوله تعالى: ﴿ لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾ [2]، فيمن نصب (غَيْرَ)، وأعطى (إلاَّ) حكم (غير) في الوصل بها، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[3][4]، فدلالة (غير) على المغايرة هي التي ساعدتها على تضمّن معنى الاستثناء، لذلك أجريت مُجْرى الاسم الذي بعد (إلاَّ)، وهو الاسم الذي يكون داخلاً عليها فيما يخرج منه غيره، وخارجاً ممّا يدخل فيه غيره[5]، وبناء على هذا فإنّ الفرق بين (غير الوصفية) و(غير الاستثنائية) هو أنَّ الوصفية لا تفيد نفي الحكم عن الموصوف في الحركات الإعرابية، أمَّا الاستثنائية فإنَّها تُفيد إخراج الاسم الذي بعدها من الحكم الذي نُسِبَ للاسم الذي قبلها، كما أنَّها تعرب بإعراب الاسم الذي بعد إلاَّ"[6].

---

(1) التبصرة والتذكرة، للصيرفي، 382/1.

(2) سورة النساء، من الآية: 95.

(3) سورة الأنبياء، من الآية: 22.

(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الطلائع، بيروت، (د، ط)، 2005م، ص 353.

(5) ينظر: الكتاب، لسيبويه، 343/2.

(6) شرح المقصل، لابن يعيش، 88/2، قدم له: إميل يعقوب، الناشر: دارة الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007م.

وقد تنزل (إلاَّ) منزلة (غير) فيوصف بها وبما بعدها بشرط أنْ يكون موصوفها مذكوراً، كحال موصوف الجمل التي تقع صفات، إضافة إلى هذا فإنّه يكون جمعاً أو شبهه ومنكراً أو معرّفاً بأل الجنسية لأنّه نكرة من حيث المعنى، وإن كان لفظ معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾"[1][2]، ويرى النحاة أنَّ هذه الآية تدل على "أمرين: أحدهما وجوب أنْ لا يكون مُدبِّرهما إلاَّ واحداً، والثاني إلاَّ يكون ذلك الواحد إلاَّ إياه لقوله إلاَّ الله[3] فـ (إلاَّ) في هذه الآية خرجت من معنى الاستثناء إلى معنى المغايرة لذلك عُدَّت هي وما وليها صفة للآلهة، وارتفع الاسم الذي بعدها تبعاً لحركة الاسم الذي قبلها"[4] "حيث لم يجز إعراب اسم الجلالة هاهنا بدلاً من الآلهة؛ لأنَّ هذا يؤدي إلى فساد المعنى من جهة، ومن جهة أخرى فإنّه لا يمكن إجراء لو الشرطية مجرى النفي"[5] وقد وضع الأشمونيّ شرطاً آخر للوصف بـ إلاَّ "وهو أنَّ تحتمل معنى الاستثناء كـ (غير) التي تحتمل المعنيين"[6].

ويرى الأشمونيّ "أن (غير) الوصفية تختلف عن (إلاَّ) التي يوصف بها عدم تقييد موصوفها بالجمع والتنكير وفي اختصاصها بأحد الأمرين الوصف أو الاستثناء فقولك: عِنْدي دِرْهَمٌ غَيْرُ جَيِّدٍ، إنَّما جاز لامتناع قولك: دِرْهَمٌ غَيْرَ جَيِّدٍ، كما يجوز حذف موصوفها وحلولها محله، نحو جاءني غيرُ زيدٍ؛ لأنَّ (غير) اسم متمكن فإذا حُذِفَ الموصوف حلّ محلّه، فأصبحتْ العوامل العاملة في الموصوف عاملة فيه،

---

(1) سورة الأنبياء، من الآية 22.

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 426/2.

(3) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 3/ 183-184.

(4) معاني القرآن، للزجاج (ت311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط1، (د، ت)، 388/3.

(5) شرح الكتاب للسيرافي، 77/3.

(6) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 425/2.

أمَّا إلاّ فهو حرف، وإنَّما وصف به وبتاليه حملا على (غَيْر) فإذا حُذف الموصوف فإنّ العامل سيسلّط عليه وهذا ممتنع"[1].

وخلاصة القول إنه: لايجوز في الآية السابقة أن تكون إلاّ للاستثناء لكان التقدير حينئذ لو كان للاستثناء لكان التقدير حينئذ لو كان فيها ألهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك معنى فاسد، لأنه بمفهوم أنه لو كان فيها آلهة فيهم الله لم تفسد، وكل شيء أدى إلى المعنى الفاسد فهو فاسد، وأمّا من جهة اللفظ فلان آلهة جمع منكر وتقع في سياق الآيتين، ولفظ الجلالة مفرد معرف في سباق النفي .

ب- قياس العلّة بالتقارض بين فعل وحرف (عسى، ولعلّ) أنموذجاً:

إنَّ "عسى تختلف عن (لعلّ) في طبيعة العمل وفي كونها فعلاً وهو حرف، إلا أنَّهما يتفقان في المعنى المتمثّل في الطمع في المحبوب والإشفاق في المكروه"[2].

وقد استشهد النحاة على إعطاء (عسى) حكم (لعلّ)، يقول الراجز، و(هوَ رؤبة[3]):

تَقُولُ بِنْتِ قَدْ أنّى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا[4]

في حين أَنَّ المبرّد (ت285هـ)، والفارسي (ت377هـ)، ذهبا إلى "أنَّه قد حدث نوع من القلب بين الاسم والخبر، فَجُعِلَ اسم عسى خبرًا لها والعكس، لذلك فإنّ المرفوع في نظرهما في هذا البيت محذوف إذا اقتصر على الفعل ومنصوبه فقط"[5]،

---

(1) شرح الأشمونيّ، 425/2.

(2) شرح كافية ابن الحاجب، 1067/2.

(3) ينظر: الكتاب، 2/ 375.

(4) ينظر: هذا البيت مشطور الرجز، ينظر: ديوان رؤية بن العَّجاج، ص315، غرة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، 1995م.

(5) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 462/1.

وإذا قيل إنَّ الفعل لا يستغنى بمنصوبه عن مرفوعه صدق القول: أنَّ المفعول مقدَّم، والفاعل مضمر، كأنّه قال: عَسَاكَ الخيْرُ والشّرُّ... ولكنَّه حُذفَ لعلم المخاطب"[1].

أمَّا الفارسيّ فقد برَّر ذلك بقوله: "إنَّ ذلك المرفوع الذي تقتضيه محذوف، ولم يمتنع أنْ تحذفه؛ لأنها إذا أشبهتْ (لعلّ) جاز أنْ تحذف، كما جاز حذف خبر هذه الحروف من حيث كان الكلام في الأصل الابتداء والخبر فحُذِفَت، كما تحذِف أخبار المبتدأ"[2].

والذي يؤخذ على كلام الفارسيّ هو إقراره بأنَّ الشبه الجامع بين (عَسَى، ولعلّ) هو الذي سوَّغ حذف مرفوع (عسى) على الرغم من أنَّ ما ذهب إليه سيبويه هو الأوّلى؛ لشيوع الحمل في العمل إذا وجد شبه بين الطرفين.

والواضح في رأيي أنَّ القياس بعلّة التقارض بين (عسى، ولعلّ) بُني على حقيقة، وهي: أنَّ (لعلّ) اقترضتْ من (عسى) حكماً من أحكامها المتمثّل في اقتران خبرها بـ (أنَّ) على الرغم من أنَّ (أنْ) وما بعدها في تأويل مصدر، والمصدر لا يكون خبراً عن الجثة (في تعبير ابن هشام) لكونه يدلّ على الحدث، ولكن الذي سوغ ذلك كونها بمعنى (عسى) فجاز إحلالها محلها.

خامساً- قياس الشبه في شرح ابن هشام لألفية ابن مالك في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك):

تعددت مسائل قياس الشبه عند ابن هشام، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1- قياس الشبه لأسماء الزمان على (إذ) أو (إذا):

إنَّ المطَّرد في الأسماء أنْ تضاف إلى الأسماء إلاَّ أنَّ أغلب أسماء الزمان تضاف إلى الأفعال؛ لأنَّ الأفعال بمنزلة أسماء الدهر إذ كان في لفظها ما يدلّ على

(1) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 133/1.

(2) (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، للفارسي، 495/1، تح: حسن هنداوي بن الفارسي أبوعلي، دار العلم، دمشق، 2009م.

المضي، كقولك: ذَهَبَ وانْطَلَقَ، وأشبه ذلك، ومن لفظها ما يدلّ على الاستقبال والحال كقولك: يَذْهَبُ وَيَنْطَلِقُ، فانقسم لفظه إلى ماضٍ وغير ماض، وسهُل إضافته إلى الفعل؛ لأنَّه أبين من إضافته إلى مصدره؛ لأَنَّ لفظ الفعل يدلّ على تحصيل زمانه، ولفظ المصدر لا يدلّ على ذلك[1] ، يقول ابن هشام في حديثه عن الإضافة "وما كان بمنزلة (إذْ) أو (إذَا) –في كونه اسم زمان مبهم لما مضى أو لما يأتي– فإنّه بمنزلتهما فيما يضافان إليه، فلذلك تقول: (جِئْتُكَ زَمَنَ الحجَّاجُ أمِيْرٌ)، أو (زَمَنَ كَانَ الحَجَّاجُ أمِيراً) ؛ لأنَّه بمنزلة (إذْ)، و(آتِيْكَ زَمَنَ يَقْدَمُ الحاجُّ)، ويمتنع (زَمَن الحاجُّ قادِمٌ) ؛ لأنه بمنزلة إذا"[2]، أي أَنَّ الظرف إذا كان بمعنى المضي يمكن قياسه على (إذْ) فيما يضاف إليه، وإذا كان بمعنى الاستقبال فيمكن قياسه على (إذا) فيما تضاف إليه، والذي يُسوِّغ ذلك اشتراك المحمول والمحمول عليه في الدلالة على الزمان، لذلك ذهب ابن هشام في تفسير قوله تعالى: ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ (15) يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾ [3]، إلى "أنّ يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جُعل كالماضي، فحُمل على (إذْ) لا على (إذا) على ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾ [4]، وهذا يبرر دخول (يوم) على جملة اسمية؛ لأنَّ اسم الزمان الذي يدلّ على المضي يضاف إلى الجملة الاسمية وإلى الجملة الفعلية على حد سواء حملاً على (إذْ)، وإذا كان يدلّ على زمن الاستقبال أضيف إلى الجملة الفعلية حملا على (إذا) [5] لأنّ "هذه الأخيرة لا تختصّ بالدخول إلا على الجمل الفعلية كحال أدوات الشرط، لكونها متضمنة معنى الشرط"[6].

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، 330/3.

(2) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 111/3–112.

(3) سورة غافر، الآيتان: 15–16.

(4) سورة يس، من الآية 51.

(5) ينظر: الكتاب لسيبويه، 119/3، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، 422/1، 423، وشرح ابن عقيل، 57/3–58، تح: د. محمود مصطفى خلاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(6) المسائل المنثورة للفارسي، ص182، تح: شريف عبد الكريم النجار، الناشر: دار عمار، عمان، ط1، 2004م ، وشرح المفصل لابن يعيش، 96/4.

وقد ذهب ابن هشام إلى أَنَّه يجوز في الزمان المحمول على (إذَا) ا أو (إذْ) الإعراب على الأصل، والبناء حملاً عليهما، فإنّ كان ما وليه فعلاً مبنياً فالبناء أرجح للتناسب، وإنْ كان فعلاً معرباً أو جملة اسمية فالإعراب أرجح عند الكوفيين وواجب عن البصريين[1].

2- قياس الشبه لاسم الفاعل على الفعل المضارع:

قال ابن هشام في اسم الفاعل العامل "هذا الثّاني ممّا ينصب المفعول به وهو اسم الفاعل، وهو ما دلّ على حدث وفاعله مجرى الفعل في إفادة الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال، فخرج بقولنا: وفَاعِلهُ اسم المفعول، ويقولوا لنا: جاريا مجرى الفعل في إفادة الحدوث اسم التفضيل، ومن ثَمَّ لم يكونا لغير الحال"[2]، ولكن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الذي يوافقه مطلقاً، وإنَّما هناك شروط يجب توافرها فيه، لذلك فاشترط ابن هشام كحال جمهور النحاة إعمال اسم الفاعل عمل فعله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وكان معتمداً على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف[3]، وبناء على ما تقدَّمَ فإنّه يتعين إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الفعل المضارع، وقد قال ابن هشام في حديثه عن الشرط الأوَّل: "ومخالفاً للكسائي وهشام وابن مضاء، فأجازوا إعماله إنْ كان بمعنى المضي، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [4]، وأُجِيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال، ألا ترى أنّ المضارع يصح وقوعه هنا وتقول: وَكَلْبُهُم يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ، ويدل على إرادة حكاية الحال أنّ الجملة حالية، و(الواو) واو الحال، وقوله

---

(1) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 3/111-112.

(2) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، 2/76-77، تح: هادي نهر، الناشر: دار الباروني العلمية، عمان، 2014م

(3) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 3/ 186.

(4) سورة الكهف، من الآية: 18.

سبحانه وتعالى: ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾[1] ولم يقل وقَلَّبْنَاهُم"[2]، وقال أيضاً: " أنَّه يصحّ وقوع الفعل المضارع محلّ اسم الفاعل لدلالته على معنى الحال أو الاستقبال، واحتجَّ بالآية التي تسبق هذه الآية والتي ورد فيها الفعل بصيغة المضارع، لذلك حمل قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ على حكاية الحال إذ يُراد بحكاية الحال، تبيين هيئة صاحبها لحظة حدوث الفعل لا نقلها، وحكايتها لحظة التكلم، وكأنَّ المتكلم موجود لحظة وقوع الحدث، أو كأنَّ الأحداث الماضية تقع أمام عينيه"[3].

وإنّما عُدِلَ إلى اسم الفاعل في هذه الآية؛ لأنَّ الفعل المضارع يدلّ على تجدد الحدث والاستمرار في القيام به، و(الكلب) لزم هيئة واحدة وقت لبوثه في الكهف، فلم يحدث فيها تجديد، لذلك كان اسم الفاعل أوّلى من الفعل لتأدية هذا المعنى وتبيين هيئة الكلب"[4].

وتجدر الإشارة في هذه المسألة إلى أَنَّ (اسم الفاعل) لما كان بمعنى الفعل المضارع جاز له أن يعطف عليه والعكس، على الرغم من أَنَّه يستحسن في عطف الجمل الاتفاق في الاسمية والفعلية ويطّرد فيها ذلك، حيث إِنَّ هذا الاطّراد في هذه المسألة دفع الزمخشريّ (ت: 538 هـ) إلى عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية في قوله تعالى: ﴿وَمُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ﴾[5] الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَمُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى

(1) سورة الكهف، من الآية: 13.

(2) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ص341، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، 1998م.

(3) شرح الرضى لكافية ابن الحاجب: 728/2.

(4) دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص175، تح: محمود محمد شاكر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، (د. ت).

(5) سورة الأنعام، من الآية: 95.

تُؤْفَكُونَ﴾[1] على جملة اسمية حيث يقول في ذلك: "عطفه على ﴿ فَالِقُ الحَبِّ وَالنَّوَى ﴾؛ لأَنَّ فَلَق الحب، والنوى بالنبات والشجر والناميين من جنس إخراج الحي من الميت"[2].

وقد خالف ابن هشام ما ذهب إليه الزمخشريّ محتجاً بما ورد في القرآن الكريم، حيث يقول في حديثه عن وجود استعمال يخالف ما هو مطَّرد: أحدها قول الزمخشريّ في: ﴿ وَمُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ ﴾، ولم يجعله معطوفاً على ﴿ فَالِقُ الحَبِّ وَالنَّوَى ﴾؛ لأَنَّ عطف الاسم على الاسم أوّلى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَيُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ ﴾[3]، بالفعل فيهما ما يدلّ على خلاف ذلك، وقد قال في كتابه: (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك): " أنَّ الاسم المشتق (مخرج) في تأويل (يُخْرِجُ)، والعطف ها هنا من قبيل عطف الاسم الذي يشبه الفعل في المعنى على الفعل، وقد خالف الفعل المضارع الاسمين الواردين بصيغة اسم الفاعل في آية الأنعام للتنبيه على معنى خاص"[4]، حيث إنَّ الزمخشريّ فسَّر ذلك بقوله: "لتصوير إخراج الحي من الميت واستحضاره في ذهن السامع"[5]؛ لأَنَّ الفعل يدلّ على الحكمة والتغيير المتجدد بخلاف الاسم الذي يدلّ على الثبوت.

3- قياس الشبه لـ (رُبَّ) على (كم) الخبرية:

اختلف النحاة في معنى (رُبَّ) "فذهب فريق إلى أنها تُفيد التقليل، وفريق آخر رأى أَنَّها تفيد التكثير، وهناك مَنْ رأيٍ أنها تستخدم للتكثير والتقليل على حد سواء، أمَّا الفريق الرَّابع فقد ذهب إلى أنَّها تفيد التقليل أكثر من التكثير، في حين أنّ الفريق

---

(1) سورة المصدر السابق، الآية نفسها.

(2) الكشاف، للزمخشري، 37/2.

(3) سورة يونس، من الآية: 31.

(4) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 187/3.

(5) الكشاف، للزمخشري، 111/2.

الخامس رأى أَنَّها تفيد التكثير أكثر من التقليل"[1]، وذهب الرضِيّ (ت688هـ) إلى أَنَّها "قد وُضِعَتْ في الأصل للتقليل لتنتقل إلى معنى التكثير، وكثُر استخدامها للدَّلالة على المعنى الثّاني"[2]، وهذا ما ارتآه ابن هشام فقد ذكر أَنَّ نظير (ربَّ) في إفادة التكثير (كم) الخبرية، وفي إفادته تارة وإفادة التقليل تارة أخرى"، وقاس (رُبَّ) قياس شبهٍ على (كم) الخبرية بجامع الدَّلالة على معنى التكثير، وإضافة إلى ذلك فإنّه قد أشار في حديثه عن الفوارق بين (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية إلى جامع آخر بين (كم) الخبرية و(رُبَّ) بقوله: "الخبرية تختصّ بالماضي كـ رُبَّ، فلا يجوز: كَمْ غِلْمَانٍ سَأَمْلِكُهُمْ كما لا يجوز رُبَّ غِلْمَانٍ سَأَمْلِكُهُمْ، ويجوز: كَمْ عَبْدَاً سَتَشْتَرِيْهِ"[3].

لذلك فإنّ تشابه (رُبَّ) و(كَمْ) الخبرية في هذين المعنيين هو السبب في حمل (كم) الخبرية على (ربَّ)، حيث يقول ابن هشام في ذلك: "وإذا جعلتْ (كَمْ) بمعنى (رُبَّ) خفضتَ ما بعدها وكانت بمنزلة عدد غير منون، تقول: كمْ رَجُلٍ مَرَّ بِي فـ كَمْ بمعنى رُبَّ، فـ رَجُلٌ خُفِض بـ كَمْ"[4].

وهناك أوجه شبه أخرى جامعة بينهما –وإنْ لم يشر إليها ابن هشام– ومتمثلة في تصدرهما الكلام، وفي دخولهما على نكرة، وفي دلالة الاسم الذي يأتي بعدها على أكثر من واحد[5]، إلاَّ أَنَّ أغلب النحاة ذهبوا إلى أَنَّ سبب ذلك الحمل هو

---

(1) المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الالفيّة: للعيني 2/ 811، تح: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، الناشر: دار السلام، القاهرة، ط1، 2010م.

(2) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1174/2.

(3) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 233/4.

(4) المصدر السابق: 254/4.

(5) ينظر: الجنَي الداني في حروف المعاني: للمرادي، ص447، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.

تناقض (رُبَّ وكَمْ) في المعنى[1]، ومن جهة أخرى "فقد شبه ابن هشام رُبَّ بـ(قَدْ) التي تدخل على الفعل المضارع، لكونهما يشتركان في الدَّلالة على معنيين متناقضين، التقليل تارة والتكثير تارة أخرى"[2] بغض النظر عن كثرة استخدام المعنيين، والذي يقوّي الشبه بينهما اختصاصهما؛ لأَنَّ (رُبَّ) مختصة بالدخول على الأسماء دون أَنْ تؤثر فيها محلاً، و(قَدْ) مختصة بالدخول على الأفعال وإنْ كانت غير عاملة فيها؛ لأنَّها أصبحت كجزء من الفعل، وابن هشام لم يكتف بقياس (رُبَّ) على الحرف (قَدْ) وإنما قاسها على التصغير أيضاً، لأَنَّ من أهم معانيه التقليل، و(قد) يفيد العكس، ويبدو أَنَّ ابن هشام شبّه رُبَ بالتصغير وإنْ كان هذا الأخير خاصاً بالأسماء المتمكنة، لأَنَّ التصغير فيه فائدة معنى الوصف، ورُبَّ لا تدخل إلاَّ على نكرة موصوفة[3].

سادساً- قياس الشبه في شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك:

تعددتْ مسائل قياس الشبه في كتاب شرح الأشمونيّ، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1- قياس شبه (حاشا) الفعلية على الفعل (استثنى) في المعنى:

الأصل في (حاشا) أَنْ تكون حرفاً للاستثناء كما نصّ على ذلك سيبويه بقوله: "وأمّا (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجرّ ما بعده كما تجرّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء وبعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خلاَ عبد الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: مَا خلاَ فليس فيه إلاَّ النصب؛ لأَنَّ (ما) اسم ولا تكون صلتها إلاَّ الفعل ها هنا، وهي (ما) التي في قولك: أَفْعَلُ مَا فَعَلْتَ، ألا ترى أنك لو

---

(1) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي أحمد بن عبد النور، (ت702هـ)، ص268 تح: أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، ط3، 2003م.

(2) شرح التسهيل: 180/3.

(3) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 273/4، ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، 193/1، ومعاني الحروف للرماني: ص98.

قلت: أتوني ما حَاشَا زَيْداً لم يكن كلاماً"[1]، وقد تبعه في ذلك الأشمونيّ[2] ؛ لأنَّ بعض النحاة وعلى رأسهم الفرّاء (ت207هـ) ذهبوا إلى أنَّ (حاشا) فعل لا فاعل له تُستعمل استعمال الحرف إلاّ لقولهم: حَشَا يحاشي، والاسم "بعدها مجرور بلام مقدرة حُذفت لكثرة استعمالها[3].

وفي موضع آخر يوافق الأشمونيّ سيبويه في حرفيّة (حاشا) ولكنّه لم ينكر استعمالها في بعض الحالات فعلاً جامدًا متعديًا متضمنًا معنى الاستثناء، وقد احتجّ على ذلك بما ورد في قولهم: اللَّهُم اغْفِرْ لِي وَلِمَن يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيطانَ وَأَبَا الأَصْبَعٍ، أمَّا فاعلها فقد صرَّح الأشمونيّ بأنّه ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدّم عليها، أو اسم فاعله، أو بعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدَاً فالمعنى جَانَبَ هو –أي قيامُهُم أو القائم منهم أو بعضهم زَيْدًا[4] ؛ لأنَّ الأخذ بكلام الفرّاء قد يؤدي إلى: "ارتكاب محذورين، إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجُرَّ بحرف جرّ مقَّدم وهو نادر"[5].

أمَّا ما نصّ عليه سيبويه وأغلب النحاة بأنّ (حاشا) الاستثنائية لا تقترن بـ (ما) المصدريّة كحال خَلا وعَدا، فلا يجوز: قام القوم ما حاشا زيداً، وأمَّا قوله:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشَاً فَإِنَّا، نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالاَ[6]

فشاذٌ[7]

---

(1) الكتاب لسيبويه: 349/2.

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 239/1.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، 444/2.

(4) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 240/1.

(5) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 775/1.

(6) هذا الشاهد من بحر الوافر وهو للأخطل، ديوان الأخطل، ص174، تح: هشام محمد علي، دار الكتب اللمية بيروت، 2009م. وينظر: شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر دمشق، ط2، 1985، 239/2.

(7) شرح الأشمونيّ: 465/2.

2- قياس شبه فعل التعجب (أَفْعِل) على فعل الأمر:

يرى الأشمونيّ أنَّ الفعل المُتعجب به حُمِل على فعل الأمر في حذف الفاعل نظراً إلى الشبه اللفظي بينهما؛ لأنّ فعل الأمر المسنَد إلى المفرد المخاطب يكون فاعله ضميراً مستتراً وجوباً، وجاز حذف المجرور بعد (أَفْعَلْ) -مع كونه فاعلاً- لأنَّ لزومه للجرّ كساه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها[1]، إذ إنَّ المتعجب منه الوارد في الجملة التعجبية الاسمية جاء في صورة المفعول به "فلا يُتعَجب إلا من فعل ماضٍ على ثلاثة أحرف؛ لأَنَّ التعجب إنّما يكون في الفاعل، وأَنَّه لا يُتعجب من مفعول، فإذا قلت: ما أَكْرَمَ زَيْداً، فإنَّما هو من كَرُمَ زَيْدٌ، فَيُتعجَّب منه وأوقعتَ فعلكَ عليه فجعلته مفعولاً، ونقلَت الفعلَ وكان من كَرُمَ إلى أَكْرِمْ فزدتَ فيه الهمزةَ فصار على أَربعةِ أَحرف"[2]، إلاَّ أَنَّ الزمخشريّ قد أكدّ الشبه بين الفعلين، فهو يرى أَنَّ معنى الفعل المتعجب به في قولك: أَكْرِمْ بِزَيْدٍ هو "أمر لكلّ أحد بأَنَّ يجعل زيْداً كريماً؛ أي بأَنَّ يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[3]، للتأكيد والاختصاص أو بأَنَّ يُصيّره ذا كَرَم والباء للتعديّة"[4].

والذي يؤيد ما ذهب إليه الزمخشريّ هو أن "الأمر بمعنى الماضي ممّا لم يُعهد، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو: اتَّقَى امْرؤٌ رَبَّهُ، وبأنّ (أَفْعَل) بمعنى صَارَ ذَا كَذَا قليل، ولو كان منه لجاز أَلْحِمْ بِزَيْدٍ، وأَشْحِمْ بِزَيْدٍ، وبأَنَّ زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطَّرد زيادتها في المفعول"[5].

وفي رأيي أَنَّ ما ذهب إليه الأشمونيّ وابن هشام في هذه المسألة هو الأَرجح، والدليل على ذلك إشارتهما إلى "لزوم الفعل المتعجب به قولهم: أَحْسِنْ بِعَمروٍ صيغة

---

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 160/4.

(2) ينظر: المصدر السابق، 163/14، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام، ص182.

(3) سورة البقرة، من الآية: 195.

(4) المفصل في صَنْعَةِ الإعراب، الزمخشري، 367-368، تح: علي أبو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

(5) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 1097/2.

المفرد، كحال الفعلين الجامدين نِعْمَ وبِئسَ من جهة، ومن جهة أخرى فإنّه حُمِل على الفعل المتعجب به في الجملة الاسمية؛ وذلك من أجل تحقيق المشاكلة بين تركيبي التعجب، وإضافة إلى ذلك فإنّه لم يُجْمع الضمير في الفعل المتعجب به أَحْسِنْ إذا كان الفاعل جمعاً كحال ضمير الجماعة المتصل بفعل الأمر؛ لمشابهته الاسم في التصحيح، كقولهم: "أَقْوِلْ به، لذلك أُجري مجراه في الجمود"[1].

3- قياس شبه لنائب الفاعل المجرور بحرف جرّ أصلي على الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد:

إذا حُذِفَ الفاعل ناب عنه المفعول به إِنْ وُجِد، فالمفعول به له الأولويّة في النيابة عن غير الفاعل فهو "عند المحققّين مقدَّم في النيابة على غيره وجوباً؛ لأنَّه قد يكون فاعلاً في المعنى كقولك: أَعْطَيْتُ زَيْداً دِيْنَاراً ألا ترى أنّه آخذ؟ وأوضح من هذا ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً، لأَنَّ الفعل صادر من زَيد وعمرو، فقد اشتركا في إيجاد الفعل، حتَّى إنَّ بعضهم جوَّز في هذا المفعول أَنْ يُرفع وصفه فيقول: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً الجاهل؛ لأنه نعت مرفوع في المعنى"[2].

فإنّ لم يوجد المفعول به ناب عن الفاعل المصدر أو الظرف بشرط أَنْ يكونا متصرفين مختصين، وإِنْ لم يوجد كلّ من المصدر والظرف ناب عنه الاسم المجرور، "فالمجرور تنبيه على أَنَّك إذا قلت: مُرَّ بِزَيْدٍ، فالذي تقدّره في موضع نفس الاسم المجرور كما أَنَّك إذا قلت في باب الفاعل: ما جاءني من أَحَدٍ، كان المحكوم على موضعه بالرفع إِنَّما هو أَحد هذا، قول البصريين، وقد صرح به الأشمونيّ[3]، وقال ابن مالك: "إِنَّ النائب عن الفاعل مجموع الجار والمجرور ولا يظهر، وقال

(1) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 369/2، وينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، ص182، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب، 438/1.

(2) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، ص191-192.

(3) ينظر: شرح الأشمونيّ ، 2/ 132.

قوم: النائب ضمير مستتر ثمَّ اختلفوا على مَنْ يعود ذلك الضمير، ولهم في ذلك أقوال بعيدة لا تقوم عليها حُجَّة، ولا يشهد بها ذوق فلا نطيل بها"[1].

وقد ذكر الأشمونيّ أَنَّ وجه التناظر بين التركيبين هو أَنَّ الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد محله الإعرابي الرفع، وكذا المجرور بحرف جرّ أصلي محله الرفع؛ لأنه نائب عن الفاعل، والفاعل مرفوع، ولكن الفرق بين التركيبين هو عدم جواز رفع تابع الاسم المجرور النائب عن الفاعل تبعاً لمحله؛ لأَنَّهُ لا يجوز رفعه في حالة إسقاط حرف الجرّ، فَيُقال: مُرَّ زَيْدٌ، بخلاف تابع الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد، فإنّه يجوز رفعه تبعاً لمحل متبوعه، نظراً إلى جواز رفع هذا الأخير في حال الاستغناء عن جاره[2].

(1) شرح التسهيل، لابن مالك، 94/3.

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك 2/ 211.

المبحث الثّالث

التَّعليل بين شرحي ابن هشام والأشمونيّ

أولاً- مفهوم العلّة والتَّعليل في اللغة والاصطلاح.

ثانياً- صور التَّعليل عند ابن هشام والأشمونيّ.

1- من صور التَّعليل عند ابن هشام.

2- من صور التَّعليل عند الأشمونيّ.

أولاً- مفهوم العلّة والتَّعليل في اللغة وفي اصطلاح النحاة:

1- العلّة والتَّعليل في اللغة:

العلّة في اللغة مشتقة من مادة (عَلَلَ): ولها معانٍ كثيرة منها: المرضُ، إذ يُقال: "عَلَّ واعتلَّ أي: مَرِضَ، فهو عليلٌ... والعلّة: الحدث يُشْغِلُ صَاحِبَهُ عن حاجته، كأن تلك العلّة صارت شُغلاً ثانياً منعهُ شغلاً عن شغلِهِ الأوَّل"[1].

والعلّة: السبب أي: الداعي أو الدافع إلى فعل الشيء[2].

أمَّا التَّعليل فهو مصدر الفعل (علَّل)، ويقال: "سقيٌ بعد سقي وجني الثمرة مرّة بعد أخرى... وتعَلَّلَ بالأمر واعتل: تشاغل... وعلَّله بطعام وحديث ونحوهما: شَغَلَهُ بهما، يُقال: فُلان يُعَلِّلُ نَفْسهُ بِتَعِلَّةٍ، وتَعَلَّلَ به، أي تلَهَّى به"[3].

والتعليل[4]، هو بيان علّة الشيء ممّا يُستدل به على المعلول، ويُسمى برهاناً، بمعنى أَنَّ مراد المتكلم ذِكْرُ حكمٍ واقعٍ أو متوقع فيقدّم قبل ذكره علّة لكون رتبة العلّة متقدّمة على المعلول[5].

2- العلّة والتَّعليل في اصطلاح النحاة:

العلّة والتَّعليل في اصطلاح النحاة "العلّة النحويّة غير الوصف الذي يُظَنُّ أَنَّه السبب في الحُكم الذي اتُّخِذَ في ظاهرة معينة، والذي يعكس وجه الحكمة في ذلك[6]، ولذلك فإنّ "العلّة النحويّة – في حال استثنائنا لأحرف العلّة- قد تكون القرينة أو

---

(1) لسان العرب لابن منظور، مادة (علل)، 414/4.

(2) ينظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي، شرح حواشيه: أبو الوفا المصري الشافعيّ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، (د، ط)، 1971م. مادة (علل) 20/4.

(3) لسان العرب لابن منظور، مادة (علل)، 413/4.

(4) ينظر: المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر)، الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابغ الأميرية، القاهرة، ط2، 1973م، مادة (علل) 630/2.

(5) ينظر: الكليات معجم المصطلحات، لأبي البقاء الكفوي، 71/2، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.

(6) العلّة النحويّة (تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب) – دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبيّ، علي سلامة أبو شريف، ص87، الناشر: دار الزهراء، الرياض، ط1، 2012م.

العلامة التي يتحقق الحكم بسببها، وقد تكون الجامع بين المقيس والمقيس عليه، أمَّا التَّعليل النحويّ فهو تفسير الظواهر اللغوية، ومحاولة وصول النصّ إلى أسبابها الحقيقية[1].

و"الأمر المُلاحظ في كُتُب النحاة هو مساواتهم بين العلّة والتَّعليل واستخدامهما كدالّ واحد باستثناء ابن الأنباريّ الذي فرّق بين المصطلحين على أساس أن العلّة ذات طابع تنظيري؛ لأنَّها داخلة في علم أصول النحو، فهي ركن من أركان القياس، وتُبنى على أساسها القواعد والأحكام، أمَّا التَّعليل فهو مسلك من مسالك النحاة في توجيه القواعد وتبرير الأحكام، وليس أصلاً من أصول النحو، لذلك فهو ذو طابع تطبيقيّ يأتي بعد التقعيد لا قبله"[2].

وفي الحقيقة أَنَّ الحكم النحويّ لا يتقيد بعلّة واحدة، ففي موضع واحد قد تجد أكثر من علّة واحدة مبرّرة للحكم، مثال ذلك: "هذه عِشْرِيَّ، وهؤلاء مُسْلِمِيَّ، فقياس هذا على قولك عِشْرُوكَ ومُسْلِمُوكَ أَنْ يكون أصله عِشْرويَ ومُسلِمُويَ، فقلبت الواو ياء لأمرين كلّ واحد منهما موجب للقلب، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه: أحدهما اجتماع الواو والياء وسُابق الأوَّل منهما بالسكون، والآخر أَنَّ ياء المتكلم أبداً تَكْسِرُ الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحاً، نحو هذا غلامِي ورأيتُ صاحبي"[3].

والعلل قد تتعارض في موضع واحد في حال تعارض الأحكام، "كإعمال أَهل الحجاز ما النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها، وإجرائهم إياها مجرى (هل)

---

(1) التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، الناشر: دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007م، ص125.

(2) أصول النحو (دراسة في فكر الأنباريّ)، محمد سالم صالح، ص354-355، الناشر: دار السلام، القاهرة، الإسكندرية، ط1، 2006م.

(3) الخصائص لابن جني، 174/1.

ونحوها ممّا لا يعمل، فكان أَهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما، ونافية للحال نفيها إياها، أجْروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها، وكأنّ بني تميم لما رأوها، حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيها كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيدٌ، أجروها مجرى (هل)، أَلا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام"[1].

وإضافة إلى مَا سبق "فإنّ الأحكام النحويّة التي يعجز النحويّ عن تفسيرها وإيجاد العلّة لها فتُوصف تلك العلّة في هذه الحال بالمسموع عن العرب، أي لا مجال لإبداء الرأي فيها[2].

ومن أمثلة المؤشرات الخارجية في التَّعليل النحويّ "رفع الفاعل ونصب المفعول، فإذا قيل: لِمَ رُفِعَ الفاعل ونصب المفعول؟ قيل: خُصَّ الفاعل بالرفع لقلته – لأَنَّه لكل فعل فاعل واحد– وخُصَّ المفعول بالنصب لكثرته، وذلك ليقلَّ في كلام العرب ما يستثقلونه، ويكثر ما يستخفونه"[3].

"فالعلّة النحويّة تحاول أَنْ تعادل العلّة العقلية في قوتها وتأثيرها، إلاَّ أَنَّ هذا الأمر مستحيل؛ لأَنَّ النحويّ أحياناً يقف أمام ظاهرة نحويّة يعجز عن تفسيرها فيقول هذا مسموع عن العرب"[4] ، وهذا الأمر "ممتع في الفلسفة وعلم الكلام، ومن جهة أخرى فإنّ العلل النحويّة تتوسط العلل العقلية، وعلل الفقهاء في القوة، فهي أقل درجة من الأوّلى، وأعلى درجة من الثانية؛ لأَنَّه لو أراد نحويّ نقض علّة ما لكان الأمر ممكناً، بخلاف العلّة العقلية"[5].

---

(1) الخصائص لابن جني، 155/1.

(2) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص252.

(3) الخصائص لابن جني، 49/1.

(4) الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، ص252.

(5) الخصائص، لابن جني، 144/1–145.

وفي الصفحات التَّالية سأتناول أمثلة لصور التَّعليل التي ناقش من خلالها الشارحان (ابن هشام والأشمونيّ) بعض القضايا والمسائل النحويّة.

ثانياً- صور التَّعليل بين شرحي ابن هشام والأشمونيّ لألفية ابن مالك:

1- صور التَّعليل عند ابن هشام:

تنوعَ التَّعليل عند ابن هشام، وفق الصور التَّالية:

أ- التَّعليل بعلّة قياس الأسماء المشتقة على الأفعال:

لما كان الاسم المشتق فرعاً من الفعل، فقد جاز حمله عليه، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1. حمل النعت السببي على الفعل:

قال ابن هشام في النعت بنوعيه: "... الوصف ضمير الموصوف المستتر....، كـ (جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ، ورَجُلاَنِ كَرِيمَانِ، ورِجَالٌ كِرَامٌ، وكذلك جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ كَرِيْمَةُ الأَبِ أو كَرِيمَةٌ أباً، وجاءني رَجُلانِ كَرِيْمَا الأَبِ أو كَرِيمَانِ أَبَاً وجَاءَنِي رِجَالٌ كِرَامُ الأبِ أو كِرَامٌ أَبَاً) ؛ لأنَّ الوصف في ذلك كلّه رافعٌ ضمير الموصوف المستتر، وإنْ رفع الظاهر أو الضمير البارز أُعْطِيَ حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف"[1].

وقال أيضاً: "وإنْ كان النعت في المعنى لما بعده من اسم مرفوع فإنّه يتبع المنعوت في اثنين من خمسة، وواحد من ثلاثة، وهي أوجه الإعراب، وواحد من اثنين، وهما التّعريف والتنكير، وأمره بالنسبة إلى الخمسة الباقية كأمر الفعل الذي يحلّ في محلّه لو حذفته وأنبته منابته (منابه)، تقول: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا، فلا يتبعه في التأنيث، وبِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ، فلا يتبعه في التذكير، وبِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبُوهُمَا،

(1) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 259/3.

وبِرِجَالٍ قَائِمٍ أَبُوهُمْ، فلا يتبعه في التثنية والجمع؛ وذلك لأنك لو وضعت الفعل هنا قلت: قَائِم أَبُوهَا وقَامَتْ أُمُّهُ وقَامَ أَبُوهُمَا وأَبُوهُمْ"[1].

و"الفعل إذا تقدَّم على الاسم لزم الإفراد إلاَّ على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة...) مهما كان العدد الذي يدلّ عليه ذلك الاسم، وإذا تأخر عنه طابقه في ذلك"[2] لأنّ "الاسم المشتق مأخوذ من الفعل، لذلك فإنّه يتحمل ضميراً يعود على الاسم الذي قبله، ولكنه لما رفع الاسم الذي بعده خلا من ذلك الضمير، لأنّه لا يرفع فاعلين، لذلك فإنّه لا يُحمل على أصله (فعله) في ذلك؛ أَي يلازم الإفراد مهما كان عدد المرفوع، وتلحقه تاء التأنيث إذا كان المرفوع مؤنثاً"[3].

2. التَّعليل بعلّة قياس التراكيب على المفردات مثل: حمل المصدر المؤول على المصدر الصريح:

تعدّ (مَادَامَ) من أخوات (كان)، وتختلف عنها في كونها جامدة، وفي كونها مركبة من الموصول الحرفي وصلته، حيث قال ابن هشام في ذلك: "دام وشروطها أن تقع صلة لـ (ما) الظرفية، كقولك: أَصْحَبُكَ مادام زَيْدٌ صَدِيْقَكَ، وأصله مدّة (دوام) زَيْدٍ صَدِيْقَكَ، فحذف المضاف وهو المدّة، وناب المضاف إليه عنها، كما ناب المصدر الصريح عن الزمان في قولك: جِئْتُكَ صَلاَةَ العَصْرِ أي وقت صلاةِ العصرِ"[4]. لأنَّ "ما المصدريّة الظرفيّة تختلف عن بقية الحروف المصدريّة في كونها تؤول مع صلتها بمصدر، وفي كونها نائبة عن ظرف زمان محذوف تقديره

(1) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الأنصاري، 282/2-283.

(2) شرح جمل الزجاجي: ابن هشام الأنصاري، ص222.

(3) شرح المفصل، لابن يعيش، 55/3.

(4) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 237/1.

مدّة"[1] حملاً على الأصل، وهو المصدر الصريح المضَّمن معنى الزمان تنبيهاً على نيابته عن ظرف زمان محذوف، وإنْ كان الأصل في المصدر أَنْ يدلّ على الحدث.

ب- التَّعليل بعلّة المشاكلة:

المُشاكلة: "هي اتفاق الشيئين في تركيب واحد"[2] ، ومن صوره عند ابن هشام:

1. التَّعليل بعلّة التشاكل في المحلّ (المرفوعات أَنموذجاً):

يقتضي الحمل على اللفظ مراعاة الحركة الإعرابية الظاهرة على اللفظ، أمَّا الحمل على المحلّ فيراد به "الحركة الإعرابية التي يستحقها اللفظ أو الجملة أو المركّب"[3]، وقد اشترط ابن هشام ثلاثة شروط في الحمل على المحلّ، "هي أمن ظهوره في الفصيح، فلا يجوز قولك: مررت بزيد وعمراً، لأَنَّهُ لا يجوز مررت زيدًا؛ لأَنَّ الاسم المشتق الذي استوفى شروط العمل الأصل فيه إعماله لا إضافته، نحو: هذا ضارب زيدٍ وعمراً، بالإضافة إلى وجود المحرز، فالطالب لنصب عمروٍ هو اسم الفاعل ضاربٌ"[4].

ومن مظاهر الحمل على الموضع التي أشار إليها ابن هشام:

- المرفوعات: (العطف على ضمير الجرّ المتصل بـ (لولا) أنموذجاً):

اختلف النحاة في تحديد (لولا) إذا اتصلت بضمير النصب والجر، فذهب الكوفيون إلى أنَّها حرف جرّ يجرّ لفظاً لا محلاً، "لذلك فإنّ الضمير المتصل بها في محلّ رفع، لكون الاسم الظاهر بعد (لولا) يرفع بالابتداء، وعلى هذا لا ينبغي أن تتغير وظيفتها الإعرابية، أمَّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّ الضمير المتصل بـ(لولا)

---

(1) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام، 11/2.

(2) رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقي (ت702هـ) ، ص357، تح: أحمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، ط3، 2003م.

(3) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، عبد الفتاح حسن علي البحة، ص299، الناشر: دار الفكر، عمان، ط1، 1998م.

(4) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 464/2.

في محلّ جرّ، لأنَّ الضمائر (الياء والكاف والهاء) لا تكون في محلّ رفع مطلقاً"[1]، في حين أنّ المبرّد أنكر اتصال (لولا) بالضمائر المتصلة، حيث يقول في كتابه: (الكامل): "فسيبويه يزعم أَنَّ لولا تخفض المضمر، ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء... والذي أقوله: إنَّ هذا خطأ، لا يصلح أَنْ تقول: إلاَّ لوْلا أنتَ، قال الله ﷻ: ﴿ لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [2]. ومن خالفنا فهو لابدَّ يزعم أَنْ الذي قلناه أجود، ويدّعى الوجه الآخر فيجيزه على بُعد"[3].

وقد ردّ ابن هشام على رأي المبرّد بقوله: "و (لولا) لا يجرّ بها إلاَّ الضمير في قولهم: لَوْلايَ، ولَوْلاكَ، ولَوْلاه، وهو نادر، قال الشاعر:

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ لَوْلاكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ[4]

وأنكر المبرّد استعماله، وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه والأكثر في العربية، لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو"[5].

فالبيت الذي احتجّ به ابن هشام "خير دليل على صحّة اتصال ضمائر النصب والجر بـ (لولا) على الرغم من أنّه لم يثبتْ في القرآن الكريم اتصال الضمير بـ (لولا)، وعلى الرغم من كثرة مجيئه منفصلاً لكنّ هذا لا ينفي ثبوت هذه الظاهرة في كلام العرب، والذي يؤكد ذلك نظير هذه الظاهرة (ما) التميمية، فإهمال عمل (ما) لم يثبت في القرآن الكريم، ولكنّها لغة فصيحة يعتد بها"[6].

---

(1) أسرار العربية، ابن الأنباريّ، 2/ 212.

(2) سورة سبأ، من الآية: 31.

(3) 195/2، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م.

(4) هذا البيت من بحر السريع، لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص66، تح: بشير يموت، الناشر: المكتبة الوطنية، بيروت، ط1، 1934م.

(5) ينظر: المقتضب للمبرد، 73/3.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الأنباريّ، 217/2، المسألة: 91، تح: محمد محيي الدين عند الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م.

أمَّا الاسم المعطوف على الضمير بـ (لولا) فقد قال فيه ابن هشام: "ومن الوهم... قول بعضهم في لولاي وموسى: إنّ موسى يحتمل الجرّ، وهذا خطأ لأنّه لا يُعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ولأنّ (لولا) لا تجرّ الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجرّ، فكيف ولم تعدّ،... وقولي مجرور؛ لأنَّه يصحّ أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً؛ لأَنَّ (لولا) محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يقدح في كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية، فكذا ما أشبه الزائد"[1].

فابن هشام في هذا المقام يرفض كون الاسم المعطوف على الضمير بـ (لولا) مجروراً، وبخاصة أَنَّ ذلك الضمير في محلّ رفع مبتدأ، حيث إِنَّ لحرف الجرّ الشبيه بالزائد منزلة تتوسط بين منزلتي حروف الجرّ الأصلية وحروف الجرّ الزائدة، فهو لا يعلّق كحال حروف الجرّ الزائدة، وله معنى خاص كحال حروف الجرّ الأصلية، لذلك حمل ابن هشام (لولا) على حروف الجرّ الزائدة في جرّ الاسم المتصل بها لفظاً لا محلاً، دون أن تؤثر في المعطوف على مجرورها، ومن جهة أخرى فقد قام بحمل (لولا) على حروف الجرّ الأصلية في إعادة ذكرها في الاسم المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميراً متصلاً، مع العلم أنّ النحاة قد اختلفوا في جواز العطف على الضمير المتصل بحرف الجرّ دون إعادة الجار، فهناك مَنْ رأى أنّ ذلك ممتنع، وهناك مَنْ رأى أَنَّ ذلك جائز، أمَّا ابن هشام فيبدو من خلال كلامه مؤيدًا لرأي الفريق الأوَّل، وبخاصة أَنَّه قد صرح بذلك في كتابه (شرح جمل الزجاجي)، حيث يقول: "فاعلم أَنَّ الأسماء كلها يُعطف عليها إلاَّ المُضْمَر المخفوض فإنّه لا يُعْطف عليه إلاَّ بإعادة الخافض لو قلتَ: مررتُ به وعَمْرٍو، وعلى أَنْ تَعْطِفَ (عَمْراً) على الهاء المضمرة المتصلة بالباء في قولك (به) لم يجُز، والعلّة في ذلك أَنَّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان تعطف كلّ واحد منهما على صاحبه وينفرد، وأنت لا تعدو

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 644/2.

أَنْ تفرد الضمير، وهو الهاء التي في (به)، فتعطفها على الاسم الذي أردت أَنْ تعطفه على الهاء، لو قلت: مررت بزيدٍ وبه (وه)، لم يكن كلاماً تاماً، فلذلك لم تعطف على الضمير المخفوض"[1].

فهذا المقتطف يبين أنّ ابن هشام يؤيد البصريين الذين رفضوا العطف على ضمير الجرّ من دون إعادة الجار؛ لأنَّ الأخذ بكلام نحاة الكوفة –في نظرهم– يتعارض مع حق المتعاطفين، إذا لا يجوز في هذه الحال إحلال المعطوف محلّ المعطوف عليه؛ لأَنَّه يؤدي إلى انفراد الضمير المتصل، فيصبح حينها جرًّا غير متصل لا باسم ولا بفعل بعدم وجود ضمير جرّ منفصل يوافقه ليحلّ محلّه[2] ، وهذا ما صرّح به ابن هشام، وبخاصة أَنَّه أشار إلى أنّ "المتعاطفين مشتركان في المعنى، فكان الأوّلى أن ينعكس هذا الاشتراك على الظاهر أيضاً، ومن جهة أخرى فقد رأى البصريون أِنَّ إعادة حرف الجرّ في حال العطف على ضمير الجرّ ضروري؛ لأَنَّ هذا الأخير شديد الاتصال بعامله، لذلك عدّ بمنزلة الجزء من الكلمة، ووجب تكرير عامله سواء كان حرفاً أو اسمًا: لأَنَّه لا يجوز العطف على جزء الكلمة[3]، إلاَّ أنَّ ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) عدل عما ذهب إليه في كتابه (شرح جمل الزجاجي)، وبدا موافقاً للفريق الثّاني، بقوله في باب العطف: "ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو اسماً، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾[1]،

---

(1) شرح جمل الزجاجي، ص117.

(2) ينظر: التبصرة والتذكرة، للصيرمي، ص1/ 141، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد (ت437هـ)، 1/375–376، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 37/2، وشرح المفصل لابن يعيش، 78/3، وشرح التسهيل لابن مالك، 375/3، وشرح الكافية الشافية، 561/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، 189/3.

(3) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيرمي، 140/1، والكشاف، الزمخشري (ت538هـ)، 493/1.

(4) سورة فصلت، من الآية: 11.

وليس بلازم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة حمزة وغيره: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[2] بالجرّ "[3].

"فالعطف على الضمير المجرور بإضافة حرف الجرّ كثير في الموروث العربيّ، ولكن هذا لا ينفي صحّة ما ذهب إليه الكوفيون وبخاصة أَنَّ ما نصّوا عليه قد ورد في كلام العرب"[4]، إلاَّ أَنَّ البصريين حاولوا إيجاد تخريجين للقراءة ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ أحدهما: أَنَّ قوله تعالى: ﴿ وَالأَرْحَامَ ﴾ ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنَّما هو مجرور بالقسم بـ (حرف القسم)، وجواب القسم قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾ [5]، والآخر: أَنَّ قوله ﴿وَالأَرْحَامَ﴾ مجرور بباء مقَّدرة غير الملفوظ بها وتقديره: وبِالأَرحَامِ، فَحُذِفَتْ لدلالة الأوّلى عليها[6]، أمَّا ابن مالك فقد اختار مذهب الكوفيين في هذا الأمر، وردَّ على ما ذهب إليه البصريون بأنّه "لو كان حلول كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحّة العطف لم يجز: رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيْهِ"[7] ، حيث "لا يجوز إحلال المعطوف محلّ المعطوف عليه ها هنا؛ لكون المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه، لذلك فإنّه لا يقال: رُبَّ أخيه، ويجوز رُبَّ رجلٍ وأخيه، لصحةّ تأويله برُب رجلٍ وأخٍ له"[8].

ولكنَّ الأمر الذي أغفله ابن مالك هو أَنَّ الضمير الذي يعود على نكرة في مقام يقتضي التنكير هو في حكم النكرة، والدليل على ذلك قولهم: رُبَّهُ رَجُلاً[9].

---

(1) سورة البقرة،من الآية: 133.

(2) سورة النساء، من الآية: 1.

(3) أوضح المساك إلى ألفيّة ابن مالك، 332/3–333، وينظر: حجة القراء لأبي زرعة، ص88.

(4) همع الهوامع، للسيوطي، 189/3.

(5) سورة النساء، من الآية 1.

(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباريّ، 37/2.

(7) شرح التسهيل لابن مالك، 367/3.

(8) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 167/2.

(9) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 169/2.

لذلك فإني أَرى أَنَّ الوجهين مقبولان عند ابن هشام على الرغم من أَنَّ التَّعليل الذي تبناه في حديثه عن امتناع العطف على ضمير الجرّ من دون إعادة الجار صحيح إلى حد بعيد، لذلك غلّب هذا الوجه على الآخر.

أمَّا التخريجان اللذان انتهى إليهما البصريون فقد رُدَّ عليهما بأَنَّ حروف الجرّ لا تحذف مع بقاء عملها في الاختيار إلاَّ في مثل قولك: اللهِ لأَفْعَلَنَّ، كما أنَّه لا يجوز عدّ الواو للقسم في هذه الآية؛ لأَنَّ قبلها سؤال: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ﴾[1]، وقسم السؤال[2] لا يقترن بالواو وإنَّما يقترن بالباء[3].

إمّا العلّة الثَّانية التي علَّل بها ابن هشام فهي على اختصاص، وهي الأرجح لكون (لولا) لا تختص بجر الاسم الظاهر.

- المنصوبات: (العطف على أسماء الحروف المشبهة بالأفعال) أَنموذجاً:

قال ابن هشام في جواز العطف على أسماء الحروف المشبهة بالأفعال: "يعطف على أسماء هذه الحروف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده... ويعطف بالرفع بشرطين: استكمال الخبر وكون العامل (أَنَّ وإنَّ أو لكنَّ) "[4] وقال أيضاً: "إذا استكملت (أَنَّ وإنَّ ولكنَّ) أسماءهن وأخبارهن، ثم جيء باسم هو في المعنى معطوف

---

(1) سورة النساء، من الآية 1.

(2) "قسم السؤال": نحو: نَشَدْتُكَ باللهِ إلاَّ فَعَلْتَ... وقولهم: نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فَنَشَدَ أي ذكرته فتذكر... أو يكون نشدتُ بمعنى طلبتُ، أي: نشدتُ لك الله... ومعنى إلا فعلت فِعْلَكَ، وإلا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لأنك إذا حلَّفْتَ غيرك بالله قَسَم الطلب فقد ضيقت عليه الأمر في فعل مطلوبك فكأنك قلت: ما أطلبُ منكَ إلا فِعْلَكَ، فـ فعلتَ بمعنى المصدر مفعولاً به لما أَطْلُبُ الذي دل عليه نَشَدْتُكَ الله، ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1/796-797.

(3) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 2/180.

(4) اوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك،/ 351-352.

على أسمائهن، نحو: إنَّ زيْداً قَائِمٌ وعَمْرَاً جاز رفعه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وإنما يجوز ذلك أو يحسن إنْ كان بينهما فاصل"[1].

ويواصل ابن هشام كلامه بقوله: "وأجاز قوم وجهاً ثالثاً وهو أنْ يكون معطوفاً على محلّ اسم (أنَّ) قبل دخولها، والمحققون على منع ذلك؛ لأَنَّ شرط العطف على المحلّ وجود الطالب لذلك المحلّ، كما في قولك: زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ ولا قَاعِداً. ألا ترى أَنَّ الطالب للناصب موجود، وهو (ليس)، وأمّا هنا فالطالب للرفع الابتداء وقد زال بوجود العامل اللفظي، فلم يجز اعتباره بعد زواله لعدم وجود المجوّز له، والمجيزون لذلك يحتجون بأَنَّ معنى الابتداء باقٍ مكانه لم يزل؛ ولهذا لا يجيزونه مع لَيْتَ ولعلّ وكَأَنَّ، لتغييرهن عن الابتدائية"[2].

وفي رأيي أَنَّ ابن هشام رافض للوجه الثَّالث؛ لأَنَّ العطف بالرفع الذي أشار إليه ليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم، بل هو من عطف الجمل، ولذلك لم يُستعمل إلاَّ بعد تمام الجملة أو تقدير تمامها، حيث إِنَّهُ لا يجوز العطف على محلّ اسم (إِنَّ) بعد تمام الخبر بخلاف (لا) النافية للجنس التي يجوز العطف على محلها مع اسمها؛ لأَنَّ (إنَّ) أقوى عملاً من (لا)؛ لذلك نسخت عمل الابتداء لفظاً ومحلاً، إلاَّ أَنَّ ابن هشام في كتابه (شرح جمل الزجَّاجي) خالف هذا الرأي الذي صرّح به، وبدا مؤيداً لكلام الزجاجي في (إنَّ): "لأن موضعها موضع رفع بالابتداء فَعُطِفَ (عَمْرٌو) على موضعها، والعطف على الموضع جائز"[3]، ولعلّ الذي يثبت صحّة هذا التوجه هو أَنَّ الأداة (إنَّ) "داخلة على المبتدأ والخبر ولم تغيّر من المعنى شيئاً"[4] خاصة أَنَّه يجوز حذف الخبر ها هنا من الجملة المعطوف عليها دون أَنْ

---

(1) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، ص 369، تح: عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986م.

(2) المصدر السابق، ص369.

(3) شرح جمل الزجاجي، ص147.

(4) الجمل في النحو للزجاج، ص55.

يختل، حيث يقول ابن هشام في ذلك: "جواز حذف خبر المبتدأ في نحو إنَّ زَيْدَاً قَائِمٌ في معنى قَائِمٌ، ولهذا لَم يُجِزْ لَيْتَ زَيْداً قَائِمٌ وعَمْرٌو"[1].

وقد أشار ابن هشام إلى اشتراط كون العامل (أنَّ) أو (إنَّ) أو (لكِنَّ) في الوجهين الثّاني والثالث، لكون هذه الأدوات لا تفي معنى الجملة التي تدخل عليها بخلاف الأدوات (ليت ولعلّ وكأن) ؛ لأَنَّ "(أنَّ وإنَّ) تفيدان توكيد نسبة الخبر للاسم، وإزالة الشك، أمَّا (لكنّ) فقد تفيد التوكيد كحال الأداتين السابقتين نحو: لو أتاني زيد لأكرمته، لكنه لم يأت، وقد تفيد الاستدراك والاستدراك لا يغير معنى الجملة"[2] لأَنَّهُ "في الحقيقة معنى راجع إلى ما قبله، لا إلى ما بعده إذ هو حفظ الكلام السابق، نفياً كان، أو إثباتاً، عن أن يدخل فيه الاسم المنصوب بـ (لكنَّ)، فقولك: ما قام زيد لكن عمراً لم يقم"[3]، لذلك كان "الخبر الموجود صالحاً للدَّلالة على المحذوف إذ لا تخالف بينهما، بخلاف خبر كانّ و(ليت) و(لعلّ)، فإنّه مُخالف لخبر المبتدأ المجرد، فلا يغني أحدهما عن الآخر"[4] ، وتجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أنَّ الكوفيين قد أَجازوا العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر على أَساس أنَّ (إنَّ) لا يعمل في الخبر، لذلك فإنّ العامل في الخبر واحد وهو عامل الابتداء فقط، وقد ذهب الكسائي (ت189هـ) إلى "جواز ذلك مطلقاً سواء كانت (إنَّ) عاملة في الخبر أو لا، نحو: إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان، أمَّا الفرّاء فقد أجاز ذلك في حالة واحدة، وهي إذا كان اسم إنَّ ضميراً أو اسماً مبهماً لا تظهر عليه الحركة الإعرابيّة، نحو: إنك وبكرٌ منطلقان، في حين أنَّ البصريين منعوا ذلك مطلقاً لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد"[5]، ولكن ما ذهب إليه الكسائي والفراء ممتنع فـ"الذي منع من المسألة الأوّلى

(1) ينظر: اوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 188/2.

(2) المصدر السابق، 328/1.

(3) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1262/2.

(4) شرح التسهيل لابن مالك، 49/2.

(5) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 143/1-144.

أنَّ شرط ما يعمل في الاسم أنْ يعمل في الخبر، فإذا قلنا: إنَّ زيداً قائمٌ، فزيد نُصِبَ بـ (أنَّ) وقائمٌ رُفِعَ بـ (أنَّ)، وإذا قلنا: إنَّ زَيْداً وعَمروٌ قائمان، وجب أَنْ يُرفع (عمرو) بالابتداء؛ لأَنَّه عطف على موضع الابتداء، ووجب أَنْ يعمل في خبر عمرو الابتداء، وفي خبر زيد (إنَّ)، وقد اجتمعا في لحظة واحدة، وهو قوله: قائمان فكان يؤدي إلى أَنْ يعمل في اسم واحد عاملان، وهذا فاسد"[1].

أمَّا المسألة الثَّانية فهي ممتنعة لـ"أمرين: أحدهما أَنَّهُ عطف على توهمّ عدم ذكر إنَّ، والثَّاني أَنَّه تابع لمبتدأ محذوف؛ أي: إنّك وزيد ذاهبان، وعليهما خرج قولهم: إنَّهم أجمعون ذاهبون"[2]، ومن جهة أخرى فقد اشترط ابن هشام "في الاسم المعطوف في حال عدّه معطوفاً على الضمير المستكن في خبر الناسخ الفصل بينهما؛ لأَنَّ العطف المباشر على الضمير الموجود في خبر الناسخ يقتضي استحضار ضمير منفصل لتوكيده، لذلك فإنّه يستحسن عدّ العطف عطف جمل في حال عدم إظهار الضمير، وفي حال إظهاره فإنّ المعطوف سيكون معطوفاً على الضمير المستكن في خبر الناسخ، وبالتالي فإنّه لن يحتاج إلى تقدير خبر يتمم معناه"[3].

وإذا عُطِفَ على اسم الناسخ بالرفع قبل تمام الخبر فإنّه يجوز عدّ الخبر خبراً للناسخ أو خبراً للمعطوف؛ لأنَّ جواز هذين الاعتبارين من قبيل تمام الجملة، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في كتابه مغنى اللبيب إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[4] بقوله: "وأُجيب عن

(1) علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ت: 325هـ، ص342، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشيد – الرياض، ط1، 1999م.

(2) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، 548/2.

(3) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 220/2.

(4) سورة المائدة، من الآية: 69.

الآيـة بـأمرين، أحـدهما: أَنَّ خبـر (إِنَّ) محـذوف أي مـأجورون أو آمنـون أو فرحـون، والصابئون مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له بقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ هل طِبٌّ فإنّي وأنتما وإنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوَى دَنِفَانِ؟[1]

ويضـعفه أنـه حـذف مـن الأوَّل لدلالـة الثّـاني عليـه، وإنَّمـا الكثيـر العكـس، والثاني: أنَّ الخبر المذكور لـ (إنَّ)، وخبر (الصابئون) محذوف؛ أي كذلك ويشهد له قوله:

فمَنْ يَكُ أَمْسِي بالمدينةِ رحْلُهُ فَإِنّي وقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ[2]

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتَّى يُقَدّم، نحو: لَقَائِمٌ زَيْدٌ، ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها[3]، وقد يُردّ على هذا "بأنَّ المُقدَّم في نية التأخير، وإنَّما قُدِّم للتسوية بينهما للتحسر على الاغتراب... إذ لو قال إني لغريب وقيّار لتوهم أَنْ له مزّية على قيّار في التأثر بالغربة"[4]، إلاَّ أنَّ الرضي ارتأى إعراباً آخر –إذا قدِّر الخبر خبراً للناسخ– فقال: "يجنب تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها، والذي يتمثل في أَنَّ (الواو) ها هنا ليست للعطف وإنَّما هي اعتراضية، والاسم الذي يأتي بعدها مبتدأ محذوف الخبر، حيثُ إنَّ هذه الجملة قد اعترضت بين اسم إنَّ وخبرها"[5].

---

(1) هذا البيت من بحر الطويل وقد أشار السيوطي أنه غير معروف القائل ينظر: شرح شواهد المغنى: جلال الدين السيوطي، (ت911هـ) ، ص566، تح: محمد محمود، الناشر: لجنة التراث العربي.

(2) هذا البيت من الطويل وهو منسوب لضابئ بن الحارث البرجمي، وقد ورد في الأصمعيات بهذا الشكل:

مَنْ يَكُ أَمْسِي بالمدينةِ رَحْلَةٌ فَإِنّي وقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ

والأصمعي أبو سعيد بن عبد الملك بن قريب (ت216هـ)، ديوان الأصمعيات، تح: نبيل طريفي، الناشر: دار صادر، بيروت، ط2، 2005م، ص202.

(3) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، 135/2.

(4) غنية الأريب عن شروح مغنى اللبيب، مصطفى رمزي بن الحاج حسن 615/3، تح: حسين صالح الدبوس، الناشر: عالم الكتب الحديث.

(5) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 1256/2.

- **المجرورات: (تابع مجرور المصدر) أنموذجًا:**

المجرور على نوعين: المجرور بالحرف، والمجرور بالإضافة، حيث إنَّ النوع الثّاني قد يكون معمولاً لجاره، لذلك فإنّه يجوز في حال العطف عليه مراعاة محلّه.

حيث جوَّز ابن هشام حمل تابع مجرور المصدر على المحلّ بقوله: "وتابع المجرور يجرّ على اللفظ أو يُحمل على المحلّ"[1]، وإنْ كان سيبويه[2] وأغلب البصريين لا يجيزون ذلك، أمَّا الكوفيون وجماعة من البصريين فذهبوا إلى جواز ذلك في كلّ التوابع، حيث اشترط الكوفيون في الإتباع على محلّ المعمول إذا كان مفعولاً في المعنى ذكر الفاعل[3]، نحو: عَجِبْتُ من شرب الماء واللبن زيْدٌ، مع العلم أَنَّهم يفضلون الحمل على اللفظ[4]، إذا لم يوجد فاصل بين التابع والمتبوع، وإنْ وجد الفاصل فالحمل على اللفظ والحمل على المحلّ كلاهما سيان[5]، أمَّا الجرميّ (ت225هـ) فقد أجاز الحمل على المحلّ في جميع التوابع باستثناء الوصف؛ "لأن الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد"[6]، وقد رُدَّ على الجرميّ بأنَّ "هذه العلّة موجودة في التأكيد، وعطف البيان أيضاً بخلاف البدل، فإنّه جملة أُخرى، والعامل فيه غير العامل في الأوَّل... وكذا في عطف النسق"[7]، و"لكنّ الأَرجح

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 183/3.

(2) "الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة المشبهة وبالمصدر، فإن جاء ما يُوهم على المحلّ، اضمروا له ناصباً، أو رافعاً إمّا فعلاً أو منوناً من جنس ذلك المضاف" (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 719/2).

(3) "لأنّه إذا لم يذكر الفاعل فإن التابع يجوز فيه الجرّ حملاً على لفظ المجرور، ويجوز فيه النصب حملاً على محلّ المجرور إذا كان مفعولاً، ويجوز فيه الرفع حملاً على محلّ المجرور إذا كان نائب فاعل (انظر شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 37/3.

(4) "لقصد المُشاكلة في ظاهر الإعراب" (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 719/2).

(5) ينظر: اوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 214/3.

(6) ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، 2/ 2262.

(7) المصدر السابق: 719/2.

جواز العطف في جميع التوابع لما ورد في كلام العرب"[1]، وهذا الذي أيّده ابن هشام الأنصاريّ من خلال استشهاده بقول الشاعر[2]: (طَلَبُ المُعَقَّبُ حقه المظلومُ)، ويقول الآخر[3]: (مخافة الإفلاس والليانا)[4]، حيثُ إنَّ الشاهد في البيت الأوَّل رفع الصفة تبعاً لمحل المجرور، والشاهد في البيت الثّاني نصب المعطوف تبعاً لمحل المعطوف عليه[5].

ج- التَّعليل عند ابن هشام بعلّة الحذف:

الإنسان بطبعه يميل إلى الخفة فـ"إذا تعارض مبدأ الخفة مع العقل يكون جانب الخفة أرجح وأقرب إلى الوجدان، ويبدو أَنَّ هذا هو سر اختلاف القبائل في لهجاتها"[6] ، ومن أمثلة التعليل بعلة الحذف فيما يلي :

1- التَّعليل بحذف المبتدأ (أنموذجًا):

حاول ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) رصد حالات حذف المبتدأ وجوباً لوجود دليل عليه، حيث يقول في ذلك: "وأمّا حذفه وجوباً فإذا أُخْبِرَ عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح، نحو: (الحمدُ لله الحميد)، أو ذم، نحو: (أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين)، أو ترحم نحو: (مررت بعبدك المسكين) أو بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، نحو: (سمعٌ وطاعةٌ) وقوله:

---

(1) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 4/ 29.

(2) هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وهو من بحر الكامل، وصدره: حتى تَهَجَّرَ في الرواح وهاجها، الديوان، ص 155، الناشر: دار صادر-بيروت، (د. ط) (د. ت).

(3) ينظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: 48/2.

هذا البيت منسوب إلى رؤبة بن العجاج وهو من الرجز، ينظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي، ص869.

(4) نسب سيبويه في كتابه إلى رؤية بن العجاج، وقبلت هذه النسبة ليست بصحيحة وإنما هو لزيادة العنبري، وهو من الرجز المشطور وصدره، قد كنت دانيت بها مسانا.

(5) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 3/ 184-185.

(6) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، ص 84، الناشر: الدار المصرية اللبنانية-القاهرة، ط1، 1996م.

فَقَالتْ حَنَانٌ، ما أتى بِكَ ها هنا[1].

والتقدير: أمري حنان، وأمري سمع وطاعة.

أو بمخصوص بمعنى (نِعْمَ) أو (بِئْسَ) مؤخراً عنها، نحو نعم الرجلُ زيدٌ" وبئس الرجلُ عمروٌ" إذا قدِّرا خبرين، فإنّ كان مقدَّماً، نحو: "زيد نعم الرجل" فمبتدأ لا غير، ومن ذلك قولهم: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟" أي مذكورك زيدٌ، وهذا أوّلى من تقدير سيبويه (كلامك زيدٌ)، وقولهم: في ذمتي لأفعلنَ: أي: في ذمتي ميثاقٌ أو عَهْدٌ"[2].

فالحالة الأوّلى التي أشار إليها ابن هشام تتمثل في حذف المبتدأ في النعت المقطوع وجوباً، وقد قال في جواز القطع: "إنْ كان الموصوف معلوماً بدون الصفة جاز لك في الصفة الإتباع والقطع"[3]، فإنّ اتّبع الموصوف كان المراد من ذلك توضيحه، وإنْ قُطِعَ وجب حذف المبتدأ، "وإنَّما وجب حذفه ليُعْلَمَ أَنَّه كان في الأصل صفة فقُطِعَ لقصد المدح أو الذم أو الترحم... فلو ظهر المبتدأ لم يتبيّن ذلك"[4] ، لذلك كان "الحذف علامة لإنشاء معنى المدح أو الذم؛ لأنَّ المنعوت متعين بدون النعت، ولا يحتاج إلى توضيح أو تخصيص، فالتُزِمَ في هذه الحالة حذف المبتدأ إذا كان النعت مرفوعاً، وحذف الفعل والفاعل إذا كان منصوبًا كالحال مع المنادي الذي يلازم ناصبه الحذف؛ للتنبيه على معنى الإنشاء"[5].

وقد أجاز ابن هشام حذف المبتدأ أو حذف الخبر في كتابه (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب)، حيث يقول في ذلك: "يجوز في نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[6]

---

(1) هذا البيت من بحر الطويل وعجزه (أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَي عَارِفُ)، وهو للمنذر بن درهم الكلبي، ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي، 112/2.

(2) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 195/1.

(3) شرح قطر الندى وبل الصدى: ص408.

(4) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 311/1.

(5) شرح التسهيل لابن مالك: 287/1.

(6) سورة يوسف، من الآية: 18.

ابتدائية كلّ منهما وخبرية الآخر أي: شأني صبرٌ جميلٌ، أو صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ من غيره"[1].

وهذا الأمر يشبه ما أشار إليه في أوضح المسالك من حذف المبتدأ في "قول بعض العرب: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟ أي: مَنْ أنتَ كلامك (أو ذِكْرَكْ) زَيْدٌ، فتركوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب، ولأَنَّ فيه ذلك المعنى، كان بدلاً من اللفظ بالفعل"[2]، وقد حُمِلَ الرفع على النصب –في الحذف– وإنْ كان قليلاً "وإنَّما قلَّ الرفعُ لأَنَّ إعمالهم الفعل أحسن من أَنْ يكون خبرًا لمصدر ليس له، ولكنه يجوز على سعة الكلام وصار كالمثل الجاري"[3]، وقد نسب سيبويه كلاماً إلى يونس يوضِّح فيه ذلك بقوله: "منْ أنتَ تَذْكُر زيْدًا، ولكنه كُثر في كلامهم واستُعمل واستغنوا عن إظهاره، فإنّه عُلِمَ أنّ زيداً ليس خبرًا ولا مبتدأ، ولا مبنيًا على مبتدأ، فلابدّ من أنْ يكون على الفعل، كأنّه قال مَن أنت، معرّفاً ذا الاسم ولم يُحْمَل زيْداً على مَنْ ولا أنْتَ، ولا يكون مَنْ أنْتَ زَيْداً إلا جواباً، كأنّه لما قال: أنا زيدٌ قال: فَمَنْ أنتَ ذَاكِراً زيدًا"[4] "لذلك كان هذا الجواب إنكارًا لكلام المعرف باسمه؛ لأنَّ صاحب الجواب لم يتقبل أَنَّ هذا الرجل المجهول حاملاً لاسم رجل معروف بضرب من ضروب الفضل التي يشتهر بها صاحبها"[5].

وتتمثل الحالة الثالثة التي نصّ عليها ابن هشام في حذف المبتدأ في بابي (المدح والذم) لـ"أنك لما قلت: نِعْمَ الرجُلُ، فكأن معناه محمودٌ في الرِّجالِ، قلت: زَيْدٌ

---

(1) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: 286/2.

(2) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 195/1.

(3) الكتاب: 321/1.

(4) المصدر السابق: 292/1.

(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، (ت368هـ): 189/2، تح: أحمد حسن مهدلي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 2008م.

على التفسير، كأنّه قيل: مَنْ هذا المحمود؟ فقلت: هو زيدٌ"[1]، والحالة الأخيرة التي يحذف فيها المبتدأ وجوباً هي في باب القسم لـ"أنَّ اللفظ إذا كَثُرَ في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، ولما كان القسم ممّا يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة"[2] فاعتمد في جملة القسم إذا كانت اسمية حذف أحد طرفي الإسناد، لذلك "اقتصروا في هذا القسم على خبر المبتدأ، والتزموا حذف المبتدأ كما فعلوا عكس ذلك في قولهم: لعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ"[3] ؛ لأَنَّ التصريح بجملة جواب القسم دليل على أنَّ الخبر المذكور وارد في جملة القسم.

2- حذف الخبر (أَنموذجاً):

يُحذف الخبر وجوباً إذا تعلق وناب عنه الظرف أو الجار والمجرور لذلك فإنّه يُقدر بالكون العام نظراً لدلالة النائب على ذلك المعنى"[4]، ولا يُقدَّر بالكون الخاص إلاَّ إذا وجد دليل عليه، وفي هذا يقول ابن هشام: "ولا يجوز تقدير الكون الخاص كـ قائم وجالس إلاَّ لدليل، ويكون الحذف حينئذٍ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور، وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص، يبطله أنَّا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول، فكيف

---

(1) المقتضب لأبي العباس المبرّد (ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف المصرية، ط1، 1415هـ/1994م، 139/2.

(2) شرح المفصل لابن يعيش، 94/9.

(3) شرح التسهيل، لابن مالك 288/1.

(4) شرح المفصل لابن يعيش، 90/1، ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 276/1.

يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أَنَّه إمّا أَنْ يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل؟ واشتراط النحويين الكون المطلق إِنَّمَا هو لوجوب الحذف لا لجوازه"[1].

2- صور التَّعليل عند الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك:

أ- التَّعليل بعلّة الحذف:

1- حذف المضاف:

من حالات حذف (الاسم) حذف المضاف، ويمكن إدراج هذا العنصر ضمن التوابع؛ لقول الأشمونيّ في ترتيب الأبواب النحويّة "وبدأتُ منها بالمرفوعات؛ لأَنَّها أَركان الإسناد، وثنيت بالمنصوبات؛ لأَنَّها فضلات غالباً، وختمت بالمجرورات؛ لأَنَّها تابعة في العمدية والفضلة لغيرها، وهو المضاف فإنّ كان عمدة فالمضاف إليه عمدة، كما في قولك: قامَ غلامُ زَيْدٍ، والتابع يتأخر عن المتبوع"[2].

وقد استشهد الأشمونيّ في حذف المضاف بقول الأعشى:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَاوَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا[3]

في البيت السابق قول الشاعر (ليلة أرمدا) فقد حذف الشاعر المضاف (أرمد) إلى المضاف إليه (ليلة) وأقرام صفته مقاومة، وعكسه نيابة المصدر عن الزمان، جئتُكَ مقدم الحجَّ خلافاً للزمخشريّ، بل المَقْدَمُ اسم لزمن القُدُوم، فالأعشى "لم يُرد ألا تغتمض عيناك في ليلة أرمد، وإنما أراد: ألم تغتمض عيناك من الشرق والأسف اغتماضاً مثل اغتماض ليلة رمد العين، أو مثل اغتماض ليلة رجل أرمد لذلك فإنّ الظاهرة الواردة في البيت تعدّ من بين نيابة الظرف عن المصدر في تأدية وظيفة

---

(1) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، 517/1، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الطلائع، بيروت، 2005م.

(2) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 189/2.

(3) ديوان الأعشى، تح: محمد محمد حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1979م، والبيت من بحر الطويل، ص135.

المفعول المطلق، وإن كانت قليلة إذا ما قوبلت بظاهرة نيابة المصدر عن الظرف في تأدية وظيفة المفعوله المطلق[1].

2- حذف المضاف إليه:

أمَّا حذف المضاف إليه فمرتبط أساسًا بقرينة الحركة المرتسمة على المضاف، والتي تنبِّه على ذلك الحذف، وهي تشبه الحالة الأوّلى من حيث إن الحركة التي تدل على الحذف غير خاصة بمحل المضاف، فقد ذكر الأشمونيّ في حالات الإعراب أنَّ لها حالات، إحداها: أَنْ يكونا مضافين، فيعربان نصباً على الظرفية أو خفضاً بمِنْ، تقول: جِئْتُكَ قَبْلَ زَيْدٌ وبَعْدَهُ، فتنصبهما على الظرفية ومن قبلِه ومن بعدِه فَتَخْفِضْهُمَا بِمِنْ... الحالة الثانية: أَنْ يحذف المضاف إليه ويُنْوى ثبوت لفظه، فيعربان الإعراب المذكور، ولا ينونان لنية الإضافة، وذلك كقول الشاعر:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كلّ مولَى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عليه العواطفُ[2]

والرواية بخفض (قبل) بغير تنوين؛ أي مِنْ قبلِ ذلك، فحذِفَ ذلك من اللفظ، وقدّره ثابتاً، وقرأ الجَحْدَرِي والعُقيلي: ﴿ لله الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [3] بالخفض بغيرِ تنوين أي من قبل الغَلَب ومن بعده، فحذف المضاف إليه، وقدَّر وجوده ثابتاً، والحالة الثالثة: أن يقطع عن الإضافة لفظاً، ولا يُنوى المضاف إليه فيعربان أيضاً الإعراب المذكور، ولكنهما ينويان، لأنّهما حينئذٍ اسمان تامان كسائر الأسماء النكرات، فتقول جئتك قَبْلاً وبَعْداً، ومن قبلُ ومن بعدُ، والحالة الرَّابعة: أنْ يحذف المضاف إليه وينوي معناه من دون لفظه، فيبنيان حينئذ على الضمّ، كقراءة

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 326/2-328.

(2) هذا البيت من بحر الطويل وقائله مجهول، ينظر: شرح الأشموني، 383/3.

(3) سورة الروم، من الآية: 4.

السبعة[1] ، لقوله تعالى: ﴿ لله الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾، إنْ لم يُنوَ المضاف إليه لفظاً (قبل، وبعد)؛ لأَنَّ المضاف إليه يعاقب التنوين، فإنّ نوى معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيا على الضمّ؛ لكونهما يشبهان بشكل خاص –من حيث استغناؤهما عما يليهما– حروف الجواب التي تغني عما يليها[2].

ومن جهة أخرى فإنّهما يشبهان الحروف بشكل عام "لأَنَّ لهما مناسبة للحرف معنوية ولفظية، أمَّا المعنوية فمن قبل أَنَّهما لا يُفهم تمام المراد بهما إلاَّ بما يصحبهما، وأمّا اللفظية فمن قبل جمودهما، وكونهما لا يُثنيان ولا يُجمعان ولا يُنعتان ولا يُخبر عنهما ولا يُنسب إليهما ولا يُضاف، ومقتضى هاتين المناسبتين أن يبنيا على الإطلاق لكنّهما أشبها الأسماء المتمكنة بقبول التصغير والتّعريف والتنكير، فاستحقا إعراباً في حال وبناء في حال[3] ، وهذا الحكم ليس مقتصراً على لفظتي (قبل وبعد) وإنما هو شامل لأخواتهما أيضاً*.

3– حذف حروف الجرّ:

يرى الأشمونيّ أَنَّ حروف الجرّ يكثر حذفها قياساً مع الحرفين (أنْ، وأنَّ) حيث إِنَّ حروف الجرّ الداخلة على (أنْ وأنَّ) متنوعة بخلاف (كي) التي لا يدخل عليها إلاَّ حرف الجرّ (اللَّام)، وقد تعيّن ذلك لظهوره معها في بعض المواضع، وإلى جانب هذا فإنّه جاز حذف حرف الجرّ مع (كي)، ولم يجز ذلك مع حرفي النصب (لن وإِذَنْ)؛ لأَنَّها تعادل (أن) في المصدريّة والعمل يقول الأشمونيّ: "وإذا ثبت حذف الجار في غير أَنَّ وأن إلا إذا تعين، فإنّ تعذّر تعيينه امتنع حذفه"[4].

---

(1) قراءة السبعة لابن مجاهد، ص418، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1980، ط2.

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 3/ 433–434.

(3) ينظر: شرح التسهيل، 243/3.

* أسماء الجهات الست، وأول ودون ونحوهن (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 29/3).

(4) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 197/1 وينظر: شرح التسهيل: 150/2.

ب- التَّعليل بعلّة خوف اللبس:

ومن أمثلة هذا التَّعليل ما يلي:

1- امتناع التباس الخبر المقدَّم على المبتدأ بالصفة:

يرى الأشمونيّ أنَّ الإخبار عن النكرة لا يفيد، لذلك كانت بحاجة شديدة إلى التخصيص بالوصف أو بالإضافة؛ لكي يفيد الإخبار عنها، وحاجتها إلى ذلك أكثر من حاجتها إلى الخبر، فلو لم تُقدَّم هذه التراكيب، نحو: في الدار رجل، وعندك مال وقصدك غلامه، لاحتمل كونها خبراً أو صفة، لذلك وجب تقديمها لتعيين خبريتها، ولو كان المبتدأ نكرة موصوفة لتعين الخبر، وجاز فيه التقديم ولم يجب[1]، وإنَّما امتنع التباس الخبر المقدم على المبتدأ بالصفة؛ لأنَّ "أصل الخبر التأخير لشبهه بالصفة من حيث هو مرافق في الإعراب لما هو له، دالٌ على حقيقته أو على شيء من سببه، إلاَّ أنَّهُ لم يبلغ درجة الصفة في وجوب التأخير، بل أجيز تقديمه إنْ لم يعرض مانع"[2] ؛ لذلك تعينت خبرية التراكيب.

وقد أُخبر عن رجل في قولهم: قَصَدَكَ غُلامُهُ رَجُلٌ "بجملة متضمنة لما تحصل به الفائدة، فلولا الكاف من قَصَدَكَ لم يُفِدْ الإخبار بالجملة، كما أَنَّه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يُفِد الإخبار بهما"[3] في نحو: في الدار رجُلٌ وعندك مالٌ، لذلك فإنّ الأمر يختلف عن جواز تقديم الجملة الفعلية أو شبه الجملة على المبتدأ إذا كان معرفة.

---

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 272/1.

(2) شرح الكافية الشافية لابن مالك: 157/1.

(3) شرح التسهيل: 301/1.

2- خشية التباس الخبر بالصفة في باب الاشتغال:

من الحالات التي يترجح فيها نصب الاسم المشتغل عنه على الرفع ما نصّ عليه ابن هشام في (أوضح المسالك)، قال "أن يُتوهم في الرفع أنّ الفعل صفة نحو: ﴿ إِنَّا كلّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [1]، وإنَّما يُتوهم ذلك مع النصب؛ لأنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملاً"[2].

فترجيح النصب على الرفع في هذه الآية وما يماثلها من تراكيب كان لتجنب الوقوع في التباس الخبر بالصفة، إذ -كما يرى الأشمونيّ- "النصب نصّ في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بِقَدَر، وهو المقصود، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفاً مخصَّصاً وبِقَدَر هو الخبر، وليس المقصود لإيهامه وجود شيء لا بِقَدَر، لكونه غير مخلوق"[3] إلاَّ أنَّ ابن جنّي قد رجّح الرفع على النصب في هذه الآية لقوله "الرفع هنا أقوى من النصب، وإنْ كانت الجماعة على النصب، وذلك أنَّه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ... وذلك لأنَّهما جملة وقعت في الأصل خبرًا عن مبتدأ في نحو (كلّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)، فهو كقولك: هِنْدٌ زَيْدٌ ضَرَبَهَا، ثم تدخل (إنَّ) فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر"[4].

3- التَّعليل بعلّة خشية التباس من هو للمشتق بغيره:

إذا جرى الخبر المشتق على مَنْ هو له تحمّل ضميراً يعود على المخبر عنه، بحيث يجوز المجيء بضمير بارز، فيعرب توكيداً للضمير المستكن في الخبر أو فاعلاً مرتفعًا بالاسم المشتق، نحو قولك: زَيْدٌ قَائِمٌ، أمَّا إنْ جرى الخبر، على غير

---

(1) سورة القمر، الآية: 49.

(2) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 143/2.

(3) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 2/ 239.

(4) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني (ت392هـ)، 2/ 300، تح: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: عالم الكتب القاهرة،، ط1، 1966م.

مَنْ هو له فقد وجب إبراز الضمير سواء أُمِنَ اللبس، نحو: غُلامُ هند ضَارِبَتُهُ هُوَ، أم لم يؤمن، نحو: غلامُ زيدٍ ضاربه.

فالأشمونيّ "يعلل ضرورة استحضار ضمير الفاعل بالخوف من التباس الضارب بالمضروب في نحو: غُلامُ زيدٍ ضَارَبهُ هُو، وباستحضار الضمير يتعين كون زيد ضارباً للغلام، فمن الضروريّ الالتزام بهذا الإبراز في حالة أمن اللبس لكي يجرى الباب على قياس واحد، أمَّا إن كان الخبر جارياً على مَنْ هو له، نحو: غلامُ زيدٍ ضَارِبُهُ، فحينها يُستغنى عن الإبراز بالضمير المستتر العائد على المخبر عنه، لكي يحصل الفرق بين المعنيين، فلا يُتوهم كون زيدٍ هو الضارب"[1].

ويرى ابن هشام أَنَّه "إذا أخبر بصفة عن اسم وهي في المعنى لغيره ورفعت ضميره، وخُشي الإلباس وجب إبراز ذلك الضمير إجماعًا، نحو: غُلامُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ هو، إذا كان الضارب زيد، فإنّ أُمِنَ الإلباس نحو: غُلامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ، فالبصريون يلتزمون الإبراز أيضًا، فيقولون: ضَارِبَتُهُ هي، طردًا للباب، وخالفهم الكوفيون وتمسكوا على ذلك بشواهد"[2].

4- التَّعليل بعلّة خشية الالتباس في المفاعيل:

تحدَّث الأشمونيّ عن ملابسة المفعول الثّاني لضمير يعود على المفعول الأوَّل "فإنّ كان الأمر كذلك جاز التقديم والتأخير، نحو قولك: أعطيتُ زَيْداً ماله"[3]، حيث يجوز تقديم الاسم الموصول ومع تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة"[4].

يقول الأشمونيّ "وحكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الأمور الثلاثة، فجواز تقديمه في نحو:

---

(1) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 264/1.

(2) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 173/1-174.

(3) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 256/1، وشرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، ص188.

(4) حاشية الصبَّان على شرح الأشمونيّ، 135/2.

ظننت زيدًا قائمًا، ووجوبه في نحو: ظننت زيدًا عمرًا، وامتناعه في نحو: ظننت في الدار صاحبها"[1].

ج- التَّعليل بعلّة الرجوع إلى المعنى: (فاعل نعم وبئس المقترن بأل)، أنموذجًا:

يُعدّ (نَعْمَ وبئس) فعلين يستخدمان للمدح والذم لذلك يشترط لفاعلهما "أن يكون اسم جنس؛ ليدل على أن الممدوح أو المذموم مستحق للمدح أو للذم في ذلك الجنس"[2]، وقد قال ابن هشام في ذلك: "ولا يكون فاعل هذين الفعلين في غالب الأمر إلاَّ اسمًا بالألف واللَّام الجنسية، كقولك: نعمَ الرجل زَيْدٌ، أي نِعْمَ جِنسُ الرجل الذي زيد منه، فدخل زيدٌ في المدح، ثم خصصته بالذكر، فحصل له المدح عمومًا وخصوصاً"[3].

ومفاد هذا القول إنَّ "الأصل إسناد الفعل إلى المخصوص بالمدح أو الذم إلاَّ أَنَّه تمَّ العدول عن ذلك، وأُسند الفعل إلى الجنس الذي يندرج فيه المخصوص، للتنبيه على أَنَّهُ جامع لكلّ الخصال المفترقة في أفراد ذلك الجنس، فإنّ كان المراد بالمخصوص المدح، فهو جامع لكل الخصال الحميدة، وإنْ كان المراد به الذم، فهو جامع لكل الخصال السيئة"[4].

وبإسناد الفعل إلى الجنس يتحقق العموم؛ لأَنَّ المخصوص مدرج ضمن الجنس، وبذكر المخصوص يتحقق المدح أو الخصوص؛ لأَنَّهُ -كما يرى الأشمونيّ- لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح "جُعِل المدح للجنس الذي هو

(1) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 256/1.

(2) أسرار العربية، لابن الأنباريّ، ص414.

(3) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: 327/2-328.

(4) شرح الجمل: لابن الفخار، 415/1.

منهم إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتَّى لا يتوهم كونه طارئاً على المخصوص"[1].

والأمر "كذلك مع المذموم فإنّه لا يمكن إعراب المخصوص بدلاً من الفاعل، لكون هذا الأَخير لا يراد به واحداً بعينه فيمكن الاستغناء عن ذكره[2].

وبما أَنَّه لا يمكن الاستغناء عن ذكر اسم الجنس فإنّه يمثل الرابط بالمخصوص إذا عُدَّتْ الجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل خبراً للمخصوص.

فالمبالغة في المدح أو الذم تحتاج إلى تكثير المفردات، ومن جهة أخرى فقد اقترح ابن عُصْفور (ت669هـ) إعراباً آخر لتركيب المدح والذم، "وهو أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف تقديره في المدح الممدوح وفي الذم المذموم"[3].

(1) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 4/ 181.

(2) المقتضب، للمبرد، 140/2.

(3) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 70/2.

المبحث الرَّابع

الإِجماع بين ابن هشام والأشمونـيّ

أولاً: مفهوم الإجماع في اللغة والاصطلاح.

ثانياً: مسائل الإجماع بين شرحي ابن هشام والأشمونـيّ.

1- مسائل الإجماع عند ابن هشام.

2- مسائل الإجماع عند الأشمونـيّ.

أوّلاً- مفهوم الإجماع في اللغة والاصطلاح:

1- مفهوم الإجماع في اللغة:

يُطلق الإجماع في اللغة على معنيين:

الأوَّل- "العزم والتصميم على الأمر، تقول: أجمعت الخروج، وأجمعت على الخروج"[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ﴾ [2]، "أي اعزموا وصمّمُوا عليه، وقول الرسول ﷺ: (مَنْ لَمْ يَجْمَعْ الصِّيامَ قَبْلَ الفَجْرِ فلا صِيامَ له)"[3] ، أي لم يعزم، ولم ينو في الليل الصيام.

وقول الشاعر:

يَا ليْتَ شِعْرِيَ والمُنَى لاَ تَنْفعُ هَلْ أَغدوَن يَوْمًا وأمْرِي مَجْمَعُ[4]

الثّاني- "الاتفاق على الأمر يقال: أجمع القوم على كذا إذا اتفقوا عليه"[5].

والذي يبدو من التدقيق في هذين المعنيين أنهما يعودان إلى أصل واحد فإنّ (الجيم والميم والعين) أصل واحد يدلّ على تضام الشيء[6].

---

(1) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن دريد الأزدي (ت321هـ)، مادة (جمع)، 216/2، تح: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

(2) سورة يونس، من الآية: (71).

(3) سنن أبي داود، تعليق: الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، السعودية، (د، ط)، 1424هـ، سنن الترمذي، 341/2، تح: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء الثرات العربي، (د، ط)، (د، ت).

(4) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل الجوهري (ت393هـ)، تح: محمد زكرياء يوسف، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م، 1199/3، ولسان العرب، 57/8، وتاج العروس للزبيدي، 308/5 مادة (جمع) والبيت من بحر الرجز، لأبي الحسحاس.

(5) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، 5/ 307، مادة (جمع)، تح: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، ص97، والقاموس المحيط، 15/3.

(6) معجم مقاييس اللغة: لابن فارس، مادة (ج-م-ع)، 1/ 179، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، بيروت، (د، ط)، 1979م.

والمقصود من المعنى الأوَّل "أي العزم على الأمر إنَّما هو جمع النفس له، يقال: أجمِع أمرَك ولا تدعه منتشراً"[1] والمقصود بالمعنى الثّاني "أي الاتفاق إنَّما هو الاجتماع وعدم التفرقة"[2].

2- الإجماع في اصطلاح النُّحاة:

ليس للنحاة تعريف عام شامل للإجماع في كتبهم التي وصلت إلينا، وكلّ الذي وجدته في مؤلفاتهم هو عرض لأنواعه، فابن جنّي الذي يُعَدُّ من أوائل واضعي أصول النحو العربيّ يتكلم على إجماع أهل العربية متى يكون حجة من غير أن يقدّم تعريفاً له[3].

ويأتي من بعده السيوطي فيقدّم مبحثًا مستقلاً عن الإجماع، لكن من غير أنْ يقدم تعريفاً له وإنَّما يكتفي بالقول: إنَّ المراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة[4]، ثم يعرض بعد ذلك لإجماع العرب وحجيته[5].

ومثل السيّوطي يفعل الشاوي في كتابه (ارتقاء السيادة)، حيث يقدم الإجماع بأنّه "إجماع أهل البلدين"[6] "من غير أنْ يضع حداً لماهية الإجماع[7].

أمَّا المحدثون فلهم عدّة تعريفات من أهمها:

1- "الإجماع في العربية هو: اتفاق العرب أو النحاة على أمر من الأمور أو على صورة من صور التعبير"[8].

---

(1) لسان العرب، لابن منظور، 57/8 مادة (جمع).

(2) المفردات، للراغب الأصفهاني، 97، وتاج العروس، للزبيدي، 307/5 (جمع).

(3) ينظر: الخصائص، لابن جني، 171/1.

(4) ينظر: الاقتراح، للسيوطي، ص118.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص 149.

(6) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، للشيخ يحيى بن محمد بن أحمد بن زريا الشاوي، (ت1069هـ)، ص 55، تح: عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، الناشر: دار الأنبار، بغداد – العراق، ط1، 1411هـ/1990م.

(7) ينظر: المصدر السابق، ص55-57.

(8) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص 126.

2- "الإجماع ما أجمعتْ على صحته العرب أو نحاة البصرة والكوفة، أو ارتجله النحويّ عن طريق القياس ولم يخالف ذلك نصاً، وسمعه الجماعة، فسكتوا عليه"[1].

3- "هو ما أجمع عليه النحاة وأجمع عليه العرب"[2].

وإنْ كنتُ أرى أَنَّ هذه التعريفات الثلاثة السابقة غير مانعة؛ لأَنَّ الإجماع قد يقع من القرَّاء أَو الرواة وهم غير داخلين في التعريف، ولا داعي للتفصيل الذي ذكره الدكتور أسامة الرفاعي؛ لإجماع النحاة، فيكفي أَنْ يقول بدلاً من ذلك (اتفاقاً صريحاً أو سكوتياً)، وأمّا قول الدكتور معن عبد القادر بشير (جمهور النحاة) ففيه إشكال؛ لأَنَّ الإجماع اتفاق الكلّ.

وبالتمعن في كتابي (أوضح المسالك) و(شرح الأشمونيّ) يمكن مناقشة مسائل الإجماع في هذين الشرحين عبر ثلاثة محاور رئيسة هي:

1- المسائل التي اجتمع عليها الشارحان.

2- المسائل التي انفرد بها ابن هشام.

3- المسائل التي انفرد بها الأشمونيّ.

ثانياً- مسائل الإجماع بين شرحي ابن هشام والأشمونيّ:

بالتدقيق في مسائل الإجماع في شرحي ابن هشام والأشمونيّ لألفية ابن مالك يتضح أنها جاءت وفق ثلاثة محاور هي على النحو التَّالي:

1- مسائل الإجماع التي اتفق فيها الشارحان:

تتبع البحث المسائل الخاصَّة بالإجماع التي اتفق فيها الشارحان منها:

---

(1) نظرة في النحو (أصوله ونظامه)، د. أسامة طه الرفاعي (بحث)، ص 53، مجلة آداب المستنصرية، العدد، 20 و21، 1412هـ/1991م).

(2) الإجماع: دراسة في أصول النحو: معن عبد القادر بشير، ص 114، الناشر: دار الحكمة، بيروت-لبنان، 2014م.

أ- جواز تقديم خبر (كان) وأخواتها إلاّ خبر دام:

قال ابن هشام في باب (كان) وأخواتها: "وتقديم أخبارهن جائز... إلا خبر (دام) اتفاقاً"[1].

يشترط العمل لـ (دام) كي يعمل عمل (كان) أن يكون مسبوقاً بـ (ما) المصدريّة الظرفية، وهذا هو الذي جعلهما يتفقان على منع تقديم خبر (مادام) عليها، وفي نصّ ابن هشام المذكور إيهام بعدم جواز تقديم خبر (مادام) عليها مطلقاً اتفاقاً، سواء أكان الخبر متقدماً على (مادام) كلّها أم تقدم على (دام) وحدها، وهذا – تحديداً– ما ذهب إليه الأشمونيّ بقوله: "وهذا تحته صورتان الأوّلى أن يتقدّم على (ما) ودعوى الإجماع على منعها مسلمة، والأخرى أن يتقدّم على (دام) وحدها ويتأخر عن (ما) وفي دعوى الإجماع على منعها نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما عدم تصرفها، وهذا –بعد تسليمه لا ينهض مانعاً باتفاق، بدليل اختلافهم في (ليس) مع الإجماع على عدم تصرفها، والأخرى أن (ما) موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته وهذا أيضاً مختلف فيه"[2].

وعندما رجعتُ إلى ابن عُصْفور وجدته يقول: "وأمّا تقديم الخبر على الفعل بينه وبين حرف الصدر، أو بينه وبين حرف الموصول أو الموصوف فإنّ ذلك يجوز إلا أن يكون حرف الصدر أداة شرط أو لام تأكيد، أو يكون الموصول حرفاً فإنّ ذلك لا يجوز... إلى أنْ قال: إنْ قائماً كان زيد قام عمرو... ولا يعجبني أنْ قائمًا يكون زيد"[3].

والذي يظهر لي أنَّ في كلام ابن عُصْفور اضطراباً، لأنَّه في أَوَّل النصّ أجاز توسط الخبر بين الحرف الموصول والفعل، وفي آخر النصّ منعه مع أتيان

---

(1) أوضح المسالك: 217/1.

(2) شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك، 252،/1 وشرح التسهيل، 348/1، والتصريح، 187/1، والهمع، 117/1.

(3) شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور، 390/1.

المثال الذي مثَّل به هو (كان) وهو فعل متصرف باتفاق، فمن باب أوّلى أَنْ يمتنع في (دام) المختلف في تصرفها.

ب- امتناع حذف أحد مفعولي (ظَنَّ) وأَخواتها بالإجماع:

قال ابن هشام: "ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً"[1]، يريد بقوله: (أحدهما) أَحد مفعولي (ظنَّ) وأخواتها، ويريد بقوله (اقتصاراً) أي بغير دليل، ولم أجد مَنْ خالف في ذلك[2].

وقد ذهب الأشمونيّ معلَّلاً عدم جواز حذف أحد مفعولي (ظنَّ) وأخواتها بقوله: "لأنَّ المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد: في ظننت زيداً قائماً، فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة، وحذف الكلمة بتمامها كثير، بخلاف حذف جزئها"[3].

ج- الإجماع على جواز قصر الممدود للضرورة:

قال ابن هشام: "أجمعوا على قصر الممدود للضرورة"[4].

وهذا ما ذكره الأشمونيّ عندما "وجه قول ابن مالك:

وقصر ذي المدِ اضطراراً مجمع عَلَيْهُ...

بأنَّ ابن مالك يعني في الجملة، ثمَّ ردَّ على رأي الفرّاء بشاهدين"[5].

وظاهر كلام ابن هشام والأشمونيّ إجماع النحويين على جواز قصر الممدود سواء كان قياسيًا أو سماعيًا، وقد نقل ابن سيده (ت458هـ) ما يلي:

---

(1) أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك، 60/2.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: الأستراباذي،، تح: حسن بن محمد الحفظي، الناشر: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 20/2، والهمع: 152/1.

(3) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 102/1.

(4) أوضح المسالك: 254/4.

(5) شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك: 5/ 335..

"أجمع النحويون على جواز قصر الممدود في الشعر كان قياسياً أو سماعياً، كنحو الفعال في الأصوات إلاَّ الفرّاء فإنّه إنَّما يجيز في الشعر قصر الممدود السماعي والغالب، ولا يجيز قصر المطَّرد، وإنَّما أَجازه في الغالب؛ لأَنَّ نظيره في المعنى قد يجيء مقصورُ، نحو البكاء فيمن قصره، وهذا الذي حجر عليه الفرّاء من قصر القياسي قد جاء مقصوراً في الشعر كقول الأَعشى: والقارحَ العدَّا وكلَّ طِمِرَّةٍ"[1].

وقال خالد الأزهري (ت905هـ): "ومنع الفرّاء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مدّها نحو: فعلاء؛ لأَنَّ فعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلاَّ ممدوداً، ثم ذكر بيتًا ردَّ به على الفرّاء، ثمَّ قال: فلهذا لم يعتدا –يعني ابن هشام والأشمونيّ– بخلافه، وحكى الإجماع على الجواز تبعًا للناظم"[2].

وقد وجدت في (مجالس ثعلب) كلامًا يخالف ما نُسب إلى الفرّاء، فقد حكى عنه أَنَّه سمع قصر الممدود في النثر –فضلاً على الضرورة– "قال ثعلب: قال سلمة: سمعت الفرّاء يحكي عن الكسائي أَنَّه سمع: اسقني شربة ما يا هذا يريد شربة ماء، فقصر، وأخرجه على لفظ (مَنْ) التي للاستفهام هذا إذا مضى، فإذا وقف قال: شربة مَاْ، وحُكِيَ له أَنَّ المُرَيْطَاء قصرها بعض النحويين، فأجاز القصر، والأَصل المدّ"[3].

---

(1) المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، 15/ 110–111، تح: محمد الهواري، الناشر: دار الكتب العلمية، والبيت من بحر الطويل، في ديوان الأعشى: ص179، وآخره: ما إن تنال يد الطويل قذالها، والقارح الذي انتهت أسنانه من ذي الحافر، والطمرة: الخفيفة الوثابة، والقذال: جمع مؤخر الرأس.

(2) شرح التصريح، الأزهري، 293/2، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

(3) مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ص 87–88، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف في مصر، ط2، (د، ت).

د- الإجماع على التصغير من غير المتمكن في أربعة:

قال ابن هشام: "ولا يصغّر من غير المتمكن إلاَّ أَربعة... إلى أَنْ قال: واسم الإشارة، وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا، وتا، وذان، وتان، وأولاء... ولا يصغر (ذي) اتفاقًا للإلباس"[1]، ولم أجد خلافًا في ذلك إلاَّ أَنَّ كلام ابن مالك في ألفيته، وفي شرحه للكافية الشافية ما يوهم جواز تصغير جميع أسماء الإشارة.

أمَّا كلامه في ألفيته فقوله:

وَصَغَّرُوا شُذُوذَا الذِي الَّتِي وَذا مع الْفُرُوع مِنَها تا وتي

وقال الأشمونيّ في تنبيهات له عند شرح هذا البيت: "... الثَّالث قول الناظم: وصغروا شذوذاً... البيت معترض من ثلاثة أوجه... ثانيهما: أَنَّ قوله: (مع الفروع) ليس على عمومه؛ لأَنَّهم لم يصغروا جميع الفروع... ثالثهما: أَنَّ قوله: منها (تا وتي) يوهم أَنَّ (تي) صغرّ كما صغرّ (تا) وقد نصّوا على أَنَّهم لم يصغّروا من ألفاظ المؤنث إلاَّ (تا) وهو المفهوم من التسهيل، فإنّه قال: " لا يصغر من غير المتمكن إلاَّ ذا والذي وفروعهما، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث إلاَّ (تا)"[2]، وأمّا كلام ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) فقوله: "ولما كان في (ذا) و(الذي) وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها"[3].

هـ- الأسماء الستة (إذا استعمل الهن غير مضاف):

إذا استعمل (الهن) غير مضاف كان منقوصًا يقول ابن هشام: "إذا استعمل (الهن) غير مضاف كان بالإجماع منقوصًا، أي محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخواته، تقول: (هذا هنٌ)، و(رأيت هناً)، و(مررت بهنٍ)، كما تقول: (يعجبني

(1) أوضح المسالك: 284/4.

(2) شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك: 5/ 396.

(3) شرح الكافية الشافية:2/ 300.

غدٌ)، و(أصوم غداً)، و(أعتكف في غدٍ) "[1] ، وهذا ما ذهب إليه الأشمونيّ بقوله: "لكن الأشهر والأحسن فيها، "والنقص في هذا الأخير" وهو (هَن) (أحسنُ) من الإتمام، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ولذلك أَخَّرهُ، والنقص: أَنْ تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهي النون، وفي الحديث (مَنْ تعزى بعزاء الجاهلية فَأَعِضُوه بِهَنِ أبيه ولا تَكْنُوا)؛ ولقلة الإتمام في (هَنٍ) أنكر الفرّاء جوازه"[2].

وهذا الرأي يتفق مع إجماع جمهور العرب الذين يستعملون هذا الاسم منقوصاً فتقول: (هذا هنُك) و(رأيت هنَك) و(مررت بهنِك)، ومن العرب مَنْ يستعمله تاماً في حالة الإضافة، فتقول: (هذا هنوك) و(رأيت هناك) و(مررت بهنيك) وهي لغة قليلة"[3].

و- المثنى (تثبت الألف في كلا وكلتا إذا أضيفتا إلى الظاهر):

تثبتُ الألف في (كلا) و(كلتا) إذا أضيفتا إلى الظاهر يقول ابن عُصْفور: "وجميع العرب تستعمل (كلا) و(كلتا) بالألف في كلّ حال من الأحوال"[4].

والمراد بجميع العرب الحجازيون والتميميون؛ لأَنَّ بني كنانة –وهم بعض العرب–: "يعاملون (كلا) و(كلتا) في إضافتهما للظاهر عند إضافتهما للمضمر فيقولون: (جاء كلا الرجلين) و(رأيت كلى الرجلين) و(مررت بكلى الرجلين) وهما عند الفرّاء لغة قبيحة قليلة مضوا فيها على القياس"[5].

---

(1) أوضح المسالك: 1/ 42.

(2) شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك:1/ 48..

(3) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، ص69–70.

(4) شرح جمل الزجاجي، 1/276–277.

(5) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، 2/184.

واتفق ابن هشام والأشمونيّ في القول بإجماع أَنَّ (كلا) و(كلتا) إذا أضيفتا إلى الظاهر تثبت الألف فيهما، يقول ابن هشام: "وحملوا عليه أربعة ألفاظ (اثنين) و(اثنتين) مطلقاً و(كلا) و(كلتا) مضافين لمضمر فإذا أضيفا لزمتهما الألف"[1].

وهذا ما ذهب إليه الأشمونيّ بقوله: "فلما كان لكلا وكلتا حظّ من الإفراد وحظّ من التثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة أخرى، وخصّ إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر؛ لأَنَّ الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، وبالإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر؛ لأَنَّ الظاهر أَصل المضمر، فجعل الفرع مع الفرع، والأَصل مع الأصل مراعاة للمناسبة"[2].

وقال أيضاً بإجراء (كلا، وكلتا) مجرى المثنى في حالة الإضافة إلى المضمر، وبالتالي الإضافة إلى الاسم الظاهر باعتباره فرع من أصل هو إقرار أَنَّ (كلا وكلتا) إذا أضيقفتا للظاهر تثبتُ الألف.

ز- خبر (ما) المشبهة بـ (ليس):

ذكر ابن هشام والأشمونيّ على وجه الإجماع أَنَّ خبر (ما) المشبهة بـ (ليس) متى دخل ما يوجبه ارتفع، فـ (ما) الداخلة على المبتدأ والخبر أهل الحجاز ينصبون بها الخبر إذا كان منفياً في موضعه، وبنو تميم يرفعونه على كلّ حال، فيقولون: (ما زيد قائم)، وتقول: (ما قائم زيد)، فتجتمع اللغتان فيه لتقديم الخبر، وتقول: (ما زيد إلاَّ قائم)، فترتفع عند الجميع لخروج الخبر إلى الإثبات بقولك إلاّ[3].

ونقل أبو حيَّان عن الجرميّ: "أَنَّ هناك لغة تنصب خبر (ما) وإِنْ تقدَّم على اسمها وحكى (ما مسيئاً مَنْ أعتب) "[4].

---

(1) أوضح المسالك، لابن هشام، 49/1.

(2) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 58/1.

(3) ينظر: وضح المسالك: 216/2، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 115/2.

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب: سبق ذكره.

ح- أفعال المقاربة (سين عسى تفتح إذا لم تتصل بتاء الضمير ونونيه):

سين (عسى) تفتح إذا لم تتصل بتاء الضمير ونونيه يقول ابن مالك: "اتفقت العرب على فتح سين (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونيه"[1]، أمَّا إذا اتصل بشيء من ذلك فأجازوا فتح السين وكسرها، والفتح أشهر، والكسر لغة أهل الحجاز"[2].

وهذا ما أجمع عليه ابن هشام والأشمونيّ، يقول ابن هشام: "يجوز كسر سين (عَسَى) خلافًا لأبي عُبيدة، وليس ذلك خلافاً للفارسي، بل يتقيد بأن تسند إلى التاء أو النون أو نا، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ ﴾ [3]، ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾[4]، قرأها نافع بالكسر، وغيره بالفتح، وهو المختار"[5].

ويقول الأشمونيّ: "والفتح والكسر أجزى في السين من (عَسَى) إذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناه كما في (نحو: عَسِيتُ) وعَسِينا وعَسِيْنَ (وانتقا الفتح زُكِنْ) انتقا -بالقاف- مصدر انتقى الشيء أي: اختاره، وزُكن: علم، أي: اختيار الفتح علم؛ لأنَّه الأصل وعليه أكثر القرّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾، وقرأ نافع بالكسر"[6].

وبالنظر إلى ما قاله كلا الشارحين يتضح أَنَّ كليهما اشترط في كسر سين (عَسَى) اتصالهما بتاء الضمير ونونيه، وهما في ذلك قد توافقا مع جمهور النحاة.

---

(1) شرح الكافية الشافية: 458/1.

(2) المصدر السابق: 124/2.

(3) سورة البقرة، الآية: (246).

(4) سورة محمد، الآية: (22).

(5) أوضح المسالك: 324/1.

(6) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 465/1.

ط- لا يجوز حذف خبر (لا) النافية للجنس إن لم يدلّ عليه دليل:

لا يجوز حذف خبر (لا) النافية للجنس إنْ لم يدلّ عليه دليل بالإجماع، يقول ابن مالك: "فإنّ كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب"[1].

مثال ذلك قول حاتم:

وردَّ جازِرِهُم حَرفاً مُصَرَمَةً ولا كريمَ مِن الوِلدانِ مَصْبوحُ[2]

"أمَّا إذا دلّ عليه دليل فحذفه عند التميميين والطائيين وكثير عند الحجازيين، مثال ذلك أن يقال: (هل من رجل قائم؟)، فتقول: (لا رجل)، فتحذف الخبر وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين"[3].

وهذا ما ذهب إليه ابن هشام والأشمونيّ على وجه الإجماع.

يقول ابن هشام: "وإذا جُهِلَ الخبر وجب ذكره، نحو (لا أحد أغير من الله عز وجل) وإذا عُلِمَ فحذفه كثير، نحو ﴿ فَلاَ فَوْتَ﴾[4]، ﴿ قَالُوا لاَ ضَيْرَ﴾[5] ويلتزمه التميميون والطائيون"[6].

أي أَنَّه ربط وجوب ذكر الخبر بعدم العلم به وبالتالي ربط حذف الخبر بوجود قرينة تدل عليه، وهذا ما ذهب إليه الأشمونيّ -على وجه الإجماع- يقول: " (وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر) جوازاً عند الحجازيين، ولزوماً عند التميميين (إذا المراد

---

(1) شرح الكافية الشافية: 1/ 237، ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، (ت761هـ) .، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، الناشر: دار العلم للملايين، 604/2، وشرح ابن عقيل لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، (698هـ-769هـ): 206/1.

(2) ينظر: الكتاب: 299، والبيت من بحر البسيط، وشرح الأشمونيّ: 17/2.

(3) شرح ابن عقيل: 413/1.

(4) سورة سبأ، من الآية (51).

(5) سورة البقرة، من الآية (50).

(6) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 29/2.

مـــع ســـقوطه ظهـــر) بقرينـــة، نحـــو: (وَلَـــوْ تَـــرَى إِذَ فَزِعُـــوا فَـــلاَ فَـــوْتَ) ونحو: (قَالُوا لاَ ضَيْرَ)، فإنّ خفي المراد وجب ذكره عند الجميع، ولا فرق بين الظرف وغيره"[1].

ورأى كـلا الشـارحين يتماشـى مـع إجمـاع النحـاة فـي لـزوم وجـود قرينـة توجـب حذف خبر لا النافية للجنس.

ي- الكلام وما يتألف منه: (أقل ما يتكون الكلام من جزأين):

- ذهب النحاة إلى أن الكلام: "أقل ما يتركب من جزأين ملفوظ بهما أو مقدَّرين أو ملفوظ بأحدهما"[2].

وأقسام الكلمة ثلاثة: الاسم والفعل والحرف "والنحويون مجمعون على هذا[3] لا من لا يعتد بخلافه"[4].

- واتفق ابن هشام مع إجماع النحاة في أنّ "أقل ما يتألف الكلام من اسمين: كـ (زيد قائم)، ومن فعل واسم كـ (قام زيد) ومنه (اسْتَقِمْ)، فإنّه من فعل الأمر المنطوق به ومن ضمير المخاطب المقدَّر بأنت"[5] *، وما ذهب إليه ابن هشام

---

(1) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 36/2.

(2) خالف في ذلك طلحة: (إذ زعم أن اللفظة الواحدة وجوداً وتقديراً قد تكون كلاماً إذا كانت قائمة مقام الكلام وجعل من ذلك نَعَم ولا في الجواب) ارتشاف: 412/1، والهمع: 45/1، كما خالف فيه أبو علي الفارسي فقال في النداء: يتركب من اسم وحرف، ينظر: الهمع: 45/1، وارتشاف: 412/1، وحاشية الصبان: 61/1، وكذلك خالف الشلوبين فقال: يتركب من فعل وحرف، انظر: الهمع: 45/1.

(3) قال أبو حيان: "وزاد بعضهم: وخالفه، وهي التي يسميها البصريون اسم فعل ويسميها الكوفيون فعلاً" ينظر: ارتشاف: 22/1، 197/3، ونقل السيوطي في الأشباه عن أبي حيان أن الذي زاده هو أبو جعفر بن صابر، انظر: 5/5، الهمع: 22/1، 82/3، وقال في شرح التصريح: ونقل عن الزجاجي: "والمدعي أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه مخمن أو شاك"، شرح الإيضاح، ص43.

(4) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، 22/1.

* إنَّ مراد النحويين من قولهم: (أقل ما يتألف منه الكلام اسمان أو فعل واسم أن هاتين الصورتين أقل الصور التي يتألف منها الكلام المفيد أجزاء وليس معناه أن الكلام لا يتألف إلا من اسمين أو فعل واسم، فقد تتبع النحاة كلام العرب فوجوده يرد على ستة صور إجمالاً -وهي إحدى عشرة صورة تفصيلاً-؛ لأنه

في تأليف الكلام، وما يتركب منه أقره الأشمونيّ، فذكر أنَ دليل انحصار الكلمة في الثلاثة: أن الكلمة إمّا أن تصلح ركناً للإسناد، وأمّا أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف، الأوَّل اسم، والثاني الفعل، والنحويون مجمعون على هذا إلا مَنْ لا يُعْتَدُّ بخلافه، وقد أشار بتعريفه إلى كيفية تألفّ الكلام من الكلم بأن ضمّ كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة، لا مطلق الضمّ، وأقل ما يكون منه ذلك اسمان، نحو (ذا زيد)، و(هيهات نجد) أو فعل واسم، نحو: (استقم) و(قام زيد) بشهادة الاستقراء، ولا نقص بالنداء فإنّه من الثّاني[1].

ويُلحظ أنَّ ابن هشام والأشمونيّ اتفقا في رؤيتهما لطريقة تفسير الكلام وما يتألف منه، وفي رأيي أن شرح ابن هشام للإسناد أكثر وضوحًا وتنوعًا، وتدعيمًا بالأمثلة مع ملاحظة اتفاقهما مع الإجماع شبه التام للنحاة في تلك المسألة.

إمّا أن يتألف من اسمين وإمّا من فعل واسم، وإمّا من جملتين، وإمّا من فعل واسمين، وإمّا من فعل وثلاثة أسماء وإمّا من فعل وأربعة أسماء فهذه ست صور على وجه الإجمال.

وأمّا على وجه التفصيل فالمؤلّف من اسمين له أربع صور؛ لأن الاسمين إمّا مبتدأ وخبر، نحو: (زيد قائم) وإمّا مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر نحو (أقائم الزيدان) وإمّا مبتدأ ونائب فعل سد مسد الخبر، نحو: (أمضروب زيد)، وإمّا اسم فعل وفاعله، نحو: (هيهات العقيق).

وللمؤلّف من فعل واسم له صورتان؛ لأنه من فعل وفاعل، نحو: (قام زيد)، وإمّا من فعل ونائب فاعل ، نحو: قطع الغصن.

وللمؤلف من جملتين له صورتان لأن الجملتين إمّا جملتا القسم وجوابه نحو (أقسم بالله لأكرمنك) وإمّا جملتا شرط وجوابه، نحو: (إن تجتهد تنجح)، وللمؤلف من فعل واسمين له صورة واحدة وهي (كان) أو إحدى أحواتها مع اس والمؤلف من فعل وثلاثة أسماء له صورة واحدة أيضاً وهي (ظن) أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعوليها، نحو: (ظننت الوقت متسعاً).

والمؤلّف من فعل وأربعة أسماء له صورة واحدة أيضًا، وهي أعلم أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعولاتها نحو (أعلمت زيدًا عمرًا مخلصًا).

(5) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 14/1.

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك: 22/1.

ك- المعرب والمبنى:

يرى النَّحَاة ومنهم ابن هشام والأشمونيّ على أنَّ الإعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل، والبناء لزوم آخر الكلمة طريقة واحدة، من سكون كـ(مَنْ) أو حركة كـ (كيفَ) و(حيثُ) و(هؤلاءِ)، أو حذف "قائم مقام السكون كـ (أخشَ) و(ادعُ)، أو حرف "قائم مقام الحركة، كـ (يا زيدان) و(يا زيدون) [1].

وأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للحروف عند النحاة، ومنهم ابن هشام والأشمونيّ[2]، وفي هذا السياق يقول الأشمونيّ: "إنّ إجماع النحويين كلّهم على أَنَّ أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للحروف[3] " وقد "زاد الكوفيون على ذلك بأن جعلوا الإعراب أصلاً في الأفعال أيضاً، كما ذهب بعض المتأخرين إلى أنّ الفعل أحق بالإعراب من الاسم"[4].

2- مسائل الإجماع التي انفرد بها ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) *:

تعددت مسائل الإجماع التي انفرد بها ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك)، منها:

أ- شروط موصولية (ذا):

من شروط موصليتها الذي انفرد بها ابن هشام أن يتقدمها استفهام بـ(ما)، قال ابن هشام: "وأمّا (ذا) فشرط موصوليتها... أن يتقدمها استفهام بـ (ما) باتفاق، أو بـ (مَنْ) على الأصح... والكوفي لا يشترط (ما) ولا (مَنْ) "[5].

---

(1) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام: 30/1، وما بعدها، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 41/1، وما بعدها، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 71/1.

(2) ينظر: أوضح المسالك: 36/1، وشرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 42/1.

(3) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 39/1.

(4) ارتشاف الضرب: 414/1، وينظر: شرح ابن عقيل: 37/1.

* **المقصود بالانفراد:** الاختلاف النوعي بين الشارحين في مسائل الإجماع أو الاختلاف في التناول والشرح لتلك المسائل المجمع عليها المشتركة بينهما.

(5) أوضح المسالك: 1/ 142-143.

وهذا النصّ هو أَوَّل ما وجدته في (أوضح المسالك) نصّ فيه ابن هشام على الاتفاق أو الإجماع، وفيه –كما أرى– إشكال يسير وهو في قوله: والكوفي لا يشترط (ما) مع أنه قد نصّ على الاتفاق على اشتراط تقدم (ما).

ويمكن الإجابة عن هذا الإشكال بأن يقال: "إنَّ البصريين[1] يشترطون لكون (ذا) موصولة أَنْ يكون الاستفهام بـ (ما)، ولا يكتفون بأَنْ تتقدم عليها (مَنْ) وهذا محلّ اتفاق بينهم[2].

ويرى فريق من النحويين اشتراط تقدم (ما) أو (من) وأيَّده ابن هشام.

إذن فالاتفاق عند مشترطي تقدم الاستفهام، وليس عند جميع النحويين.

ب– باب (كان) وأخواتها:

ذكر ابن هشام في باب (كان) وأخواتها أنَّه يجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال[3] معمول خبرها إِنْ كان ظرفًا أو مجرورًا، نحو: كان عندك أو في المسجد زيد معتكفاً، فإنّ لم يكن أحدهما فجمهور البصريين يمنعونه مطلقًا والكوفيّون يجيزون مطلقاً، وفصَّل ابن السرّاج والفارسي وابن عُصْفور فأجازوه إِنْ تقدم الخبر معه، نحو قولك: كان طعامَك آكلاً زيدٌ، ومنعوه إِنْ تقدم وحده، نحو: كان طعامك زيداً أكلاً[4].

---

(1) التصريح: 39/1.

(2) ينظر: المسألة في الكتاب لسيبويه: 417/2، وأمالي ابن الشجري هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي: (450هـ–542هـ)، الناشر: مطبعة المدني، القاهرة، ط1، (1413هـ/1992م) 170/2–171، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن المرداوي، (ت588هـ) تحقيق: رائد صبري، الناشر: بيت الأفكار الدولية، مكة، ص717، وشرح المفصل: 16/2، 23/4–24.

(3) يعني كان وأخواتها.

(4) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك 220/1.

ج- في باب (ظن) وأخواتها:

قال ابن هشام: "ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً، أي لدليل نحو قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [1].

أي تزعمونهم شركائي"[2].

ويعني بالمفعولين مفعولي (ظن) وأخواتها، والمقصود بالدليل هنا تقدُّم كلام أو ما يقوم مقامه (ظننت) مقتصراً لم يجز لعدم الفائدة، أمّا حذفها اقتصاراً- أي: لغير دليل[3].

وقال ابن مالك أيضاً: "وذهب ابن السرّاج والسيرافي إلى جواز الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقاً، وكأنَّ الذي دعاهما لهذا أنَّ الأَخفش قال في كتابه المسمى بـ(المسائل الصغرى): تقول: ضرَبَ عبد الله....، إذا كنت تخبر عن الفعل.

هذا نصه: والذي عندي في هذا أن الأَخفش لم يقصد جواز اقتصار مطلقاً، بل مع قرينة محصلّة للفائدة، كقولك لمن قال: من ظنني ذاهباً؟ ظن عبدُ الله"[4].

د- باب النائب عن الفاعل:

قال ابن هشام في باب النائب عن الفاعل: "إذا تعدّى الفعل لأَكثر من مفعول فنيابة الأوَّل جائزة اتفاقًا"[5]؛ أي أنَّه لم يجد خلافًا في جواز نيابة المفعول الأوَّل من مفعولات (ظنّ) .

وذكر ابن هشام في هذا الباب أَنَّه لا يجوز إنابة المفعول الثّاني في باب (كسا) اتفاقاً، نحو قولك: أعطيت زيدًا عمرًا أُمتنع اتفاقًا[6].

---

(1) سورة القصص، من الآية (74).

(2) أوضح المسالك: 59/2.

(3) المصدر السابق، 60/2.

(4) شرح التسهيل، 74/2.

(5) أوضح المسالك، 128/2.

(6) المصدر السابق.

فقد أوجب ابن هشام –بناءً على ذلك – إنابة المفعول به الأوَّل عند اللبس – في باب (كسا)، لاتفاقهم على منع إنابة الثّاني، ولم أجد مخالفاً لذلك إلاَّ كلاماً نقله خالد الأزهري، وهو قوله: "وقال بعض المتأخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة، كما ضرب موسى عيسى، فيكون المقدّم هو المسند إليه"[1].

هـ- باب التنازع:

قال ابن هشام: "إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق"[2]، وقال أيضاً: "الفّراء يقول: إنْ استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحو: قام وقعد أخواك، وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا كـ (ضربني وضربت زيدًا هو) "[3]، وإنْ احتاج الأوَّل المنصوب لفظًا أو محلاً، فإنْ أوقع حذفه في لبس أو كان العامل من باب: (كان) أو من باب (ظن)، وجب إضمار المعمول مؤخرًا، نحو: استعنتُ واستعان عليّ زيدٌ به، وكنتُ وكان زيدٌ صديقًا إياه، وظني وظننتُ زيدًا قائمًا إياه[4].

(1) التصريح على التوضيح، 292/1.
(2) أوضح المسالك: 166/2.
(3) المصدر السابق: 170/2.
(4) المصدر نفسه، 170/2.

و- باب (المصادر):

قال ابن هشام: "المصدر المختوم بتاء الوحدة (كضربة) يثنى ويجمع باتفاق، فيقال: ضربتين وضربات؛ لأَنَّه كتمرة وكلمة"[1].

ولم أر مخالفاً في ذلك[2]، ويعلل ابن هشام أنفاقهم على الجواز بقوله: "لأَنَّه كتمرة وكلمة مع قوله في أَوَّل الكتاب: والكلم اسم جنس جمعي واحده كلمة"[3]، وقد دفعني هنا إلى السؤال عن حكم هذا الجمع، أيجمع جمع التكسير؟ أم يكون على صيغة اسم الجمع فقط -أعني أن اللفظ دالاً على الجمع إذا تجرد من التاء، فإذا زيدتْ مع التاء دلّ على المفرد- أم يكون على غير هذين الوزنين؟

أجابة ابن هشام وتمثيله للمثنى الجمع ليس محصوراً بما ورد في التعليل، بل يجوز أَنْ يقع على أي صورة من الصور الدَّالة على الجمع، والمصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق، فلا تقال: ضربين ولا ضروب؛ لأَنَّه كماء وعسل، والمختوم بتاء الوحدة كـ(ضربة) بعكسه باتفاق، فيقال: ضربتين وضربات؛ لأَنَّه كثمرة وكلمة، وأمّا المبيّن للنوع- وهذا الذي أوضحه المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد- فذهب سيبويه إلى أَنَّه لا يثنى ولا يجمع واختاره الشلوبين، وذهب ابن مالك إلى أَنَّه يثنى ويجمع، واستدّل على ذلك لوروده في فصيح الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿وَتظَنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا﴾[4]،[5].

ز- باب (العوامل):

قال ابن هشام: "اتفقوا على أَنَّه يجوز لدليل -مقالي أو حالي- حذف عامل المصدر غير المؤكد، كأن يقال: ما جلست، فتقول: بلى جلوسًا طويلاً، أو بلى جلستين، وكقولك لمن قَدِمَ من سفر: قدومًا مباركًا.

---

(1) أوضح المسالك، 180/2.

(2) ينظر: شرح التسهيل: 178/2، وشرح الرضي: 347/1 وما بعدها، وهمع الهوامع للسيوطي: 186/1.

(3) أوضح المسالك: 180/2.

(4) سورة الأحزاب، من الآية: (10).

(5) ينظر: أوضح المسالك، 181/2.

وأمّا المؤكد فزعم ابن مالك أَنَّه لا يحذف عامله؛ لأَنَّه إِنَّما جيء به لتقويته وتقرر معناه، والحذف منافٍ لهما، وردّه ابنه بأنّه قد حذف جوازا في نحو: أنت سيرا، ووجوبًا في: أَنت سيرا سيرا، وفي نحو: سقيا ورعيا"[1].

وموضع الاتفاق على حذف عامل المصدر جوازا هو المصدر المبين لنوع عامله، أو لعدد عامله ولم يكن هناك خلاف في ذلك[2].

أمَّا المؤكد فقد نصّ ابن هشام على وجود خلاف فيه، كما مر في النصّ المنقول.

"أما كلام ابن مالك فهو في ألفيته، إذ يقول:

وَحَذْفُ عِاملِ الْمُؤَّكدِ اْمتَنعْ وَفِي سَوِاه لِدِليلٍ مُتَّسَعْ

وقال في الكافية الشافية:

وعامل الذي أتى مؤكداً سقوطه امنع أبدًا تنعضدا

ثم قال في شرحه:

المصدر المؤكد يقصد به تقويّة عامله، وتقرير معناه، وحذفه منافٍ لذلك فلم يجز"[3].

ح- استخدام (حسب) بمعنى (كافٍ) وبمعنى (الاسم):

ذكر ابن هشام أنّ " (حسب) لها استعمالان:

أحدهما: أَنْ تكون بمعنى (كافٍ)، فتستعمل استعمال الصفات، فتكون نعتًا لنكرة... واستعمال الأسماء نحو قوله تعالى: ﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ [4]، وكقوله تعالى: ﴿ فإنّ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾[5]، وكقولك: بحسبك درهم، وبهذا يرد على مَنْ زعم أَنَّها اسم فعل

(1) أوضح المسالك، 182/2.

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، 658/2، وشرح الرضي، 353/1.

(3) شرح الكافية الشافية، 657/2.

(4) سورة المجادلة، من الآية (8).

(5) سورة الأنفال، من الآية: (62).

والعوامل اللفظية لا تدخل على أَسماء الأَفعال باتفاق[1].

ط- إعمال اسم الفاعل:

قال ابن هشام في باب (إعمال اسم الفاعل): "يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل أنْ يُنصب به، وأنْ يُخفضَ بإضافته... ثمَّ قال: وإذا اتبع المجرور فالوجه جرّ التابع على اللفظ، فتقول: هذا ضارب زيدٍ وعمروٍ، ويجوز نصبه بإضمار وصف منون أو فعل اتفاقاً، وبالعطف على المحلّ عند بعضهم"[2].

ي- باب التعجب:

قال ابن هشام في باب (التعجب): "ولعدم تصرف هذين الفعلين امتنع... أنْ يفصل بينهما -يعني بين الفعل ومعموله- بغير ظرف ومجرور... ولو تعلق الظرف والجار والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقاً نُحو: "ما أحسن معتكفًا في المسجد وأحسن بجالس عندك"[3].

وعلى هذا فلا يجوز أنْ يقال: ما أحسن في المسجد معتكفاً، وأحسن عندك بجالس، قال خالد الأزهري -معللاً المنع-: "لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله"[4]، وقد نصّ ابن مالك على أَنَّه "لا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب، ولا في منع إيلائهما ما لا يتعلق بهما، كـ (عند الحاجة) و(بمعروف) من قولك: ما أنفع معطيك عند الحاجة، وما أصلح أمرك بمعروف"[5].

ك- باب التوكيد:

قال ابن هشام في باب (التوكيد): "وإذا لم يفد توكيد النكرة -يعني توكيداً معنويًا- لم يجز باتفاق، وإنْ أفاد جاز عند الكوفيين -وهو الصحيح- وتحصل

---

(1) ينظر: اوضح المسالك: 138/3.

(2) المصدر السابق: 3/ 198-199.

(3) أوضح المسالك: 227/3-228.

(4) شرح التصريح على التوضيح: 88/2.

(5) المصدر السابق، 90/2.

الفائدة بـأَنْ يكون المؤكد محدوداً، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، كـ(اعتكف أسبوعاً كلّه)"[1].

وقال ابن مالك: "منع البصريون إلاَّ الأَخفش توكيد النكرة مطلقًا وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً، وأَجازه بعضهم إذا أَفاد، ومنعه إذا لم يفد، ومثال الجائز لكونه مفيدًا قولك: صمت شهرًا كلّه... وهذا أسد نفسه، وعندي درهمٌ عينهُ، فبذكر (كلّ) يعلم أَنَّ الصيام كان في جميع الشهر... ولو لم يذكر لاحتمل ألاّ يراد جميع الشهر... وبذكر النفس أيضاً علم أَنَّ المشار إليه أسد حقيقي لا شيء شبيه بأسد، وأَنَّ الذي عندك درهم مصوغ لا صرفه ولا موازنته، فتوكيد النكرة إِنْ كان هكذا حقيق بالجواز، وإِنْ لم تستعمله العرب فكيف إذا استعملته"[2].

3- مسائل الإجماع التي انفرد بها الأشمونيّ:

تعددت مسائل الإجماع التي انفرد بها الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك، ويمكن الاكتفاء بأمثلة منها على النحو التالي منها:

أ- الحروف:

في تقسيمه للحروف ذكر الأشمونيّ أن الحرف على ثلاثة أنواع أساسية اتفاقاً، وذلك أَنْ تجعل نكتة الإشارة إلى الحرف، وعامل العمل الخاص بالأسماء وعامل مختص بالأفعال[3].

وأورد ذلك في إشارتين، قوله: إِنَّما عُدَّت (هل) من المشترك نظراً إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولٍ على الجملتين الاسمية والفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ ﴾[4]، وكقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾[5]، لا نظراً

(1) أوضح المسالك: 283/3.
(2) شرح التسهيل: 296/3.
(3) ينظر: شرح الأشمونيّ، 37/1.
(4) سورة الأنبياء، من الآية: (80).
(5) سورة المائدة، من الآية: (112).

إلى أصلها من الاختصاص بالفعل، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو قولك: هل زيدًا أكرمته؟ ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ في نحو قولك: هل زيد قام؟ والتقدير: هل قام زيد قام؟ وذكر أَنَّ حق الحرف المشترك الإهمال، وحق المختص بقبيل أَنْ يعمل العمل الخاص بذلك القبيل، وإِنَّما عملت (لا) و(ما) و(إن) النافيات عدم الاختصاص لعارض الحمل على (ليس)، وإِنَّ مِنَ العرب من يهملهن على الأصل، وبهذا فقد ورد أَنَّ العامل المشترك إمّا مهمل لا عامل له، وهو الأصل فيه كـ (هل) و(بل)، وأمّا عامل على خلاف الأصل كـ (ما) و(إنْ) المشبهات بـ (ليس)، والمختص بالأفعال كذلك كـ (لم) و(لن) و(قد)، وما جاء على الأَصل لم يسأل عنه، وما جاء على خلاف الأَصل يسأل عن حكم مخالفته الأَصل[1].

ويقصد بقوله: (لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل)، إِنَّما كان أصلها ما ذكر؛ لأَنَّها في الأَصل بمعنى (قد)، كما في قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ﴾[2]، و(قد) مختصة بالفعل، لكنّها لما تطفلت على (همزة) الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص بإجماع، فصارت (هل) من الحروف غير المختصة مثل همزة الاستفهام بإجماع النحاة[3].

ب- الدَّلالة على الطلب:

قال الأشمونيّ: "كما ينتفي كون الكلمة الدَّالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون، كذلك ينتفي كون الكلمة الدَّالة على معنى المضارع فعلاً مضارعاً عند انتفاء قبول لم كـ (أوّه) بمعنى: أتوجع و(أفّ) بمعنى: أتضجر، وتبتغي على معنى الماضي فعلاً ماضياً عند انتفاء قبول التاء كـ (هيهات) بمعنى بَعُدَ و(شتان) بمعنى

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك: 38/1.

(2) سورة الإنسان، من الآية: (1).

(3) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ: 65/1.

افترق فهذه أيضاً أسماء أفعال"[1].

ويرى أَنَّ قبول (التاء) في أسماء الأفعال يدلّ على انتفاء الفعلية إذا كان للذات، ولو كان لأمر عارض فعلاً، كما في أفعال التعجب، و(ماعدا وماخلا وحاشا) في الاستثناء، و(حبّذا) في المدح، فإنها لا تقبل (التاء) مع أَنَّها أفعال ماضية، لأَنَّ عدم قبولها (التاء) عارض نشأ من استعمالها في دلالة التعجب والاستثناء والمدح، بخلاف أسماء الأفعال فإنَّها غير قابلة للتاء لذاتها، أمّا دلالة انتفاء قبول (لم والتاء والنون) على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مضطردة ولا يلزم انعكاسها؛ أي يلزم من وجودها الوجود، ولا يلزم من عدمها العدم؛ لكونها مساوية اللازم.

فالأشمونيّ أراد أن يفصِّل في قضية (اسم الفعل)، ليشمل الماضي والمضارع والأمر، فهو يرى أَنَّ بيت الناظم يشوبه العموم، وأَنَّه اقتصر على الوارد منه على الأغلب وهو فعل الأمر في قوله:

وَمَا يَرَى كَالْفِعْلِ مَعَنى وانْخَزَل عَنْ شرطِه اسْمُ نَحو صْهَ حيهل[2]

ج- المعرب والمبنى: القول ببناء الاسم بالشبه الوضعي اتفاقاً:

ذكر الأشمونيّ في بناء الاسم بالشبه الوضعي: (قال الشاطبيّ): (نا) في قوله: (جئنا) موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين، وضعا أوّلياً: كـ (ما) و(لا)، فإنّ شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود، نصّ عليه سيبويه وغيره من النحاة بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به... (ثمّ قال) وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء (كم) و(من) بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها (هل) و(بل)، ثمّ قال: فعلى

(1) شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك: 40/1.

(2) ينظر: المصدر السابق: 40/1.

الجملة وضع الحرف المختص به إنَّما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق، ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد[1].

وما قاله الشاطبيّ (ت790هـ): "هو الحق لكن وضع الشيخ يحيى في حواشيه على المرادى ما لغير الشاطبيّ وقوله: وضعا أولياً فيه احتراز عن نحو (شربت ما) بالقصد والوقف؛ لأَنَّ وضعه على حرفين ثانوي عرض بالتغيير لا أوّلى فلا يعتد به وأنَّ من المعروف عن النحاة يرون أصالة الإعراب في الأسماء وفرعيته في الأفعال، والعكس في البناء فإذا جاء شيء من الأسماء معرباً أو من الأفعال كان ذلك هو الأصل فلا يبحث له عن سبب، أمَّا ما جاء مخالفاً بحثوا له عن سبب ذلك"[2].

ولما ذكر ابن مالك مثالاً لما بنى من الأسماء لشبه بالحرف شبهاً وضعياً كان كلامه مطلقاً فنبه الأشمونيّ إلى القيد الذي ذكره الشاطبيّ أحد شرّاح الألفيّة وأشار إليه من قبل ابن جني ردّا على مَن زعم: أن (لم ومن) بنيا لشبهها بـ (هل، وبل) "[3].

وفي رأيي أَنَّ الأشمونيّ يقصد بذلك أَنَّ شبه الاسم بالحرف الذي يوجب بناؤه إنَّما كان على حرفين ثانيهما حرف لين، ومثل هذا الرأي إنْ دلّ على شيء فإنَّما يدلّ على إطلاعه الواسع على شروح الألفيّة وغيرها من كتب النحو قبله واستفادته منها.

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك، 41/1.

(2) حاشية الصبان على الأشمونيّ: 47/1.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

د- الإعراب والبناء:

ذكر الأشمونيّ في علّة الإعراب مع وجود علّة البناء وإنَّما أعربت (أي) الشرطية والاستفهامية والموصولة، وذان، وتان، واللذان، واللتان، لضعف الشبه بما عارضه في (أي) من لزوم الإضافة، وفي البواقي من لزم التنبيه وهما من خواص الأسماء، وإنَّما بنيت (أي) الموصولة وهي مضافة لفظًا إذا كان صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كلّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1][2] التقدير: أيهم هو أشد وإن لم تصنف أو تحذف...، أعربت ألفاظاً ونية مع قيام موجب البناء، فمن لاحظ ذلك بنى، ومن لاحظ الحقيقة أعرب فلو حذف ما أضيفت إليه أعربت أيضاً لقيام التنوين مقامه كما في (كلّ) وزعم ابن الطراوة[3]: أنَّ (أيهم) مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت وأن (هم) (أشد) مبتدأ وخبر، ورد برسم المصحف الضمير متصلاً والإجماع على أَنَّها إذا لم تضف كانت معربة وإنَّما بنى (الذين) وإنْ كان الجمع من خواص الأسماء؛ لأَنَّه لم يجرّ على سنن الجموع؛ لأَنَّه أخص من (الذي) وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده، ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة، وقيل هو على هذه الصورة مبني جيء به على صورة المعرب، ومَنْ أعرب (ذو وذوات) الكائنتين حملهما على (ذي) وذات بمعنى صاحب وصاحبة (اتفاقاً) [4].

وهذا الرأي أيضاً في علّة بناء الأسماء ومن المعروف أَنَّ الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة ونحوهما من الأسماء المبنية وهو شبيه بسابقه لما تقدم من شبه الحرف ودليل الأشمونيّ في هذا الرأي هو رد هذا الزعم وهو رسم المصحف إذ جاء

---

(1) سورة مريم، من الآية: (69).

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ، 204/1.

(3) الأعلام، للزركلي، 206/1.

(4) ينظر: شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك: 42/1، 90/1.

فيه (أيُهُم)، وهذا يدلّ على أن الأشمونيّ يرى من أصول النحو رسم المصحف وإجماع النحاة وهما من الأصول المختلف فيها[1].

ولمَّا علّل الإعراب ما تقدّم من الأسماء المبنية أصلاً بوجود خواص الأسماء فيها استشعر اعتراض من يرى عدم صحّة ذلك بدليل بناء (الذين) مع أن الجمع من خواص الأسماء ورد ذلك بأَنَّ (الذين) وإِنْ كان فيه الدَّلالة على الجمع إلاَّ أَنَّه لم يجرِ على سنن الجموع في العربية من ناحية المعنى، أَنَّ (الذين) أخص في دلالته عن الذي؛ لأَنَّه لا يطلق حقيقة إلاَّ على العاقل بخلاف (الذي) فإنّه يطلق حقيقة على العاقل، وغيره وشأن الجمع أَنْ يكون أعم من مفرده، على أَنَّ من النحاة مَنْ يرى أَنَّ الأسماء المذكورة مبنية وإِنَّما جاءت على صورة المعرب، ويبدو أَنَّ الأوَّل حجة، وأرجح وأكثر انتشارًا في كتب النحو.

هـ- تقدُّم النكرة على المعرفة:

قال الأشمونيّ في تقديم النكرة على المعرفة: "قدِّم النكرة؛ لأَنَّها الأصل إذ لا يوجد معرفة إلاَّ وله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له، والمستقل أوّلى بالأصالة وأيضًا فالشيء أَوَّل وجوده تلزمه الأسماء العامَّة، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمي إذا وُلِدَ فإنّه يُسَمَّى إنسانًا أو مولوداً أو موجودًا ثم بعد ذلك، يوضع له الاسم، العلم واللقب، والكنية، وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدّث، ثم جوهر، ثم جسم، ثم تام، ثم حيوان، ثمَّ إنسان، ثمَّ رجل، ثمَّ عالم، فلكلٌ واحد من هذه أعم ممّا تحته وأخص ممّا فوقه "فتقول: كلّ عالِم رجل، ولا عكس وهكذا كلّ رجل إنسان إلى آخره"[2].

فالأشمونيّ يشير هنا إلى أَنَّ النكرة هي الغالبة والسابقة ومما يدلّ على الغلبة: العلّة الأوّلى وعلى السبق العلّة الثانية ولا يُرَد أن المعرفة أشرف؛ لأَنَّ الأنسب اعتبار

---

(1) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ص27.

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك: 95/1.

كون الأسبق في الوجود هو الأَسبق في الذكر، وأيضاً يشير إلى استقلالية النكرة ويقصد بذلك انفرادها في بعض الصور، ولو قال الأَكثر لكان أوضح وأعمق، ويتضح ممّا سبق اجتهاد الأشمونيّ بحسب ما جاء في الأمثلة التي أوردها في توضيح النكرات المستقلة.

و- سبب اختصاص ضمير الرّفع بالتقدير:

قال الأشمونيّ في سبب اختصاص ضمير الرفع بالتقدير: "إِنَّما خُصَّ ضمير الرفع بالاستتار؛ لأَنَّه عمدة يجب ذكره فإنّ وجد في اللفظ فذاك وإلاَّ فهو موجود في النية والتقدير بخلاف ضميري النصب والجر فإنهما فضلة ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ[1].

ففي هذا الرأي ذكر الأشمونيّ تعليلات النحويين لإثبات الإجماع على اختصاص ضمير الرفع بالتقدير بخلاف ضميري النصب والجر.

ز- رفع الضمير بالوصف:

قال الأشمونيّ في رفع الضمير بالوصف: "يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أَنْ يكون مستترًا أو منفصلاً، ولا يجوز أنْ يكون بارزًا متصلاً فألف (قائمان)، وواو (قائمون) من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هما في يقومان ويقومون بل حرفًا تثنية وجمع وعلامتا إعراب"[2].

وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن مالك في هذا الموضع حيث لا يجوز أنْ يكون الضمير المرفوع بالوصف بارزًا، فالأشمونيّ لم يخالف الناظم في هذا الموضع وأوضح أَنَّ الواو والألف الموصوف بهما كانتا علامة من علامات الإعراب.

---

(1): ينظر: شرح الأشموني، 99/1.

(2) المصدر السابق: 264/1.

ح- وجوب تأخير الخبر المقرون بالفاء اتفاقاً:

ذكر الأشمونيّ أَنَّه يجب تأخير الخبر المقرون بالفاء نحو قولك: الذي يأتيني فله درهم ويرى أَنَّ (الفاء) دخلت على الخبر المذكور للتنبيه بالجزاء، والجزاء لا يتقدّم على الشرط، وممَّا لا شك فيه أَنَّ اقتران الخبر بالفاء يوجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر عنه[1].

ط- جواز توسط الخبر:

ذهب الأشمونيّ في جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك إلى أَنَّ جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه، فمن الموجب أَنَّ يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شيء في الخبر نحو قولك: كان غلام هند بعلها وليس في تلك الديار أهلها؛ لما عرفت، ومنعت لخوف اللبس نحو: كان صاحبي عدُوّي، واقتران الخبر بـ (إلا) نحو: ﴿ وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِندَ البَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً﴾[2]، وأَنْ يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم نحو: كَانَ غَلاَمُ هندٍ مبغضها؛ لما عرفت أيضاً[3].

ففي المثال الأوَّل يشير الأشمونيّ إلى عدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر (دام وليس) على الناسخ، فالصواب نحو قولك: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، فإنّ الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط وأشار أيضًا إلى أن مراده هنا وجوب التوسط، وامتناع التأخير، وقوله: (لما عرفت) أي لما ورد في شرح قول الناظم كذا عاد عليه مضمر من لزوم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لو أخَّر الخبر[4].

---

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك 291/1.

(2) سورة الأنفال، من الآية: (35).

(3) ينظر: شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك: 231/1.

(4) ينظر: حاشية الصبان: 342/1.

ي- التنازع في العمل:

يرى الأشمونيّ أن من شروط العمل في التنازع أن يكون العامل فعلاً أو ما يشبهه ومراده بالعاملين فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما أو اسم فعل كذلك فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾ [1]، والثاني كقوله:

عهدتُ مغيثًا مغنيًا عن أجرته[2]، والثالث نحو قوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [3]، ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين ولا جامد وغيره، ويرى المبرّد إجازته في فعلي التعجب نحو: ما أحسن وأجمل زيداً وأحسن به وأجمل بعمرو، واختاره في التسهيل[4].

فالعامل في التنازع الفعل وشبهه سواء كانا فعلين أو فعل واسم أو اسمين ومنع بعض النحويين تنازع فعلى التعجب، والصحيح جوازه بشرط إعمال الثّاني وأرى أَنَّه لا يجوز التنازع بين حرفين لضعف الحرف، ولأَنَّه لا يضمر فيه وصحة الإضمار شرط في المتنازعين.

ك- الممنوع من الصرف: حكم (أفعل) إذا كان اسماً بإجماع:

قال الأشمونيّ "في حكم (أفعل) إذا كان اسمًا: " إذا سمي بأفعل التفضيل مجرداً من (مِنْ) ثم نُكّر بعد التسمية انصرف بإجماع، كما قاله في (شرح الكافية)؛ قال: لأَنَّه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة، فإنّ وصفيته مشروطة بمصاحبة (مِنْ) لفظًا أو تقديرًا فإذا سُمّي به مع (مِن) ثم نُكِّر امتنع صرفه

---

(1) سورة الكهف، من الآية: (96).

(2) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه، قوله :

فلم أتخذ إلا فناءك موبلاً

فلم أتخذ إلا فناؤك موئلاً

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين . ينظر: شرح الأشموني 278/2.

(3) سورة الحاقة، من الآية: (19).

(4) ينظر: شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك: 278/2.

قولاً واحدًا، وكلام الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف في نحو أحمر فيه"[1] وفي هذا الاسترسال "ذكر أنَّ أفعل التفضيل هو وصف ملازم لكلمة (مِن) فإذا سُمِّي به وحذفت منه كان بعيداً من الوصفية فيصرف لعدم جزء العلّة أي: كما لابدَّ من صرف أحمر إذا نكر كذا لابدَّ من صرف (أفعل) التفضيل المجرد من (مِنْ) إذا نكر بعد التسمية به"[2].

ل- حكم المنادى العلم إذا كان موصوفاً بـ (ابن):

ذكر الأشموني أن: لا إشكال أن فتحه "إبن" فتحة إعراب إذا ضمّ موصونه، وأمّا إذا فتح فكذلك عند الجهور[3].

ويرى إذا كان المنادى علمًا مفردًا موصوفًا بـ(ابن) متصلاً به مضافاً إلى علم جاز فيه الضمّ والفتح، نحو: يا زيد بن سعيد، فذكر من شروط جواز الأمرين: أن تكون كلمة (ابن) صفة و(ابنُ) في المثال محتملة للوصفية، وغيرها، ولذلك أكد عليها؛ لأَنَّ كلامه يوحي بذلك[4].

وأختم القول في الإجماع بين الشارحين بحسب رأيي أَنَّ الملاحظة الأَبرز لظاهرة الإجماع بين الشارحين أَنَّ ابن هشام في قضاياه التي فصّل فيها الإجماع كما يبرز التفاصيل، ويعدد الآراء، أمَّا الأشمونيّ فكان يلجأ إلى القياس ويحلل آراء النحاة، كي يخرج برأي قد أقره الإجماع كان لا يسلّم بالآراء بل يخرج منها بما يريد الوصول إليه بالدليل والحجة التي تؤيد هذا الإجماع.

---

(1) شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك: 149/5.

(2) شرح الكافية: 98/2.

(3) ينظر: شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك: 24/5.

(4) ينظر: المصدر السابق الصفحة نفسها.

ومما تقدم في هذا الفصل يمكن استخلاص النتائج التالية:

1-وضع ابن هشام والأشمونيّ لنفسيهما منهجًا ثابتًا في التعامل مع (ألفيّة) ابن مالك، والتزم كلاهما بهذا المنهج التزامًا دقيقًا من حيث ترتيب الأبواب، وعرض المسائل، وتحليلاتها، وتفصيل القضايا، وعرضها إلا أن الأشمونيّ كان أكثر تنويعاً في النقل والاستشهاد.

2-استعان ابن هشام والأشمونيّ بمصادر الاحتجاج نفسها (القرآن الكريم – الحديث الشريف – وكلام العرب: شعره ونثره) ولكن بشكل متفاوت كمّاً وتوظيفاً، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

م	مصدر الاحتجاج	ابن هشام	الأشمونيّ
1	القرآن الكريم	(640) آي، (71) منها مكررة	(886) آية، (93) منها مكررة
2	الحديث الشريف	(26) حديثاً	(77) حديثاً، (6) منها مكررة
3	الشعر	(561) شاهداً شعرياً	(980) شاهداً شعرياً
4	النثر	(139) قولاً منها (22) مثلاً	(196) قولاً منها (27) مثلاً

3-لجأ الشارحان إلى الشواهد الشعريّة والقرآنية في استنباط القواعد الكلية حيناً، والاستدلال بها لما خرج عن تلك القواعد حينًا في حالات خاصة كالضرورة أو الحذف أو موافقة بعض اللهجات.

4-كان الشعر أوفر حظاً من النثر فقد جاءت جُلّ شواهدهما من عصور الاحتجاج.

5-حظي الحديث الشريف بنصيبٍ وافٍ من الاحتجاج عند الشارحين كليهما وبخاصة عند الأشمونيّ الذي تخلَّص من المتابعة العمياء للنحاة القدامى في إقلالهم من الاحتجاج بالحديث.

6-حرص ابن هشام والأشمونيّ على الاحتجاج بجزء من منثور كلام العرب تمثَّل في عدد من الأمثال والأقوال المأثورة، وكان الاحتجاج بها محدوداً، لكنها كثرت عندهما في الأبواب الصرفية.

7- غلب على الشواهد –التي نقلها الشارحان- بأنواعها المختلفة طابع التكرار بينهما، وكان منهجهما يقوم على الاكتفاء بموطن الاستشهاد، فاقتطعا كثيرًا من الشواهد من سياقها الكامل وبتراها من الأصل مكتفين بذكر كلمة أو جملة من آية أو حديث أو بيت شعر.

8- شواهد الشارحين لم تخرج عن شواهد النحويين القدامى إلاَّ زيادةً في التقصي، وحشد الشواهد بقصد تأكيد الشواهد السابقة.

9- نقل الشارحان كلاهما الآراء النحويّة واللغويّة من المصادر نفسها تقريباً وإن تفاوتا في طريقة التوظيف (تقعيدياً وكمياً).

الفصل الثّاني

مصادر ابن هشام والأشموني في شرحيهما لألفية ابن مالك

المبحث الأوَّل- مصادر شرح ابن هشام ومظاهر النقل عنده في شرحه للألفية.

المبحث الثّاني- مصادر شرح الأشمونيّ ومظاهر النقل عنده في شرحه للألفية.

المبحث الثَّالث- الموازنة بين مصادر الشارحين.

المبحث الأوَّل

مصادر شرح ابن هشام ومظاهر النقل عنده في شرحه للألفية

أولاً- ألفيّة ابن مالك.

ثانياً- القرآن الكريم.

ثالثاً- الحديث الشريف.

رابعاً- الشعر العربي.

خامساً- بعض مصادر الشروح التعليمية.

سادساً- بعض مصادر الأدب واللغة.

سابعاً- الأقوال والأمثال .

أولاً- ألفيّة ابن مالك:

"تمكن ابن هشام من خلال توظيفه لتلك المصادر استنباط القواعد النحويّة والاحتجاج عليها، وتحليل الأمثلة، واستخراج الشواهد الاستدلالية والتقعيدية المتنوعة على مستوى العرض والتحليل، وانطلق من تلك المصادر إلى إبراز كثير من القواعد النحويّة والاستشهاد عليها، ومن المعروف أَنَّ الاستشهاد النحويّ لا يكون "إلاَّ من القرآن الكريم وبما صح من الأحاديث الشريفة، وبكلام العرب شعرهم ونثرهم، شريطة أَنْ يكون القائل من عُصُور الاحتجاج المعتمدة"[1]، وما ورد في كتب النحاة القدامى[2].

والألفية اختصار لمنظومة ابن مالك (الكافية الشافية) عندما وجدها مفرطة في الطول، فضلاً عما اشتملت عليه أبياتها من شواهد وأمثلة كثيرة هذا مع بسط الأحكام والقواعد النحويّة كما نصّ على ذلك ابن مالك في مقدمتها، حيث قال:

فَمُعْظَمُ الفَنِّ بِها مَضْبُوطُ والقولُ في أَبْوَابِهَا مَبْسُوطُ

فأراد أَنْ يختصرها مع مراعاة استيفاء الأحكام والقواعد النحويّة فنظم ألفيته هذه في ألف بيت حتَّى يَسْهَلُ حفظها [3].

وتُعدُّ الألفيّة نفسها المصدر الرئيس الذي اعتمد عليه ابن هشام في تأليف كتابه: (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك).

ولابن هشام أكثر من شرح وحاشية على الألفيّة[4] على أَنَّ كُتابه (التوضيح) كان أشهرها وفي اعتماده على (ألفيّة ابن مالك) بوصفه مصدراً رئيساً لكتابه الذي

---

(1) معجم المصطلحات النحويّة والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، ص119.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص121.

(3) ينظر: الفصول الخمسون لابن معطي، ص46، تح: د. الطناحي، الناشر: البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1972م.

(4) ابن هشام الأنصاري له شرحان وعدة حواش على الالفيّة، وهذه الحواشي لم تصل إلينا لأنه لم يرد لها ذكر بعد ذلك، وهذا شأن قسم كبير من الشروح والحواشي التي فقدت، إمّا الشرح الأوَّل، وهو = = الموجود

يُعَدُّ مجالاً للبحث والدراسة فقد سار على هدى الألفيّة وترتيبها، وذلك من خلال عرضه لمسائلها شرحًا وتفصيلاً وترتيبًا بل أجده اعتمد على بعض مفردات النظم في بعض المسائل.

وقد قدَّم ابن هشام لشرحه بداية بحمد الله والصلاة على النبي المصطفى ثمَّ تحدَّث عن أهمّية الألفيّة، وضرورة كشف الغموض الذي سبَّبه اختصارها بشرح مختصر تحقيقاً لرغبة بعض طلبته، فقال: "كتاب الخلاصة الألفيّة في علم العربية كتاب صغر حجماً، وغزر علمًا، غير أَنَّه لإفراط الإيجاز قد كان يُعَدُّ من جملة الألغاز، وقد أسعفتُ طالبيه بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أحلُّ به ألفاظه وأوضِّح معانيه، وأحلل به تراكيبه وأنقح مبانيه... وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جهدًا في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه، وسمَّيته أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك"[1] "واُشتُهِر باسم التوضيح"[2] على سبيل الاختصار، أو؛ لأَنَّه توضيح لمسائل الألفيّة، وليس شرحًا لأَبياتها.

وقد أشار القدامى إلى اختلاف منهج كتاب (التوضيح) عن مناهج شروح الألفيّة الأخرى، وأدركوا صعوبته وغموضه بسبب شدة اختصاره، وتركيزه فشرعوا في شرحه والتعليق عليه، قال خالد الأزهري: "الشرح المشهور بالتوضيح على ألفيّة ابن

فعنوانه: (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) واشتهر باسم (التوضيح) والثاني عنوانه: (رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة) وقد دوَّن على أوضح المسالك الحواشي التالية:

أ- حاشية لابن جماعة (ت819هـ).

ب- حاشية لابن هلال الحلبي.

ج- حاشية لابن هشام الأنصاري الحفيد.

د- حاشية لبدر الدين العيني (ت855هـ)، يُنظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي محمد بن الحسن، (ت379هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف، ط2، القاهرة 116/2.

(1) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 13/1-30.

(2) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الحاج خليفة مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1992م، 154/1، وبغية الوعاة، 69/2.

مالك... لم يأت أحد بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله، غير أَنَّه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب"[1].

ولما كان كتاب: (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) شرحًا صريحًا للألفية –كما يتضح من عنوانه– كان من المتوقع أن يلتزم ابن هشام في تبويبه، وترتيبه، وعرضه بما ورد في المتن المشروح، لكن الشارح أدرك –على ما يبدو– قصور النظم في توضيح مسائل النحو فسعى إلى نثر (الألفيّة) وتقريبها إلى أذهان الناشئة، وفيما يلي بيان لأهم ملامح شرحه:

التزم ابن هشام بترتيب (الألفيّة) فحافظ على تسلسل أبوابها بدءاً من باب (الكلام وما يتألف منه) وانتهاء ببالب (الإدغام) لكنه عدَّل صياغة عناوين بعض الأبواب، فتصرف في تسمياتها على سبيل التوضيح ثم وزّع موضوعاتها على فصول بعد أَنْ كانت أبوابًا فمن أمثلة إعادة ترتيب الأبواب صنيعه في باب (النائب عن الفاعل) [2] الذي نظمه ابن مالك في ثلاثة عشر بيتًا تحدَّث في الثّاني حتى السابع منها عن طريقة تحويل الفعل من صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول، ثم ذكر أقسام (نائب الفاعل) من ظرف أو مصدر أو جار ومجرور، وشروط النيابة إلى آخر الباب لكن ابن هشام خالف الناظم فأفرد فصلاً خاصاً لصياغة الفعل المبني للمجهول جعله في نهاية الباب[3] بعد استيفاء المسائل الأخرى إدراكاً منه أن الصياغة تنتمي إلى التصريف أو علم الصرف، ورتبتها بعد النحو.

---

(1) التصريح على التوضيح، الأزهري، 3/1.

(2) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 114/2

(3) ينظر: اوضح المسالك لألفية ابن مالك، 131/2، وأمثلة ذلك واضحة في أبواب (التعجب، والنداء والتصريف والإبدال).

ومن أمثلة التصرف في صياغة عناوين بعض الأبواب، تسميات (الألفيّة) لعدد منها مع ما يقابلها في أوضح المسالك، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

م	العنوان في الألفيّة	العنوان في أوضح المسالك
1	الابتداء	باب المبتدأ والخبر
2	كان وأخواتها	باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، وتنصب خبرها تشبيهاً بالمفعول.
3	فصل في ما، ولا، ولات	فصل في ما، ولا، ولات، وإنْ، التي تعمل عمل (ليس) تشبيهاً بها.
4	إنَّ وأخواتها	باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر
5	ظنَّ وأخواتها	باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين
6	الاختصاص	المنصوب على الاختصاص
7	كم وكأي وكذا	باب كنايات العدد

فتعديل الشارح لتسميات بعض الأبواب توخيًّا الدّقةِ في التعبير عمَّا وُضِعَتْ له، وليس لمجرد المخالفة، في رأيي.

ويُمكن توضيح منهج ابن هشام في صياغته وتحليله لأبيات الألفيّة فيما يلي:

1-أنَّه أعرض عن سرد أبيات الألفيّة قبل شرحها فلم ينطق من الأبيات ولم يسق مجموعة أبيات أو بيتًا أو جزءًا، ليعلق عليها أو يمهد لها.

2-سلك ابن هشام في شرحه مسلكًا مختلفًا عن غيره من شرّاح الألفيّة فانطلق من أبواب الألفيّة عرضاً وشرحاً وتحليلاً يقربها إلى فهم القارئ من خلال كلمات محدودة من الألفيّة التي نثرها في أثناء الشرح، وتحرر من طريقة ذكر المتن، وإتباعه بالشرح والتعقيب.

3-أورد ابن هشام أبواب الألفيّة الخمسة والسبعين بتصرف يسير كما سبق ذكره، وقدَّم لأربعة وعشرين منها بتعريفات اصطلاحية، وشروح تمهيدية موجزة اعتقاداً

منه أنَّ عناوينها غامضة لا توحي بمضامينها، وهي: (باب الكلام، والضمير، والعلم، والموصول، والمبتدأ والخبر، والفاعل، والإشتغال، والتنازع، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، والتمييز، واسم الفاعل، واسم المفعول، والنعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، والتحذير والإغراء، والصرف، وجمع التكسير، والإمالة والتصريف)، وعرَّف أيضاً ببعض الفصول المتفرعة عن هذه الأبواب، مثل: (الكلم الذي ينتمي إلى باب الكلام)، و(التنوين الذي هو أحد علامات الاسم)، وغير ذلك.

4- ولاعتقاد ابن هشام أيضًا بوضوح بعض التسميات، وإنباء عناوينها عن مضامينها امتنع عن التقديم لها، والتّعريف بها مثل باب (الإبدال، والوقف، والتصغير، والحكاية)، وغيرها كثير.

5- التزم ابن هشام بما وعد به في المقدِّمة من حرصه على الاختصار، ومن مظاهر هذا الحرص عدم ذكره أبيات الألفيّة إلاَّ نادراً، كأن يعترض على الناظم أو يخالفه[1]، ولكن هذا الاختصار في رأيي لم يؤد إلى الغموض والقصور في توضيح مراد الناظم، وعلى الرغم من هذا الاختصار الذي يجعل الشرح أقرب إلى المتون منه إلى الشروح، فقد فاق معظم شروح الألفيّة من حيثُ الوضوح وتقريب المعاني إلى القارئ.

ثانياً- القرآن الكريم وقراءاته:

يُعدُّ المصدر الأهم الذي وظَّفهُ ابن هشام في شرحه (لألفية ابن مالك) وقد أجمع النحاة على أن النصّ القرآنيّ -بكل قراءاته: المتواترة والشاذة- أصح كلام عربي، قد نصّ سيبويه (ت180هـ) على "أنَّ القراءة لا تخالف، لأن القراءة السنة"[2].

---

(1) ينظر: أوضح المسالك، 78/2 و110.

(2) الكتاب 148/1، لعلّ في العبارة تصحيفاً وصوابها (لأنها السنة) كما في طبعة بولاق 74/1 أو لأنها من السنة أو لأن القراءة سنة.

وفي هذا السياق يقول الفرّاء (ت207هـ) مُبيّنًا منزلة النصّ القرآنيّ في الاحتجاج: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[1]، وقال ابن خالويه (ت370هـ): "قد أجمع الناس جميعاً أَنَّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"[2]، لكنهم اختلفوا في معيار الإفادة من القراءات فاحتج الكوفيون بها كلها، بينما اشترط البصريون موافقتها لكلام العرب، فأخضعوها للقياس، ونتج عن ذلك ردهم لبعض القراءات بدعوى لحن القراء حينا، وعدم تواتر القراءات حيناً آخر، والحق أَنَّ القراءات كلها – متواترها وآحادها وشاذها– حجة كما تقدَّم في كلام ابن خالويه، وما قيل عن القراءة الشاذة ومنع قراءتها في التلاوة لا يعني منع الاحتجاج بها في النحو فهي على الرغم من وصفها بالشذوذ أفصح سماعاً من كلّ ما احتجوا به من كلام العرب "وقد بسط ابن جنِّي القول في جواز الاحتجاج بها"[3].

أمَّا معنى القراءة الشاذة فقد لخصه علماء القراءات في مصنفاتهم، قال ابن الجزريّ (ت833هـ): "كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلِق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عمَّن هو أكبر منهم ....، وقولنا في الضابط: ولو

(1) معاني القرآن، الفرَّاء، 14/1.

(2) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، تح: برجستراسر وآثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة، ط1، 1985م، 213/1.

(3) المحتسب، لابن جني، 1/ 29.

بوجه نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً"[1].

وبناءً على ذلك لم تنحصر القراءات الشاذة عند القراء العشرة ومن تلاهم من غير المعروفين بالسبعة بل وردت عند القراء السبعة وغيرهم على السواء، قال أبو شامة (ت665هـ): "فإنّ القراءات المنسوبة إلى كلّ قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ"[2].

أمَّا موقف ابن هشام من مسألة النقل من القرآن –باعتباره مصدرًا أساسيًا من مصادر الشرح– واحتجاجه بالقراءات فإنّه لم يختلف عن موقف صاحب (الألفيّة) في ذلك، وهو جواز الاحتجاج بها على اختلاف أنواعها، فقد تبع الناظم، وأكثر من النقل من القرآن الكريم كثرة لافتة، وهذا الموقف واضح لا يحتاج إلى إثبات أو التأكيد، ويكفي لمعرفة ذلك الإشارة إلى عدد الشواهد القرآنية التي زخر بها كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) وكان عددها أربعين وستمائة آية، إحدى وسبعون منها مكررة.

ويلحظ من هذا الإحصاء حرص ابن هشام الأنصاريّ على الإفادة من الشواهد القرآنية، وهذا الفيض من النقل عن القرآن الكريم يعكس حرصه على الإفادة من القراءات المختلفة في الشرح وقد ذكر السيوطي (ت911هـ)، اعتراض بعض النحاة القدامى من أصحاب القياس المتشدد على بعض القراء السبعة[3] فقال: "كان

---

(1) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري 9/1، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

(2) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي، ص172، الناشر: دار صادر – لبنان، 2009م.

(3) من هؤلاء المقرئين الكسائي والفراء، ينظر معاني القرآن، للفراء 252/1، وقد جاء بعدهما المازني والمبرد والزجاج والزمخشري، ينظر: المدارس النحويّة، شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط7، ص157–158.

قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة عن العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنّ قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها"[1]، ثم قال: "وقد ردَّ المتأخرون منهم ابن مالك على مَنْ عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءتهم في العربية، وإنْ منعه الآخرون، مستدلاً به..."[2] وقد تبع ابن هشام ابن مالك في ذلك، فاحتج بالقرآن وقراءاته السبعة وغيرها، فلم يُخطِّئ قارئاً، ولم يرد قراءة، وجُلُّ ما فعله مع القراءات البعيدة عن القياس حفظها، وعدم القياس عليها، فقد "نقل ابن هشام عن القرآن الكريم وكان جلُّ اعتماده على قراءة حفص"[3]، لأَنَّها الأقرب إلى اللغة المشتركة ذات القواعد المطّردة، وكان في الغالب لا يشير إلى نسبتها إلى حفص ولا يسمّيها، مكتفيًا في ذلك بقوله: (نحو قوله تعالى)، أو (كما ورد في قوله تعالى)، أو (شاهده في الأية)، وتأتي لديه القراءات السبعية في المقام الثّاني إذ أورد كثيرًا منها ونص –في كثير من الأحيان– على أصحابها، ثم تأتي القراءات التي وسمها بالشذوذ ليس على سبيل الطعن في حجيتها وإنما لخروجها عن القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد[4] في كتابه (السبعة في القراءات) "وهي ما توافر فيها صحّة السند وموافقة العربية، وخالفت رسم المصحف فقد احتجوا بها في النحو، لأَنَّ حجيتها واجب في التلاوة لا في اللغة"[5].

---

(1) الاقتراح، ص98–99، والقراء المذكورون في النصّ: عاصم بن بهدلة، أحد القراء السبعة وشيخ الإقراء بالكوفة، تُوُفِي سنة (ت127هـ)، وتلميذه حمزة بن حبيب الكوفي المتوفى سنة (ت156هـ)، وعبد الله بن عامر مقرئ الشام، المتوفى (ت118هـ)، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء للإمام ابن الجوزي (ت833هـ)، تح: برجستراسر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006م، 346/1، 261، 423.

(2) الاقتراح، ص38.

(3) غاية النهاية، لابن الجوزي (ت833هـ)، شرح: براجستراس، مكتبة الخانجي، 1982م، 139/1.

(4) ينظر: المصدر السابق، 139/1.

(5) المحتسب، 32/1–33، والمقصود بقوله: وموافقة العربية – أحد وجوهها، إذ لو وافقت العربية لم تكن شاذة عند النحويين.

وقد كانت الآيات القرآنية وبعض قراءاتها –عند ابن هشام– أهم مصادر النقل والشرح في إثبات القواعد التي احتوتها أبواب الألفيّة وفصولها، فكان يؤكد القاعدة بالشاهد القرآنيّ، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

أ- ذهب الناظم في باب (الإضافة) إلى جواز الفصل بين المضاف الذي هو شِبْه الفعل في العمل –ويراد به المصدر واسم الفاعل– والمضاف إليه، بمعمول المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه فقال[1]:

فَصْلُ مضافٍ شِبْهِ فِعَلٍ مَا نَصَب مفعولاً، أو ظَرَفًا، أجِزْ، ولم يُعبْ

فصلُ يَمينٍ، واضطرارٍ وجدا بأجنبيٍّ، أو بنعتٍ، أو نِدا

فاستشهد ابن هشام[2] لذلك بقراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[3] وقد "تبع الناظم وابن هشام الكوفيين في ذلك، خلافاً للبصريين الذين رفضوا الفصل وخصوه بضرورة الشعر"[4].

ب- وذهب الناظم في باب (عطف النسق) إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة تكرار حرف الجرّ؛ لثبوت سماع ذلك في النثر والنظم فقال[5]:

وعَوْدُ خافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِماً قد جُعِلَ

وليس عندي لازمًا، إذ قد أتى في النظم، والنثر، صحيحًا مثبتا

واستشهد ابن هشام على ذلك بقراءة حمزة[6] لقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾[7] بالجرّ، "والمسألة ممّا اختلف فيه البصريون والكوفيون"[8].

---

(1) ينظر: ألفيّة ابن مالك، ص113.

(2) أوضح المسالك، 152/3.

(3) سورة الأنعام، من الآية: 137، وينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص273.

(4) ينظر: الإنصاف، 427/2–436 المسألة الستون.

(5) ألفيّة ابن مالك، ص142.

(6) ينظر: أوضح المسالك، 3/ 33.

(7) سورة النساء، من الآية: 1.

(8) ينظر: الإنصاف، 463/2، المسألة الخامسة والستون.

ج- وقد نحا ابن هشام في النقل عن القرآن والاستشهاد بالآيات مناحي متعددة، فاكتفى في كثير من الأحيان بالاقتصار على ذكر موطن الاستشهاد في الآية، فاجتزأه بكلمة واحدة، من ذلك استشهاده في باب (نوني التوكيد) [1]، بقوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾ [2] على إبدال الألف من نون التوكيد الخفيفة وقد يورد الآية بتمامها، ولو كانت طويلة كما ذكر ذلك في باب (عطف النسق) عند قول الناظم[3]:

وَحَذْفُ مَتْبُوْعٍ بدا هُنَا اسْتِبِحْ وَعطفُكَ الفعلَ عَلى الفعلِ يصُحُ

إذا استشهد[4] بقوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُوراً ﴾[5]، على جواز عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي، لأن الاختلاف بينهما في اللفظ وليس في الزمن.

وقد يستشهد ابن هشام بشاهدين على المسألة بها الواحدة، مثال ذلك في باب (إعراب الفعل) وذلك عند حديثه عن (أنْ) إذا استشهد لوقوعها مفسرة[6]، بقوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[7]، وبقوله تعالى: ﴿ وَانطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾ [8].

---

(1) ينظر: أوضح المسالك، 4/ 111.

(2) سورة العلق، من الآية: 15، وتمامها ﴿ كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ﴾.

(3) ألفيّة ابن مالك، 143

(4) ينظر: أوضح المسالك، 242/2.

(5) سورة الفرقان، الآية: 10.

(6) ينظر: أوضح المسالك، 167/3.

(7) سورة المؤمنون، من الآية: 27.

(8) سورة ص، من الآية: 6.

واستشهد لوقوعها مخففة من الثقيلة بقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾ [1] وبقوله تعالى: ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ [2].

واستشهد في الباب نفسه عند قول الناظم[3]:

وَبـ (لنْ) انصِبْهُ، وَكَيْ، كَذَا بِأَنْ لاَ بَعْدَ عِلْمٍ، والتي مِنْ بعدِ ظَنٌّ

على أن (أنْ) تأتي مخففة من الثقيلة بعد العلم والظن، ويجوز أَنْ تأتي ناصبة بعد فعل الظن –وهو الأرجح– فشاهد التخفيف ما ورد في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾ [4] وشاهد مجيئها ناصبة، قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [5]، على قراءة أبي عمرو بن العلاء وابن كثير وعاصم ونافع وابن عامر بالنصب[6].

د– وقد يأتي ابن هشام بالشاهد القرآنيّ تاليا للشاهد الشعريّ، لتقويته وتأكيده، ومن أمثلة ذلك استشهاده في باب (النعت)، عند شرحه قول الناظم[7]:

وَنَعتُوا بُجْمَلَةٍ مُنَكَّراً فأُعطيت مَا أعطيتهُ خَبَرَا

"على جواز وقوع الجملة صفة للاسم المحلَّى بأل الجنسية"[8]، والأصل أن تقع الجملة صفة بعد النكرة يقول الشاعر:

وَلَقَد أمرُّ على اللئيمِ يسبُّنِي فَمضيتُ ثُمَّتَ قلت لا يعنيني[1]

---

(1) سورة المزمل، من الآية: 20.

(2) سورة طه، من الآية: 89.

(3) ألفيّة ابن مالك، 168.

(4) سورة المزمل، من الآية: 20.

(5) سورة المائدة، من الآية: 71.

(6) ينظر: ألفيّة ابن مالك، 132، وحجة القراءات لأبي زرعة، ص233.

(7) أوضح المسالك، 255/2.

(8) أوضح المسالك، 3/ 258.

والشاهد في البيت (اللئيمِ يسبُّنِي) فجعل الشاعر جملة (يسبُّنِي) صفة لـ(اللئيم) لا حالاً منه؛ لأَنَّ المعنى: ولقد أَمرُّ على لئيم من اللئام، ثم أتبع البيت بقوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[2]، على أَنَّ جملة (نسلخ) صفة لقوله تعالى: ﴿اللَّيْلُ﴾ لا حال منه.

هـ- وقد يستشهد ابن هشام بالقراءات تأكيداً لبعض اللهجات فيُورد بعض القراءات وفقاً للهجات محددة، ومن أمثلة ذلك استشهاده[3] في باب (نائب الفاعل) عند قول الناظم[4]:

وإنْ بشكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَب وما لـ (باعَ) قد يُرى، لنحوِ: حَبْ

بقراءة علقمة[5] لقوله تعالى: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[6]، "بكسر الراء على جواز كسر فاء الفعل الثلاثي المضعف المبني للمجهول-تبعًا للكوفيين وخلافًا لجمهور النحاة- وهي لغة بني ضبة وبعض تميم"[7]، واستشهد ابن هشام[8] بقراءة علقمة أيضًا لقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾[9] على المسألة نفسها، واستشهد[10] – في باب (المقصور والممدود) – عند الحديث عن جمع الاسم الثلاثي المؤنث جمعاً مؤنثًا سالمًا إذا كان معتل العين بقراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿ ثَلاثُ عَوْرَاتٍ

---

(1) نسبه الأصمعي إلى الشاعر الجاهلي: شمر بن عمرو الحنفي، وهو من بحر الكامل، ينظر: الأصمعيات، ص126، والبيت من الكامل، ونسبه الأصمعي إلى .:. سمير من عمرو الحنفي، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 262/3..

(2) سورة يس، من الآية: 37.

(3) ينظر: أوضح المسالك، 2/ 132.

(4) ألفيّة ابن مالك، ص180.

(5) ينظر: غاية النهاية 516/1، والأعلام 248/4.

(6) سورة يوسف، من الآية: 65.

(7) ينظر: أَوضح المسالك، 2/ 133، وينظر: مختصر في سور القرآن لابن خالوية، ص69، مكتبة المتنبي، القاهرة، 2012م.

(8) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(9) سورة الأنعام، من الآية: 28.

(10) أوضح المسالك، 4/ 263.

لَّكُمْ﴾[1] "بفتح عين الاسم بعد الفاء المفتوحة، وذلك على لغة هُذيل نحو قولهم: جَوَزة وبيضة"[2]، ونسب ابن خالويه (ت370هـ) –فتح العين– إلى بني تميم، فقال: "... بنو تميم تقول: رَوضات وجَوزات وعَورات، وسائر العرب بالإسكان"[3].

أمَّا أمثلة استشهاد ابن هشام بالقراءات الشاذة فكثيرة، منها ما جاء في مسألة الإبدال في الحروف على الشذوذ فتحدَّث عن التقاء همزتين ثانيتهما ساكنة[4]، في كلمة واحدة في قول الناظم[5]:

ومداً أَبدِلُ ثانيَ الهمزين مِنْ كِلْمةٍ أنْ يسْكُن كـ: آثِرْ، وائْتُمِنْ

وخرّج قراءة عاصم[6]:﴿ إِيلاَفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾ [7] على الشذوذ.

ثالثاً- الحديث الشريف:

يُعدُّ الحديث الشريف من مصادر النقل والاحتجاج بعد القرآن الكريم، فقد أجمع النحاة على أن النبي ﷺ أفصح العرب قاطبة، وأنَّ كلامه حجة إذا ثبت أنَّه رُوِى بلفظه، فاللفظ هو المقصود، وليس الحديث باصطلاح المحدِّثين الذي يشمل "قول الرسول ﷺ، وحكاية فعله وتقريره... وقد يُطلق على قول الصحابة والتابعين والمرويُّ عن آثارهم"[8] لكنهم "لم يضعوه في المرتبة الثانية من حيث التطبيق، فقلَّ اعتمادهم عليه، ولم يناقشوا جواز الاحتجاج به؛ لأَنَّهم لم يختلفوا في ذلك فالمشكلة ليست عند قدامى النحاة وإنَّما هي عند المتأخرين الذين نظروا إلى احتجاج أسلافهم

---

(1) سورة النور، من الآية: 58، وقد نسب ابن خالويه القراءة في ص104 من مختصره إلى الأعمش.

(2) أوضح المسالك، 254/2.

(3) مختصر ابن خالويه في شواذ القرآن، ص104.

(4) ينظر: أوضح المسالك، 4/ 327.

(5) ينظر: ألفيّة ابن مالك، 249.

(6) نسبها ابن خالويه إليه في ص180 من مختصره.

(7) سورة قريش، من الآية: 2.

(8) كشاف اصطلاحات الفنون، محمد الهمداني، تح: رفيق العجم، الناشر: مكتبة لبنان، ط1، 1996م، 627/1.

به وظنوا أَنَّهم لم يجيزوا الاحتجاج به، وأخذوا يعللون قلّة اعتمادهم عليه فافترضوا إعراض القدماء عنه، وأدى ذلك إلى اختلاف المتأخرين في جواز الاحتجاج به بين مجيز ومانع"[1]، لكن بعض النحاة اللاحقين أدركوا أهمّية الحديث في النقل، والاحتجاج، والشرح فاعتمدوه أصلاً من أصوله، منهم ابن مالك –ناظم الألفيّة– الذي جعله في المرتبة الثالثة بعد الشعر والقرآن الكريم، كما ذكر ابن شاكر الكتبي (ت764هـ)، حيثُ يؤكد اهتمامه بالحديث وحرصه عليه دراسة وتدريسًا واستشهاده به في معظم كتبه فقد أفرد له كتابًا لمعالجة شواهده ومشكلاته، أطلق عليه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) [2].

وقد اعترض ابن الضائع (ت645هـ)، وأبو حيَّان على (ت680هـ) على ابن مالك، وخالفاه بشدة بدعوى أَنَّ اللحن قد تسرب إلى بعض الرواة، وأن كثيراً من الأحاديث رُوِّيت بالمعنى لا باللفظ، ونقل السِّيوطي رأيهما ووافقهما[3].

أمَّا ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) فقد استشهد بعدد من الأحاديث بلغ ستة وعشرين حديثًا، وقد جاء احتجاجه بالحديث دعماً وتأكيداً لبعض شواهد القرآن والشعر... كما فعل المتقدمون من النحاة، وليس لتأسيس القواعد وصياغتها، وفيما يلي بعض الأمثلة:

أ- التزم ابن هشام في باب (المعرب والمبني) عند حديثه عن (الأسماء الستة) بمراعاة لغة النقص في (هَنُ) الذي أصله (هَنوٌ)، وحذف منه (الواو) سماعاً للتخفيف، وأعربه بالحركات بدل الحروف –عند إضافته – وهو الأفصح[4] إذ

(1) ينظر: الاقتراح: ص40، وخزانة الأدب، 9/1، والحديث النبويّ في النحو العربي للدكتور محمد فجال، الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط1، 1417هـ/ 1996م، ص114، وبحوث في اللغة والنحو والبلاغة للدكتور عبد الإله نبهان، الناشر: دار العلم، بيروت، ط2، ص171–180.

(2) ينظر: فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، (ت764هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار النهضة المصرية، ط1، 1951م، 453/2 وما بعدها.

(3) ينظر: الاقتراح، 40–44.

(4) ينظر: أوضح المسالك، 92/1.

يجوز الإتمام على قلّة، واستشهد لذلك بالحديث: (مَنْ تعزَّى بعزاء الجاهلية فأعضُّوه بهنِ أبيه ولا تكْنوا) [1].

ب- استشهد ابن هشام "في أثناء الحديث عن الضمير في باب (النكرة والمعرفة) على جواز انفصال ضمير الرفع واتصاله بفعل (كان) وأخواتها إذا وقع خبراً، واختار ابن مالك الاتصال مع تقديم الأخص[2]، بالحديث: (إن الله ملَّككم إياهم، ولو شاء لملَّكهم إياكم)[3] وعلى اتصال الضمير بالفعل الناقص بالحديث: (إنْ يكنه فلن تُسلَّطَ عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله)[4].

ج- استشهد ابن هشام في باب (الابتداء على وجوب ذكر خبر (لولا) إذا كان كونًا خاصًا فقد دليله)[5] بالحديث: (لولا قومكِ حديثو عهد بالإسلام لهدمتْ الكعبة)[6].

والحديث كما جاء في أوضح المسالك: " لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ لبنيتُ الكعبة على قواعد إبراهيم.

---

(1) هكذا ورد في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري (ت: 606هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة الإسلامية، (عزا) و(عضض): 233/3 و252، وهو في مسند الإمام أحمد: 136/5 برواية لا شاهد فيها هي (فأعِضُّوه بأبيه)، والتعزي: الانتماء والانتساب، ويُعنى به في الحديث الانتساب بانتساب الجاهلية بأن يقول: يا لفلان، وأعِضُّوه: قولوا له: اعضض على هنِ أبيك الذي انتسب إليه ولا تكنوا: أي: لا تذكروا الهن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه تنكيلاً له وتأديباً.

(2) ينظر: أوضح المسالك، 79/1.

(3) جزء من حديث يوصي فيه النبي ﷺ بالرفق بالخدم والرقيق، وقد أورده الذهبي –في كتاب الكبائر– ص203 وتتمته (... أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تكسون، ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون، فإن كلفتموهم فأعينوهم، ولا تعذبوا خلق الله فإنّه ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم)، وأورد أبو داود نحوه في سننه 485/2 برواية (أفلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملككِ الله إياها).

(4) صحيح البخاري، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، ط1، 2002م، 112/2، والحديث خطاب لعمر بن الخطاب بشأن ابن صياد.

(5) ينظر: أوضح المسالك، 1/ 196

(6) صحيح البخاري، 42/1 برواية (لولا قومك حديث عهدهم بكفر لهدمت الكعبة فجعلت لها بابين).

ويبدو أَنَّ الحديث حُرِّف بفعل الرواة بدليل روايته على أشكال أخرى منها: (لولا حدثانُ قومِك ولولا حداثة قومِك، ولولا أن قومكِ)[1]، حيثُ حُذِف فيها الخبرُ فانتفى الشاهد.

د- استشهد ابن هشام في باب (التنازع) على أَنَّ (التنازع) قد يكون بين أكثر من عاملين وعلى تعدد المتنازع فيه[2] بالحديث: (تسبحون وتحمدون وتكبرون دُبُر كلّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين) [3]، إذ تنازعت الأفعال الثلاثة على متنازعين هما الظرف: (دبر) والمفعول المطلق (ثلاثاً وثلاثين)، وقد أعمل الأخيرُ لقربه، وأعمل الأولان في ضميريهما، وحذفا لأنهما فضلتان.

هـ- استشهد ابن هشام في باب (التوكيد على جواز توكيد الجملة توكيدًا لفظيًا بلا حرف عطف)[4] بالحديث: (والله لأَغزُونَّ قريشًا) ثلاث مرّات[5].

و- استشهد ابن هشام في باب (الاختصاص)، بالحديث: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)[6].على أَنَّ الاسم المنصوب على الاختصاص يأتي معرّفاً بالإضافة وهو ما لم يمثل له الناظم[7].

ز- استشهد ابن هشام في باب (الإضافة) على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف[1] بقوله -عليه الصلاة والسلام-: (هل أنتم تاركوا لي

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، 190/8، تح: قباوة، ومحمد نديم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، والتصريح، 179/1، وشواهد التوضيح، ص120، وهذه الروايات في صحيح البخاري، 172/2.

(2) أوضح المسالك، 160/2.

(3) صحيح البخاري، 202/1 برواية (خَلْف) بدل دبر.

(4) أوضح المسالك، 3/ 287.

(5) سنن أبي داود، 633/2.

(6) مسند أحمد بن حنبل، تح: الأرناؤطي، الناشر: مؤسسة الرسالة، القاهرة،ط1، 2001م، 172/1، برواية (إنا) بدل: نحن، وأورده البخاري بروايات أخرى لا شاهد فيها في صحيحه 185/8 و186 و187.

(7) ينظر: أوضح المسالك، 4/ 66.

صاحبي)[2]، وهي مسألة خلافية عند كثير من النحويين حيث لا يفصل بينهما إلا في الشعر للضرورة، وحصر البصريون الفصل بالظرف والجار والمجرور، بينما توسّع في ذلك الكوفيون، وقد استشهد على ذلك ابن هشام بقراءة ابن عامر: ﴿ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ [3] تبعاً للكوفيين.

ح-استشهد ابن هشام في باب (جوازم المضارع) على جواز مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً في اللفظ) [4] بالحديث النبويّ:

(مَنْ يقوم ليلةَ القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه) [5] تبعًا للناظم وخلافاً للجمهور.

ط-استشهد ابن هشام (في فصل في أمَّا) على حذف (الفاء) ندرة من جواب أمَّا)[6] بالحديث: (أمَّا بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله)[7] والواجب إثباتها إلاَّ إذا دخلت على قولٍ حُذِفَ استغناءً عنه بالمقول، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾[8]؛ أي فيقال لهم: أكفرتم، ولا تُحذف في غير ذلك إلاَّ في ضرورة الشعر.

ي-ومن أمثلة ابن هشام على الاستشهاد بأقوال الصحابة استشهاده في باب (الإبدال) بقول عائشة -رضي الله عنها-: (كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا

---

(1) ينظر: المصدر السابق، 3/ 155.

(2) صحيح البخاري، 6/5 والكلام على أبي بكر.

(3) سورة الأنعام، من الآية: (137).

(4) ينظر: أوضح المسالك، 4/ 179.

(5) صحيح البخاري، 16/1.

(6) ينظر: أوضح المسالك، 4/ 203.

(7) صحيح البخاري، 91/3.

(8) سورة آل عمران، من الآية: (106).

حضت أن آتزر) [1]، على جواز إبدال الهمزة الساكنة –وهي الثانية ألفاً لمناسبة حركة الهمزة الأوّلى– التي هي حرف المضارعة (أأتزر) [2].

وفي هذا السياق يقول ابن هشام: "وعوام المحدِّثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشدد ولا وجْهَ له؛ لأنَّه افتعل من الإزر، ففاؤه همزة ساكنة مع همزة المضارعة المفتوحة"[3].

رابعاً- الشعر العربي:

كان الشعر صاحب النصيب الأكبر في النقل والاحتجاج في كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك)، فقد أكثر ابن هشام من الاستشهاد به شعرًا ورجزًا، فعدد الشواهد الشعريّة عنده في هذا الكتاب تربو على واحد وستين وخمسمائة شاهد.

الغرض من احتجاجه بالشعر والنقل عن الشعراء صياغة القواعد والأصول وشرحها في بعض الحالات، كما كان دعماً وتوضيحاً لبعض الشواهد في أحيان أخرى، وهو في رأيي يعدّ تابعاً للقدماء الذين أصَّلوا وقعَّدوا فقد أضاف إلى الألفيّة الشرح والتحليل والدعم بالشواهد المختلفة وقد كانت غالبية الشعراء أصحاب الشواهد –الذين نقل عنهم ابن هشام– ينتمون إلى العصرين الجاهلي والإسلامي الذين حصروا الاحتجاج النحويّ فيهما، وكان أكثر الشعراء شواهد في كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) –في الشروح– الفرزدق، وجرير، وذو الرِّمة، ثمَّ امرؤ القيس، ورؤبة، والأعشى، وحسان ابن ثابت وكثير عزة، ثمَّ مجنون ليلى والعجاج والنابغة الذبياني ولبيد والأحوص الأنصاريّ وعمر بن أبي ربيعة وجميل بثينة وطرفة بن العبد وزهير بن أبي سلمى والحطيئة والكميت بن زيد وأمية ابن أبي الصلت، ثمَّ يأتي عشرات من الشعراء الذين انخفضت شواهدهم في الكتاب إلى أقل من عشرة،

---

(1) سنن الترمذي، 60/1.

(2) ينظر: أوضح المسالك، 4/ 326–327.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

كما أورد ابن هشام شواهد كثيرة تربو على المائة والسبعين مجهولة القائل أو متعددة النسبة، التي تمثل الكثرة والاطراد حيناً، والقلة والندرة والضرورة حيناً آخر، على نحو يوضِّح موقف ابن هشام من السَّماع وحدوده الزمانية.

وفيما يلي أعرض بعض الأمثلة للنقل والاستشهاد بالشعر في كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك):

أ- استشهد ابن هشام في باب (المعرب والمبنى عند حديثه عن إعراب الأسماء الملحقة بجمع المذكر السالم) [1] بقول الشاعر:

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عليٍّ أباً بَرًا، ونَحْنُ لَهُ بنينُ[2]

على أنَّ بعضهم يُجري (بنين، وسنين) ونحوهما ممّا ألحق بجمع المذكر السالم مجرى (غِسْلين) في إثبات الياء، وإعرابهما بالحركات على النون لا بالحروف واستشهد للمسألة نفسها[3] بقول الصّمة القشيري:

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإنَّ سِنِينهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيْباً وشَيَّبْننا مُرْدَا[4]

ب- استشهد ابن هشام في باب (الموصول) بقول الراجز:

نحن الَّذُون صَبَّحوا الصَّبَّاحا[5]

---

(1) ينظر: أوضح المسالك، 39/1.

(2) لم ينسب ابن هشام البيت، ونسبه المحقق إلى سعيد بن قيس الهمذاني، وهو شاعر فارس، تُوُفِي نحو (50هـ) كما نسبه الأزهري في التصريح على التوضيح 77/1 إلى أحد أبناء علي بن أبي طالب، وهو من بحر الوافر.

(3) ينظر: أوضح المسالك، 41/1.

(4) للصمة بن عبدالله القشيري ، ص85، جمعه وحققه : د. خالد عبدالرؤوف الخير ، دار المناهج للنشر ، الأردن، وهذا البيت من قصيدة مشهورة قالها عندما هجر بلاده بسبب امتناع عمه من تزويج ابنته لخلاف في مهرها بين أبيه وعمه، وهو من بحر الطويل.

(5) البيت لرؤبة، وهو من بحر الرجز المشطور ونتمته.. يوم النخيل عارة ملحاحًا، ينظر: ديوان رؤبة بن العجاج، تح: د. ضاحي عبد الباقي محمد، ط مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مصر، ملحق الديوان، ص121.

على رفع (الذين) بالحروف بدل التزام الياء في الحالات الإعرابية الثلاث، وهي لغة هُذيل[1]، واستشهد ابن هشام في باب (الموصول) أيضاً بقول الشاعر:

أَلاَ إِنْ قَلبي لَدىَ الظَاعِنينَا حَزينٌ، فَمنْ ذَا يُعزّي الحَزينَا[2]

والشاهد قول الشاعر (فَمنْ ذَا) على مجيء (ذا) اسمًا موصولاً بمعنى الذي بعد (مَنْ) الاستفهامية على الأصح، والمسألة خلافية فالكوفيون لا يشترطون ذلك[3].

ج–استشهد ابن هشام في باب (أفعال المقاربة) بقول الشاعر:

سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على الظَّمأ وقد كَرَبتْ أعناقها أن تقطَّعا[4]

على صحّة اقتران خبر الفعل (كَرَب) بأنْ تبعا للناظم، وخلافاً لسيبويه الذي لم يذكر إلا تجرد الخبر منها[5].

د– استشهد ابن هشام في باب (ما لا ينصرف) بقول الشاعر:

أنا ابن جَلا وطَلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني[6]

على أنَّ (جلا) لم ينون للحكاية، لا لمنع الصرف لأنَّه منقول من جملة أو لأنَّه فعل ماضٍ باقٍ على فعليته على تقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها، فجملة (جلا) صفة لموصوف محذوف، وهو بذلك يخالف عيسى بن عمر الذي عدّه ممنوعًا من الصرف للعلمية، ووزن الفعل[7].

---

(1) ينظر: أوضح المسالك، 131/1.

(2) اختلف في قائله فهو لأمية بن أبي عائض الهذلي في التصريح 139/1، وخزانة الأدب 436/2، ولأمية بن أبي الصلت في المقاصد النحويّة 442/1 وليس في ديوانه المطبوع، وهو من بحر المتقارب.

(3) ينظر: أوضح المسالك، 195/1.

(4) نسب ابن هشام البيت إلى أبي يزيد الأسلمي في تلخيص الشاهد ص330، والسجل: الدلو التي فيها ماء قليلاً كان أو كثيراً، والضمير في (سقاها) يعود على العروق المذكورة في مطلع القصيدة وهي الهجاء، وهي من بجر الطويل.

(5) ينظر: أوضح المسالك، 1/ 279.

(6) هذا الشاهد من كلام سحيم بن وثيل الرياحي، وهو من بجر الوافر، كما جاء في الأصمعيات، ص17.

(7) ينظر: أوضح المسالك، 4/ 112–113.

هـ- واستشهد ابن هشام بعدد من الأبيات على قضايا هي أقرب إلى القلة أو الندرة أو الشذوذ أو الضرورة ومن أمثلة ذلك استشهاده في باب (الفاعل) بقول الشاعر:

فَلاَ مُزْنةُ وَدَقَتْ ودْقَهَا ولا أرضَ أبقَلَ إبقالها[1]

والشاهد في البيت حذف تاء التأنيث لضرورة الشعر من الفعل (أبقَلَ)، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى (الأرض) المؤنثة تأنيثًا مجازيًا والقياس تأنيث الفعل[2].

و-وقد أورد ابن هشام في باب (عطف النسق) بيتًا لمروان النحويّ (ت180هـ) قوله:

ألقى الصحيفةَ كي يُخفّفَ رَحْلَهُ والزادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[3]

بنصب (نَعْلَهُ)[4] على العطف بـ(حتَّى)، وأوَّلوا البيت على تقدير: ألقى ما يتقلُهُ حتَّى نعلَهُ؛ لأَنَّ من شروط العطف أنْ يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة، بأَنْ يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه أو غاية له، وهذا لا يتحقق إلاَّ بالتأويل، فليس النعل بعض الزاد ولا غايته[5].

ز-أكثر ابن هشام من الاستشهاد بشعر القدامى، والنقل عنهم، لكنه لم يلتزم بالدوام على ذلك. فتجاوز عصر النقل والاحتجاج الذي حدَّده النحاة، وأورد أشعاراً لعدد من الشعراء المولَّدين والمتأخرين.

---

(1) البيت للشاعر: عامر بن جوين الطائي، وهو من بحر المتقارب، ينظر: الكتاب، 46/2، وقد نسبه إليه السيوطي في البهجة المرضية، ص151.

(2) ينظر: أوضح المسالك،2/ 92.

(3) هذا البيت من بحر الكامل، ينظر: الكتاب لسيبويه 97/1، والشاعر: مروان بن سعيد، ويُعرف بأبي مروان النحوي من أصحاب الخليل، ينظر: ترجمته في البغية 284/2.

(4) للبيت روايتان الأوّلى برفع (الزاد) على الابتداء وجملة (ألقاها) خبره، والثانية بالجر على أن (حتَّى) بمعنى إلى.

(5) ينظر: أوضح المسالك، 3/ 311-312.

فقد استشهد في باب (أفعال المقاربة) بقول عمرو الباهلي (ت183هـ):

وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثْقِلُنِي ثوبي فأنهض نَهْضَ الشاربِ السَكِرِ[1]

والبيت شاهد على مجيء خبر الفعل (جعلَ) فعلاً مضارعًا (يُثْقِلُنِي) الذي قدروا فاعله ضميرًا عائدًا على اسم (جعلَ)، وأعربوا (ثوبي) بدلاً من التاء في (جعلتُ) لا فاعلاً للفعل (يثقلني).

ح-أورد ابن هشام في باب (أفعل التفضيل) قول الشاعر:

كأنَّ صغرى وكبرى مِنْ فقاقعها حَصْباءُ دُرٍ على أرضٍ مِنَ الذهب[2]

وأنه لحن في تأنيث اسم التفضيل (صغرى وكبرى) على الرغم من تجردها من (أل) التّعريف والإضافة، والصواب أن يأتي بهما على الإفراد والتذكير: (أصغر وأكبر)، وقد وجهه بعضهم بأنّه قصد معنى الوصف المجرد على المفاضلة ولم يقصد التفضيل[3].

خامساً- مصادر الشروح التعليمية:

المتمعِّن في كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) يلحظ أَنَّ ابن هشام قد تخفف من عزو الآراء والنصوص المقتبسة إلى أصحابها ومصادرها عزواً كاملاً ودقيقاً تأثراً منهم بالهدف التعليمي الذي يرمي إلى تقديم (الألفيّة) واضحة ميسرة للتلاميذ الذين لا تهمهم معرفة المصادر بقدر ما يهمهم استيعاب المنظومة عند الدّارسين وفهمها، واتضح منهجه في ذلك من خلال نسبة بعض النقول إلى أصحابها ومصادرها معاً، أو إلى مصادرها فقط، أو إلى جمهور النحاة وجماعتهم ومدارسهم.

ولما كانت مصادر الشروح التعليمية قليلة في البداية فإنّ ابن هشام في كتابه الذي يعدَّ مجالاً للبحث والدراسة لم يذكر سوى واحد وثمانين موضعاً من مواضع

---

(1) البيت للشاعر: عمرو الباهلي من بحر البسيط، ينظر أوضح المسالك، 270/1.

(2) البيت لأبي نواس الحكمي، من بحر البسيط، ص72، ينظر: الديوان، تح: د. بهجت عبد الغفور الحديثي، الناشر: دار الكتب الوطنية، أبوظبي، ط1، 2010م ، وفقاقعها: جمع فقاعة وهي الحبات المتناثرة على وجه الماء، ورواية الديوان (فواقعها)، والحصباء: الحصى الصغيرة، شبه بها الدر في الشكل والحجم.

(3) ينظر: أوضح المسالك، 3/ 246.

النقل عن العلماء، نقلها عن ستة عشر عالماً، نصّ على النقل عنهم وعن بعض كتبهم، وكان أكثرهم ذكرًا ابن مالك نفسه الذي ذكره كثيراً باسم (الناظم أو المصنِّف) يليه في الأهمّية سيبويه الذي اقتصر على ذكر اسمه وقلَّما ذكر كتابه، يليه عيسى بن عمرو (ت149هـ)، ثمَّ الكسائي (ت189هـ)، ثمَّ الفرّاء (ت207هـ)، ثمَّ الأخفش (ت215هـ)، ثمَّ ابن السكِّيت (ت244هـ)، ثمَّ المبرّد (ت286هـ)، ثمَّ ابن السرّاج (ت316هـ)، ثمَّ ابن كيسان (ت320هـ)، ثمَّ الفارسيّ (ت377هـ)، ثمَّ الجوهري (ت392هـ)، ثمَّ الزمخشريّ (ت538هـ)، ثمَّ ابن هشام الخضراويّ (ت646هـ)، ثمَّ ابن عُصْفور (ت669هـ)، ثم ابن الناظم (ت686هـ)، وقد نسب ابن هشام في بعض الأحيان بعض النصوص والآراء إلى مصادرها مشفوعة بأسماء مؤلِّفيها، فذكر كثيراً من عناوين الكتب مثل: الكافية الشافية، وشرحها، والتسهيل، وشرحه، والعمدة وشرحها، والتحف من كتب ابن مالك والمسائل البغداديات، والشيرازيات من كتب أبي عليّ الفارسيّ، والخصائص، والمحتسب لابن جنِّي (ت392هـ)، وشرحي إيضاح الفارسيّ لابن أبي الربيع وهشام الخضراويّ، وشروح كتاب سيبويه للسِّيرافي (ت368هـ)، ومعاني الحروف للزجَّاجي.

وفيما يلي جدول إحصائي لبيان النقول عن النحاة في كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة بن مالك) لابن هشام:

م	العالم النحويّ	مرّات نقل ابن هشام عنه	ملاحظات
1	سيبويه (ت180هـ)	15 مرّة	-
2	الناظم (ابن مالك) (ت672هـ)	13 مرّة	مرّتين من التسهيل، وواحدة من شرح الكافية، 10 مرّات من غير تسمية المصدر.

م	العالم النحويّ	مرّات نقل ابن هشام عنه	ملاحظات
3	الأخفش الأوسط (ت215هـ)	11 مرّة	مرّة واحدة من الأوسط، ومرّة أخرى من حواشيه على كتاب سيبويه، وثماني مرّات من تسمية المصدر.
4	ابن الناظم (ت686هـ)	6 مرّات	–
5	الكسائي (ت189هـ)	6 مرّات	–
6	الجوهري (ت394هـ)	6 مرّات	مرّتين من الصحاح، وأربع مرّات من غير تسمية المصدر
7	الفارسيّ (ت377هـ)	5 مرّات	مرّة واحدة من الحجة، وأربع مرّات من غير تسمية المصدر.
8	الفرّاء (ت207هـ)	3 مرّات	–
9	المبرّد (ت285هـ)	3 مرّات	–
10	الزمخشريّ (ت538هـ)	3 مرّات	–
11	ابن السرّاج (ت316هـ)	مرّتين	–
12	ابن السكِّيت (ت244هـ)	مرّتين	مرّة واحدة من شرح ديوان كثير عزة، ومرّة أخرى من غير تسمية المصدر
13	ابن كيسان (ت299هـ)	مرّتين	–
14	ابن عُصْفور (ت669هـ)	مرّتين	مرّة واحدة من المقرب، ومرّة أخرى، من غير تسمية المصدر.
15	ابن هشام الخضراويّ (ت646هـ)	مرّتين	مرّة واحدة من شرح إيضاح الفارسيّ، ومرّة أخرى من غير تسمية المصدر
16	عيسى بن عمر (ت149هـ)	مرّة واحدة	–

سادساً- بعض مصادر الأدب واللغة:

استعان ابن هشام بهذه المصادر في نقل بعض شواهده الشعريّة؛ لشرح بعض المسائل النحويّة المهمة فقد ذكر في باب (علامات الاسم) أنواع التنوين، مثل: التنوين الغالي، وهو: اللاحق للقوافي المقّيدة وزيادة على الوزن، ومن ثم سُمي غاليًا كقول الشاعر:

قَالَتْ بَنُاتُ الْعَم يا سَلْمَى وإنَّنْ كانِ فَقِيراً مُعْدَماً قَالَتْ وإنَّن[1]

ويعلق المحقق على نسبة البيت بقوله: "ينسب النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيز رؤبة ابن العجاج المطبوع في مدينة (ليبسنك) فلم أجد هذا الرجز في أصل الديوان وأغلب الظن أَنَّ الشارح نقله من كتب الأدب واللغة... وقد ذكره ناشر الديوان في ملحق جمع فيه ما أُضيف إلى رؤبة من الرجز في كتب الأدب واللغة ونحوها، وليس في أصل الديوان الذي نشر عنه"[2].

سابعاً- الأقوال والأمثال:

كان لكلام العرب نصيب في شواهد كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) فقد نقل ابن هشام الأقوال والأمثال، وجاءت لا لاستنباط القواعد، ولكن للخروج عنها، وقد ورد في كتابه: (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك): تسعة وثلاثون ومئة قول، منها اثنان وعشرون مثلاً أذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

أ- استشهد ابن هشام في أثناء حديثه عن الأسماء الستة في باب (المعرب والمبني) بقولهم: (مُكْرَهٌ أَخَاكَ لا بَطَلٌ)[3]، بقصر (أخ) وإعرابه بالحركات المقدَّرة على الألف على أَنَّ لغة القصر أشهر من النقص[4]، وهو مرفوع على

---

(1) قائل البيت رؤبة بن العجاج من بحر الرجز، ينظر: أوضح المسالك، 20/1.

(2) أوضح المسالك، 20/1.

(3) مثال أورده الميداني برقم 4117، في كتابه مجمع الأمثال، للميداني، تح: أحمد بن محمد (ت518هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار النصر، دمشق.

(4) ينظر: أوضح المسالك، 46/1.

الابتداء عند البصريين، أو على أَنَّه نائب فاعل لاسم المفعول (مُكْرَه) سد مسد الخبر عند الكوفيين، وذلك على رواية: (مكره أخوك).

ب- استشهد ابن هشام في باب (الموصول) بقول أحد الطائيين: "بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به، على أَنَّ بعض طيء تستعمل (ذات) الموصولة بمعنى التي"[1].

ج- استشهد ابن هشام في باب (أفعال المقاربة) بقولهم: (عسى الغُوَيْر أَبْؤُسا) على مجيء خبر (عسى) مفرداً على الشذوذ، والقياس أَنْ يكون جملة فعلية فعلها مضارع، والغالب اقتران الفعل بأَنْ، وقد ذهب إلى أَنَّه ممّا حُذِفَ فيه الخبر على تقدير: عسى الغريرُ يكونُ أبؤسا[2].

د- استشهد ابن هشام في باب (الحال) بعدة أقوال منها قول بعضهم: (خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها) على مجيء الحال غير منتقلة[3]، فـ (أطول) حال وهي ثابتة لا تدل على تنقل أي وصف لازم، لمن عاملها دلّ على تجدد صاحبها، والأصل أَنْ تكون منتقلة أي وصفاً غير ثابت، واستشهد على مجيء الحال معرفة بالإضافة بقولهم: (رجع عوده على بدئه)[4] وقولهم: (جاؤوا الجمَّاء الغَفِيرَ)[5]، وقولهم: (جاؤوا قضَّهم بقضيضهم)[6].

---

(1) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص 268/1.

(3) ينظر: المصدر نفسه،1/ 268.

(4) أوضح المسالك، 2/ 254.

(5) مثل برقم (3310) في مجمع الأمثال للميداني 160/1، وينظر: أوضح المسالك 2/ 255.

(6) مثل برقم (840) في مجمع الأمثال 161/1.

المبحث الثّاني

مصادر شرح الأشمونيّ

ومظاهر النقل عنده في شرحه للألفية

أولاً- الألفيّة.

ثانياً- القرآن الكريم.

ثالثاً- الحديث الشريف.

رابعاً- الشعر العربي.

خامساً- مصادر الشروح التعليمية.

سادساً- النثر.

لم تختلف مصادر الأشمونيّ كثيرًا عن مصادر ابن هشام في شرحه للألفية، فقد اتّبع هو أيضًا النمط التحليلي في التعامل مع النقول التي وظَّفها لاستنباط القواعد، وتحليل المسائل النحويّة المختلفة، وبالتحقق في كتاب: (شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك) يتضح أن مصادره كانت على النحو التَّالي:

أَولاً- الألفيّة:

كانت الألفيّة هي المصدر الأوَّل الذي نقل عنه الأشمونيّ، واعتمد عليه في الشرح والتحليل، فقد شرح الألفيّة شرحاً مطولاً، جمع فيه بين الشرح والإعراب، واستوعب فيه خصائص الشروح السابقة وسماه: " (منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك)"[1]، ولم يذكر تاريخ تأليفه.

واستهل الأشمونيّ الشرح بمقدمة موجزة حمد فيها الله تعالى وصلّى على النبي وآله، ثم تحدَّث عن بعض ملامح الشرح التي حرص على تهذيبه وتوضيحه وجعله وسطًا بين الإسهاب الممل والإيجاز المخل، فقال: "فهذا شرح لطيف بديع على ألفيّة ابن مالك، مهذب المقاصد واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد نجدُ نشر التحقيق من عباراته يعبق وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق، خلا من الإفراط الممل، وعلا التفريط المخل –وكان بين ذلك قواماً– وقد لقبته بمنهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك، ولم آل جهداً في تنقيحه وتهذيبه وتوضيحه، وتقريبه"[2].

لقد ذاع شرح الأشمونيّ في عصر مؤلفه وبعده، ولقي إقبالاً كبيرًا لأنه استوعب معظم الشروح السابقة، وأقبل العلماء عليه بالتعليقات والحواشي والتقارير.

أمَّا مظاهر النقل عنده من الألفيّة، فقد التزم بما قطعه على نفسه.

---

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ، المقدمة، 6/1.

(2) المصدر السابق، 5/1-7.

ويتضح ذلك في النقاط التَّالية:

- حافظ الأشمونيّ على تقسيم الأبواب فبدأ بمقدمة الألفيّة وانتهى بخاتمتها مرورًا بأبوابها الكثيرة من غير تغيير في تسلسلها أو تبديل، بدءًا بباب (الكلام وما يتألف منه)، وانتهاءً بفصل (الإدغام).
- لم يقتصر الشارح على شرح متن الألفيّة الذي ضمّ أبواب النحو وفصوله بل شرح المقدمة والخاتمة أيضًا.
- فسَّر معاني أسماء أبواب الألفيّة التي وضعها الناظم، وترجمها معلِّلاً سبب وضعها من ذلك قوله في باب (الإخبار بالذي والألف واللام)، بعد العنوان مباشرة: "الباء في قوله[1]: بالذي، للسببية لا للتعددية لدخولها على المخبر عنه؛ لأَنَّ (الذي) يجعل في هذا الباب مبتدأ لا خبرًا، كما ستقف عليه، فهو في الحقيقة مخبر عنه ....، وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحويّة، كما وضع التصريفيون مسائل التصريف في القواعد التصريفية، وبعضهم يسموا هذا الباب باب السبك"[2]، وذكر في باب (النسب) بعد العنوان أيضًا: "هذا هو الأعرف في ترجمة هذا الباب ويسمى أيضاً باب (الإضافة)، وقد سماه سيبويه بالتسميتين"[3].
- أورد الأشمونيّ أحيانًا قاعدة الباب أو تلخيصه بعد تفسير تسميته أحيانًا أخرى، لينطلق بعد ذلك إلى التفصيل والشرح والتمثيل، كقوله في باب (التصغير): "والحاصل أَنَّ كلّ اسم متمكن قصد تصغيره، فلابدّ من ضمّ أوّله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده، فإنّ كان ثلاثيًا لم يغير بأكثر من ذلك، وإِنْ كان رباعياً

---

(1) ينظر: قول ابن مالك (الذي) في عنوان الباب، وهو باب الإخبار بالذي والألف واللام، ص51.

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ،5/ 280.

(3) المصدر السابق، 5/ 398. وعنى بالإضافة الإضافة اللغوية.

فصاعداً كُسِرَ ما بعد الياء، فالأمثلة ثلاثة: فُعَيْل نحو فُلَيْس، وفُعَيْعل نحو دُرَيْهِم، وفُعَيعِيل نحو دُنَينِير"[1].

- قدَّم أبيات الألفيّة بحسب الفكرة أو المسألة فأورد في الغالب البيت أو جزءًا[2] منه ثمَّ أتبعه بالشرح، ولكنه أورد أحيانًا بيتين معًا وشرحهما، كما في باب (التعجب)، هما قوله[3]:

(477) وفي كلا الفعلَيْن قَدْماً لَزِمَا مَنْعُ تَصرُّفٍ بحكمٍ حُتِمَا

(479) وغير ذي وصْفٍ يُضاهي أشْهلا وغيرِ سالكٍ سبيلَ فُعِلا

- الأشمونيّ في نقل الأبيات وشرحها قد يتطرق إلى إعراب بعضها أو كلها، بحسب ما يراه ضروريًا، ثمَّ ينطلق إلى الشرح، وذلك في مواضع عدّة، منها البيت الذي أعربه في باب الإضافة [4]:

(393) وكونُها في الوصف كافٍ إنْ وقع مُثنّى، وجمعاً سبيلهُ اتَّبَعْ

وأعرب أيضًا بيتًا آخر في باب الترخيم [5]:

(608) ترخيمًا احذِفْ آخر المنادى كياسُعا، فيمن دعا سُعادا

- استدرك الأشمونيّ بعض الوجوه والمسائل التي لم يُتَح له التفصيل فيها حين شرح بعض أبيات الألفيّة، وجاء ذلك في صورة تنبيهات[6]، وخواتم.

أمَّا التنبيهات فقد تعددت ما بين تنبيه مفرد[7] أو تنبيهين[8]، أو عدّة تنبيهات

---

(1) شرح الأشمونيّ، 5/ 383.

(2) أمثلة ذكر أجزاء الأبيات ومفرداتها كثيرة جداً، إمّا أمثلة ذكرها بيتاً بيتاً، فهي في الشرح، 67/1.

(3) شرح الأشمونيّ، 4/ 161، وقد يذكر أربعة أبيات معاً في باب التصغير، 5/ 387.

(4) ينظر: المصدر السابق، 3/ 351، والإعراب في الصفحة358.

(5) المصدر نفسه، 5/ 58، والإعراب في الصفحة 59.

(6) اختلفت تسميتها بـ"التنبيهات" فأوردها مرة واحدة بلفظ "فرعان" بدل "تنبيهان" شرح الأشمونيّ، 231/3.

(7) شرح الأشمونيّ، 15/1، 17، 24، 27.

(8) المصدر السابق، 28/1.

متلاحقة[1] واختلف توزيعها بين باب وآخر، كما اختلف حجمها طولاً وقصراً، كلّ ذلك بحسب مضمونها فهي استدراكات وإيضاحات احتوت بعض الآراء النحويّة، أو تعليلاً لبعض المسائل، أو إضافة بعض الشواهد والأمثلة والوجوه الإعرابية أو تلخيصاً لما سبق في بعض الأبواب والفصول، وقد تخرج عن النحو إلى بعض مسائل اللغة، والمعارف الأخرى، وفيما يلي مثال على ذلك:

استدرك على الناظم بعض الحالات التي يجوز فيها فتح همزة (إنَّ) وكسرُها، فقال في أحد التنبيهات: "سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان، الأوَّل: أَنْ تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى (118) وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى (119)﴾ [2] قرأ نافع وأبو بكر بالكسر، أمَّا على الاستئناف أو العطف على جملة –إنَّ– الأوّلى والباقون بالفتح عطفاً على أنْ لا تجوع، الثّاني: أنْ تقع بعد (حتَّى)، فتكسر بعد الابتدائية، نحو مرض زيد حتى إنَّهم لا يرجونه، وتفتح بعد الجارة والعاطفة، نحو: عرفت أمورك حتى إنَّك فاضل، الثالث:..."[3].

وهكذا تحدَّث الأشمونيّ في هذا التنبيه عن الوجوه الأَربعة التي لم يوردها ابن مالك في المتن، ومثَّل لها بالقرآن والشعر، والأقوال المسموعة، وبيَّن وجوه الإعراب المتعددة في بعض الأمثلة.

- برز في تعامل الأشمونيّ مع الألفيّة من حيثُ الشرح الطابع التعليمي من خلال طريقة عرضه للمسائل فهو يُفصَّل القول، ويورد الوجوه، ويعلِّل ما يحتاج إلى تعليل بإسهاب قد يصل إلى حد الملل، فيتوقف واثقًا من الكفاية ليقول في باب

(1) شرح الأشموني، 21/1.

(2) سورة طه، الآيتان: 118–119.

(3) شرح الأشمونيّ، 1/ 483. والشاهد القرآنيّ الآيتان: 118–119 من سورة طه.

الترخيم مثلاً: "وفروع هذا الباب كثيرة جدًا، وفيما ذكرناه كفاية"[1]، كلّ ذلك بأسلوب المعلم الذي يكثر التقسيم والتبويب والتفريع في عناوين المسائل والأبواب، فيلجأ إلى الحوار والجدال، ثمَّ يعود ليلخص كلّ ذلك بالخواتم التي ألحقها بمعظم الأبواب وأوجز فيها ما فصله قبل، فكثيراً ما يلخص بعض القضايا في فقرات ملحقة على شكل خاتمة.

ثانياً- القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن الكريم في اللغة: "التنزيل العزيز، وإنما قدم على ما هو أبسط منه لشرفه، قَرَأَهُ يَقْرَؤُهُ ويَقْرُؤُهُ (الأخيرة عن الزجاج) قَرْءاً وقِرَاءَةً وقُرْآنًا (الأوّلى عن اللحياني) فهو مقروء"[2]، أمَّا اصطلاحًا: فإنّ علماء الأصول قد عرفوه بأنّه "كلام الله تعالى المنزل على سيدنا محمد ﷺ باللفظ العربيّ المنقول إلينا بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً، المبدوءة بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس"[3].

فالقرآن الكريم هو: "ذروة الذرا من الكلام العربيّ الذي ينقل عنه ويحتج به، وقد احتجَّ الأئمة بمتواتره وشاذه"[4]، والأشمونيّ كان –كغيره من النحاة– يرى أَنَّ القرآن الكريم أصل من أصول النقل والاستشهاد في اللغة والنحو، وهذا ما اتفق عليه "البصريون والكوفيون في أَنَّ القرآن الكريم أصل كبير من أصول النقل، والاستشهاد في وضع القواعد والأخذ بها"[5]، وقد جاء اتفاقهم على أَنَّ القرآن هو الأصل الأوَّل من أصول النحو، بفصاحته وتواتره، وأنهم جميعاً لا يختلفون في النقل عنه

---

(1) شرح الأشمونيّ، 278/1.

(2) لسان العرب، المجلد الخامس (باب القاف / قرأ) ص3563.

(3) أصول الأحكام الشرعية، يوسف محمد محمود قاسم، الناشر: دار النهضة العربية، 1985م، ص34، وانظر القراءات واللهجات، عبد الوهاب حمودة، ط مكتبة النهضة المصرية، ص61.

(4) انظر خزانة الأدب، البغدادي، 1/9.

(5) المدرسة النحويّة في مصر والشام، عبد العال مكرم، ص223.

والاستشهاد به، وعقد البحوث النحويّة حول نصه الكريم، وعلى هذا يكون القرآن هو "النصّ الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلم البلاغة وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح لا يضاهيها حجة"[1]، ومن أجل ذلك فإنّ كلّ رواياته فصيحة، حتى الشاذ منها، ولو أنَّه لا يقاس عليه.

ويقول السيوطي: "إنَّ كلّ ما هو من القرآن يجب أَنْ يكون متواتراً في أصله وأجزائه، فإنكار شيء من القرآن إذن يوجب الكفر"[2].

أمَّا موقف الأشمونيّ من مسألة النقل والاستشهاد في القرآن الكريم فلم يختلف عن موقف ابن هشام، حيث اعتمد على القرآن –باعتباره مصدرًا من مصادر الاحتجاج– واحتج بقراءاته المختلفة، وأكثر من النقل عنه ويكفي لإثبات ذلك إقباله على الاحتجاج النقلي المباشر من القرآن الكريم والإشارة إلى أَنَّ عدد الشواهد القرآنية في كتاب شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك قد بلغ ستًا وثمانين وثمانمائة آية، ثلاث وتسعون منها مكررة.

والملاحظ من هذا التقييم الإحصائي أَنَّ الأشمونيّ شغف بالنقل عن القرآن الكريم والاستشهاد به، ولم يقل عن ابن هشام فقد حرص على الإفادة من القراءات المختلفة في التحليل واستظهار القاعدة النحويّة وشرح الأدلة والبراهين عليها، وسأذكر بعض الأَمثلة للنقل القرآنيّ الذي اعتمد عليه الأشمونيّ في شرحه على ألفيّة ابن مالك، وذلك على النحو التالي:

أ. لم تقتصر عنايته بالقرآن، واهتمامه بآياته على تقديمه إياه على غيره من كلام العرب وعلى عدّه الأَساس الأوَّل في النقل والاستشهاد وإنما عدَّه الأَصل الذي يقاس عليه مثال ذلك ما جاء في مسألة: (ما يكون مضمرًا فيه الاسم)، حيث

---

(1) في أصول النحو، د. سعيد الأفغاني، الناشر: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط1، 1987م، ص28.

(2) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (ت911هـ)، تح: محمد أبو الفضل، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتب، ط1، 1974م، 1 /79.

يقول: "وذلك لولاك ولولاي إذا أَضمرت الاسم فيه جرّ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت (لولا أنتَ)، كما قال سبحانه: ﴿ لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾"[1][2].

ب. استشهد الأشمونيّ في باب (إنَّ وأخواتها) [3] مرّتين بالقرآن الكريم، على كسر همزة (إنَّ) إذَا وقعت جواباً للقسم، كانت الأوّلى بآيتين هما قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2) ﴾[4] وكانت الثانية بثلاث آيات كما في قوله تعالى: ﴿ حَم (1) وَالْكِتَابِ المُبِينِ (2) إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾ [5].

ج. استشهد الأشمونيّ في الباب نفسه[6]، بعد قول الناظم[7]:

(188) وجائزٌ رفعُكَ مَعْطُوفاً على مَنْصُوبِ (إنَّ) بَعْدَ أنْ تَسْتِكْمِلاَ

(189) وأُلحقتْ بإنَّ لكنَّ وأنَّ من دونِ ليتَ ولعلّ، وكأنَّ

وبقراءة بعضهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى﴾[8]، وبقراءة: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[9]، على جواز رفع الاسم المعطوف على محلّ اسم (إنَّ، أو أنَّ، أو لكنَّ) قبل استكمال الخبر، تبعاً للكسائي والفراء، أمَّا الجمهور فقد منع العطف وتأوله على أنه مبتدأ حُذِف خبره أو معطوف على محذوف.

---

(1) سورة سبأ، من الآية: 31.

(2) شرح الأشمونيّ، 3/178-180.

(3) ينظر: شرح الأشمونيّ، 1/ 476.

(4) سورة العصر، الآيتان: 1-2.

(5) سورة الدخان، الآيات: 1-3.

(6) ينظر: شرح الأشمونيّ، 1/286.

(7) ألفيّة ابن مالك، ص70.

(8) سورة الحج، من الآية: 17.

(9) سورة الأحزاب، من الآية: 56، والقراءة شاذة، ينظر: مختصر من شواذ القرآن، لابن خالويه، ص121.

د. استشهد الأشمونيّ في باب التنازع[1] بقوله تعالى: ﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾[2]

هـ. على تنازع الفعلين، وبقوله تعالى: ﴿ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [3] على تنازع الاسم والفعل.

و. في تعريف الناظم (للحال) حيث وضع لها شروطًا، منها أن تكون مشتقة أو جامدة أو مؤولة بمشتق، فقال[4]:

(332) الحالُ وَصْفٌ، فضْلةٌ، منتصِبُ مُفْهِمٌ في حالِ كـ: فردًا أذهبُ

(333) وكونُـهُ منتقلاً، مشتقـاً يَغْلِبُ، لكن ليسَ مستَحقا

حيث استشهد الأشمونيّ[5] بقوله تعالى: ﴿ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾ [6] على الحال الجامدة المؤولة بمشتق.

ز. تحدَّث الناظم في (باب إعمال المصدر) "عن إعمال المصدر المضاف إلى فاعله، فذكر أَنَّه يجره، ثم ينصب المفعول به نحو: عجبتُ من شربِ زيدٍ العسلَ، وتحدث عن إعمال المصدر المضاف إلى مفعوله فذكر أَنَّهُ يجره، ثمَّ يرفع الفاعل نحو: عجبتُ من شرب العسلِ زيدٌ"[7]، لكن الأشمونيّ –بعد شرحه أحوال المصدر المضاف– عندما أُضيف منه إلى مفعوله، فذهب إلى أَنَّ رفعه الفاعل قليل، واستشهد بقراءة لابن عامر ولم يقصر عمله على الشعر فقال: "وهو قليل،

---

(1) شرح الأشمونيّ، 2/ 278–280.

(2) سورة الكهف، من الآية: 96.

(3) سورة الحاقة، من الآية: 19.

(4) ينظر: ألفيّة ابن مالك، ص97.

(5) شرح الأشمونيّ، 3/ 10.

(6) سورة النساء، من الآية: 71.

(7) شرح التسهيل، 101/1.

قيل: لم يجئ في القرآن إلا ما روي عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ ذِكْرُ رَحْمةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾[1] برفع (الَّذال)، وليس مخصوصاً بالضرورة على الصحيح"[2].

ح. وقد يأتي الشاهد القرآنيّ –عند الأشمونيّ– منقولاً بعد الشاهد الشعريّ لتقويته وتأكيده، من ذلك استشهاده في (باب كان وأخواتها)[3] عند شرحه قول الناظم[4]:

(144) كَانَ ظِلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بِرَحَا

(145) فَتِئَ وَانْفَكَّ وَهَذِهِ اَلْأَرْبَعَة لِشَبَهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبِعِهِ

يقول: "وكل هذه الأفعال –ماعدا الأربعة الأخيرة– تعمل بلا شرط، وهذه الأربعة الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها (لشبه نفي)، والمراد به النهي والدعاء، (أو لنفي متبعه)، نحو قول الشاعر:

ليس يَنْفَكُّ ذَا غِنًى وَاِعْتِزَازٍ وكُلَّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ [5]

وقوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [6].

إمّا أمثلة نقل الأشمونيّ عن القراءات الشاذة فهي كثيرة (أذكر منها على سبيل المثال):

• حصر الناظم حروف الإبدال بقوله: (هدأتَ مُوطيا) فقال[7]:

(943) أحرفُ الإبدالِ: هَدَّأْتَ موطِياً فأبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ واوٍ وَيَا

وخرَّج الأشمونيّ الإبدال في الحروف الأخرى على الشذوذ واستشهد بقراءة الأعمش ﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾[8] على إبدال الذال من الدال.

---

(1) سورة مريم، الآية: 2.

(2) شرح الأشمونيّ، 200/1.

(3) ينظر: شرح الأشمونيّ، 329/1.

(4) ألفيّة ابن مالك، ص58.

(5) هذا البيت من بحر الخفيف ولا ينسب إلى قائل معين، (ينظر: شرح الأشمونيّ، 330/1 الهامش)، لأمرئ القيس في ديوانه، ص32.

(6) سورة يوسف، من الآية: 85.

(7) ينظر: ألفيّة ابن مالك، ص223.

(8) سورة الأنفال، من الآية: 57، وينظر المحتسب، لابن جني، 280/1.

• قد يوظف الأشمونيّ الشاهد القرآنيّ بهدف اصطلاحي بحت يستظهر من خلاله مصطلحاً معيناً بالتّعريف التقعيدي، فقد ذكر في (باب حروف الجرّ) [1] أنَّ (مِنْ) تأتي لعدة معانٍ منها:

- **التبعيص:** نحو قوله تعالى: ﴿ لَن تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا ممّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فإنّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ [2].
- **ابتداء الغاية:** نحو قوله تعالى: ﴿ مِّنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَى﴾[3]، وفي مثال آخر يبيّن الأشمونيّ في (في باب العدد) [4] كيف يجري الأوَّل على لفظ الواحد، والآخر على المعنى، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [5].

ففي قوله تعالى: ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ ﴾ استخدم ضمير الإفراد باعتبار لفظ (مَنْ)، وفي قوله تعالى في تتمة الآية: ﴿ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ استخدام ضمير الجمع باعتبار معنى جمع هذا يعني أنه قد وظَّف الآية الكريمة ليبين الجمع بين حملين: حمل على لفظ (مَنْ) فأفرد الضمير، وحمل على معنى (مَنْ) فجمع الضمير.

ثالثاً- الحديث الشريف:

هو أحد أهم مصادر الاحتجاج في شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك، وإنْ كان لم يعتمد عليه بشكل أساس في النقل والاحتجاج –كغيره من النحاة المتأخرين والقدماء– (فقد نقل من أحاديث الرسول ﷺ سبعة وسبعين حديثاً منها مكررة)، وهذه الندرة في النقل والاحتجاج تعود لثلاثة أسباب أساسية:

---

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ، 3/ 199.

(2) سورة آل عمران، الآية: 92.

(3) سورة الإسراء، من الآية: 1.

(4) ينظر: شرح الأشمونيّ، 189/3.

(5) سورة البقرة، الآية: 112.

الأوَّل- الاعتقاد بوقوع اللحن في بعض رواياته، ولاسيَّما ما روي منه بالمعنى، بدليل تعدد روايات الحديث الواحد أحيانًا، وهذا لا يستقيم؛ لأَنَّ اللحن إذا حصل فمرده إلى الرواة المتأخرين، وينفيه أيضاً حرص علماء الحديث على تحرير صحته متنًا وسندًا، وكان من الممكن رجوع النحاة -ومنهم الأشمونيّ وابن هشام- إلى كتب صحاح الحديث التي كانت مدَّونة في عهدهم؛ لتلافي نقل أَحاديث رويت بالمعنى، ولم تكن ألفاظها مطابقة لقول النبي ﷺ، وكان بمقدورهم أيضًا الاكتفاء بالأحاديث المتواترة دفعاً لدعوى جهل بعض الرواة أو عجمتهم، واختلاف الروايات ناشئ في بعض الأحيان عن تبديل الراوي لبعض الألفاظ بسبب السهو أو النسيان، وتبقى لغة الرواة -وهم الصحابة رضي الله عنهم- على مستوى عالٍ من الفصاحة، وأرى أَنَّ تعدد الروايات ليست مطعنًا في حجَّة الحديث؛ لأَنَّ النبي ﷺ كان يتحدث عن الموضوع نفسه في مرّات متعددة بسبب استفسار أو موقف معين، فلا يكرر ألفاظه تكرارًا تامًا، فيعرض الموضوع بألفاظ متعددة والمعنى واحد، وقد بيَّن ابن حزم الأندلسيّ (ت456هـ) سبب تعدد الرواية، وأثبت أَنَّه لا يؤثر في صحّة الحديث، فقال: "وليس اختلاف الروايات عيباً في الحديث، إذا كان المعنى واحداً؛ لأَنَّ النبي ﷺ صح عنه أَنَّه كان إذا حدَّث بحديث كرره ثلاث مرّات، فنقل كلّ إنسان بحسب ما سمع، فليس هذا الاختلاف في الروايات ممّا يوهن الحديث إذا كان المعنى واحداً[1].

الثّاني- عدم تمكّن النحاة -ومنهم الأشمونيّ- من علمي الحديث والرواية، وهذا ما جعلهم يستشهدون به على قلّة، ولا يعرفون عنه مطلقًا، "وخير شاهد على

(1) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (علي بن أحمد، ت: 456هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 135/1، وابن حزم فقيه وأديب، ينظر: ترجمته في: إخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطي (علي بن يوسف، ت: 646هـ)، الناشر: مكتبة المتنبي، القاهرة، ص156، والأعلام، للزركلي، 254/4.

ذلك سيبويه الذي استشهد في كتابه بثمانية أحاديث فقط"[1]، ولم يستزد خوفاً من الغلط؛ لأنَّ تجربته معروفة في تعلم الحديث، حين لحن –في حلقة حماد بن سلمة (ت167هـ) [2] بالبصرة– فرفع (أبا الدرداء) في قوله ﷺ: (ليس من أصحابي إلاَّ من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) [3]، وهو منصوب على الاستثناء، ثمَّ ترك حلقة الحديث، ولزم الخليل يتعلم منه حتَّى برع في النحو، ولم يتخلص من تأثير هذا الموقف الذي سبب له –على ما يبدو– عقدة لازمته طوال حياته، وتجلت في إعراضه عن الاحتجاج بالحديث، فقلَّده النحاة اللاحقون ظنًا منهم أنه لم يجز الاحتجاج به.

الثَّالث– إقبال النحاة –ومنهم الأشمونيّ– على القرآن بسبب حفظهم لكثير من الآيات وأكثر من حفظهم للأحاديث فقد استسهلوا حفظ القرآن؛ لتلاوته في العبادات كما استسهلوا حفظ الشعر؛ لكثرة دورانه على الألسن ولتخليد مناسباتهم وتمجيد بطولاتهم، وقد ساعدهم على حفظ القرآن والشعر –أكثر من الحديث– تقدمهما عليه في التدوين.

وقد نظر النحاة إلى الاحتجاج بأقوال الصحابة نظرة مضطربة، فاستبعدها فريق، وضمها فريق ثانٍ إلى الأحاديث المروية بالمعنى، على أَنَّها مأثورة عن النبي

---

(1) لم ينص سيبويه حين أورد الأحاديث أنها من كلام النبي ﷺ، وساقها بألفاظ توحي بأنها من كلام العرب.

(2) عالم بالحديث واللغة، كان له حلقة للحديث في البصرة، تُوُفِي سنة (167هـ)، ينظر: مراتب النحويين لأبي الطيب علي بن عبد الواحد اللغوي الحلبي، (ت351هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: مطبعة الهيئة، مصر، (د، ط)، القاهرة، ص107، وقصة لحن سيبويه، في كتاب طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، ص92، تح: محمد أبو الفض إبراهيم، الناشر: دار الكتب، مصر، ط2، 1984م.

(3) لم أقف عليه في مصادر الحديث الأساسية المتوفرة، وأورده السيوطي برواية: (ما من أحد من أصحابي إلا لو شئت لأخذت عليه في بعض خلقه، غير أبي عبيدة بن الجراح) ينظر: الجامع الصغير للشيباني (أبي عبد الله محمد بن الحسن) (ت132هـ) 437/2، الناشر: دار القزاز والعلوم الإسلامية، باكستان (1411هـ/1990م).

ﷺ ومجالسه، قال البغدادي (ت1093هـ): "والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه ويلحق به ما روي عن الصحابة وآل البيت"[1]، "لكن البغدادي لم يلتزم بذلك فاقتصر احتجاجه في (خزانة الأَدب) على حديثين فقط، وقولين اثنين لبعض الصحابة"[2].

ومن مظاهر النقل عن الحديث الشريف عند الأشمونيّ ما يلي:

أ. إنَّ الأشمونيّ –تشابه مع ابن هشام– في النقل عن أحاديث رسول الله ﷺ– من أجل التدعيم التقعيدي، والتأكيد لبعض شواهد القرآن –كما فعل المتقدمون من النحاة– وليس لوضع قواعد نحويّة وصياغتها.

ب. استشهد الأشمونيّ –في باب الابتداء– على أن الجملة الواقعة خبراً لا تحتاج إلى رابط إذا كان المبتدأ نفسه في المعنى[3] بالحديث: (أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله) [4].

فـ (أفضلُ) مبتدأ، وجملة (لا إله إلاَّ الله) هي الخبر، وقد استغنت عن الرابط؛ لأنها المبتدأ نفسه في المعنى[5].

ج. ذهب الأشمونيّ في (باب الاستثناء) إلى أن (سوى) تعامل بما تعامل به (غير) فتُرفع وتُنصب وتُجر[6]، خلافاً لسيبويه "الذي حصرها في الظرفية، وجعل ما عدا

---

(1) خزانة الأدب للبغدادي، 10/9، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

(2) الملحق الإحصائي في كتاب خزانة الأدب، 61/13.

(3) ينظر: شرح الأشمونيّ، 264/1.

(4) ينظر: الموطأ لابن مالك (مالك بن أنس ﷺ): تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت (1406هـ/1994م، 215/1، وسنن الترمذي، وهو الجامع الكبير، للإمام محمد بن عبسى بن سورة الترمذي (ت279هـ) مركز البحوث وتقنية المعلومات، الناشر: دار التأصيل، ط1 (1435هـ/2014م) 219/9، برواية (خير) بدل: أفضل.

(5) ينظر: شرح الأشموني، 265/1.

(6) شرح الأشمونيّ، 436/2.

ذلك ضرورة"[1]، واستشهدوا على جرها بحديثين: الأوَّل: (دعوت ربي ألا يسلِّط على أمتي عدواً من سوا أنفسها) [2] والثاني: قوله عليه الصلاة والسلام: (ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض) [3].

د. وذهب الأشمونيّ في باب (أفعل التفضيل) في مطابقة أفعل التفضيل من عدمه (عند الإضافة) بقوله –صلى الله عليه وسلم– : " ألا أخبركم بأحبّكم إليّ وأقربكم مني مجلسًا يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً[4].

هـ. استشهد الأشمونيّ في باب (عطف النسق) على جواز حذف حرف العطف وحده دون المعطوف به[5] بالحديث: (تصدَّق رجلٌ من دينارِه، من درهمِه، من صاع بُرِّه، من صاع تَمْرِه) [6] فاكتفى بحذف الواو، ولم يحذف (مِنْ).

و. استشهد في باب النداء عن جواز حذف (يا) النداء قبل اسم الجنس – تبعًا للناظم– على قلّة[7]، بالحديث: (ثوبي حَجَرُ)[8]، يريد يا حجر، وهو ما منعه البصريون، وقصوره على السماع فلم يقيسوا عليه.

---

(1) الكتاب، 407/1، والمسألة خلافية، ينظر: الإنصاف (المسألة 39) 294/1.

(2) صحيح مسلم، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة البابي الحلبي، توزيع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 305/8، برواية (سألتُ) بدل (دعوتُ)، و(أنفسهم) بدل (أنفسها).

(3) صحيح البخاري، للإمام عبد الله بن محمد بن إسماعيل البخاري، 137/8، برواية (ما أنتم فأهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود أو كالشعرة...) بلا ذكر موطن الشاهد (سواكم).

(4) ينظر: شرح الأشمونيّ، 210/4.

(5) ينظر: شرح الأشمونيّ، 4/ 515.

(6) صحيح مسلم، 85/4.

(7) شرح الأشمونيّ،5/ 17.

(8) صحيح البخاري 57/1، بإثبات (يا) وهو على لسان موسى عليه السلام: (... فذهب مرة يغتسل، فوضع ثوبه على حجر، ففر الحجر بثوبه، فخرج موسى عليه السلام في إثره يقول: ثوبي يا حجر).

ز. استشهد ابن الجزريّ (ت711هـ) في باب (أسماء الأفعال والأصوات) بالحديث القدسي: "(أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، بَلْه ما أُطْلعتُم عليه) [1]، على أنَّ (بَلْهَ) اسم فعل أمر بمعنى: (دع)" [2] ".

واستشهد الأشمونيّ "بالحديث نفسه برواية (مَنْ بَلْهِ) [3] على أنَّ (بَلْهَ) قد تخرج عن معانيها المعروفة، وهي: (اسم فعل أمر، أو مصدر لفعل مهمل، أو بمعنى كيف، أو بمعنى غير)، وتقع مجرورة بـ (من) [4] "، على معنى من أجل، أو من غير، أو سوى.

ح. استشهد الأشمونيّ في باب (إعراب الفعل) بالحديث: (من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنَّ مسجدنا يؤْذِنا بريح الثوم) [5].

على أن جزم الفعل (يؤذِنا) "على سبيل الإبدال من الفعل (يَقْرُب) فهو بدل فعل من فعل، وليس الجزم على الجواب كما ذهب الكسائي حين استدل بالسماع وأورد الحديث"[6]، واستشهد الأشمونيّ على المسألة نفسها أيضاً بقول أحد الصحابة للنبي ﷺ: (يا رسول الله لا تُشْرِفْ يُصِبْك سهمٌ) [7] بجزم الفعل (يصبك) على أن بدل من الفعل (تُشْرِف) المجزوم.

---

(1) صحيح البخاري، 145/4 برواية (ذُخْراً بلْه) وهو ما أورده الأشمونيّ في شرحه: 91/5.

(2) كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري، محمد بن يوسف (ت711هـ)، ص282، تح: د. مصطفى أحمد النماس، الناشر: مطبعة السعادة، القاهرة، ص282.

(3) بهذه الرواية ورد في سنن ابن ماجه 1447/2، تح: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحصاء الكتب العربية.

(4) ينظر: شرح الأشمونيّ، 5/ 91.

(5) ورد الحديث في صحيح مسلم 741/2 برواية مختلفة لا شاهد فيها وهي: (فلا يقربن مسجدنا ولا يؤذينا بريح الثوم)، كما ورد في الموطأ 17/1، برواية (فلا يقرب مساجدنا، يؤذينا بريح الثوم).

(6) شرح الأشمونيّ، 5/ 209.

(7) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ط. ذهب الأشمونيّ إلى أنَّ مميَّز الثلاثة والعشرة وما بينهما من الأعداد يجرّ بمن، إنْ كان اسم جنس نحو: شجر وتمر، أو اسم جنس جمعي نحو: قوم ورهط، فقالوا: (ثلاثة من التمر) و(عشرة من القوم) [1]، وقال تعالى: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ ﴾ [2]، وقد يجرّ هذان الاسمان المميزان بإضافة العدد إليهما نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي المَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾[3]، وقول النبي ﷺ: (ليس فيما دون خمسِ ذودٍ صدقة) [4] وبهما استشهد الأشمونيّ "فأجازه على قلّة وقصره على السماع"[5].

ي. أيد الأشمونيّ بعض الوجوه النحويّة القليلة أو النادرة التي هي أقرب إلى اللهجات البعيدة ببعض الأحاديث فاستشهد في باب (النكرة والمعرفة) على اتصال (نون الوقاية) باسم التفضيل[6] بالحديث: (غير الدجالِ أخوفني عليكم)[7]، لمشابهته فعل التعجب، واستشهد الأشمونيّ كذلك "على اتصالها باسم الفاعل لمشابهته الفعل"[8] بالحديث: (فهل أنتم صادقوني) [9]، وكلاهما غاية في القلة لا يقاس عليه.

---

(1) شرح الأشمونيّ، 5/ 290.

(2) سورة البقرة، من الآية: 260.

(3) سورة النمل، من الآية: 48.

(4) صحيح البخاري 127/2 و141، والذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهي مؤنثة لا واحدة لها من لفظها، والحديث في الموطأ أيضاً: 265/1.

(5) شرح الأشمونيّ، 5/ 291.

(6) المصدر نفسه، 126/1.

(7) صحيح مسلم، 366/8.

(8) شرح الأشمونيّ، 126/1.

(9) صحيح البخاري، 180/7، برواية (صادقني) وهو موجه إلى يهود خيبر الذين أهدوا له شاة مسمومة، فقال لهم: (إني سائلكم عن شيء فهل أنتم صادقيَّ عنه...).

ك. استشهد الأشمونيّ "في باب (ظنّ وأخواتها) بالحديث: (تعلموا أَنَّ ربكم ليس بأعور) [1]، على تضمين الفعل (تعلَّمْ) معنى (اعْلم) الذي يفيد اليقين ويتعدى إلى مفعولين"[2].

ل. استشهد في باب (إعمال المصدر) على جواز إضافة المصدر إلى مفعوله –وهو قليل[3] بالحديث: (وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً) [4]، خلافاً لمن خصه بضرورة الشعر.

م. استشهد الأشمونيّ على حذف (الفاء) من جواب (أمَّا) بقول عائشة[5] وهو: (وأمّا الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافًا واحدًا) [6].

ن. من أمثلة استشهاد الأشمونيّ بأقوال الصحابة استشهاده على إعمال اسم المصدر[7] عمل المصدر بقول عائشة[8]: (من قبلة الرجل زوجته الوضوء)[9].

وذلك تبعاً لابن مالك على مذهب الكوفيين، أمَّا البصريون فقد منعوه إلاَّ في الضرورة وتأولوا على إضمار فعل.

رابعاً- الشعر العربي:

بلغت شواهد الأشمونيّ في النقل عن الشعر في سياق شرحه ثمانين وتسعمائة شاهد، وظَّفها جميعها – بوصفها مصدرًا أصيلاً للاحتجاج النقلي– لصياغة مجموعة

---

(1) صحيح مسلم، 353/8، برواية (تعلموا أنه أعور، وأنّ الله تبارك وتعالى ليس بأعور)، وهو في سنن الترمذي، 22/7 برواية: (اعلموا)، ولا شاهد فيها.

(2) شرح الأشمونيّ، 24/2.

(3) المصدر السابق، 289/2.

(4) جزء من حديث (بني الإسلام على خمس)، وهو في صحيح مسلم، 419/1، وليس منه: (من استطاع إليه سبيلاً)، فقد أتمه النحاة بالآية 97 من سورة آل عمران، وخلطوا بينهما.

(5) شرح الأشمونيّ، 5/ 293.

(6) صحيح البخاري، 183/3.

(7) شرح الأشمونيّ، 4/ 29.

(8) هكذا نسبه الأشمونيّ.

(9) الموطأ، 44/1، ونسبته فيه إلى عبد الله بن مسعود، لا إلى السيدة عائشة.

من القواعد من ناحية ثمَّ توضيح كثير من الشواهد وتدعيمها من جهة أخرى وهو في ذلك يشبه ابن هشام بل يشبهه أيضًا في استعانته بشواهد لشعراء ينتمون إلى العصرين الجاهلي والإسلامي، وكانت استعانتهم بهم والنقل عنهم على ثلاث مراتب من حيث الكمية:

الأوّلى: جرير وعمر بن أبي ربيعة وذي الرِّمة والفرزدق.

الثانية: أمية بن أبي الصَّلت، وامرؤ القيس، والحطيئة، والأعشى، والكميت بن زايد، وحسان بن ثابت.

الثالثة: العجّاج، ثمَّ النابغة، ثم الأحوص، ثمَّ طرفة بن العبد، ثمَّ زهير بن أبي سلمى.

وأورد الأشمونيّ خمسة وتسعين شاهدًا مجهولة القائل أو متعددة النسبة.

ومن أمثلة شواهده الشعريّة ومظاهر النقل عنده، ما يلي:

أ. نقل الأشمونيّ في باب حروف الجرّ قول رؤبة[1].

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُه

على جرّ (بلد) بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد (بل) [2]

ب. واستشهد الأشمونيّ بعدد من الأبيات على قضايا هي أقرب إلى القلة أو الندرة أو الشذوذ أو الضرورة، من ذلك استشهاده في باب (الاستثناء) على دخول (ما) على (حاشا) الفعلية على قلّة[3] بقول الأخطل[4]:

---

(1) ديوان رؤبة بن العجاج (ت145هـ)، وهذا البيت من بحر الرجز، تح: وليم بن الورد البروسي، الناشر: دار ابن قتيبة، الكويت، ص150.

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ، 3/ 302.

(3) شرح الأشمونيّ، 3/ 461.

(4) هذا البيت من بحر الوافر، وقد نسبه العيني والسيوطي للأخطل، ينظر: ديوان الأخطل، تح: محمد المنسي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط1، (1414هـ/1994م)، ص568، رأيت أي علمت، ومفعوله الثاني محذوف تقديره: دوننا، وما حاشا قريشاً، أي: باستثناء قريش.

رَأَيْتُ النَّاسَ، ماحاشا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ، أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا

ج. واستشهد في باب (عطف النسق) بقول الهُذِلي[1]:

فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا يُوَشِّحُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ ويُفْضِلُ

على حذف المعطوف عليه إذا كان العاطف (أو) وهو نادر، والتقدير: فهل لك من أخٍ أو من والدٍ، و(مِن) زائدة في الموضعين[2]، وقد أجازوا حذفه –على قلّة– مع الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ البَحْرَ فَانفَلَقَ ﴾ [3] أي: فضربَ فانفلقَ، إمّا حذفه مع الواو فهو كثير.

د. واستشهد "في باب المقصور والممدود بقول العجاج[4]:

وَالْمَرْءُ يُبْلِيهِ بَلَاءُ السِّربالْ تَعَاقُبُ الإِهْلاَلِ بَعْدَ الإهلالْ

على مد المقصور (بِلى) لضرورة الشعر، وهي مسألة خلافية منعها جمهور البصريين مطلقًا وأجازها جمهور الكوفيين مطلقاً، وقد أجازه الأشمونيّ مطلقاً"[5].

ومثل ذلك استشهاده على مد المقصور (اللَّهَى) للضرورة[6] في قول أبي المقدام[7]:

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمَنْ شِيشَاءِ يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ، واللَّهاءِ

---

(1) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين، وهو من بحر الطويل، برواية (يَفْصل) بدل (يفضل)، ولعله تصحيف، ويوشِّح: من التزيين، والعِشار: الذوق التي عمرها عشرة أشهر، و(يفضل) من الإفضال، وهو الإحسان، ينظر : شرح الأشموني، 516/4.

(2) ينظر: المصدر السابق، 4/ 516.

(3) سورة الشعراء، من الآية: 63.

(4) نسبهما الأشمونيّ إلى العجاج، وهو من بحر الرجز، وهما في ديوانه، 223/2 و224، ويبليه في الإبلاء، نحو بلى الثوب أي: خَلَق.

(5) ينظر: شرح الأشمونيّ، 5/ 337.

(6) ينظر: المصدر السابق، 5/ 339.

(7) نسبه إليه أو إلى أعرابي من البادية، ينظر: المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الالفيّة المشهور بشرح الشواهد الكبرى، للعيني (ت855هـ)، تح: د. علي محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، (1431هـ/2010م)، 507/4، والشيشاء نوع من التمر لم يشتد نواه، وينشب: يتعلق في المسعل، وهو موضع السعال من الحلق، أصله (اللَّهى) جمع لهاة، وهي هنة في أقصى سقف الفم.

واستشهد في باب (كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً) بقول الراجز [1]

فتسْتَرِيح النفسُ مِنْ زفْراتها

على تسكين عين (زَفْرة) عند الجمع المؤنث السالم للضرورة، والقياس فتحها إتباعاً كحركة الفاء[2]، واستشهد للمسألة نفسها[3] بقول الشاعر[4]:

وَحُمِلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَالِيٌّ بِزَفْرَاتِ الْعُشّيّ يُدَانِ

هـ. وتمثل الأشمونيّ بأبيات لأبي نواس (ت198هـ) فأورد في باب (الايتداء) منها قوله:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمّ وَالْحَزَنِ [5]

مثالاً على الاستغناء بنائب الفاعل (على زمن) عن الخبر، فاسم المفعول (مأسوف) مجرور ظاهراً بإضافة المبتدأ إليه (غير)، وهو بحكم المبتدأ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة"[6].

و. وأورد الأشمونيّ في باب (عطف النسق) [7] قول أبي نواس[8]:

إِنَّ مَنْ سَادَ، ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّه

---

(1) لم أقف على قائله، وهو في الخصائص، 316/1، والزفرة: الشدة، وهو من بحر الرجز.

(2) شرح الأشمونيّ، 5/ 347.، وتتمته:

علّ صروفَ الدهر أو دولاتِها تدلْننا اللمةَ من لمّاتِها

تَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِن زَفْراتِها

(3) ينظر: المصدر السابق، 119/4.

(4) هو في خزانة الأدب، 380/3 لعروة بن حذام العذري، وهو من بحر الطويل، والزفرة هنا عكس الشهيق، وهو يتحدث عما يعانيه من فراق ابنة عمه عفراء.

(5) البيت من بحر المديد، لأبي نواس، وهو من شعراء الدولة العباسية، فهو من لا يحتج بشعره، وإنَّمَا ذكره الشاعر للتمثيل.

(6) ينظر: شرح الأشمونيّ، 191/1.

(7) المصدر السابق، 4/ 372.

(8) هذا البيت من الخفيف، ينظر: ديوان أبي نواس، ص493، برواية: قال لمن ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جده

على عدم إفادة (ثم) معنى الترتيب في العطف، فالأصل سيادة الجد أولاً ثم الأب، ثم الابن.

ز. وأورد الأشمونيّ "في باب إعراب الفعل بيتاً للشريف الرضي (ت406هـ)، هو[1]:

أَتَبِيتُ ريَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكرِي وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

مثالاً على نصب الفعل المضارع (أبيتَ) بأنَّ مضمرة بعد الواو في جواب الاستفهام[2].

ح. وتمثل الأشمونيّ في باب الابتداء ببيت لأبي العلاء المعريّ (ت499هـ) قوله[3]:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ غَضبٍ فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

على جواز ذكر خبر (لولا)، وهو جملة (يُمسكه) إذا كان كونًا خاصًا دلّ عليه دليل، وقد لحن بعضهم أبا العلاء، "أمَّا إن كان الخبر كوناً خاصاً فُقِدَ دليله فقد وجب ذكره (إثباته) وقد تقدم استشهاده على ذلك بالحديث: (لولا قومك حديثو عهدٍ بالإسلام لهدمتُ الكعبة)، وجمهور النحاة لا يجيزون مجيء خبر (لولا) كوناً خاصاً فهو عندهم كون عام واجب الحذف"[4].

خامساً- بعض مصادر الشروح التعليمية:

وفيما يلي جدول إحصائي يقيِّم النقول عن النحاة واللغويين وعلماء الأدب ورواة الحديث في كتاب (شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك) وأسماء هؤلاء الذين نقل عنهم الأشمونيّ، ومدى التفاوت الكمي والتقني في نقله عنهم والملاحظ أنه نقل

---

(1) هذا البيت من الكامل، ديوان الشريف الرضي، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: مطبوعات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة التراث، (د،ط)، (د، ت) 497/1، برواية أخرى لا شاهد فيها، هي:
أهون عليك، إذا امتلأت من الكري أني أبيت بليلة الملسوع

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ، 5/ 207.

(3) هذا البيت من الوافر، ينظر: شروح سقط الزند لأبي العلاء المعريّ، تح: مصطفى السقا، إشراف: د. طه حسين، ط الهيمئة المصرية العامة للكتاب، (1406هـ/1986م): 104/1، والغضب: السيف القاطع.

(4) شرح الأشمونيّ: 1/ 295.

عن أربعة ومائة عالم في ألفين ومائتين وواحد وستين موضعاً عن هؤلاء العلماء وفق الجدول التَّالي:

م	العالم النحويّ	مرّات نقل الأشمونيّ عنه	ملاحظات
1	ابن مالك (ت672هـ)	587 مرّة	خمساً وسبعين مرّة من الكافية الشافية، وأربعاً وسبعين ومائة ومرّة من شرحها، وثلاثاً وسبعين ومائتي مرّة من التسهيل، وتسعاً وخمسين من شرحه، وثلاث مرّات من شواهد التوضيح والتصحيح، ومرّة واحدة من كلّ من التحفة، والضروري في التصريف، والعمدة والنكت على مقدمة ابن الحاجب والضروري في التصريف وعشرات المرات الناظم من غير تسمية المصدر.
2	سيبويه (ت180هـ)	272 مرّة	–
3	الأخفش الأوسط (ت215هـ)	136 مرّة	ثلاث مرّات من الأوسط، وثلاثاً وثلاثين ومائة مرّة من غير تسمية المصدر.
4	الفرّاء (ت207هـ)	110 مرّات	–
5	المبرّد (ت285هـ)	109 مرّات	–
6	الفارسيّ (ت377هـ)	85 مرّة	مرّتين من التذكرة، ومرّة واحدة من كلّ من الحجة والحلبيات، واثنين وثمانين من غير تسمية المصدر.
7	ابن الناظم (ت686هـ)	78 مرّة	–
8	ابن عُصْفور (ت669هـ)	77 مرّة	مرّتين من المقرب، ومرّة واحدة من كلّ من شرح جمل الزجاجي، وشرح إيضاح الفارسيّ، وثلاث وسبعين من غير تسمية المصدر.
9	الكسائي (ت189هـ)	67 مرّة	–
10	الفرّاء (ت: 207هـ)	110 مرّات	–

م	العالم النحويّ	مرّات نقل الأشمونيّ عنه	ملاحظات
11	المبرّد (ت285هـ)	109 مرّات	–
12	الفارسيّ (ت: 377هـ)	85 مرّة	مرّتين من التذكرة، ومرّة واحدة من كلّ من الحجة والحلبيات، واثنين وثمانين من غير تسمية المصدر.
13	ابن الناظم (ت686هـ)	78 مرّة	–
14	ابن عُصْفور (ت669هـ)	77 مرّة	مرّتين من المقرب، ومرّة واحدة من كلّ من شرح جمل الزجاجي، وشرح إيضاح الفارسيّ، وثلاث وسبعين من غير تسمية المصدر.
15	الكسائي (ت: 189هـ)	67 مرّة	–
16	السيرافي (ت: 368هـ)	41 مرّة	–
17	الخليل (ت180هـ)	41 مرّة	–
18	ابن السرّاج (ت316هـ)	35 مرّة	–
19	ابن جني (ت392هـ)	35 مرّة	أربع مرّات من المحتسب ومرّة من الخصائص وثلاثين من غير تسمية المصدر.
20	الزجاج (ت: 311هـ)	34 مرّة	–
21	يونس (ت: 181هـ)	31 مرّة	–
22	الزمخشريّ (ت538هـ)	31 مرّة	ثلاث مرّات من الكشاف، ومرّة واحدة من كلّ من الأنموذج والمفصل، وستاً وعشرين من غير تسمية المصدر.
23	ابن خروف (ت609هـ)	27 مرّة	–
24	الجرميّ (ت: 225هـ)	23 مرّة	–
25	أبو حيان (ت745هـ)	23 مرّة	إحدى عشرة مرّة من الارتشاف، واثنتي عشرة من غير تسمية المصدر.
26	ابن كيسان (ت299هـ)	22 مرّة	–

م	العالم النحويّ	مرّات نقل الأشمونيّ عنه	ملاحظات
27	الشلوبين (ت655هـ)	22 مرّة	–
28	ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)	17 مرّة	إحدى عشر مرّة من التوضيح، وست مرّات من المغني
29	أبوعمر بن العلاء (ت154هـ)	16 مرّة	–
30	أبو زيد الأنصاريّ (215هـ)	16 مرّة	–
31	ابن الحاجب (ت646هـ)	15 مرّة	مرّة واحدة من شرح المفصل، وأربع عشرة مرّة من غير تسمية المصدر.
32	قطرب (ت: 206هـ)	14 مرّة	–
33	ثعلب (ت291هـ)	13 مرّة	–
34	الأنباريّ (ت: 577هـ)	13 مرّة	–
35	المراديّ (ت: 749هـ)	13 مرّة	–
36	هشام الضرير (ت: 209هـ)	11 مرّة	–
37	ابن برهان (ت: 456هـ)	11 مرّة	مرّة واحدة من شرح لمع ابن جني، وعشر مرّات من غير تسمية المصدر.
38	الجوهري (ت: 394هـ)	10 مرّات	ثلاث مرّات من الصحاح وسبع مرّات من غير تسمية المصدر
39	ابن الشجري (ت: 354هـ)	9 مرّات	أربع مرّات من الأمالي، وخمس مرّات من غير تسمية المصدر.
40	الجزولي (ت: 607هـ)	9 مرّات	–
41	عيسى بن عمر الثقفي(ت:149هـ)	8 مرّات	–

م	العالم النحويّ	مرّات نقل الأشمونيّ عنه	ملاحظات
42	السهيلي (ت: 583هـ)	8 مرّات	–
43	معمر بن المثنى (ت210هـ)	7 مرّات	–
44	ابن درستويه (ت341هـ)	7 مرّات	مرّة واحدة من الإرشاد، وست مرّات من غير تسمية.
45	الرُّماني (ت384هـ)	7 مرّات	–
46	ابن القطاع (ت514هـ)	7 مرّات	–
47	ابن السيد (ت521هـ)	7 مرّات	–
48	ابن إياز (ت: 688هـ)	7 مرّات	مرّتين من شرح الفصول لابن معط، وخمس مرّات من غير تسمية المصدر.
49	ابن السكّيت (ت: 244هـ)	6 مرّات	مرّة من شرح ديوان كثير، وخمساً من غير تسمية المصدر.
50	الزجاجي (ت: 337هـ)	6 مرّات	–
51	النحاس (ت: 337هـ)	6 مرّات	–
52	ابن يابشاذ (ت: 454هـ)	6 مرّات	–
53	ابن الطراوة (ت: 528هـ)	6 مرّات	–
54	ابن هشام الخضراويّ (ت: 646هـ)	6 مرّات	–
55	ابن أبي الربيع (ت68هـ)	6 مرّات	مرّة واحدة من شرح إيضاح الفارسيّ وخمساً من غير تسمية.
56	البخاري (ت: 256هـ)	5 مرّات	من الجامع الصحيح
57	الزبيدي (ت: 379هـ)	5 مرّات	مرّة واحدة من مختصر كتاب العين وأربع من غير تسمية.

م	العالم النحويّ	مرّات نقل الأشمونيّ عنه	ملاحظات
58	الأعلم الشمنتري (ت476هـ)	5 مرّات	–
59	الأصمعي (ت216هـ)	4 مرّات	–
60	ابن الأعرابي (ت231هـ)	4 مرّات	–
61	الزيادي (249هـ)	4 مرّات	–
62	السجستاني (ت250هـ)	4 مرّات	–
63	الربيعي (ت420هـ)	4 مرت	–
64	ابن سيدة (ت421هـ)	4 مرّات	مرّة واحدة من المخصص وثلاثاً من غير تسمية المصدر
65	ابن طاهر (ت580هـ)	4 مرّات	–
66	ابن طلحة (ت640هـ)	4 مرّات	–
67	المكودي (ت807هـ)	4 مرّات	مرّة واحدة من شرح الألفيّة وثلاث من غير تسمية المصدر
68	اللحياني (ت220هـ)	3 مرّات	–
69	ابن سعدون (ت231هـ)	3 مرّات	–
70	ابن قتيبة (ت276هـ)	3 مرّات	–
71	ابن الباش (ت528هـ)	3 مرّات	–
72	ابن الخشاب (ت567هـ)	3 مرّات	–
73	الصميري (تق6هـ)	3 مرّات	–
74	العكبري (ت616هـ)	3 مرّات	–
75	ابن مُعطٍ (ت623هـ)	3 مرّات	مرّة من الألفيّة ومرّتين من غير تسمية المصدر.
76	ابن الخباز (ت: 637هـ)	3 مرّات	من النهاية

م	العالم النحويّ	مرّات نقل الأشمونيّ عنه	ملاحظات
77	أبــو عمــرو الشــيباني (ت206هـ)	مرّتين	–
78	الرياشي (ت257هـ)	مرّتين	–
79	الأخفش (ت: 315هـ)	مرّتين	–
80	ابن دريد (ت321هـ)	مرتينن	–
81	القاليّ (ت: 356هـ)	مرّتين	مـرّة واحـدة مـن الأمـاليّ وأخـرى مـن غيـر تسـمية المصدر.
82	ابن الذكيّ (ت421هـ)	مرّتين	من البديع
83	أبــو العــلاء المعــريّ (ت44هـ)	مرّتين	–
84	التبريزيّ (ت: 502هـ)	مرّتين	–
85	الحريريّ (ت: 516هـ)	مرّتين	–
86	ابن الدهان (ت569هـ)	مرّتين	–
87	ابن ملكون (ت584هـ)	مرّتين	–
88	الصاغانيّ (ت605هـ)	مرّتين	–
89	صــــدر الأفاضــــل (ت610هـ)	مرّتين	–
90	ابن يعش (ت643هـ)	مرّتين	–
91	ابن الحاج (ت647هـ)	مرّتين	من نقد على المقرب لابن عُصْفور
92	الإمام مالك (ت179هـ)	مرّة واحدة	من الموطأ
93	ابن سعيد (ت180هـ)	مرّة واحدة	–
94	النضــــر بــــن شُــــمَيل (ت: 204هـ)	مرّة واحدة	–
95	ابن سلام (ت224هـ)	مرّة واحدة	–

م	العالم النحويّ	مرّات نقل الأشمونيّ عنه	ملاحظات
96	أبو داوود (ت275هـ)	مرّة واحدة	من السنن
97	كُراع النمل (ت309هـ)	مرّة واحدة	–
98	ابن ولاد (ت323هـ)	مرّة واحدة	–
99	المطرِّز (ت: 345هـ)	مرّة واحدة	من اليواقيت في اللغة
100	الطبرانيّ (ت360هـ)	مرّة واحدة	من العجم
101	ابن خالويه (ت370هـ)	مرّة واحدة	–
102	أبو هلال العسكريّ (ت: 395هـ)	مرّة واحدة	–
103	الهَرَويّ (ت401هـ)	مرّة واحدة	–
104	المَهْدَويّ (ت440هـ)	مرّة واحدة	–
105	ابن هشام اللخميّ (ت577هـ)	مرّة واحدة	–
106	الرنديّ (ت610هـ)	مرّة واحدة	–
107	الفاسيّ (ت656هـ)	مرّة واحدة	–
108	الفيروزآباديّ (ت: 817هـ)	مرّة واحدة	من القاموس
109	الشاطبيّ (ت790هـ)	مرّة واحدة	من شرح الألفيّة
110	العلم الأندلسيّ (ت661هـ)	مرّة واحدة	–

سادساً- النثر:

يُعَدُّ النثر أحد مصادر النقل والاحتجاج المهمة التي استعان بها الأشمونيّ لاستظهار مسائله النحويّة وشرحها والتدليل عليها، وقد نقل ستة وتسعمائة قول، منها سبعة وعشرون مثلاً، أذكر منها على سبيل المثال:

أ. استشهاد الأشمونيّ بالقول (عَلَى التَّمرةِ مِثْلُهَا زُبْداً) على وجوب تقديم الخبر (النكرة) إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء (جزء) من الخبر[1]، لأنَّه لا يجوز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ومثله: في الدار صاحبها.

ب. استشهاد الأشمونيّ "في باب (كان وأخواتها) بقول بعضهم: "ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب" الكملة من بني عبس لم يوجدْ –كانَ– مثلهم[2]، على زيادة (كان) سماعاً بين الفعل ومرفوعه"[3].

ج. واستشهد في "باب (إعمال اسم الفاعل) بعدة أقوال منها: (أمَّا العسل فأنا شراب) على إعمال صيغة المبالغة (فعَّال) عمل الفعل"[4]، وقوله: " (إنه لمنحاز بوائكها)، على إعمال صيغة (مِفْعال) عمل الفعل أيضًا"[5]، واستشهد "بقول بعضهم (أظنني مُرْتَجلاً، سُويَّراً فرسخًا)، على جواز إعمال اسم الفاعل المصغر عل فعله عند الكسائي وغيره من الكوفيين، وهو مردود، لأن (فرسخاً) ظرف مكان والظرف يكتفي برائحة الفعل"[6].

---

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ، 1/ 291.

(2) القول لقيس بن غالب في فاطمة –زوجة زياد العبسي– وكان كلّ واحد من أولادها نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة، وقد ضُربَ به المثل فقيل: أنجبُ من فاطمة، يُنظر: المثل رقم (4293) في مجمع الأمثال للميدانيّ، 349/2.

(3) شرح الأشمونيّ، 277/1.

(4) المصدر السابق، 4/ 58.

(5) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(6) المصدر نفسه، 4/ 50.

المبحث الثَّالث

الموازنة بين مصادر الشارحين

أوَّلاً- مصادر الشروح التعليمية.

ثانياً- مصادر الشروح الموسوعية.

ثالثاً- مصادر الاحتجاج بين ابن هشام والأشمونيّ .

من المعروف أنَّ شروح الألفيّة قد بدأت منذ عصر تأليفها في القرن السابع الهجري، وكان من المفترض أنْ يعمد الشرّاح إلى توضيح عبارة الناظم وبيان مراده فيما غمض من أبياتها، وتقديم شروح واضحة مبسطة للمتعلمين، لكن الذي حصل أن المُقْدِمين على شرح الألفيّة –ومنهم ابن هشام والأشمونيّ– وجدوا أمامهم محصولاً وافرًا من كتب العربية بعامةٍ، والنحو بخاصة ثمرة القرون السابقة كما وجدوا محصولاً أوفر من شروح الألفيّة نفسها، فلم يستطيعوا مقاومة إغراء أمّات كتب العربية، فألزموا أنفسهم بالإفادة منها بكثرة، فابتعدوا بذلك –قليلاً أو كثيراً– عن الغاية التعليمية التي قصدوا إليها من خلال شروحهم للألفية، وبدا بعضهم أقرب إلى التأليف النحويّ منه إلى الشرح، وقد اتخذ موقفهم من المصادر اتجاهين:

1–**الاتجاه التعليمي ويمثله ابن هشام:** ويتمثّل في الاطلاّع على كتب التراث، وتقديم عصارتها من خلال شروح وُضِعَتْ أصلاً لتلاميذ لا يتوقون إلى أبعد من فهم أبيات الألفيّة ومسائلها.

2–**الاتجاه الموسوعي ويمثّله الأشمونيّ:** ويتمثلّ في حرص بعض الشرّاح على الإفادة الموسوعيَّة من كلّ ما سبق ومحاولة استيعاب هذا التراث الهائل بما تضمنه من شروح وآراء وأقوال، على نحو يوفر على القارئ عناء معرفة رأي كلّ عالم أو شارح حول مسألة بعينها من المسائل التي حوتها الألفيّة.

وقد كان التفاوت واضحاً في الاتجاهين، بين الاقتصار على ما هو ضروري لتوضيح مقاصد الناظم ومعاني المنظومة بشيء من الإيجاز والاعتدال من جهة، والإحاطة والشمول، وكثرة النقل والاقتباس، وحشد الوجوه المتعددة، والحالات المختلفة في بعض المسائل من جهة أخرى.

وقد اعتمد النحاة ومنهم ابن هشام والأشمونيّ على مصادر الاحتجاج التي تشمل: (القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب نظمه ونثره)، والملاحظ في هذا السياق أَنَّ الشواهد التي نقلها ابن هشام والأشمونيّ قد نقلها غيرهما من شرّاح

الألفيّة، وهذا ما سيتولى البحث استظهاره في موضعه- إن شاء الله تعالى- وذلك من خلال الصفحات التَّالية:

أَوَّلاً - مصادر الشروح التعليمية: ويمثلها شرح: (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) لابن هشام:

عند الموازنة بين ابن هشام وغيره من شرّاح الألفيّة المنتمين إلى الشروح التعليمية يلحظ أنهم تخففوا من عزو الآراء والنصوص المقتبسة إلى أصحابها ومصادرها عزوًا كاملاً ودقيقًا، تأثرًا منهم بالهدف التعليمي الذي يرمي إلى تقديم الألفيّة واضحة ميسّرة للتلاميذ الذين لا تهمهم معرفة المصادر بقدر ما يهمهم استيعاب المنظومة وفهمها، واتضح منهجهم في ذلك من خلال نسبة بعض النقول إلى أصحابها ومصادرها معًا، أو إلى مصادرها فقط أو إلى جمهور النحاة، وجماعتهم ومدارسهم، فقد كانت مصادر الشروح التعليمية، ومنها كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) قليلة في الأَصل، وزاد في ذلك قلّة توثيق الشرّاح، ومنهم ابن هشام، فلم يذكروا سوى تسعة وسبعين من علماء اللُّغة والنحو، نصّوا على النقل عنهم وعن بعض كتبهم، وكان أكثرهم ذكرًا عند ابن هشام وغيره من النحاة أصحاب الشروح التعليمية للألفية ابن مالك نفسه الذي ذكره كثيرًا ابن هشام والنحاة القدامى من شرّاح الألفيّة باسم (المصنِّف أو الناظم) ونقلوا كثيرًا من كتبه، ويليه سيبويه، حيث لم يذكروا كتابه إلاَّ في أضيق الحدود، فكان مصدر الشرّاح ومنهم ابن هشام، إذ اقتبسوا كثيرًا من آرائه ونصوصه، ومن هؤلاء النحاة غير ابن هشام ابن الناظم الذي اعتمد عليه كثيراً وعدَّه ضرورياً لعلم النحو، وباقي العلوم أيضًا فقال: "... كتاب سيبويه كتاب لا نظير له ولا غنى لامرئ في اقتناء العلوم الإسلامية

عنه"[1]، ويلي سيبويه عند ابن هشام وغيره من النحاة أصحاب الشروح التعليمية الأخفش الأوسط[2] فالكسائي، فابن الناظم، فأبو عليّ الفارسيّ، فالمبرد[3]، فابن عُصْفور[4] فالفراء[5] فيونس[6]، وقد نقل بعض شرّاح الألفيّة عن ابن هشام الأنصاريّ نفسه، والمرادي، وابن عقيل، وبعض اللغويين، مثل الجوهري (ت: 394هـ)[7]، وابن سيده (ت: 458هـ)[8]، وابن السكّيت (ت: 244هـ)[9]، والأزهري (ت: 371هـ)[10]، وعدد من القرّاء.

كما نقل ابن هشام وغيره من أصحاب الشروح التعليمية للألفية عن عشرات العلماء منذ القرن الثّاني الهجري إلى القرن التاسع الهجري نقلاً متفاوتاً بحسب الفترة الزمنية الخاصة بكل شارح، أمثال: عيسى بن عمر الثقفي (ت: 149هـ)[11]، وأبي عمرو بن العلاء (ت: 154هـ)[12]، والإمام الشافعيّ (ت: 204هـ)[13]،

---

(1) المصباح في علم المعاني، والبيان البديع، لبدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم، ص31، تح: د. حسني عبد الجليل يوسف، الناشر: دار مكرم للطبع والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية.

(2) ينظر: مراتب النحويين، لعبد الواحد بن علي حلبيص111، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، مصر، 1987م.

(3) ينظر: أخبار النحويين البصريين، الإمام الحسن بن عبد الله السيرافي، (ت368هـ)، ص105، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1 ، 1995م.

(4) ينظر: كتاب البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي (ت817هـ) ، ص160، تح: محمد المصري، الناشر: مركز المخطوطات والتراث، الكويت.

(5) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص131، والبلغة، ص238.

(6) ينظر: أخبار النحويين البصريين، ص33.

(7) ينظر: البلغة، ص66، والبغية، 466/1.

(8) ينظر: المصدر السابق، ص148، والبغية، 143/2.

(9) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص202.

(10) ينظر: البغية، 19/1.

(11) ينظر مراتب النحويين، ص43، وطبقات النحويين واللغويين، ص40.

(12) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص35.

(13) ينظر: الفهرست، لابن النديم (ت438هـ)، تح: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط2، ص294.

وأبـــي زيـــد الأنصـــاريّ (ت: هـــ)، وابـــن كيســـان (ت: 299هـــ)[1]، والزجَّـــاج (ت: 311هـ)[2]، والسِّـيرافي (ت: 368هـ)[3]، وابـن جنِّـي (ت: 372هـ)[4]، وعبـد القـاهر الجرجـاني (ت: 471هـ)[5]، والزمخشـريّ (ت: 538هـ)، وابـن الشَّـجري (ت: 542هـ)[6]، وأبن الخبّاز (ت: 637هـ)، وابن الحاجب (ت: 207هـ) وابن يعيش (ت: 643هـ) وأبي الربيع (ت: 688هـ)[7].

وقد نسب ابن هشام وغيره من النحاة القدامى أصحاب الشروح التعليمية للألفية في بعض الأحيان بعض النصوص والآراء إلى مصادرها مشفوعة بأسماء مؤلفيها، فذكروا كثيراً من عناوين الكتب مثل: الكافية الشافية وشرحها، والتسهيل وشرحه، والعمدة وشرحه، والتحفة من كتب ابن مالك، والتذكرة والإغفال والحجة، والمسائل البغداديات والشيرازيات من كتب أبي عليّ الفارسيّ(ت: 388هـ)، والإرشاد في النحو لابن درستويه (ت: 341هـ)[8]، والترشيح لخطب الماردي (ت: 641هـ)[9]، والخصائص والمحتسب لابن جني، وشرح الجزولية للأُبَّدي (ت: هـ)[10]، وشرحي إيضاح الفارسيّ لابن أبي الربيع وهشام الخضراويّ (ت: 646هـ)[11]، وشرح كتاب

(1) يُنظر: طبقات والنحويين واللغويين، ص153، للزبيدي، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الكتب، مصر، ط2، 1984م.

(2) ينظر: أخبار النحويين البصريين، ص111.

(3) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص119، والبلغة، ص86.

(4) ينظر: البلغة، ص141، والبغية، 132/2.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص134، والبغية، 106/2.

(6) ينظر: البلغة، ص235، والبغية، 342/2.

(7) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، والبغية، 125/2.

(8) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص116، والفهرست، ص93، والبغية، 36/2.

(9) ينظر: البلغة، ص97، والبغية، 553/1.

(10) ينظر: البلغة، ص159، والبغية، 199/2.

(11) ينظر: البلغة، ص226، والبغية، 267/1، والأعلام، 138/7.

سيبويه للسيرافي، والخفاف الإشبيلي (ت: 657هـ)[1]، والصفَّار (ت: 630هـ)[2]، وشرح الهادي للزنجاني (ت: 655هـ)[3]، والكافي لابن فلاح (ت: 680هـ)[4]، ومعاني الحروف للزجاجي (ت: 337هـ)[5].

وفيما يلي بيان لمصادر الشروح التعليمية التي أَمكن إِحصاؤها عند ابن هشام:

1- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك:

م	العالم النحويّ	عدد نقول ابن هشام عنه	ملاحظات
1	سيبويه (ت180هـ)	43 مرّة	-
2	الناظم (ابن مالك) (ت672هـ)	53 مرّة	مرّتين من التسهيل، وواحدة من شرح الكافية، وخمس مرّات من غير تسمية المصدر.
3	الأخفش الأوسط (ت215هـ)	26 مرّة	مرّة واحدة من الأوسط، ومرّة أخرى من حواشيه على كتاب سيبويه، وثماني مرّات من غير تسمية المصدر.
4	ابن الناظم (ت686هـ)	15 مرّة	-
5	الكسائيّ (ت189هـ)	23 مرّة	-
6	الجوهريّ (ت394هـ)	6 مرّات	مرّتين من الصحاح وأربع مرّات من غير تسمية المصدر.

(1) ينظر: البغية، 473/1.

(2) ينظر: البلغة، ص173، والبغية، 256/2، والأعلام 178/5.

(3) ينظر: البغية، 122/2، والأعلام، 179/4.

(4) ينظر: البغية، 302/2، والأعلام، 303/7.

(5) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص119، والبغية: 77/2.

م	العالم النحويّ	عدد نقول ابن هشام عنه	ملاحظات
7	الفارسيّ (ت377هـ)	11 مرّة	مرّة واحدة من الحجة وأربع مرّات من غير تسمية المصدر.
8	الفرّاء (ت207هـ)	17 مرّة	–
9	المبرّد (ت285هـ)	16 مرّة	–
10	الزمخشـــــــــريّ (ت538هـ)	7 مرّات	–
11	ابـــــن الســـــرّاج (ت316هـ)	3 مرّات	–
12	ابـــــن السّـــــكِّيت (ت244هـ)	مرّتين	مرّة واحدة من شرح ديوان كثير عزة ومرّة أخرى من غير تسمية المصدر.
13	ابـــــن كيســـــان (ت299هـ)	5 مرّات	–
14	ابـــــن عُصْـــــفور (ت669هـ)	10 مرّات	مرّة واحدة من المقرّب، ومرّة أخرى من غير تسمية المصدر.
15	ابن هشام الخضراويّ (ت646هـ)	مرّتين	مرّة واحدة من شرح إيضاح الفارسيّ، ومرّة أخرى من غير تسمية المصدر.
16	عيســـى بـــن عمـــر (ت149هـ)	مرّتين	–
18	الأخفـــش الأوســـط (ت215هـ)	20 مرّة	–
19	الفرّاء (ت207هـ)	10 مرّات	–

ثانياً- مصادر الشروح الموسوعية: (ويمثّلها شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك):

حرص الأشمونيّ وغيره من النحاة أصحاب الشروح الموسوعية للألفية على تسمية مصادرهم في كثير من الأحيان وهي كثيرة كثرة واضحة، لأنها محصلة وافية للشروح السابقة ومصادرها من ناحية، ولأمهات كتب النحو من ناحية أخرى.

ويلحظ أنَّ الأشمونيّ ومعه المراديّ لم يذكرا شرّاح الألفيّة المتقدمين باستثناء ابن الناظم وأبي حيَّان، إلاَّ مرّات قليلة، فالأشمونيّ الذي أكب على شرح المرادي، واستوعبه لم ينص على النقل عنه إلاَّ في اثنتي عشرة مرّة، في حين حرص على ذكر العلماء المتقدمين على أَنَّهم الأصل والمصدر، وحرص الاثنان على توثيق نقولهما –إلى حد ما– عن الناظم من خلال كتبه الأخرى، كما أَنَّ توثيق الشروح الموسوعية – ومنها شرح الأشمونيّ– للنصوص والآراء المنقولة لم يكن كاملاً، ولا دقيقًا، فقد أُغفلت نسبة كثيرة منها، ونُسِبَ بعضها إلى ذويها ومصادرها حيناً وبعضها الآخر إلى ذويها فقط.

وقد بلغ مجموع العلماء الذين صُرِّحَ بالنقل عنهم في شرحي الأشمونيّ والمراديّ أربعين ومئة فقط، كان في مقدمتهم ابن مالك نفسه، ويليه سيبويه فالأخفش الأوسط فابن الناظم، فالمبرد، فالفراء، فأبو عليّ الفارسيّ، فالكسائي فابن عُصْفور، فالسيرافي، فالخليل، فابن السرّاج، فابن جني، فالزجّاج، فيونس، فالزمخشريّ، وابن خروف[1] وكان عدد هؤلاء العلماء وكتبهم في مقدمة مصادر الشروح التعليمية عند ابن هشام وغيره من النحاة القدامى شارحي الألفيّة، وذلك تبعًا لحجم الشروح وطبيعتها.

كما ذكر أصحاب الشروح الموسوعية كتبًا بعناوينها، مثل كتب ابن مالك وأبي عليّ الفارسيّ، والمسائل للأخفش الأوسط، والأمالي لثعلب، وشروح كتاب

(1) ينظر: البلغة، ص157، والبغية، 203/2، للسيوطي.

سيبويه للسيرافي والصفَّار، وشرح إيضاح الفارسيّ لابن هشام الخضراويّ، والمحتسب والمخصص لابن جنّي، والأنموذج والكشاف والمفصل للزمخشريّ، وشرح المفصل لابن يعيش، والنهاية لابن الخباز، والمقرَّب لابن عُصْفور، وارتشاف الضرب لأبي حيان، والتوضيح والمغنى لابن هشام.

ثالثاً: مصادر الاحتجاج بين ابن هشام والأشمونيّ:

يُراد بمصادر الاحتجاج الشواهد التي يستعين بها النحاة لإثبات صحّة الآراء والقواعد النحويّة، وتأكيد بعض الوجوه أو رفضها[1]، ويأتي في مقدمة تلك الشواهد أقربها من الوجوه السائدة المبنية على الكثرة والقياس المطَّرد.

وتُعدُّ مصادر الاحتجاج أحد الجوانب التي اختلف النحاة حولها، ومن ذلك اختلافهم في الاحتجاج ببعض القراءات القرآنية بين متشدد ومتساهل، بالأحاديث النبويّة، بأشعار المولَّدين والمتأخَّرين.

وبالتدقيق في مصادر الاحتجاج عند ابن هشام والأشمونيّ من جهة، والنحاة القدامى من شرّاح الألفيّة من جهة أخرى يُلحظ أن الشعر أوفر حظاً من النثر عندهم، بل كان المصدر الأوَّل وفرةً ويليه القرآن الكريم، فكلام العرب الذي يُعدُّ الحديث النبويّ قسماً منه، ولم يلتفتوا كثيراً إلى النثر، فاقتصروا على بعض الأقوال السائرة التي جرى قسم منها مجرى الأمثال، وهي ممّا يُسهل حفظهُ.

وفي رأيي أن سبب اهتمام ابن هشام والأشمونيّ وغيرهما من شرّاح الألفيّة بالشعر وإقبالهم عليه أكثر من القرآن يعود لاطمئنانهم إلى بقاء القرآن محفوظًا في الصدور وبين السطور، وأمّا قلّة اعتمادهم على الحديث فلم تكن متعمدة، إذ شغلهم عنه وفرة الأشعار، والإقبال على الشواهد القرآنية.

---

(1) ينظر: تقنية الاحتجاج للنحو العربي، ص25، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، arabiai.com 2020/8/22م.

ويلحظ اشتراك ابن هشام والأشمونيّ من جهة، وغيرهما من النحاة شرّاح الألفيّة من جهة أخرى في منهج التعاطي مع شواهد مصادر الاحتجاج ويمكن توضيح ذلك على النحو التَّالي:

1-تقديم الشاهد القرآنيّ أولاً؛ لأَنَّ القرآن الكريم كان مصدرهم الأوَّل في الاحتجاج، وإتباعه بشاهد أو أكثر من الشعر -في أغلب الأحيان- زيادة في الشرح والتوضيح، فتتوالى الشواهد -القرآنية والشعريّة- بكثرة واضحة تبرز عنايتهم بالشواهد القرآنية.

2-الاستشهاد ببعض أقوال العرب لاسيِّما ما جرى منها مجرى الأمثال، وهي أقوال موجزة، لجأوا إليها لإثبات القواعد النادرة التي لم تطرد حينما تعوزهم الشواهد من القرآن الكريم والشعر.

3-لم يكن منهجهم في عرض الشواهد دقيقًا في رأيي فقد يسوقون الشاهد كاملاً، (آية أو آيتين أحياناً أو بيتاً أو بيتين، وحديثاً أو مثلاً)، وقد يحذفون جانبًا من الشاهد فيجردونه من سياقه الكامل، فلا يكملونه إلا في حالات قليلة، ويكتفون بذكر كلمة واحدة منه أو جملة فيها موطن الاستشهاد، وقد ينسبونه فيذكرون صاحب القراءة أحياناً أو صاحب الشعر والقول أحياناً أخرى.

وقد يسوقون الحديث على نحو يوحي بأنّه من كلام العرب من غير قرينة أو إشارة إلى أَنَّه حديث شريف، ويشار في هذا المجال إلى كثرة تجزئة الآيات والأبيات، وإلى عدم نسبة الأشعار والأرجاز إلى حد كبير في الشروح، ويكفي الإشارة إلى أَنَّ أكثر من ثمانية ومائتي بيتٍ ساقها الأشمونيّ مجزوءة، وإلى أَنَّ أكثر من نصف عدد الشواهد الشعريّة كان غير منسوب إلى قائليه، فقد كان عرضهم للشواهد قائماً على الاقتصار على موطن الشاهد في أحيان كثيرة، لاعتقادهم أَنَّ ذلك كافٍ، وعلى عدم نسبة معظم الشواهد لعدم قناعتهم بضرورة ذلك، وعلى إهمال الروايات التي لا تتفق وقواعدهم والاقتصار على الروايات

الشائعة ولو كانت مخالفة للدواوين وهذه خصيصة منهجية دقيقة اشترك فيها النحاة من شرّاح الألفيّة بما فيهم ابن هشام والأشمونيّ.

4-اشترك شرحا ابن هشام والأشمونيّ من جهة وشروح الألفيّة الأخرى من جهة أخرى في قسم كبير من الشواهد -على اختلاف أنواعها- فأفاد اللاحقون من السابقين في اعتماد الشواهد، وإضافة شواهد جديدة، وفي رأيي أَنَّ شواهد الشرّاح لم تختلف عن شواهد سيبويه ومَن تلاه من أعلام النحاة المتقدمين، وليس للشراح إلاَّ فضل جمعها وحفظها في شروحهم ثمَّ خدمتها للشرح والتوضيح.

وسأركز في هذا المحور على الموازنة بين ابن هشام والأشمونيّ وذلك برصد شواهد الاحتجاج التي ورد عند ابن هشام والأشمونيّ بغية الوقوف على الاشتراك بين الطرفين في التوظيف لتلك الشواهد، وفيما يلي دراسة وتحليل لهذه الموازنة:

1- القرآن الكريم:

سأعرض نماذج من الشواهد القرآنية التي وردت عند ابن هشام والأشمونيّ، مع توظيف تلك الشواهد بين الطرفين:

أ- أورد ابن هشام[1] والأشمونيّ[2] قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [3] في باب (الإضافة) للاستشهاد على جواز الفصل بين المضاف الذي هو شبه الفعل في العمل والمضاف إليه، بمعمول المضاف من مفعول به أو ظرف، وهما في ذلك يتبعون قول الناظم:

(418) فَصِلْ مُضَافَ شِبْهُ فَعَلَّ مَا نُصْبِ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجُزْ وَلَمْ يُعَبْ

(419) فَصِلْ يَمِينَ وَاضْطِرَارًا وَجِدًّا بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نَدَّا [4]

(1) ينظر: أوضح المسالك، 266/2.

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ، 275/2.

(3) سورة الأنعام، من الآية: 137.

(4) ينظر: ألفيّة ابن مالك، ص103.

وهذا التوظيف للشاهد القرآنيّ السابق مأخوذ عن الكوفيين، وقد نقله ابن الناظم[1]، وابن الجزريّ[2]، وابن عقيل[3].

ب- أورد ابن هشام[4] والأشمونيّ[5] قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ [6] في باب (عطف النسق) للاستشهاد على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة تكرار حرف الجرّ، لثبوت سماع ذلك في الشعر والنثر، وقد أتيا بهذا الشاهد شرحاً لقول الناظم:

(559) وَعُودُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خفضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

(560) وَلَيْسَ عُنْدُي لَازِمًا، إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ، صَحِيحًا مُثْبَتًا[7]

ج- استشهد الأشمونيّ في باب (التنازع) [8] بقوله تعالى: ﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[9] على تنازع الفعلين، وبقوله تعالى: ﴿ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[10].

د- تحدَّث الناظم في باب (إعمال المصدر المضاف إلى فاعله) فذكر أنَّه يجره ثم ينصب المفعول به، نحو قولك: عجبتُ من شرب زيدٍ العسلَ، كما تحدَّث عن إعمال المصدر المضاف إلى مفعوله، فذكر أَنَّهُ يجره ثم يرفع الفاعل نحو عجبتُ من شرب العسلِ زيدٌ[11]، لكنَّ المراديّ توقف بعد شرحه أحوال المصدر المضاف

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم، ص405.

(2) ينظر: كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري، ص184، تح: مصطفى أحمد الفاسي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1983م.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، 82/2.

(4) ينظر: أوضح المسالك، 61/3.

(5) شرح الأشمونيّ، 115/3.

(6) سورة النساء، من الآية: 1.

(7) ينظر: ألفيّة ابن مالك، ص142.

(8) ينظر: شرح الأشمونيّ، 199/2-200.

(9) سورة الكهف، من الآية: 96.

(10) سورة الحاقة، من الآية: (19).

(11) يُنظر: شرح ابن عقيل، 101/1-102.

عندما أضيف منه إلى مفعوله فذهب إلى أنَّ رفعه الفاعل قليل، واستشهد بقراءةٍ لابن عامر[1]، ولم يقصر عمله على الشعر فقال: ﴿ذِكْرُ رَحْمةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ برفع الدال والهمزة –وليس ذلك مخصوصاً بالضرورة على الصحيح برفع الدال والهمزة–"[2].

وقد وردت هذه الآية بالتوظيف نفسه عند ابن هشام[3] والأشمونيّ[4]، ومن أمثلة الاستشهاد بالقراءات الشاذة قول الناظم:

(943) أَحَرْفُ الْإِبدَالِ: هَدَّأَتْ موطيا فَأُبَدِّلُ الْهَمْزَةَ مِنْ واو وَيَا[5]

وخرَّج بعض الشرّاح الإبدال في الحروف الأخرى على الشذوذ[6]، واستشهدوا بقراءة الأعمش[7] ﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾[8]، على إبدال الذال من الدال، وذهب إلى ذلك ابن هشام[9] وابن الناظم[10] والمرادي[11]، وفي الباب نفسه عند الحديث عن التقاء همزتين ثانيتهما ساكنة في كلمة واحدة كما في قول الناظم:

(949) ومداً أُبْدِلَ ثَاني الهمزين من كلمةٍ أن يسكُنْ كـ: آثِر، وائتُمِن[12]

---

(1) كذلك قرأها يحيى بن يعمر بالرفع أيضاً. ينظر: شرح مختصر ابن خالوية، ص86، سورة مريم: الآية (2).

(2) توضيح المقاصد، 12/3–13، والآية: (2) التي استشهد بها من سورة مريم.

(3) ينظر: ابن هشام، 118/2.

(4) شرح الأشمونيّ، 102/3.

(5) ينظر: ألفيّة ابن مالك، ص223.

(6) ينظر: توضيح المقاصد 4/6، وشرح الأشمونيّ، 282/4.

(7) ينظر: الأعلام، 135/3.

(8) سورة الأنفال، من الآية: 57، وينظر: المحتسب، 280/1.

(9) ينظر: أوضح المسالك، 325/3.

(10) ينظر: شرح ابن الناظم، ص843.

(11) توضيح المقاصد، 24/6.

(12) ينظر: ألفيّة ابن مالك، ص224.

أي: وجوب إبدال الهمزة الثانية مدّة من جنس حركة ما قبلها، للتخفيف، كما في (إيثار، وإيلاف)، وخرّجوا قراءة عاصم[1] لقوله تعالى: ﴿ إِيلاَفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾ [2] على الشذوذ.

2- الحديث الشريف:

سأعرض نماذج من شواهد الحديث الشريف التي وردتْ عند ابن هشام والأشمونيّ، وذلك على النحو التالي:

أ- استشهد ابن هشام[3] والأشمونيّ[4] بالحديث الشريف: (مَن تعزَّى بعزَاء الجاهلية فأعِضُّوه بهَنِ أبيه، ولا تَكنوا) [5] في باب (المعرب والمبني) عند حديثهما عن الأسماء الستة بمراعاة لغة النقص (هنُ) الذي أصله (هنو) وحذفت منه الواو سماعاً للتخفيف، وإعرابه بالحركات بدل الحروف عند إضافته، وقد تبعهما في ذلك ابن الناظم[6] والمرادي[7].

ب- استشهد ابن هشام[8] والأشمونيّ[9] –في باب (النكرة والمعرفة)– بالحديث: (إنَّ الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم) [10] وذلك على جواز انفصال ضمير الرفع

---

(1) نسبها ابن خالويه في ص180 من مختصره.

(2) سورة قريش، الآية: 2.

(3) ينظر: أوضح المسالك، 31/1

(4) ينظر: شرح الأشمونيّ، 69/1.

(5) ينظر: مسند أحمد، 136/5.

(6) ينظر: شرح ابن الناظم، ص38.

(7) ينظر: توضيح المقاصد، 72/1.

(8) ينظر: أوضح المسالك، 69/1.

(9) ينظرك شرح الأشمونيّ، 117/1.

(10) جزء من حديث يوصي فيه النبي ﷺ بالرفق بالخدم وقد ورد في كتاب الكبائر للإمام الذهبي (ت:748هـ)، تح: أبي عبيدة، الناشر: مكتبة الفرقان، الإمارات العربية المتحدة، ط2، (1424هـ/2003م) ص203، وتتمته (... أطعموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تكتسون، ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون، فأعينوهم، ولا تعذبوا خلق الله، فإنّه ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياهم).

واتصاله بفعل (كان) وأخواتها إذا وقع خبراً، واختار ابن مالك الاتصال، مع تقديم الأخص.

ج- كما استشهدا على اتصال الضمير بالفعل الناقص[1]، بالحديث الشريف: (إن يكنه فلن تُسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله)[2]، وقد استشهد بهذا الحديث على الآلية نفسها من التوظيف، السيوطي[3].

د- ذهب الأشمونيّ في باب (الاستثناء) –تبعًا للناظم– إلى أَنَّ (سوى) تعامل بما تعامل به (غير) فترفع وتنصب وتجر[4]، واستشهد على ذلك بالحديث الشريف: (دعوت ربي ألا يسلِّط على أمتي عدوًا من سوى أنفسها) [5].

هـ- استشهد الأشمونيّ في باب (عطف النسق) على جواز حذف حرف العطف وحده دون المعطوف به[6] بالحديث: (تصدق رجل من دينارِه ومن درهمه، من صاع بُره، ومن صاع تمره) [7] فاكتفى بحذف الواو ولم يحذف (مِن).

و- استشهد ابن هشام[8] والأشمونيّ[9] في باب (جوازم الفعل المضارع) على جواز مجيء فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا من اللفظ بالحديث: (مَنْ يقُم ليلةَ القدرِ إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) [10] .

أمَّا الفارق الكمي في توظيف شواهد الحديث الشريف بين ابن هشام والأشمونيّ فهو على النحو التالي:

---

(1) ينظر: أوضح المسالك، 238/1، وشرح الأشمونيّ، 393/1.

(2) ينظر: صحيح البخاري، 112/1.

(3) ينظر: البهجة المرضية، ص65.

(4) ينظر: شرح الأشمونيّ، 436/2.

(5) ينظر: صحيح مسلم، 305/8.

(6) ينظر: شرح الأشمونيّ، 117/3.

(7) صحيح مسلم، 85/4.

(8) ينظر: أوضح المسالك، 179/4.

(9) ينظر: شرح الأشمونيّ، 236/5–237.

(10) صحيح البخاري، 16/1.

1-في كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) لابن هشام ورد ستة وعشرون حديثاً.

2-في كتاب (شرح الأشمونيّ) ورد سبعة وسبعون حديثًا، ستة منها مكررة.

3-كلام العرب من شعر ونثر:

يُعَدُّ كلام العرب (الشعر والنثر) مصدرًا مهمًا من مصادر الاحتجاج لدى ابن هشام والأشمونيّ، بل إنَّ الشعر هو المصدر الأوَّل في الواقع، وإنَّ كان القرآن الكريم وقراءاته أعلى المصادر مرتبة.

وقد بنى ابن هشام والأشمونيّ قواعدها على ما وصل إليهم من كلام العرب، إذ ضاع معظمه، وما بقي منه إلاَّ القليل، قال أبو عمرو ابن العلاء (ت: 154هـ): "ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلاَّ أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير"[1]، لكن القليل الذي تبقى كان وافرًا" فأكب عليه النحاة يستخرجون منه قواعد النحو وأصوله، وكان ميلهم إلى الشعر واضحًا، فأسقطوا بذلك كثيرًا من كلام العرب، وفق معايير زمانية ومكانية، ووضعوا أيضًا شروطًا عدّة ينبغي توافرها في الرواة "[2].

وفيما يلي دراسة لتوظيف كلام العرب عند الشارحين للألفية:

أولاً- الشعر:

سأعرض نماذج من الشواهد الشعريّة التي وردت عند ابن هشام والأشمونيّ مع النظر في آليات توظيف تلك الشواهد بين الطرفين.

1-استشهد ابن هشام والأشمونيّ (في باب المعرب والمبني) عند حديثهما عن إعراب الأسماء الستة[3]، بقول الشاعر[4]:

بِأَبِهْ اقْتَدى عُدَي فِي الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابَه أبهُ فَما ظَلَمْ

---

(1) الخصائص لابن جني، 386/1.

(2) الاقتراح للسيوطي، ص44 وما بعدها.

(3) ينظر أوضح المسالك، 43/1، وشرح الأشمونيّ، 49/1.

(4) نسب هذا البيت لرؤبة بن العجّاج يمدح فيه عدي بن حاتم ، وليس موجود في ديوانه ، وذكره ناشره في زيادات الديوان .

حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين (بأبه ، ويشابه أباه) بالحركات الظاهرة، فجر الأولى بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة، وهذه لغة من لغات العرب في الأسماء الستة .

وتسمّى هذه اللغة بلغة النقص، كما أن إعرابها بالحروف –الواو والألف والياء– تسمى لغة الاتمام .

وأما فقد استشهدا[1] بالبيت القائل[2]:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وهذه لغة بالحارث، وجماعة من العرب .

2–استشهد ابن هشام والأشمونيّ[3] (في باب أفعال المقاربة) بقول الشاعر[4]:

أَبُنِّيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيَت إِلَى الْمَكَارِمِ فَافْعَلِ

على أن قولُه : (كارب) في البيت تعد اسم فاعل لكرب التّامّة، فلا تحتاج إلى اسم وخبر، بل تحتاج إلى فاعل فحسب، وفاعله هو قوله : (يومه) فتكون إضافته إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله .

وقد زعم جماعة أنه اسم فاعل من (كرب) الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

3–كما استشهد الأشمونيّ "بعدد من الأبيات على قضايا هي أقرب إلى القلة أو الندرة أو الشذوذ أو الضرورة، من ذلك استشهاده في باب (الاستثناء) على دخول

---

(1) ينظر: أوضح المسالك ، 44/1، وشرح الأشموني ، 50/1.

(2) نسب بعض الناس هذا الشاهد لأبي نجم الفضل بن قدامة العجلي الراجز ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج.

(3) ينظر: أوضح المسالك، 282/1، والأشمونيّ، 458/1.

(4) من البحر الكامل، للشاعر عبدقيس ابن خفاف –بضّم الخاء– من بني عمرو بن حنظلة ، وهي أول قصيدة له، يوصي فيها ابنه.

(ما) المصدريّة على (حاشا) الفعلية على قلّة"[1] بقول الأخطل[2]:

رَأَيْتُ النَّاسَ، مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ، أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا

4-واستشهد الأشمونيّ في باب كيفية تثنية (المقصور والممدود) وجمعها تصحيحًا بقول الراجز[3]: **فتسْريحُ النفسُ من زفراتها**

وذلك على تسكين عين (زَفْرة) عند الجمع المؤنث السالم للضرورة، والقياس فتحها إتباعًا كحركة الفاء[4].

أمَّا الفارق الكمي في توظيف الشواهد الشعريّة بين ابن هشام والأشمونيّ فكان على النحو التَّالي:

1-في كتاب (أوضح المسالك لألفية ابن مالك) ورد واحد وستون وخمسمائة شاهد.

2-في كتاب (شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك) ورد ثمانون وتسعمائة شاهد.

ثانياً- النثر:

سأعرض نماذج من الشواهد النثرية التي وردت عند ابن هشام والأشمونيّ، ومن أمثلة هذه النماذج ما يلي:

1-استشهد ابن هشام والأشمونيّ في أثناء حديثه عن الأسماء الستة في باب (المعرب والمبنى) بقولهم: (مكره أخاك لا بطل) [5] بقصر (أخ) وإعرابه بالحركات المقدَّرة على الألف على لغة القصر[6]، وهو مرفوع على الابتداء عند البصريين،

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ، 165/2.

(2) ديوان الأخطل، ص568، والبيت من البحر الوافر.

(3) لم أقف على قائله، وهو في الخصائص، 316/1، وهو من بحر الرجز.

(4) ينظر: شرح الأشمونيّ، 118/4.

(5) مثل أورده الميداني، برقم 4117، في مجمع الأمثال: للميداني، 516/2.

(6) ينظر: أوضح المسالك، 35/1، وشرح الأشمونيّ، 71/1.

أو على أنَّه نائب فاعل لاسم المفعول (مُكْرَه) سد مسد الخبر عند الكوفيين، وذلك على رواية (مكره أخوك).

2-واستشهد ابن هشام والأشمونيّ في باب (الحال) بعدة أقوال منها قول بعضهم: (خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها) على مجيء الحال غير منتقلة[1] فـ(أطول) حال، وهي ثابتة لا تدل على تنقل أي وصف لازم، لمن عاملها دلّ على تجدد صاحبها، والأصل أن تكون منتقلة مشتقة أي وصفاً غير ثابت.

3-استشهد الأشمونيّ "في باب (كان وأخواتها) بقول بعضهم: (ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب الكَملة من بني عَبْسٍ لم يوجدْ كانَ أفضلَ منهم) [2]، على زيادة (كان) سماعاً بين الفعل ومرفوعه[3].

وقد ورد هذا الشاهد عند ابن عقيل[4].

4-استشهد الأشمونيّ وابن هشام بقول بعض العرب: (إِنْ يُزِينُكَ لَنَفَسَكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهُ)، على أنّ (إنْ) المخففة من الثقيلة قد يليها فعل غير ناسخ، وهو قليل أجازه الأخفش الأوسط، ومنعه جمهور البصريين[5].

أمَّا الفارق الكميّ في توظيف الشواهد النثرية بين ابن هشام والأشمونيّ فكانت على النحو التالي:

1-في كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) ورد سبعة عشر ومائة قول، منها واحد وعشرون مثلاً.

---

(1) ينظر: أوضح المسالك، 79/2، وشرح الأشمونيّ، 170/2.

(2) القول لقيس بن غالب في فاطمة -زوجة زياد العبسي- ينظر المثل رقم (4293) في مجمع الأمثال، 349/2.

(3) ينظر: شرح الأشمونيّ، 377/1.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل، 289/1.

(5) ينظر: أوضح المسالك، 321/1، وشرح الأشمونيّ، 511/1.

2-في كتاب (شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك) ورد ستة وتسعون ومائة قول منها سبعة وعشرون مثلاً.

ومِمَّا تقدّم في هذا المبحث يمكن استخلاص النتائج التَّالية:

1-انقسم النحاة من شرّاح الألفيّة في توظيف المصادر إلى اتجاهين (أصحاب الاتجاه التعليمي ويمثله ابن هشام / وأصحاب الاتجاه الموسوعي ويمثله الأشمونيّ).

2-كانت مصادر الشروح التعليمية -ومنها كتاب أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك- قليلة في الأصل، وزاد في ذلك قلّة توثيق الشرّاح - ومنهم ابن هشام- لها، فلم يذكروا سوى تسعة وسبعين من علماء اللغة والنحو.

3-نقل ابن هشام وغيره من أصحاب الشروح التعليمية للألفية عن عشرات العلماء منذ القرن الثّاني الهجري إلى القرن التاسع الهجري نقلاً متفاوتاً بحسب الفترة الزمنية الخاصة بكل شارح، أمثال: عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو ابن العلاء، والإمام الشافعيّ، وأبي زيد الأنصاري، وابن كَيْسان، والزجاج، والسيرافي وابن جني.

4-وقد نسب ابن هشام هو وغيره من النحاة القدامى أصحاب الشروح التعليمية للألفية -في بعض الأحيان- بعض النصوص والآراء إلى مصادرها مشفوعة بأسماء مؤلفيها، فذكروا كثيرًا من عناوين الكتب مثل: الكافية الشافية وشرحها، والتسهيل وشرحه وغيرها.

5-حرص الأشمونيّ وغيره من النحاة أصحاب الشروح الموسوعية للألفية على تسمية مصادرهم في كثير من الأحيان، وهي كثيرة كثرة واضحة لأنّها محصلة وافية للشروح السابقة ومصادرها من ناحية، وكتب النحو والعربية من ناحية أخرى.

6-ذكر النحاة أصحاب الشروح الموسوعية ومنهم الأشمونيّ -في بعض الأحيان- كتبًا بعناوينها، مثل: كتب ابن مالك وأبي عليّ الفارسيّ، والمسائل للأخفش الأوسط، والأمالي لثعلب، وشروح كتاب سيبويه للسيرافي والصفَّار، وشرح إيضاح الفارسيّ لابن هشام الخضراويّ، والمحتسب والمخصص لابن جني وغيرها.

الفصل الثَّالث

منهج الشارحين ومصطلحاتهما اللغويّة في تناول مسائل الألفيّة

المبحث الأوَّل- منهج ابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما للألفية (دراسة موازنة).

المبحث الثّاني- المصطلح اللغويّ بين ابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما للألفية.

المبحث الأوَّل

منهج ابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما للألفية (دراسة موازنة).

أَوَّلاً ـ منهج ابن هشام في شرحه للألفية.

ثانياً- منهج الأشمونيّ في شرحه للألفية.

ثالثاً- الخصائص المنهجية التي ميزت الأشمونيّ في شرحه للأَلفية.

رابعاً- مواضع الأختلاف بين ابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما للأَلفية.

المنهج – بفتح الميم – لغة: "الطريق الواضح"[1]، ومثله "المنهاج – بكسر الميم – فهو الطريقة والمذهب"[2] وبهذا المعنى ذُكر في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً ﴾[3]، ويراد بالمنهج في هذا المبحث طريقة الشارح في تناول نصوص الألفيّة، حيثُ إنَّ المناهج والأساليب مختلفة من شارح إلى آخر، تبعاً لمقدرة الشارح، ومكانته العلمية، والاتجاه الخاص الذي يختاره بالميل إلى الإيجاز، أو البسط في العرض والشرح، والمستوى الذي وُضع من أجله ذلك الشرح.

وفي هذا المبحث سيكون الاهتمام منصبًا على بيان الخصائص المنهجية لدى الشارحين والتي ظهرت في إطار المنهج الذي اتبعه كلّ منهما في شرح للألفية.

وقد تنوعت أساليب كلا الشارحين واختلفت مستوياتها في شرحهما للألفية، وإنْ التقت غاياتها في الدافع العلمي الذي انطلق منه هذان الشارحان، وأدّى تنوع الأساليب بينهما إلى تعدد مستوياتها فكانت إمّا مقتصرة على تعقب أبيات الألفيّة وشرحها بيتًا بيتًا أو الاكتفاء بشرح ما هو ضروري من أبياتها أو الإسهاب في الشرح والعرض وحشد مختلف الوجوه على نحو موسوعي، فقد تعدّدت مستويات الأداء المنهجي لشرح الألفيّة بين الشارحين فجاء الشرح أحيانًا موجزًا يكتفي بنثر ألفاظ النظم دون الخوض في التفاصيل، وجاء أحيانًا أخرى على قدر من التعمق والاتساع في الشرح إضافة إلى إعراب بعض الأبيات، وتوضيح المشكل من ألفاظها والإحاطة بمختلف مقاصد الناظم وتوضيحها.

---

(1) المصباح المنير، للفيومي، ص240، مادة (نهج)، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، 2013م.

(2) العين، للخليل، مادة (نهج)، 56/4، واللسان مادة (نهج).

(3) سورة المائدة، من الآية (48).

وفيما يلي دراسة لمنهجي هذين الشارحين للألفية:

أولاً- منهج ابن هشام في شرحه لألفَّية ابن مالك:

يُعدُّ كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) شرحًا موجزًا ومؤَّلفًا نحويًا سار فيه ابن هشام على هدى الألفيّة، وترتيبها وذلك من خلال عرضه لمسائلها شرحًا وتعريفًا وتفصيلاً، اعتمادًا على بعض مفردات النظم، فقد التزم بترتيب الألفيّة فحافظ على تسلسل أبوابها بدءا من باب (الكلام وما يتألف منه) وانتهاءً بباب (الإدغام)، لكنه عدَّل الصياغة في عناوين بعض الأبواب، فتصرف في تسمياتها على سبيل التوضيح ثم وزّع موضوعاتها بعد أَنْ كانت أبوابا.

ومن أمثلة إعادة ترتيب الأبواب صنيعه في باب (النائب عن الفاعل) [1]، الذي نظمه ابن مالك في ثلاثة عشر بيتا تحدَّث في الثّاني حتَّى السابع منها عن طريقة تحويل الفعل من صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول ثمَّ ذكر أقسام (نائب الفاعل) من ظرف أو مصدر أو جار ومجرور وشروط النيابة إلى آخر الباب لكن ابن هشام خالف الناظم فأفرد فصلا خاصًّا لصياغة الفعل المبني للمجهول جعله في نهاية الباب[2]، بعد استيفاء المسائل الأخرى، إدراكاً منه أَنَّ الصياغة تنتمي إلى التصريف.

ومن أمثلة التصرف في صياغة عناوين بعض الأبواب تسميَّات الألفيّة لعدد منها مع ما يقابلها في أوضح المسالك ما يلي:

- جاء في الألفيّة عنوان (الابتداء) بينما في أوضح المسالك باب (المبتدأ والخبر).

---

(1) ينظر: أوضح المسالك، 371/1.

(2) ينظر: المصدر السابق، 185/1.

- جاء في الألفيّة عنوان (كان وأخواتها) بينما في أوضح المسالك باب (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر) فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويُسمّى اسمها، وتنصب خبرها تشبيها بالمفعول ويُسمّي خبرها.
- جاء في الألفيّة عنوان فصل في: (ما، ولا، ولات) بينما في أوضح المسالك فصل في (ما، ولا، ولات، وإن) العاملات عمل (ليس) تشبيها بها.
- جاء في الألفيّة عنوان (إنَّ وأخواتها) بينما في أوضح المسالك باب (الأَحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر).

إنَّ تعديل الشارح ابن هشام لتسميات بعناوين بعض الأبواب فيه كثير من الدقة في التعبير الاصطلاحي ولم يؤت بها لمجرد المُخالفة في الاصطلاح والتسمية.

ولم يسرد ابن هشام أبيات الألفيّة – إلاَّ فيما ندر – فلم ينطلق من الأبيات، ولم يسق مجموعة أبيات أو بيتا أو جزءاً ليعلق عليها أو يمهِّد لها.

وقد انطلق ابن هشام في شرحه من أبواب الألفيّة عرضا وشرحا وتحليلاً يقربها إلى فهم القارئ من خلال بعض الكلمات المحدودة من الألفيّة التي جاء بها نثرا في أثناء الشرح وتجرداً من طريقة المتن المتبوع بالشرح.

وأورد أبواب الألفيّة الخمسة والسبعين بتغيير بسيط في بعض عناوين عدّة أبواب، وقدَّم لأربعة وعشرين منها بتعريفات اصطلاحية، وشروح تمهيدية موجزة رغبةً منه في توضيح الغامض منها وهي: (باب الكلام، والضمير، والعلم، والموصول، والمبتدأ والخبر، والفاعل والاشتغال، والتنازع، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال والتمييز والتحذير والإغراء، والصرف وجمع التكسير، والإمالة والتصريف).

واستحدث ابن هشام بعض الفصول الفرعية عن الأبواب الأساسية مثل فصل (الكلم) الذي تفرع عن باب (الكلام)، و(التنوين) الذي هو أحد علامات الاسم.

وامتنع عن التقديم لبعض الأبواب لاعتقاده بوضوح مسمَّياتها وسياقاتها الاصطلاحية مثل: باب (الإبدال، والوقف، والتصغير، والحكاية) وغيرها.

وحرص في كتابه على الاختصار، ومن مظاهر ذلك عدم الاستطراد في ذكر أبيات الألفيّة كأن يعترض على الناظم أو يخالفه[1]، مع التأكيد أن هذا الاختصار لم يؤد إلى الغموض أو القصور في توضيح مراد الناظم، وعلى الرغم من هذا الاختصار جعل الشرح أقرب إلى المتون منه إلى الشروح.

ثانياً- الخصائص المنهجية التي ميزت ابن هشام في شرحه للألفية :

1- بناء الشرح:

صدّر ابن هشام شرحه بخطبة مختصرة كانت دقيقة اللفظ، تامة المعنى، موفية بالغرض مِنْ وضعها، حيث احتوت على أهم العناصر الأساسية التي تدخل ضمن الهيكل العام للخطبة في ذلك الوقت فاستهلها بعد البسملة بحمد الله تعالى والصلاة والتسليم على نبيه محمد –صلى الله عليه وسلم– والثناء عليه، وعلى آله وأصحابه، وهو تقليد سائد عند أغلب الشرّاح القدامى.

وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن الدوافع التي دعته إلى شرح ألفيّة ابن مالك، وقد تمثلت في إيجازها المفرط على الرغم من غزارة علمها، وهو ما جعل أمر فهمها والإفادة منها عسيرا، يصعب على طلاب العلم، بل تكاد تكون بالنسبة إليهم من الألغاز الغامضة التي يصعب حلها، يقول في ذلك: "إن كتاب الخلاصة الألفيّة في علم العربية، نظم الإمام جمال الدين أبي عبدالله بن مالك الطائي – رحمه الله – كتاب أصغر حجما، وأغزر علمًا غير أَنَّه لإفراط الإيجاز يُعَدُّ من جملة الألغاز"[2].

---

(1) ينظر: أوضح المسالك، 78/2، 110.

(2) المصدر السابق، 31/1.

وقدَّم بعد ذلك تفصيلا واضحا للمنهج الذي اعتمده في شرح الألفيّة قائلاً: "وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أحل به تراكيبه وأنقح مبانيه، وأعذب به موارده، وأعقل به شوارده، ولا أخل به مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جهدا في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وتبويبه"[1].

وفي آخر الخطبة أفصح عن تسمية كتابه فقال: "وسميته أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك"[2]، ومن خلال هذا العرض لمحتوى خطبة ابن هشام في شرحه يمكن استخلاص أهم خصائصها المتمثلة في ذكر الدافع الذي جعله يشرح الألفيّة ثم عرض المنهج الذي اعتمده في الشرح، وذكر بعد ذلك تسمية الكتاب.

2- العناية بالحد:

تميّز شرح ابن هشام للألفية في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) بالنزعة المنطقية وبالخصوص في وضع الحدود والتعريفات متأثراً في ذلك بشرح ابن الناظم[3]، فلم يتجاوز ابن هشام دائرة الحكم النحويّ المنطقي، إذ إنّ المتمعّن في حدود أبواب شرحه يُلحظ مدى انسياقه لمنهج المناطقة في التعريف، حيثُ جاءت معتمدةً على العناصر الأساسية للحد التي تشمل النوع الذي يضم جنس المحدود، وفصله الذي به يفصل النوع من الجنس[4].

فعرَّف الحال بأنّه: "وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة كـ: (جِئْتُ راكباً، وضَرَبْتُهُ مَكْتُوفاً، ولقيتهما راكبين)، وخرج بذكر الوصف نحو: القَهْقَرِي، في رجعتُ القهقري وبذكر الفضلة الخبر في نحو زيدٌ ضاحكٌ، وبالباقي التمييز في نحو: لله دره

(1) أوضح المسالك، 31/1.

(2) المصدر السابق، 31/1.

(3) ينظر: النحو العربي، العلّة النحويّة نشأتها وتطورها، مازن مبارك، ص136.

(4) ينظر: منطق أرسطو، 1078/1.

فارساً، والنعت في نحو: جاءني رجل راكبٌ، فإنّ ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه، وذكر النعت لتخصيص المنعوت، وإنَّما وقع بيان الهيئة فيهما ضمنا لا قصدا"[1]، فالوصف هو الجنس الذي يضم الحال مع بقية التوابع، وذكره لبيان الهيئة هو فصل النوع (الحال) الذي يميزه ويفصله من بقية التوابع، ثمَّ أخذ بعد إيراد هذا الحد في تحليل جزئياته وتوضيحها بالأمثلة المناسبة لكل جزء.

ومن الأمثلة التي تحوي عناصر الحد المنطقي التمييز الذي عرَّفه بأنّه: "اسم نكرة بمعني (مِنْ) مبين لإبهام اسم أو نسبة، فخرج بالفصل الأوَّل نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ... والثاني: الحال فإنّه بمعني في حال كذا، لا بمعنى مِنْ، وبالثالث: نحو: (لا رَجُلٌ)، ونحو: أَسْتَغْفِرُ الله ذَنْبَاً لَسْتُ محصِيهِ، فإنّهما وإنْ كانا على معنى (مِنْ) لكنّها ليست للبيان، بل هي في الأوَّل للاستغراق وفي الثّاني للابتداء"[2].

فالاسم "هو الجنس العام للتمييز الذي يُعْرَفُ لدى المناطقة بالجنس البعيد للمحدود"[3]، "ونكرة هي الجنس القريب له"[4].

وبمعنى (مِنْ) مبين لإبهام اسم أو نسبة، هو فصل المحدود، ثمَّ أتبع هذا الحد بالتحليل والتمثيل، وعلى هذا النحو الذي انتهجه ابن هشام، جاءت جميع حدود شرحه تتجلى فيها عناصر الحدود المنطقية مسايرًا في ذلك منهج المتأخرين.

3- المصطلحات النحويّة:

إنَّ دراسة المصطلحات النحويّة الواردة في (أوضح المسالك) تظهر أَنَّ ابن هشام قد تقيَّد بأغلب مصطلحات متن الألفيّة، موظّفًا المصطلحين البصري والكوفي، إلا أنَّ حظ المصطلحات البصرية كان أَوفر من نظيراتها الكوفية، ومن أَمثلة

(1) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 310/1.

(2) المصدر السابق، 330/1.

(3) المنطق الصوري، التصديقات والتصورات، يوسف محمود، ص67.

(4) ينظر: المصدر السابق، ص67.

المصطلحات البصرية الواردة في الشرح؛ مصطلح المصدر[1]، واسم الفاعل[2]، والبدل[3]، واسم المفعول[4]، والمفعول المطلق[5]، والمفعول فيه[6]، ولام الابتداء[7].

وأمّا المصطلحات الكوفية فأذكر من أمثلتها: (عطف النسق) [8]، الذي يطلق عليه البصريون مصطلح (الشركة)، (ولام القسم) [9]، التي تقابل لام الابتداء في الاصطلاح البصري.

4- إعادة صياغة متن الألفيّة في قالب نثري، وإدراج بعض العناوين المطوّلة:

انتهج ابن هشام في أثناء بسط مادة شرحه منهجاً مغايراً للطابع العام الذي ساد أغلب الشروح، حيث أَعاد صياغة متن الألفيّة في قالب نثري دون إيراد أبياتها، إضافة إلى الشروح كما جرت العادة في مثل هذا النوع من التأليف، فأهمل ذكر أبيات الألفيّة وتجاوزها إلى الشرح مباشرة، ولكنه من حين إلى آخر كان يذكر بيتا من الألفيّة أو يكتفي بعرض جزء منه فقط، وذلك إِنْ دعت الضرورة إليه في بعض الأبواب، ومثاله: ما جاء في (باب الفاعل) عند تمثيله للفاعل وجهه بالفعل حيث اعتمد مثال الناظم بقوله: "... ونحو (وجهه) في قوله: زيدٌ منيراً وجهُهُ"[10]، فهذا المثال المذكور ورد في قول الناظم:[11]

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أُتِيَ * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ اِلْفِتِي**

---

(1) ينظر: أوضح المسالك: 405/1.
(2) ينظر: المصدر السابق: 411/1.
(3) ينظر: نفسه: 408/1.
(4) ينظر: نفسه: 418/1.
(5) ينظر: نفسه: 281/1.
(6) ينظر: نفسه: 293/1.
(7) ينظر: نفسه: 176/1.
(8) ينظر: نفسه: 470/1.
(9) ينظر: نفسه: 177/1.
(10) نفسه: 232/1.
(11) ينظر: متن الالفيّة: ص48.

ومن أمثلة أبيات الألفيّة التي ذكرتْ في الشرح البيت الذي تضمن (الحال) في قول الشارح: "وقال الناظم:

الحـالُ: وَصْـفٌ فضْـلَةٌ مُنْتَصِـبُ * مُفْهِـمٌ فـي حَـالِ كـذا....**[1]

وتتمة الشطر الثّاني قول ابن مالك:

..... * مُفْهِـمُ فـي حَـالِ كَفَـرْدَاً أَذْهَـبُ**[2]

وقد وردت مادة الشرح موزعة على مجموعة من الأبواب النحويّة التي قسمها ابن هشام بدورها إلى فصول وعناوين فرعية، يشمل كلّ منها عدداً من أبيات المنظومة النحويّة، فكان الشرح بذلك التفصيل أشبه – في شكله العام – بكتاب نحويّ مستقل حتى إن المقابل عليه للوهلة الأوّلى – وبالخصوص في أبوابه الأوّلى – لا يخطر بباله أَنَّه أمام شرح وضعه صاحبه على منظومة نحويّة، لولا تلك الإشارات التي تحيل من حين لآخر إلى الناظم أو المنظوم.

وبالتَّمعن في عناوين أبواب الكتاب (أوضح المسالك)، ومقارنتها بنظيراتها في أبواب متن الألفيّة، أجد بعض الاختلاف في صياغة العناوين مثل استبدال باب (كان وأخواتها) بـ(باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر) وباب (إن وأخواتها) الذي استبدله بباب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر، وكذلك فعل بـ(باب ظن وأخواتها) الذي سمَّاه (الأفعال الداخلة بعد استبعاد فاعلها على المبتدأ والخبر، تنصبهما مفعولين، و(باب علم) الذي أطلق عليه اسم (باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة).

فأسلوب ابن هشام في بسط العناوين وإطالتها، يعود بنا إلى أبواب سيبويه في بدايات التأليف النحويّ التي اتسمت بالسهولة، والراجح أَنَّ ابن هشام أراد بوضع

---

(1) أوضح المسالك: 68/1.

(2) المصدر السابق: 313/1.

عناوين شرحه على تلك الشاكلة التيسير وتحقيق البساطة للمتعلم، إذ يمكن القول إنَّها تدخل في شرح مادة الألفيّة.

5- إعادة ترتيب أبيات الألفيّة في بعض الأبواب:

أعاد ابن هشام صياغة المتن في قالب نثريّ، ومن مظاهره إعادة ترتيب أبيات الألفيّة في بعض المواضع من خلال شرح ما يقابل مضامينها ضمن ترتيب مخالف لما هي عليه، وذلك بضم القواعد المتصلة بعضها ببعض، وتنسيقها في انسجام وفق ما يوافق منظور الشارح، ومن الأبواب التي شملتها هذه الميزة، وتجلت فيها واضحة باب (التصريف)، حيثُ وافق الشارح الناظم في الأبيات الخمسة الأوّلى، ثمَّ انتقل مباشرة إلى شرح البيت الثامن، والتاسع، والعاشر متجاوزاً بذلك شرح البيتين السادس والسابع اللذين عاد لشرحهما بعد الفراغ من شرح تلك الأبيات، ثمَّ عرض ما يدخل في إطاره وما يخرج عنه قائلاً: "ولا يدخل التصريف في الحروف، ولا فيما أشبهها وهي الأسماء المتوغلة في البناء، والأفعال الجامدة، فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين، إذ لا يكون كذلك إلاَّ الحرف كباء الجرّ، ولامه، و(قد)، و(بل)، وما أشبهه الحرف كتاء (قُمْتُ)، و(نا) من (قُمْنَا)، وأمّا ما وضع على أكثر من حرفين، ثمَّ حُذف بعضه فيدخله التصريف، نحو: (يد) و(دم) في الأسماء، ونحو: (قِ زَيْداً)، و(قُمْ)، و(بِعْ) في الأفعال"[1].

وهو ما يقابل قول الناظم:

حَـرْفٌ وَشَـبَهُهُ مِـنَ الصَّـرْفِ بَـرِّيَّ * وَمَـا سِـوَاهُمَا بِتَصـرِيفٍ حَـرِيِّ [2]**

(1) أوضح المسالك: 184/2.

(2) شرح ألفيّة ابن مالك في النحو والصرف، ص218، مختصر شروح علماء النحو : ابن عقيل – الكوري – السباخي– الأشموني– الجرجاوي– الحضري– الصَّبان

وبعد ذلك خصَّص ابن هشام فصلاً لشرح الأبيات الأربعة الأخرى، فتحدّث عن تقسيم الاسم إلى مجرد، وأقله الثلاثي وهو أدنى ما يقبل التصريف، وأقصاه الخماسي، وإلى مزيد ومنتهاه سبعة أحرف، فقال: "ينقسم الاسم إلى مجرد من الزوائد، وأقلّه الثلاثي كـ (رَجُل)، وغايته الخماسي كـ (سَفَرْجَل)، وما بينهما الرباعي كـ (جَعْفَر)، وإلى مزيد فيه وغايته"[1]، ويقابله قول الناظم:

وَلَـيْسَ أَدْنَـي مِـنْ ثُلاثِـي يُـرَي * قَابِـلَ تَصْـرِيفٍ سِـوَي مَـا غُيِّـرا**

وَمُنْتَهَـي اسْـمٍ خَمْـسٌ أَنْ تَجَـرَّدَا * وإِنْ يُـزَدْ فيـهِ فَمَـا سَـبْعاً عَـدا[2]**

وقد أحصى ابن هشام أبنية الاسم الثلاثي المجرّد فكانت أحد عشر وزنا بعدما أخرج المهمل منها، وهو وزن (فِعُلْ) باعتبار تخصيصه لصيغة فعل المفعول، ويقابل ذلك قول الناظم:

وَغَيْرُ آخِرِ الثُّلاُثِيُ افْتَحْ وَضُمْ * وَأَكْسَـر وَزِد تسْـكِينَ ثَانِيـهِ تَعُـمْ**

وَفِعُـلٌ أُهْمِـلَ والْعَكْـسُ يَقِـلْ * لَقَصْـدِهِم تَخْصِـيْصَ فِعْـلٍ بِفُعِـلْ[3]**

ثمَّ انتقل ابن هشام بعد ذلك مباشرة إلى شرح الأبيات الثلاثة المتعلقة بأوزان الاسم المجرد الرباعي وعددها ستة، وأوزان الاسم المجرد الخماسي وعددها أربعة، في قول الناظم:

لاسْـمٍ مُجَـرَّدٍ رُبَـاعٍ فَعْلَـلُ * وَفِعْلِـلٌ وَفَعْلَـلٌ وَفُعْلُـلُ**

مَـعَ فِعَـلٍ فُعْلَـلٌ وَإِنْ عَـلاَ * فَمَـعَ فَعَّـلَ حَـوَي فَعْلَلاَ**

كَـذَا فُعَلَّـلٌ وَفِعْلَـلٌ وَمَـا * غَـايَرَ للزَّيْـدِ أو الـنَّقْصِ انْتَمَـي[4]**

---

(1) أوضح المسالك: 184/2.

(2) شرح ألفيّة ابن مالك في النحو والصرف، ص218، لمحمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، (د.ط)، 2013م.

(3) المصدر نفسه، ص218.

(4) المصدر السابق، ص167.

فقد ضمَّ ابن هشام شرح هذه الأَبيات السابقة في فصل واحد، ختمه بحصيلة أَوزان الاسم المجرد بأقسامه الثلاثة: الثلاثي والرباعي والخماسي في قوله: "فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون وزنا، وما خرج عما ذكرناه من الأسماء العربية مفرَّع عنها..."[1].

وقد عاد بعد ذلك إلى شرح البيتين اللذين تجاوزهما، فتحدّث عن (أقسام الفعل)، وهي المجرد الذي أقله الثلاثي، ومنتهاه الرباعي، والمزيد الذي لا يتجاوز الستة أحرف، وأحصى أوزان المجرد الثلاثي والرباعي، ويقابل ذلك قول الناظم:

واقْتحْ وضُمْ واكْسَرِ الثّاني مِنْ * فِعْلٍ ثلاثي وَزِدْ نحوَ ضُمِنْ**

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدا * وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فما سِتًّا عَدَا[2]**

ومن خلال ما ورد في شرح هذا الباب أنَّ ابن هشام قد تبين له عدم وجود تناسق في ترتيب تلك الأبيات، والذي تحَّدد في الفصل بين أقسام الاسم المجرد وأوزان الثلاثي منه، وبين أوزان بقية أقسامه: (الرباعي والخماسي) بالحديث عن الفعل المجرد وما يدخل ضمنه من أقسام وأوزان، فتفطن إلى ضرورة جعل الاسم وما يدخله في مجاله في فصل مستقل، ثمَّ الانتقال بعد ذلك إلى الفعل وما يدخل في إطاره، وذلك من أجل إحداث انسجام، وتماسك بين القواعد النحويّة، والمسائل الموزَّعة على أبيات الألفيّة.

وهكذا برزت أهمّية هذه الميزة، إضافة إلى إظهار الملكة التنظيمية، والذوق العلمي لدى الشارح في توفير نوع من الترابط الوثيق بين أجزاء المتن، وإحداث انسجام بين القواعد النحويّة الواردة وتسلسلها بشكل دقيق.

---

(1) أوضح المسالك: 185/2.

(2) شرح ألفيّة ابن مالك في النحو والصرف، لمحمد بن العثيمين، ص228.

6- مُخالفة الناظم في بعض آرائه النحويّة:

تميّز منهج ابن هشام على مستوى التقعيد النحويّ في شرحه لألفية ابن مالك بمخالفة الناظم في عديد من الآراء والأحكام النحويّة معلِّلا سبب مخالفته لهما ومن أمثلة ذلك مخالفة الناظم في مسألة (تعريف الحروف الأصول والزوائد)، فقد عرَّف ابن مالك الحرف الأصلي بأنّه "ما يلزم جميع تصاريف الكلمة، وعرَّف الزائد بأنّه ما يسقط في بعض التصاريف"[1]، ومثَّل له بتاء (أُحْتُذِيَ) فهي زائدة؛ لأَنَّها تُحْذَفُ في بعض التصاريف نحو (حَذَا حَذْوَهُ) [2] وكان ذلك في قوله:

وَالحَـرْفُ إِنْ يَلْـزَمْ فَأَصْـلٌ والَّـذي * لاَ يَلْـزَمُ الزَّائِـدُ تَـاءُ أُحْتُـذِي**[3]

فردَّ ابن هشام هذين التعريفين، وقدّم التّعريف الأرجح بقوله: "وفي التعريفين نظر: أمَّا الأوَّل فلأن الواو من (كَوْكبْ)، والنون من (قَرَنْفُلْ) زائدتان... مع أنَّهما لا يسقطان، وأمّا الثّاني فلأن الفاء من (وَعَدَ)، والعين من (قَالَ)، واللام من (غزا) أصول مع سقوطهن في (يَعِد) و(قُلْ)، و(لَمْ يَعْزُ)، وتحرير القول فيما تُعرف به الزوائد، أن يقال: اعلم أَنَّه لا يُحكم على حرف بالزيادة حتَّى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين"[4].

وقد يُخالف ابن هشام الناظم في مسائل قد وردت في كتاب آخر له غير (متن الألفيّة)، مثل مسألة مجيء (كاد) الناقصة على صيغة اسم الفاعل التي وردت في (شرح الكافية) لابن مالك في باب (أفعال المقاربة) عند قوله: "وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي إلاَّ (كاد وأوشك)، فإنَّهما استعملا بلفظ الماضي

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، 198/4.

(2) شرح التصريح،خالد الأزهري، 533/4.

(3) مختصر الالفيّة، ص176.

(4) أوضح المسالك، 1/ 281.

والمضارع كثيراً، واستعمل منهما اسم الفاعل قليلاً، نحو (كائد)، كما في قول الشاعر كثير عزة:

وَكِدْتُ إِذَا سالت مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ سَهَا عَائِدٌ مِنْهَا وأَسْبَلَ عَائِدُ

أَمُوتُ أَسَيً يَوْمَ الرّجَامِ وَإِنَّني يَقِيْنًا لَرَهْنُ بالَّذِي أَنَا كَائِدُ[1]

فذكر ابن هشام هذه المسألة في الشرح، وخطَّأ ابن مالك في رواية البيت، فأنكر مجيء (كائد) زاعما بأَنَّ الذي في البيت الثّاني (كَابِد)، وقياس اسم فاعله (مُكابِد) وليس (كَابِد)[2].

ومن خلال الأمثلة المذكورة تبدو شخصية ابن هشام في الشرح، وذلك بمخالفة الناظم، ورفضه لكثير من أحكامه الواردة في متن الألفيّة، ومحاولة تفنيد بعض مواقفه بالأدلة المقنعة.

7- استدراك ما أهمله الناظم في متن الألفيّة:

إِنَّ المتمعن في توضيح منهج ابن هشام على الألفيّة يجد أَنَّ هناك ما ميّز منهجه في الشرح، وهو استقصاء متن الألفيّة، واستدراك ما أغفله ابن مالك إمّا عن سهو منه، وأمَّا بقصد الإيجاز، فاستدرك ابن هشام ما أَهمله الناظم من مسائل دعَّم بها مادة شرحه.

ومن الأَمثلة التي تتجسد فيها هذه الميزة مسألة (الحال المؤكدة) لصاحبها التي أغفلها الناظم في حين أَنَّ ابن هشام أثبتها[3]، ومثَّل لها بقوله تعالى: ﴿لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾[4]، "فـ (جميعا) في هذا الموضع حال من فاعل (آمن)

(1) ديوان كثير عزة، ص320، والبيت من بحر الطويل.

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، 90/1.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، 47/2.

(4) يونس: الآية 99.

المتمثّل في (مَنْ) الموصولة فجاءت الحال (جميعا) مؤكدة لها لأَنَّ كليهما دال على الإحاطة والعموم"[1].

ومِمَّا استدركه ابن هشام على الناظم أيضاً إهماله (السين) عند الحديث عن شروط زيادة الحروف العشرة المختصة بالزيادة، وهي المجملة في كلمة (سألتمونيها)، فأدرك ابن هشام (السين)، وذكر شرط زيادتها مصرحًا بأَنَّ الناظم أهملها بقوله: "وتُزاد السين في الاستفعال، وأهملها الناظم"[2]، ومجمل ما يقال بخصوص هذه الميزة أن الشارح قد حاول من خلالها تدارك ما أغفله الناظم عن قصد، أو غير قصد، واستكمال ما اعترضه من نقائص في المتن.

8- عرض الآراء النحويّة والمسائل الخلافية:

لقد كانت "ثقافة ابن هشام أبرز صفة فيه، فقد درس كتب النحويين قبله دراسة تقوم على الدقة والبحث والمناقشة والاستنباط"[3]، فلُقِّب "بشيخ النحاة لسعة علمه وغزارة مادته"[4]، وظهرت ملامح تلك الثقافة في الشرح من خلال استرساله في عرض آراء النحاة بمذاهبهم المختلفة، وكان منهجه في التعامل معها يقوم على حرية الرأي، وقوة الدليل ونفاذ الحجة فلم يقتف أثرًا نحويًا بعينه بل "كان ابن هشام مستقل التفكير، حر الفكر، يوافق ويخالف، ويؤيد ويعارض تبعا لقوة الدليل أو ضعفه، وسلامته أو خطئه"[5].

وقد ردَّ بعض آراء لسيبويه وإِنْ كانت قليلة منها "أَنَّ الهمزة زائدة في أداة التّعريف (الـ) "[6]، كماغلَّط ابن هشام الناظم في كثير من المواضع أذكر منها: ما

---

(1) أوضح المسالك: 190/1.

(2) المصدر السابق، 190/2.

(3) المدرسة النحويّة في مصر والشام، عبدالعال سالم مكرم، ص387.

(4) النحو العربي: نشأته، تطوره، مدارسه، صلاح راوي، الناشر: دار غريب، القاهرة، (د.ط)، (د، ت)، ص631.

(5) المدرسة النحويّة في مصر والشام، عبدالعال سالم مكرم، ص395.

(6) أوضح المسالك: 103/1.

ذهب إليه في "أَنَّ الفعل إذا تعدّى إلى أَكثر من مفعول فنيابة الأوَّل جائزة، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا، وصحح ذلك بأَنَّ بعضهم أجازه إِنْ أَمِنَ اللبس في مثل: (أَعْلِمْتُ زَيْدَاً كَبْشَكَ ثَمِيناً) "[1].

كما خالف أبا حيَّان في "الآراء القليلة التي ذكرها له في الكتاب"[2] منها: ما نقلها عنه في سياق الحديث عن أقسام الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب، وبخاصة في تحديد القسم الثالث وهو المشترك بين محلّ الرفع والنصب والجر، حيثُ "رأي أبو حيان أَنَّه لا يختص بـ (نا) وحدها بل يضم الياء، و(هم) محتجا على ذلك بكلمة (قُومِي) و(أَكْرَمَنِي) و(غُلاَمِي)، و(هم فعلوا) و(إِنَّهُم)، و(لهم مال)، فرده ابن هشام الذي رأى أَنَّه يختص بـ (نا) وحدها، وحاصل رده أَنَّ أبا حيَّان لم يراع معنى الضمير ونوعه حيثُ إِنَّ (ياء) المخاطبة في (قُومِي) الواقعة في محلّ الرفع غير ياء المتكلم في (أكرمني) الواقعة في محلّ جرّ بالإضافة في (غلامي)، وكذلك الضمير المنفصل في (هم فعلوا) الواقع في محلّ رفع على الابتداء غير المتصل الواقع في محلّ نصب في (إِنَّهم)، والمتصل في (لهم مال) الواقع في محلّ جرّ "[3].

وعلى الرغم من أَنَّ ابن هشام كان منصفًا في حكمه على آراء أبي حيَّان (ت745هـ) حيث اعتمد على الأدلة المقنعة، والحجج القوية فإِنَّهُ – كما أَرى – قد تعمد تعقب سقطات الرجل، فلم يذكر له رأيا مفيدا، وهو ما يدفعني إلى القول: "إِنَّ التخطئة في النقول القليلة عليه ما هي إلاَّ انعكاس لموقفه المستنكر تجاهه حيثُ ذكر في ترجمته أَنَّه كان "كثير المُخالفة لأبي حيَّان، شديد الانحراف عليه"[4].

---

(1) أوضح المسالك: 257/1.

(2) المصدر السابق، 65/1–391.

(3) المصدر نفسه: 65/1.

(4) بغية الوعاة، السيوطي، 68/2.

وكان ابن هشام أمينا في نقل الآراء، فهو يذكرها كما هي مرفقة بأدلتها وحججها دون تقليل للتي يخالفها، أو تنميق، ومن أمثلة ذلك مسألة (نيابة المجرور عن الفاعل) في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾[1]، وقوله (سيرَ بزيدٍ)، وقد رأى غير هذا ابن درستويه (ت347هـ)، والسهيلي (ت581هـ)، فأجزموا بأنَّ النائب ضمير المصدر وليس المجرور؛ لأنَّه لا يتبع على المحلّ بالرفع، وأنَّه يقدمّ، نحو قوله تعالى: ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾[2]؛ لأنَّه إذا تقدم كان مبنيا؛ ولأنَّ الفعل لا يؤنث له في نحو (مَرَّ بِهِنْدٍ)[3]، حيثُ نقل ابن هشام رأيهم مدعما بجميع حججه، ثمَّ أخذ بعد ذلك في دحضها وبيان وجهة فسادها في رأيه كما تعرض ابن هشام لكثير من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية، وكان أسلوبه في التعامل معها يقوم على الانتخاب حيث يعرض آراء أئمتها ويوازن بينها، مؤيدًا الرأي الذي يراه صائبًا، وكان كثير الميل إلى آراء البصريين، ولكنه على الرغم من ذلك لم يغفل آراء الكوفيين عندما يظهر له وجه الصواب فيها.

ومن أمثلة ما وافق فيه ابن هشام البصريين ما ذكره في معمول خبر (كان وأخواتها) فذكر أنه يجوز باتفاق أنْ يلي هذه الأفعال معمول خبرها إنْ كان ظرفا أو مجرورا نحو: (كان عندك، أو في المسجد، زيدٌ مُعْتَكِفَاً)، فإنْ لم يكن أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا، والكوفيون يجيزون مطلقا، وفصَّل ابن السرّاج والفارسي وابن عُصْفور فأجازوه إنْ تقدّم الخبر معه، نحو: (كان طعامَكَ أكلاً زيدٌ)، ومنعوه إنْ تقدَّم وحده، نحو: (كان طَعَامك زيدٌ أكلاً).

---

(1) الأعراف، من الآية 149.

(2) الإسراء: من الآية 36.

(3) أوضح المسالك: 220/1.

ومن ذلك أيضاً قوله في مسألة (الإلغاء والتعليق) "ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم خلافا للكوفيين والأخفش مستدلين بقول الشاعر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي * أَنِّيَّ رَأَيْتُ مَلاكِ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ** [1]

وكقول الشاعر:

وأَرْجُو وأَمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدتَّهَا * وما إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ**[2]

وأجيب بأنَّ ذلك محتمل لوجهين:

أحدهما: أَنْ يكون من التعليق بلام الابتداء المقدَّرة، والأصل (لَمِلاَكُ وللَدَيْنَا)، ثمَّ حُذِفَت وبقي التعليق.

والآخر: أنْ يكون من الإعمال على أنَّ المفعول الأوَّل محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل (وجدته، وإخاله)، كما حُذِفَ في قولهم (إنَّ بِكَ زَيْدٌ مأْخُوذٌ) [3].

وقد تبع ابن هشام الكوفيين في حركة (الفعل المبني لما لم يسم فاعله) في قوله: "وأوجب الجمهور ضمّ فاء الثلاثي المضعَّف نحو (شدَّ) و(مدَّ) وألحق قول الكوفيين إنَّ الكسر جائز، وهي لغة بني ضبَّة، وبعض تميم وقال علقمة: (رُدَّتْ إلينا)، و(لو رُدُّوا)، بكسر الراء فيهما"[4].

واستنتج ممّا تقدَّم أنَّ ابن هشام قد دَّعم شرحه بعدد وافر من آراء المدرستين البصرية والكوفية في تأسيس علم النحو، وضَبْطِ أصوله وقواعدِه فانتخب الآراء التي رآها أقرب إلى الصواب، وكان نصيب البصريين أوفر في الموافقة والتأييد من قبله.

ثالثاً- منهج الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك:

---

(1) البيت من البحر البسيط، للشاعر: أبو تمام في خماسته، ص75، تح: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1997م.

(2) البيت من البحر البسيط، ينظر: ديوان كعب بن زهير، تح: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة، بيروت، ط1، 1971م، ص62.

(3) ينظر: أوضح المسالك: 55/2، 57.

(4) ينظر: المصدر السابق: 133/2.

يُعدُّ شرح الأشمونيّ شرحًا مطولاً، جمع فيه بين الشرح والإعراب، واستوعب فيه خصائص الشروح السابقة، وسماه (منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك)[1]، ولم يذكر تاريخ تأليفه لهذا الكتاب، واستهل الشرح بمقدمة موجزة حمد فيها الله تعالى وصلى على النبي وآله، ثمَّ تحدَّث عن بعض ملامح الشرح الذي حرص على تهذيبه، وتوضيحه، وجعله وسطا بين الإسهاب الممل، والإيجاز المخل، فقال: "فهذا شرح لطيف بديع على ألفيّة ابن مالك، مهذب المقاصد واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد... نجد نشر التحقيق من عباراته يعبق، وبدر التدقيق من أبراج إشارته يشرق، خلا من الإفراط الممل، وعلا عن التفريط المخل- وكان بين ذلك قواما – وقد لقبته بمنهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك، ولم آل جهدا في تنقيحه، وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه"[2]، وقد ذاع شرح الأشمونيّ في عصر مؤلفه وبعده ولقي إقبالا كبيراً؛ لأنَّه استوعب معظم الشروح السابقة، وأقبل العلماء عليه بالتعليقات والحواشي والتقارير.

أمَّا منهجه ومدى التزامه بما أورده في المقدِّمة فسوف يتضح من خلال بعض النقاط التَّالية:

1-حافظ الأشمونيّ على تقسيم الناظم للأبواب فبدأ بمقدمة الألفيّة، وانتهى بخاتمتها مرورا بأبوابها المتعددة من غير تغيير في تسلسلها أو تبديل، بدءا بباب (الكلام وما يتألف منه)، وانتهاء بفصل (الإدغام).

2-لم يقتصر الأشمونيّ على شرح متن الألفيّة الذي ضمّ أبواب النحو وفصوله[3]، بل شرح أبيات المقدمة والخاتمة أيضاً.

3-فسر الأشمونيّ معاني أسماء أبواب الألفيّة التي وضعها الناظم، وترجمها معلِّلا

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ، المقدمة: 6/1.

(2) المصدر السابق، 5/1-7.

(3) بلغت عدة أبواب الشرح سبعين، وعدة فصوله عشرة.

سبب وضعها ومن أمثلة ذلك قوله في باب (الإخبار بالذي والألف واللام) بعد العنوان مباشرة: "الباء في قوله[1]: بالذي للسببية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه؛ لأنَّ الذي يجعل في هذا الباب مبتدأ لا خبرا، كما ستقف عليه، فهو في الحقيقة مخبر عنه... وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحويّة كما وضع التصريفيون مسائل التصريف في القواعد التصريفية، وبعضهم سمّي هذا الباب باب السبك"[2]، وقال أيضًا: "هذا هو الأعرف في ترجمة هذا الباب، ويسمى أيضًا باب الإضافة، وقد سمّاه سيبويه بالتسميتين"[3].

وأورد أحيانا قاعدة الباب أو تلخيصه، بعد تفسير تسميته، لينطلق بعد ذلك إلى التفصيل والشرح والتمثيل كقوله في باب (التصغير): "والحاصل أنَّ كلّ اسم متمكن قُصد تصغيره فلابد من ضمّ أوله، وفتح ثانية وزيادة ياء ساكنة بعده، فإنّ كان ثلاثياً لم يغير بأكثر من ذلك، وإنْ كان رباعيًا فصاعدًا كُسِر ما بعد الياء، فالأمثلة ثلاثة: فُعَيُل نحو فُلَيْس، وفُعيْعِل، نحو: دُرَيْهم، وفُيَعْيِعل نحو: دنينير"[4].

4-قدم أبيات الألفيّة بحسب الفكرة أو المسألة فأورد – في الغالب –البيت أو جزءا منه[5]، ثم اتبعه بالشرح...

ولكنه أورد أحيانًا بيتين معًا وشرحهما، كما في باب (التعجب) وهما:[6]

[477] **وَفِـي كِـلَا الْفِعْلَـيْنِ قِـدْماً لَزِمَـا *** مَنْـــعُ تَصَـــرُّفٍ بِحُكْـــمٍ حُتِمَـــا**

[479] **وَغَيْرَ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا *** وَغَيْـــرَ سَـــالِكٍ سَـــبِيلَ فُعِـــلَا**

---

(1) قول ابن مالك (الذي) في عنوان الباب، وهو باب الإخبار بالذي والألف واللام.

(2) شرح الأشمونيّ، 4/52-53.

(3) المصدر السابق، 4/76، وعني بالإضافة الإضافة اللغوية.

(4) المصدر نفسه، 4/155-156.

(5) المصدر نفسه، 1/67.

(6) متن الالفيّة، ص125.

وهو في شرح الأبيات قد يتطرق إلى إعراب بعضها أو كلها بحسب ما يراه ضروريا، ثمَّ ينطلق إلى الشرح، وذلك في مواضع عدّة منها البيت الذي أعربه في باب الإضافة وهو:[1]

[479] **وَكَوَّنَهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنَّ وَقْعَ *** مُثَنًّـــى وَجَمْعَـــا سَـــبِيلِهِ اِتَّبَـــعَ**

5-استدرك الأشمونيّ بعض الوجوه والمسائل التي لم يتح له التفصيل فيها حين شرح بعض أبيات الألفيّة، وجاء ذلك في صور تنبيهات[2] وخواتم.

أمَّا التنبيهات فقد تعددت ما بين تنبيه مفرد[3]، أَو تنبيهين[4]، أَو عدّة تنبيهات متلاحقة[5]، واختلف توزيعها بين باب وآخر، كما اختلف حجمها طولا وقصرا، وكل ذلك بحسب مضمونها، فهي استدراكات وإيضاحات احتوت بعض الآراء النحويّة، أو تعليلا لبعض المسائل أو إضافة بعض الشواهد والأمثلة والوجوه الإعرابية، أو تلخيصًا لما سبق في بعض الأبواب والفصول، وقد تخرج عن النحو إلى بعض مسائل اللغة والمعارف الأخرى.

6-استدرك الأشمونيّ علي الناظم في بعض الحالات التي يجوز فيها فتح همزة (إنَّ) وكسرها، فقال في أحد التنبيهات: (سكت الناظم في أحد المواضع التي يجوز فيها الوجهان، الأوَّل: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى، وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى ﴾[6]، قرأ نافع وأبوبكر بالكسر[1]، إمّا على الاستئناف وأمَّا العطف على جملة

---

(1) متن الالفيّة، ص108.

(2) اختلف تسميتها بـ (التنبيهات) فأوردها مرة واحدة بلفظ (فرعان) بدل (تنبيهان) ينظر شرح الأشمونيّ: 231/3.

(3) المصدر السابق، 15/1، 17، 24، 27.

(4) المصدر نفسه، 28/1.

(5) نفسه، 21/1.

(6) سورة طه، الآيتان (118-119.

(إنَّ) الأوّلى، والباقون بالفتح عطفا على – أنْ تجوع، والثاني: أنْ تقع بعد حتّى، فتكسر بعد الابتدائية، نحو: مرض زيد حتَّى إنَّهم لا يرجونه، وتقع بعد الجارة والعاطفة، نحو عرفت أمورك حتَّى أنَّك فاضل[2].

وهكذا تحدَّث الأشمونيّ في هذا التنبيه عن الوجوه التي لم يوردها ابن مالك في المتن، مبيِّناً وجوه الإعراب المتعددة في بعض الأمثلة، وأمّا الخواتم فهي كثيرة أيضاً، وينطبق عليها من حيث مضمونها وحجمها – ما قيل عن التنبيهات، لكن موضعها الطبيعيّ يقتضي مجيئها في نهاية الأبواب خلافًا للتنبيهات التي لم يقيد ورودها بموضع معين وفيما يلي مثال عليها:

فقد ختم الأشمونيّ باب (النكرة والمعرفة) بخاتمة استدرك فيها ما أغفله ابن مالك من الحديث عن لحاق (نون الوقاية) لبعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل ومثَّل لذلك بالحديث والشعر[3].

7-يغلب على الأشمونيّ في شرحه الطابع التعليمي في بعض الأحيان وذلك من خلال طريقة عرضية للمسائل، فهو يفصِّل القول ويورد الوجوه، ويعلل ما يحتاج إلى التَّعليل بإسهاب، قد يصل إلى حد الملل فيتوقف واثقا من الكفاية ليقول في باب (الترخيم) مثلاً: "وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية"[4]، كلّ ذلك بأسلوب المعلم الذي يكثّر التقسيم والتبويب والتفريع في عناوين المسائل والأبواب فيلجأ إلى الحوار والجدال ثمَّ يعود ليلخّص كلّ ذلك بالخواتم ألحقها بمعظم الأبواب.

---

(1) ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، تح: سعيد الأفغاني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1997م، ص464.

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ: 278/1.

(3) المصدر السابق، 126/1.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 182/3.

رابعاً- الخصائص المنهجية التي ميَّزت الأشمونيّ في شرحه للألفية:

ويمكن تحديد الخصائص المنهجية التي ميَّزت شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك فيما يلي:

1- استخدم الأشمونيّ أسلوب النقد الذي تميَّز بتأييد الناظم في بعض الآراء ومعارضته في آراء أخرى.

ومن أمثلة تأييده في بعض الآراء: عندما تحدَّث الناظم في آخر باب (الابتداء) عن جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف، فقال:

[142] **وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرِ *** عَنْ وَاحِدٍ كـ: هُمْ سَرَاةٌ شُعْرًا**[1]

"واعترض ابن الناظم فمنع ذلك، وعدَّه في معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف"[2]، فأيد الأشمونيّ الناظم، ودفع اعتراض ابنه فقال: "قلت: وفي الاعتراض نظر، أمَّا ما قاله في الأوَّل فليس بشيء إذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه؛ لأنَّه إنَّما جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطًا بألاَّ يصدق الأخبار ببعضه عن المبتدأ كما قدمته"[3].

ومن أمثلة معارضته لبعض آراء الناظم:- ذهب الناظم في (فصل في ما، ولات، وإن المشبهات بليس) إلى انَّ (لا) تعمل عمل (ليس) [4] فقال:

[162] **فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كـ لَيْسَ *** وَقَدْ تَلِي (لاتَ) وَ(إِنْ) ذا الْعَمَلاَ**[5]

---

(1) شرح الأشمونيّ 221/1.

(2) منع ابن الناظم تعدد الخبر وأوجب العطف، معترضا على وجهين مما أوردهما أبوه، الأوَّل: تعدده في اللفظ دون المعني، نحو: هذا حلو حامض وزيد أعسر أبيسر، ولا يجوز فيه العطف، والثاني تعدد الخبر لتعدد ما هو له، إمّا حقيقة نحو: بنوك كاتب وصائغ وفقيه، وإمّا حكما كقوله تعالى: ﴿ اعْلَمُوا أَنَّمَا الحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ ﴾ ينظر: شرح ابن الناظم، ص125-126، وتبعه ابن الجوزي في كاشف الخصائص، ص60-61، والآية من سورة الحديد، الآية: (20).

(3) شرح الأشمونيّ: 223/1.

(4) وذلك عند الحجازيين بشروط ثلاثة معروفة.

(5) شرح الأشمونيّ: 253/1.

فعارضه الشارح فأورد – عن ابن الشجري (ت542هـ) – أَنَّها أُعْمِلَت في معرفة مستدلا بقول الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيَا * سِوَاهَا، وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا** [1]

وبيَّن موقف الناظم من هذا البيت فقال: "وتردد رأي الناظم في هذا البيت فأجاز في (شرح التسهيل) القياس عليه، وتأوّله في شرح الكافية فقال: يمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيا) على الحال، تقديره: لا أري باغيا، فلما أضمر الفعل برز الضمير، وانفصل ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدّر بعده خبراً ناصباً (باغيا) على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه، ونظائره كثيرة"[2].

ويرى الأشمونيّ أن عمل (لا) عمل (ليس) قليل وهو بذلك خالف الناظم، قال: "اقتضى كلامه مساواة (لا) لـ(ليس) في كثرة العمل، وليس كذلك، بل عملها عمل (ليس) قليل"[3].

– ذهب الناظم في باب أفعل التفضيل إلى وصل اسم التفضيل بـ (مِنْ) فقال:[4]

[498] **وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلَ صِلْهُ أَبَدًا *** تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِـ(مِنْ) إِنْ جُرَّدَا**

وعلَّق الشارح بأنَّ الوصل بينهما ليس مطلقا، والفصل جائز فقال: "قوله: صله يقتضي أَنَّه لا يُفصل بين (أفعل) وبين (مِن) وليس على إطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل وقد فصل بـ (لو) وما اتصل بها"[5]، واستدل بقول الشاعر:

ولفُوكِ أَطِيبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا * مِنْ مَاءِ مَوْهِبَةٍ عَلَى خَمْرِ**[6]

---

(1) للنابغة الجعدي في ديوانه، ص171، والبيت من بحر الطويل.

(2) شرح الأشمونيّ: 1/420–421.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(4) المصدر نفسه، 4/ 225.

(5) المصدر نفسه، 3/46.

(6) لم أقف على قائله والبت من بحر الكامل، شرح الأشموني، ص299.

وقد ذهب الناظم في باب (النعت) إلى اتباع النعت للمنعوت، إذا نعت معمولان لعاملين مُتَحَّدَيْ المعني والعمل، فإنْ اختلف معنى العاملين أو عملهما وجب القطع وامتنع الإتباع، فقال:[1]

[515] **وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحَيْدِيٍّ مَعَنِي *** وَعَمَلَ أَتَبِعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا**

وعلَّق الأشمونيّ بقوله: "قوله: أتبع يوهم وجوب الإتباع، وليس كذلك، لأنَّ القطع في ذلك منصوص على جوازه"[2].

وقد تحدَّث الناظم في باب (أسماء لازمت النداء) عن ألفاظ مسموعة حُصِرَ استعمالها في النداء، وعن اطراد استعمال صيغة (فعَالِ) لشتم الأنثي أو الدَّلالة على الأمر قياسا من كلّ فعل ثلاثي فقال:[3]

[595] **وَفلَّ بَعْضِ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا *** لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا**

[596] **فِي سَبِّ الأنثي وَزْنُ ياخَبَاث *** وَالأَمْرَ هَكَذَا مِنَ الثُّلاثي**

واستدرك الشارح شروط بناء (فَعالِ) من فعل الأمر فقال: "أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط، **الأوَّل:** أَنْ يكون مجردا فأما غير المجرد فلا يقال منه إلاَّ ما سُمع نحو (دَرَاكِ) من (أدركَ)، **الثّاني:** أنْ يكون تامّا فلا يبنى من ناقص، **الثالث:** أَنْ يكون متصرفا، **الرَّابع:** أن يكون كامل التصرف فلا يبني من يَدَعُ ويَذَرُ"[4].

ولم يكتف الأشمونيّ بالاستدراك على الناظم في بعض أبيات الألفيّة، وإنَّما تعدّى ذلك إلى تعديل التي رأي فيها قصورا أو غموضا، من ذلك أَنَّ الناظم تحدَّث

---

(1) شرح الأشمونيّ: 4/ 276.

(2) المصدر السابق، الموضع نفسه.

(3) المصدر نفسه، 3 /159.

(4) المصدر نفسه، 5/ 46.

في باب (الكلام وما يتألف منه) عن الاسم والفعل والحرف، فذكر علامات كلّ منها، ثمَّ تحدَّث عن علامات اسم الفعل واقتصر فيه على الأمر فقال:[1]

[14] **وَالأَمْرَ إِنْ لَمْ يك لِلنُّونِ مَحَلَّ *** فِيهِ، هُوَ اِسْمٌ، نَحْوَ: صَهْ وجيههل**

فأضاف الشارح أمثلة على اسم الفعل الماضي والمضارع، ثمَّ قال: "فهذه أيضا أسماء أفعال فكان الأوّلى أَنْ يقول:

وَمَا يَرَى كَالْفِعْلِ مُعَنًّى وانخزل * عَنْ شَرْطِهِ اِسْمٌ، نَحْوَ: صَهْ وجيههل**

بمعنى الأمر وقلة مجيئه بمعني الماضي والمضارع"[2].

ومثل تعقيبه على أحد أبيات باب (التأنيث)، للناظم عند حديثه عن صيغة (فعيل) التي بمعنى (فاعل) أو (مفعول) واستعملت استعمال الأسماء لحقتها التاء، وإنْ لم تستعمل استعمال الأسماء، أي جعلت صفة، وتبعت موصوفها حذفت منها التاء غالباً قال الناظم:[3]

[762] **وَمِنْ فُعَيْلٍ ك قُتَيْلٍ إِنْ تَبِعْ *** مَوْصُوفه غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعُ**

وقال الأشمونيّ: "فيقال رجل قتيل وجريح، وامرأة قتيل وجريح، والاحتراز بقوله: كقتيل من (فعيل) بمعنى (فاعل)، نحو: رحيم وظريف، فإنّه تلحقه التاء، فتقول: امرأة رحيمة وظريفة، وبقوله (إن تبع موصوفه) من أَنْ يستعمل استعمال الأسماء غير جارٍ على موصوفٍ ظاهر ولا منوي لدليل، فإنّ تلحقه التاء نحو: رأيت قتيلا وقتيلة، فرارا من اللبس، ولو قال:

وَمِنْ فعَيل كـ قتِيلٍ إِنْ عُرِفَ * مَوْصُوفَهُ، غَالِبًا التَّا تَنْحَذِفُ**

لكان أجود ليدخل في كلامه، نحو رأيت قتيلا من النساء، فإنّه ممّا يُحذف فيه التاء للعلم بموصوفه"[4].

---

(1) شرح الأشمونيّ، 45/1.

(2) المصدر السابق، 46/1.

(3) المصدر نفسه، 326/5.

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

2- لجوء الأشمونيّ إلى أسلوب (التنبيهات) في استدراكه على ألفيّة ابن مالك:

استخدم الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك أسلوب التنبيهات التي جاءت أغلبها إضافات علمية من آراء النحاة ومذاهبهم وتعليلاتهم وبخاصة آراء الناظم في كتبه الأخرى بالإضافة إلى تعليقات ومقارنات ومعلومات لغوية ونحوية وصرفية، بل وتاريخية وثقافية عامة في بعض الأحيان، ويمكن تصنيف تلك التنبيهات في ثلاثة أنواع هي:

- **تنبيهات نحويّة:** وتبلغ خمسين وستمائة تنبيه.
- **تنبيهات صرفية:** وتبلغ سبعين وثلاثمائة تنبيه.
- **تنبيهات تتعلّق بأسلوب ابن مالك:** وتبلغ ستين ومائتين تنبيه.

أولاً - تنبيهات نحويّة.

من أمثلة ذلك: **علّة إعراب بعض الأسماء مع وجود علّة البناء:**

من المعلوم أنَّ أَغلب أسماء الموصول والإشارة وأسماء الشرط ونحوها من الأسماء المبهمة كلها مبنية؛ لشبهها بالحرف، ومع أَنَّ هذا الحكم ممّا يشبه الإجماع عند النحاة إلا إنهم وجهوا إعراب ما ذكره في أول التنبيه منها، وعلل لذلك بما ذكره من ضعف الشبه بالحرف بسبب لزوم الإضافة أو وجود صورة التثنية وهما من خواص الأسماء، ثمَّ علل لبناء (أيّ) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها بانقطاعها عن الإضافة لفظا ونية مع بقاء موجب البناء نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1]، وقد ردَّ على ابن الطراوة (ت528هـ)، زعمه أنَّ بناء (أي) سببه انقطاعه عن الإضافة، ودليل الأشمونيّ في رد هذا الزعم إذا جاء فيه (أَيُّهُم) في (هم أشد) وهذا يدلّ على أنَّ الأشمونيّ يرى أَنَّ من أصول النحو رسم المصحف وإجماع النحاة وهما من الأصول المختلف فيها"[2]، ولما علَّل لإعراب ما تقدَّم من الأسماء المبنية أصلا بوجود خواص الأسماء فيها استشعر اعتراض مَنْ يرى عدم صحّة ذلك

(1) سورة مريم ، من الآية 69.

(2) ينظر: شرح الأشمونيّ، 43/1.

بدليل بناء (الذين) مع أَنَّ الجمع من خواص الأسماء، وردَّ ذلك بأنَّ (الذين) وإنْ كان فيه الدَّلالة على الجمع إلاَّ أَنَّه لمْ يجرّ على سنن الجموع في العربية؛ لأنَّ (الذين) أخصُّ في دلالته من (الذي) ؛ لأنَّه لا يطلق حقيقة إلاَّ على العاقل بخلاف (الذي)، فإنّه يطلق حقيقة على العاقل وغيره، وشأن الجمع أن يكون أعمَّ من مفرده في حين أَنَّ من النحاة مَنْ يرى أَنَّ الأسماء المذكورة كلها مبنية وإنَّما جاءت على صورة المعرب، ويبدو أَنَّ الأوَّل أقوى حجة، وأرجح نظرا وأكثر انتشاراً في كتب النحو.

ثانياً- تنبيهات صرفية:

ومن أمثلة ذلك: **زيادة تاء التأنيث واختصاصها بالأسماء:**

قال: "تنبيه، الأول: زيادة تاء التأنيث غير مُعتبرةٌ في التصحيح، لأنها لا تخرجه عن صورة فعل؛ لأنها تلحق الماضي؛ فلا تثبت بلحاقها مبانيه في نحو: "قالةٍ وبَاعة، وأما تصحيح حركة وخونة فسادٌ باتفاق.

الثّاني : اختلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو صَوَرَى وهو اسم ماء، مذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال؛ لاختصاصها بالاسم، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال؛ لكونها في اللفظ بمنزلة فَعَلاً، فتصحيح صُوَري عند المازني مَقِيُس، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه، وقد اضطرب اختيار الناظم لهذه المسألة، فاختار في التسهيل مذهب الأخفش، وفي بعض كتبه مذهب المازني ، وبه جزم الشارح، واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيبويه"[1].

ثالثاً- تنبيهات تتعلق بأسلوب ابن مالك:

مثل: تنبيهه على عبارات لابن مالك في الألفيّة مثل قوله عند بيت ابن مالك في مستهل الألفيّة:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ * أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّه خَيْرٌ مَالِكٍ**

(1) شرح الأشمونيّ: 518/5.

"أوقع الماضي موقع المستقبل تنزيلا لمقولة منزلة ما حصل؛ إمّا اكتفاء بالحصول الذهني، أو نظرا إلى ما قوي عنده من تحقق الحصول وقربه، نحو قوله تعالى:- ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾[1]، وجملة (وهو ابن مالك): معترضة بين قال ومقوله، لا محلّ لها من الإعراب، ولفظ (ربَّ) نُصِب تقديرا على المفعولية، والياء في موضع الجرّ بالإضافة و(الله) نصب بدل من (رب)، أو بيان وخير نصب أيضاً بدل أو حال على حد: (دعوت الله سميعا)، وموضع الجملة نصب مفعول لـ (قال) ولفظها خبر، ومعناه الإنشاء أي أنشيء الحمد"[2].

وهذا التنبيه –في رأيي– تعليق على عبارة ابن مالك في أوله وإعراب لسائر البيت، وكله كلام متفق عليه ليس ممّا يحتاج إلى نظر أو بحث، (وهذا النوع من التنبيهات بلغ عدده في الشرح ستة عشر تنبيها) [3].

3- الرد على آراء النحاة: تميَّز منهج الأشمونيّ وأسلوبه في شرحه للألفية بردّه على كثير من النحاة:

- من ذلك ردُّه على الفراء (ت:207هـ) في باب الممنوع من الصرف، الثّاني "إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف، إعطاء للبدل حكم المبدل، مثال ذلك أُصَيْلانُ فإن أصله أَصْيَلان، فلو سمي به منع، ولو ابدل من حرف أصلي نون صرف، بعكس أُصَيْلال ، ومثال ذلك حِنَّان في حِنّاء، أبدلت همزته نوناً.

الثالث : ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية، تشبيهاً لها بالزائدة، نحو سنان وبيان، والصحيح صرف ذلك[4].

---

(1) سورة النحل: آية (1).

(2) شرح الأشمونيّ: 16/1.

(3) يُنظر: المصدر السابق، 69/1، 72، 148، 178، 365، 423، 776/2، 834.

(4) شرح الأشمونيّ، 136/5.

- ردَّ الأشمونيّ على المبرّد (ت285هـ) وابن عُصْفور (ت669هـ) في باب الترخيم بقوله : "شرط المبرّد في ترخيم المؤنث بالهاء العَلَمِية، فمنع ترخيم النكرة المقصودة"[1]، والصحيح الجواز، ومنع ابن عُصْفور "ترخيم (صلمعة بن قلمعة) ؛ لأَنَّه كناية عن المجهول الذي لا يعرف"[2]، يقول الأشمونيّ: "وإطلاق النحاة يخالفه، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع من ترخيمه؛ لأنَّه علم جنس"[3].

4- العناية بالحد: تميّز منهج الأشمونيّ في شرح الألفيّة بالعناية بالحدود النحويّة في بداية كلّ باب من الشرح، وإتباعها بتحليل مفصَّل يستوفي كلّ جزئية وردت ضمنها بذكر المحترزات والأمثلة لدفع أي لبس أو غموض يحيط بها، والرد على كلّ ما يمكن أَنْ يوجه إليها من اعتراض أو تعقيب، ومن أمثلة ذلك حدُّ العلم الذي ورد في قوله: "اسم يعين المسمى به له مطلقا" عَلَمُهُ أي: علم ذلك المسمى، فاسم، مبتدأ، ويعين المسمى" : جملة في موضع رفع سفة له ، ومطلقاً : حال من فاعل يعين، وهو الضمير المستتر وَعَلَمُه: خبر؛ ويجوز أن يكون عَلَمُه مبتدأ مؤخرًا، و"اسم يعين المسمّى خبرًا مقدمًا، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً؛ ... فخرج بقوله: يعين يسمى النكرات ، وبقوله : "مطلقاً" بقية المعارف؛ فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم: إما لفظية (كأل) والصلة، أو معنوية كالحضور والغيبة"[4].

حيث وضع حد العلم الشخصي ثمَّ أخذ في مناقشة هذا الحد وشرح جزئياته من الأعم إلى الأخص، فذكر أنَّ الدال على معين جنس يضم جميع المعارف بما

---

(1) المقتضب: 246/4.

(2) ينظر: المقرب لابن عصفور، 229/5.

(3) شرح الأشمونيّ61/5.

(4) شرح الأشموني، 126/1.

فيها العلم، والمقصود بالجنس هنا هو الحقيقة المشتركة بين المعرف وسواه، أو بصيغة أخرى هو ما دلّ على جوهر المحدود دلالة عامة، أمَّا كلمة (مطلقا) فهي خاصة للعلم دون غيره من المعارف؛ لأنَّه الوحيد الدال من بينها على معين دون قرينة لفظية أو معنوية.

والمتمعن في المنهج الذي اعتمد عليه الأشمونيّ في صياغة وتحليل الحدود النحويّة القائم على ذكر الجنس المشترك بين المحدود وغيره، ومن ثَمَّ إيراد الخصائص التي تميّزه عمّن سواه من أبناء ذلك الجنس ويُلحظ بوضوح مدى انسجام مفهوم الحد لديه مع مفهوم الحد المنطقي.

5- استخدام أسلوب التعليل: استخدم الأشمونيّ أسلوب التَّعليل في شرحه لألفية ابن مالك: مثل التَّعليل بعلّة حذف المتبوع والتابع، ومن أمثلة ذلك:

أ- حذف المضاف: من حالات حذف الاسم حذف المضاف، ويمكن إدراج هذا العنصر ضمن التوابع لقول الأشمونيّ في ترتيب الأبواب النحويّة: "وبدأت منها بالمرفوعات لأنَّها أركان الإسناد وثنيت بالمنصوبات؛ لأنَّها فضلات غالباً وختمت بالمجرورات؛ لأنَّها تابعة في العمدية والفضلة لغيرها، وهو المضاف فإنّ كان عمدة فالمضاف إليه عمدة، كما في قولك: قامَ غلامُ زَيْدٍ، والتابع يتأخر عن المتبوع"[1].

يقول الأشمونيّ في حذف المضاف قال الأعشي[2]:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَ * وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا**

فحُذفَ المضاف وهو المصدر، وأقام المضاف إليه وهو الظرف أي ألم تغتمض عيناك، اغتماض ليلة أرمد، وهو عكس: فعلته طلوع الشمس، إلا أنه قليل،

---

(1) المصدر السابق: 189/2.

(2) هذا البيت للأعشي وهو من بحر الطويل وقد ورد في الديوان بهذا الشكل: ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا *** وعادك ما عاد السليم المسهَّدا، الأعشى: الديوان، ص135.

خلاف للزمخشريّ بل المَقْدَمُ اسم لزمن القُدُوم فالأعشي "لم يُرد ألا تغتمض عيناك في ليلة أرمد، وإنَّما أراد: ألم تغتمض عيناك من الشوق والأسف اغتماضاً مثل اغتماض ليلة رمد العين أو مثل اغتماض ليلة رجل أرمد[1]. وأرى أنّ الظاهرة الواردة في البيت تعدّ من بين نيابة الظرف عن المصدر في تأدية وظيفة المفعول المطلق، وإنْ كانت قليلة إذا ما قوبلت بظاهرة نيابة المصدر عن الظرف في تأدية وظيفة المفعول فيه.

ب- حذف المضاف إليه: وهو مرتبط أساساً بقرينة الحركة المرتسمة على المضاف والتي تنبه على ذلك الحذف، وهي تشبه الحالة الأوْلى من حيث إنَّ الحركة التي تدل على الحذف غير خاصة بمحل المضافٍ، وحدّد الأشمونيّ حالات إعراب المضاف والمضاف إليه: " إحداها أنْ يكونا مضافين، فيعربان نصبا على الظرفية أو خفضا بمِنْ، تقول جِئْتُكَ قَبْلَ زَيْدٌ وبَعْدَهُ، فتنصبهما على الظرفية ومن قبله ومن بعده فَتَخْفِضُهُما بِمِنْ... وثانيها: أَنْ يحذف المضاف إليه ويُنْوى ثبوت لفظه، فيعربان الإعراب المذكور، ولا ينونان لنية الإضافة وذلك كقول الشاعر:

وَمِنْ قَبْلٍ نَادَى كلّ مَولَى قرابةٍ * فَمَا عَطَفَتْ مَولَى عَليهِ العَواطِفُ**[2]

والرواية بخفض (قبل) بغير تنوين، أي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ، وقدَّره ثابتا، وقرئ قوله تعالى: ﴿ لله الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[3][4]، بالجر من غير تقدم مضاف إليه واقتطاعه أي: بالخفض بغير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف إليه وقدَّر وجوده ثابتا... وثالثها: أن يقطعا عن الإضافة لفظاً، ولا

(1) ينظر: شرح الأشموني، 328/2.

(2) هذا البيت من بحر الطويل وقائله مجهول، ينظر: شرح الأشموني، 433/3.

(3) سورة الروم، من الآية: (4).

(4) ينظر: الكشاف للزمخشري، 500/3.

يُنْوى المضاف إليه فيعربان أيضًا الإعراب المذكور، ولكنهما ينونان، لأنهما حينئذٍ اسمان تامان كسائر الأسماء النكرات، فتقول جئتك قبلاً وبعدًا ومن قبلُ ومن بعدُ... ورابعها: أن يُحذف المضاف إليه وينوى ما دون لفظه فيبنيان حينئذٍ على الضمّ كقراءة السبعة[1]، قوله تعالى: ﴿ لله الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[2]... فإنّ لم يُنوَ المضاف إليه لفظا قبل وبعد؛ لأنَّ المضاف إليه يعاقب التنوين، فإنّ نوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا على الضمّ لكونهما يشبهان بشكل خاص – من حيث استغناؤهما عما يليهما – حروف الجواب التي تغني عمَّا يليها[3]، "ومن جهة أخرى فإنَّهما يشبهان الحروف بشكل عام"؛ لأَنَّ لهما مناسبة للحرف معنوية ولفظية أمَّا المعنوية فمن قبل أَنَّهما لا يفهم تمام المراد بهما إلاَّ بما يصحبهما، وأمّا اللفظية فمن قبل جمودهما وكونهما لا يثنيَّان ولا يجمعان ولا ينعتان ولا يخبر عنهما ولا ينسب إليهما ولا يضاف، ومقتضى هاتين المناسبتين أَنْ يبنيا على الإطلاق، لكنهما أشبها الأسماء المتمكنة بقبول التصغير والتّعريف والتنكير فاستحقا إعرابا في حال وبناء في حال"[4]، وهذا الحكم ليس مقتصرا على لفظتي (قبل وبعد) وإنَّما هو شامل لأخواتهما أيضاً.

خامساً- مواضع الاختلاف بين منهجي ابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما للألفية:

1-كان الأشمونيّ يمزج – في بعض الأحيان – المتن بالشرح، حيث عمل على ذكر الألفيّة وتحليل أبياتها بالشرح فأورد في كلّ باب من أبواب كتابه الجزء المتعلق به في متن الألفيّة ثمَّ أتبعه بشرحه، بحيث يذكر الأبيات التي تدور حول موضوع من مواضيع الباب النحويّ، ثمَّ يردفها بشرح يستوفي البيت، أو البيتين أو أكثر،

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري، 561/2.

(2) سورة الروم، الآية: (4).

(3) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: 321/2-325.

(4) شرح التسهيل: 243/3.

أو حتَّى الشطر أَو الكلمة بحسب دواعي الشرح، وهذا الأسلوب المذكور الذي اعتمد عليه الأشمونيّ في صياغة شرحه هو الأسلوب الشائع والمتداول في صياغة أغلب الشروح النحويّة عبر العصور، وتكمن مزيته في أَنَّهُ يساعد المتعلم المقبل على الشرح على الاستيعاب الجيد لمحتوي المتن، والإلمام بجميع جوانبه، فيتبع كلّ بيت من المتن بكشف مظانه، وتوضيح مقصود الناظم به، فتحصل الفائدة لدى المقبل على الشرح، وتتم له الإحاطة بالمتن ومعاني مضامينه، أمَّا الخاصية الثَّانية التي تميز بها منهج الأشمونيّ فهي تلخيص ما تم تفصيله بالشرح في بعض المواضع مثلما كان في ختام شرح الأبيات المتضمنة حدي المعرب والمبني وأنواعهما وشروط كلّ نوع وعللها، وتنحصر أهمّية هذه الميزة في تقديم حوصلة دقيقة لجوانب الموضوع الملخص؛ لأَنَّها تغني المعلم عن التفصيلات.

2-أمَّا ابن هشام فقد كانت له رؤيته الخاصة المغايرة لمنهج الأشمونيّ في طريقة صياغة (أوضح المسالك) وأسلوب التعامل مع متن الألفيّة وتتلخص هذه الرؤية في هاتين الخاصيتين:

أ- **إعادة صياغة متن الألفيّة في قالب نثري وإدراج بعض العناوين المطولة:** إِنَّ الناظر في شرح ابن هشام (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) نظرة عابرة غير متفحصة أو دقيقة دون سابق معرفة بهذا الكتاب يخطر بباله – للوهلة الأوّلى – أنَّه أمام كتاب نحويّ مستقل، وليس أمام شرح على متن منظوم، وكل هذا ناجم عن الطريقة الخاصة التي اعتمد ابن هشام عليها في صياغة الشرح حيث أغفل إيراد أبيات من الألفيّة إضافة إلى الشرح إلاَّ في مواطن قليلة جداً، فاكتفي بشرح مضامينها ضمن مجموعة فصول أدرجها تحت عناوين الأبواب النحويّة التي أعاد صياغة بعضها في جمل جاءت مطولة، وأكثر توضيحاً لدلالات الأبواب وسمتها البساطة، حيثُ تعيدنا إلى البدايات الأوّلى إلى عناوين النحو في الكتاب، ويمكن تفسير وجود مثل هذه العناوين في (أَوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) على

الرغمَّ أَنَّ الجميع يعلم مدى النضوج العلمي الذي وصل إليه المصطلح النحويّ في العصور المتأخرة لمسيرة النحو بما فيها عصر الشارح (ابن هشام).

ب- **إعادة ترتيب أبيات الألفيّة في بعض الأبواب:** عمل ابن هشام في بعض أبواب كتابه (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) على إعادة ترتيب بعض أبيات الألفيّة، وذلك بشرح مضامين تلك الأبيات من المتن وفق ترتيبه الخاص لتلك المضامين، بحيث ضمّ – في أثناء شرح بعض أبيات الألفيّة – المسائل التي يرتبط بعضها ببعض ضمن موضوع واحد بغض النظر عن الترتيب الذي اتبعه الناظم فيما يقابلها من الأبيات في الألفيّة، وهذه الخاصية المتعلقة بترتيب المتن هي نتيجة المنهج الذي اتبعه الشارح (ابن هشام) في بسط مادته باستبعاد ذكر المتن والاكتفاء بمادة الشرح، وهو ما أكسبه حرية التصرف في المادة وكيفية ترتيبها بحسب ما يراه مناسباً له.

المبحث الثّاني

المصطلح اللغويّ بين ابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما لألفيّة ابن مالك

أولاً- المصطلح اللغويّ عند ابن هشام في شرحه لألفيّة ابن مالك.

ثانياً- المصطلح اللغويّ عند الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك.

تدلّ المادة اللّغويّة المشتق منها لفظة (المصطلح) على الاصطلاح، وكما تدل على دفع الفساد والتخلص منه، فقد أورد ابن سيده (ت456هـ) ما نصّه "الصلاح ضد الطلاح"[1]، ويقول ابن منظور (ت711هـ): "الصلاح ضد الفساد"[2]، ونص الزّبيدي (ت1205هـ) على معنى لغوي يقارب المعنى الاصطلاحي للفظة المصطلح حيث قال: "والاصطلاح الاتفاق على أمر مخصوص"[3].

وقد انتقل الزبيدي بهذه الإشارة السريعة من الدَّلالة اللغويّة العامَّة للمادة المعجمية (صلح) إلى تنميطها وتوزيع دلالتها العامَّة في حقول جديدة، وقد سبقه إلى هذه الإشارة الإمام الزمخشريّ (ت385هـ)، حيثُ قال: "... وصالحه على كذا وتصالحا عليه واصطلحا"[4]، "ويبدو جليا من هذه الإشارة أن مادة اصطلح ومصطلح تدور حول معنى الاتفاق"[5]، وحصر الاحتمالات ونفي التشعبات؛ أي أنه يقترب من فكرة الجمع والمنع.

والمصطلح اصطلاحاً: فقد عرّفه الشريف الجرجاني (ت816هـ) بقوله: "هو اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوَّل"[6].

وقد عرّفه بعض المحدثين بأنّه لفظ وافق عليه المختصون في مجال النحو للدَّلالة على مفهوم علمي[7]، ويعرّفه جرمانوس فرحات بقوله: "والاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع شيء كاتفاق أهل الصرف على وضع الحرف للصوت المعتمد على

---

(1) المحكم والمحيط الأعظم، 360/7، تح: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية شريعة، ط1، 2000م.

(2) لسان العرب: مادة (صلح)، 9130/5.

(3) تاج العروس، مادة (صلح).

(4) أساس البلاغة، مادة (صلح)، 257/27.

(5) الأسس اللغوية لعلم المصطلح اللغوي، محمود حجازي، ص70.

(6) معجم التعريفات للسيد الشريف الجرجاني، ص212.

(7) ينظر: المصطلح الفلسفي عند العرب، ص26، تح: د. عبدالأمير الأعشم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، القاهرة، 1989م.

مقطع من مقاطع الحلق واللسان أو الشفتين ومن هذا القبيل أسماء العلوم وما يضعه أهل كلّ علم من الأسماء"[1].

وتكمن أهمّية المصطلحات في أَنَّها مفاتيح العلوم؛ لأَنَّ فهم المصطلح يُعَدُّ نصف العلم فالمصطلح لفظ يعبِّر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة والتطور في العلوم يتبعه تطور في مصطلحاتها، وتكمن أهمية هذه المصطلحات في كونها وسيلة لتطوير العلوم والآداب والفنون، كما تساعد على تطوير اللغة، التي هي أداة توصيل هذه المعارف والتفاعل معها[2].

ويمكن القول: إنَّ المصطلح النحويّ هو أساس الدراسات النحويّة واللغوية؛ لأنَّه يهتمّ برسم معالمها، وتوضح مبادئها، كما أنَّ قدرة المصطلح النحويّ الحديث على توضيح المفاهيم الجديدة تجعله وسيلة فعالة من وسائل إثراء الدراسات النحويّة والصرفية واللغويّة بشكل عام، وإثراء اللُّغة وتوسيع ميادينها، وتيسير التعامل بها، ويمكن توضيح ذلك من خلال:

أولاً- المصطلح اللغويّ عند ابن هشام في شرحه لألفيّة ابن مالك:

يشكل المصطلح النحويّ في كتاب: (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) ركيزة مهمة ينطلق منها ابن هشام في توضيح الباب النحويّ الذي يناقشه فيبدأ الباب النحويّ بذكر المصطلح، ثم يشرع في بيان أحكامه وما يتعلق به، ويُلحظ أنَّ ابن هشام في مصطلحاته ينحو منحى تعليميا مختصاً لنفسه وفق منهج يقوم على التحليل والتوجيه والموازنة وانتقاء ما يراه حقا وصواباً.

---

(1) بحث المطالب في علم العربية، جرمانوس فرحات، ص7، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، ط2، لبنان، 1995م.

(2) المصطلح النقدي العربي الحديث، المشكلات والحلول، حامد كساب عياط (مقال)، ص31، مجلة الناص، العدد 4-5، (د.ط)، أبريل / 2005م.

وقد أضحت مصطلحات ابن هشام قليلة الألفاظ أقرب ما تكون للشروط التي ينبغي أن يكون عليها المصطلح وصياغته كما أقرها علم المصطلح حديثا[1].

أ- مصادر مصطلحاته:

إنَّ مصادر مصطلحات ابن هشام في كتابه أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لا تخرج عن المدرسة البصرية، وقلَّما عُثِرَ في هذا الكتاب على مصطلحات كوفية، ومن هذا القليل (الواو الزائدة) يقول: "والثامن واو دخولها كخروجها وهي الزائدة أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة"[2]، ومنه (واو الثمانية) "ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري"[3].

ومنه (عطف النسق)، قال: "وأمّا النسق فهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرها"[4]، "فالنسق من مصطلحات الكوفيين واتباعهم، كقول ابن خالويه في إعراب (نفس) في قوله تعالى: ﴿ وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا﴾[5].

ونفس نسق على الأرض"[6].

وأَرى أَنَّ ابن هشام استعمل مصطلحات البصريين لوضوحها ولذيوعها؛ ولأَنَّ الدّارسين اعتادوا على سماعها ولاسيَّما أَنَّه ينحو منحى تعليمياً في كتابه.

كما تميَّزت مصطلحات ابن هشام بالإيجاز، فالذي يسمِّيه النحاة القدامى (باب ما لم يسم فاعله) يسميه ابن هشام (نائب فاعل)، ولم يحده بحد يتميَّز به بل وصفه توصيفا عندما قال: "يحذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلها المفعول به،

---

(1) ينظر: المدارس النحويّة، لشوقي ضيف، ط7، 1968م. ص347.

(2) ينظر: أوضح المسالك: 115/3.

(3) المصدرالسابق: 117/3.

(4) المصدر نفسه: 157/1.

(5) سورة الشمس، الآية: 67.

(6) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه الحسين بن أحمد، ص99، الناشر: دار مكتبة الهلال، بيروت، 1985م، وينظر: المدارس النحويّة، ص167.

فإنّ لم يوجد اختُصَّ وتصرَّف من ظرف أو جار ومجرور أو مصدر"[1]، فلم يقل مثلاً: اسم مرفوع يتقدمه فعل على هيئة فُعِلَ أو يُفْعَل وإنما اكتفى بذكر أوصافه، وما يكون عليه أصله من مفعول به أو شبه جملة.

واستعمل مصطلح (النواسخ) [2]، ويريد بها (إن وأخواتها)، و(كان وأخواتها)، و(ظن وأخواتها).

ب- عناية ابن هشام بالتعريفات الاصطلاحية للمصطلحات النحويّة:

اتسم منهج ابن هشام بالدقة والعناية الفائقة في ضبط التّعريف النحويّ من حيثُ ذكر المحترزات، وضوابط الجمع والمنع، والتوسع فيه مع ضرب المثال، وتأصيله بالشاهد النحويّ، ومن أمثلة ذلك:

1-**الاسم في** شرحيه، (قطر الندى، وشذور الذهب) ذكر أَنَّ علامات الاسم ثلاثة: أداة التّعريف (أل) والتنوين والإسناد، ونجدها في أوضح المسالك خمسة بإضافة الجرّ والنداء وعند ذكره للتنوين عرَّفه بقوله: "وهو نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً (لغير توكيد) فخرج بقيد السكون النون في (ضَيْفن) للطفيلي و(رعْشَن) للمرتعش، ويفيد الآخر النون في (انكسر) و(منكسر)، وبقولي لفظاً لا خطاً النون اللاحقة لآخر القوافي، وستأتي، وبقولي (لغير توكيد) نون نحو (لَنَسْفَعاً)، و(لتضربُنْ يا قوم) و(لتضربن يا هند) .... وزاد جماعة تنوين الترنم ثم التنوين الغالي"[3].

ويُلحظ في هذا التّعريف أَنَّه لم يترك شاردة ولا واردة في تعريف ماهية التنوين مع دقة متناهية في التّعريف، فقوله (ساكنة تلحق الآخر) فالمراد بالآخر الذي لحقه التنوين، ما كان آخره حقيقة كالدال في زيد أو كان آخره حكما كالدال من يد والميم

(1) أوضح المسالك: 216/1، وشرح قطر الندي وبل الصدي، لابن هشام الأنصاري، ص139.

(2) ينظر: أوضح المسالك، 108/2.

(3) المصدر السابق،40/1.

من دم فإنّ (لام) هذه الكلمات قد حُذِفَت، وأصلهما (يدي ودمي) لعدم التعويض من لامهما المحذوفة.

ثمَّ ذكر القيود كنون (ضيفن) و(ورعشن) ونون (أنكر) ونون القوافي ولغير التوكيد كنون (لنسفعا)، وعندما قال: (وزاد بعضهم) لم ينسبه إليه، لأنَّه يرى أنَّهما ليسا من أنواع التنوين.

2-**التمييز**: قال ابن هشام: "التمييز: اسم نكرة بمعني (مِنْ) لإبهام اسم أو نسبة"[1]، فخرج بالمحترز الأوَّل من قوله (نكرة) نحو (زيد حسنٌ وجهه) ثم استدرك قول الشاعر[2]:

صَدَدْتَ وطِبْتَ النفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عمْرو[3]

من أَنَّه محمول من زيادة أداة التّعريف (أل)، ويخرج بالمحترز الثّاني من قوله (بمعني من) الحال فإنّه بمعني في حال كذا لا بمعني (مِنْ)، وخرج بالقيد الثالث من قوله (مبين)

لإبهام اسم أو نسبة (اسم لا النافية للجنس) نحو لا رجل، وقول الشاعر[4].

اسـتغفرُ اللهَ ذَنْبًـا لَسْـتُ مُحْصِـيهِ * رَبَّ الْعِبَـادِ إِلَيْـهِ الْوَجْـهُ وَالْعَمَـلُ** [5]

فالشاهد في قوله (ذنبا) فإنها وإن كان على معنى (من) لكنها ليست للبيان بل هي في معنى (لا رجل) للاستغراق وفي (ذنبا) للابتداء فنصب (ذنبا) على نزع

---

(1) أوضح المسالك، 302/2.

(2) هو رشيد بن شهاب اليشكري، ولم أعثر له على ترجمة وافية له.

(3) هذا عجز البيت من الطويل، وصدره قوله : رأيتك لما أن عرفت وجوهنا، لشهاب البشكري، وهو من شواهد التصريح، 184/1، وشرح الأشمونيّ، 169/1، وهمع الهوامع، 344/2.

(4) لم ينسب هذا البيت في أوضح المسالك إلى قائل معين، وهو من بحر البسيط، ينظر: أوضح المسالك، 303/2.

(5) والبيت من من بحر البسيط، وبلا نسبة إلى قائل، وهو من شواهد التصريح، 617/1، وشرح الأشمونيّ، 46/2، وخزانة الأدب، 111/3.

الخافض الذي هو (من) ومع انتصابه على معنى (مِنْ) فإنّه ليس تمييزاً لأَنَّه غير مبين لإبهام اسم مجمل قبله، وهو لا مبين لنسبة مذكورة قبله أيضاً فهو ليس تمييزاً.

3-**أداة التّعريف أل:** عبَّر ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) بقوله: "هذا باب المعرفة بالأداة، وهي (أل)"، لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة، خلافا لسيبويه"[1]، وللعلماء في تعيين المعرف أربعة مذاهب، الأول: أن المعرف هو أل برمتها والألف أصلية لا زائدة، والثاني: أن المعرف هو أل برمتها والألف زائدة، والثالث: أن المعرف هو اللام وحدها، والرابع: أن المعرف هو الألف وحدها واللام زائدة حذفاً بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة[2].

ومِنَ المحترزات اللغويّة التي ذكرها ابن هشام ونبَّه عليها في باب (البدل) وعند ذكره لأقسامه قال في كتابه: (أوضح المسالك): "الأوَّل: بدل كلّ من كلّ، وهو بدل الشيء ممّا هو طبق معناه نحو: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[3]، وسمَّاه الناظم البدل المطابق، لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿ إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ﴾[4]، فيمن قرأ بالجرّ[5]، وإنَّما يطلق (كلّ) على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا[6].

فقد اعتمد على الدَّلالة المعجمية للفظة (الكل) التي لا تقال إلاَّ فيما ينقسم إلى أجزاء، والله تعالى لا يقبل التجزؤ، ومن ثَمَّ يرجِّح مصطلح (المطابق) بدلا من (بدل الكل)، فهو اعتراض لغوي ذو دافع عقدي لم يُغفله ابن هشام.

---

(1) أوضح المسالك: 160/1.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) سورة الفاتحة: الآية (6-7).

(4) سورة ابراهيم، الآيتان: (1-2).

(5) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي، وقرأ نافع بالرفع، ينظر: الحجة لابن خالويه: 202/1.

(6) ينظر: أوضح المسالك: 340/3.

ج- منهج ابن هشام في استعمال المصطلحات النقديّة:

إنَّ المتأمل لكتاب (أوضح المسالك) يجد فيه نقدا بناء وفكرا عميقا يستدعي الوقوف على مفهوم النقد لدى ابن هشام، من حيث منهجه النقديّ النحويّ، والمجالات التي انتقد فيها المسائل انتقائية من كتابه ولم تكن إحصائية، ذلك أنَّ إحصاء جميع المسائل التي تعرض فيها لآراء النحاة بالنقد كثيرة تحتاج إلى مؤلف خاص للإحاطة بها جميعا، فقد استعمل ابن هشام في نقده لآراء النحاة مصطلحات لبيان موقفه النقديّ من أصحاب تلك الآراء، غير أنَّ تلك المصطلحات لم تكن ثابتة، كما أنَّها كانت متباينة من حيث القوة والضعف من مسألة إلى أخرى، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

1-**مصطلحات القبول والاستحسان:** المراد بها الألفاظ والعبارات التي استعملها في التعبير عن قبوله واستحسانه لعدد من آراء النحويين وتوجيهاتهم لما يرونه مناسبا، أو للمسائل النحويّة بصورة عامة، ومن تلك الألفاظ أو العبارات التي استعملها:

- **لفظ جيد:** وقد ذكرها في أثناء تعقيبه على آراء البصريين والكوفيين، في حكم المستثنى إذا كان الاستثناء متصلا والكلام غير موجب قائلاً: "فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه بدل بعض عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين، نحو: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾[1]، وفي قوله: ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾[2]، وقوله: ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ ﴾[3]، والنصب عربي جيد"[4].

(1) سورة النساء، من الآية: (66).

(2) سورة هود، من الآية: (81).

(3) سورة الحجر، من الآية: (56).

(4) أوضح المسالك، 217/2.

- **لفظ قوي:** وردت هذه اللفظة في كلامه عن حكم جواب الشرط إذا سبق بماضٍ أو مضارع منفي بـ (لم) إذ قال: "ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو مضارع منفي بـ (لم) قوي"[1].
- **عبارة (وهو الصحيح):** ذكر ابن هشام هذه الجملة في مواضع متعددة من هذا الكتاب[2]، ومن ذلك ما جاء في كلامه عن (الاستثناء) في قولهم: (له عندي عشرة إلاَّ أربعة إلاَّ اثنين إلاَّ واحدا، إذ قال: "إن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي: كلّ من الأعداد مستثنى ممّا يليه، وهو الصحيح؛ لأَنَّ الحمل على الأقرب متعين عند التردد)"[3].
- **عبارة (وهو الحق):** وقد استعملها في أكثر من موضع عند نقده لآراء النحويين، فقال وهو بعرض لذكر الأوجه التي تخالف فيها (على) (فوق) "وتخالفها في أمرين: أَنَّها لا تستعمل إلاَّ مجرورة بـ (من)، وإنَّها لا تستعمل مضافة، كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع[4] وهو الحق"[5].
- **عبارة (وهو المختار):** جاءت هذه الجملة في قوله: "إذا بني الفعل على اسم غير (ما) التعجبية، وتضمنت الجملة الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء لحصول المشاكلة رفعت أو نصبت، وذلك نحو: (زيد قام وعمرو أكرمته لأجله)، أو (فعمرًا أكرمتُه) فلا أثر للعطف، فإنّ لم يكن في الثَّانية ضمير للأولى ولم يعطف بالفاء، فالأخفش (ت215هـ)[6]، والسيرافي (ت368هـ) يمنعان النصب، وهو

(1) المصدر السابق، 179/4.
(2) ينظر: المصدر نفسه، 421/1.
(3) المصدر نفسه: 231/2.
(4) ينظر: بغية الوعاة (319/1)، والأعلام: (191/4).
(5) ينظر: أوضح المسالك: 353/1.
(6) ينظر: بغية الوعاة، 59/1، ومراتب النحويين، ص109.

المختار والفارسي (ت377هـ)، وجماعة يجيزونه"[1].

2-**مصطلحات الرفض والتضعيف:** إضافة إلى مصطلحات (القبول والاستحسان) أجده يستعمل من المصطلحات أو الألفاظ يعبِّر بها عن رفضه أو تضعيفه لآراء النحاة التي تعرض لها بالنقد، ومن أمثلة هذه المصطلحات:

- **سهو:** استعملها في نقده رأي ابن مالك الذي يرى أنَّ اسم الفعل في قولنا (يا طالعا جبلا) قد عمل لاعتماده على حرف النداء، إذ قال: "وقول ابن مالك إنَّه اعتمد على حرف النداء سهو؛ لأنَّه مختص بالاسم، فكيف يكون مقربا من الفعل"[2].
- **خطأ:** وردت هذه اللفظة في قوله: "وإذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل جاز فتحه على أنَّه رُكِّبَ معها قبل مجيء (لا) مثل (خمسة عشر) ونصبه مراعاة لمحل النكرة (إلاَّ ماءَ ماءً بارداً عندنا) ؛ لأنَّه يوصف بالاسم إذا ما وصف، والقول بأنّه توكيد خطأ"[3].
- **غلط:** هي إحدى الألفاظ التي استعملها في مواضع متعددة من كتابه هذا فقد ذكر في حديثه عن أحد الشروط التي يجب توافرها في الجملة التي تقع حالا فقال: "أنْ تكون غير مصدرة بدليل استقبال وغلط من أعرب (سيهدين) من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾[4] حالاً"[5].
- **وهو تكلف:** وقد ذكر هذه الجملة عند شرحه لبيت من الألفيّة يتعلق بالحال الجامدة إذ قال: "ويفهم منه أنَّها تقع جامدة في مواضع أخر بقلة، وأَنَّها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير، وقد بنيتها كلها، وزعم أبنه أنَّ الجميع

---

(1) ينظر: أوضح المسالك، 144/2.

(2) ينظر: المصدر السابق، 14/2.

(3) أوضح المسالك، لابن هشام، 220/1.

(4) سورة الصافات، الآية: (99).

(5) أوضح المسالك، 293/2.

مؤول بالمشتق وهو تكلف"[1].

- **وفيه نظر:** قد ذكرها في أكثر من موضع في هذا الكتاب، ومن ذلك ما ورد في تعقيبه على تعريف ابن مالك للحال قائلا: "وفي هذا الحد نظر؛ لأَنَّ النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد"[2].
- **وهو رديء:** وردت هذه الجملة في كلامه عن تأنيث الفعل إذا كان فاعله مؤنثا فقد قال: " شذ قول بعضهم (قال فلانة) وهو رديء لا ينقاس"[3].

ثانياً- المصطلح اللغويّ عند الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك:

لم يختلف الأشمونيّ كثيراً عن ابن هشام في عنايته بالمصطلح اللغويّ ومنهجه في التعاطي معه فقد كان يصدِّر به الباب النحويّ، ثم يجعل من تعريفه لهذا المصطلح مدخلا للتوجه المباشر للمسألة النحويّة فيتولاها بالدرس والتحليل، ويمكن تقسيم المصطلح عند الأشمونيّ إلى نوعين:

1- المصطلح الصرفي:

الإعلال (أنموذجاً):

الإعلال لغة: " من أعللت الإبل وعللتها، وهو أَنْ تسقيها الشربة الثانية وتصدر رواء، وإذا عُلَّت فقد رويت، وقيل تعلل بالأمر وأعتلَّ: تشاغل والعلّة: المرض"[4].

والإعلال اصطلاحاً: "ظاهرة صوتية صرفية تتعلق بحروف العلّة التي تشمل الصوائت الطويلة (أصوات المد)، والواو والياء غير المديتين، وتتعلق بالهمزة

---

(1) أوضح المسالك، 252/2.

(2) المصدر السابق 248/1.

(3) المصدر نفسه. 94/2.

(4) ينظر: لسان العرب، 558/11 (مادة علَّ).

والحركات (الصوائت القصيرة) وسُمِّي الإعلال إعلالا نسبة إلى حروف العلّة، لأنها تتغير ولا تبقي على حال كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال"[1].

وأول من أشار إلى الإعلال سيبويه (ت180هـ)، حيث ذكره في أبواب عدّة منها: باب (نظائر ما مضى من المعتل)، وباب (ما كانت الواو فيه أولا وكانت فاء)، وذلك نحو: وعد يعد، ووجل يوجل، وباب (ما تقلب فيه الواو يا) نحو: موازن من موزان، وباب (ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة)، وباب (ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها)"[2].

وقد أورد الأشمونيّ هذه الأنواع من الاعتلال، ومن أمثلة ذلك:

أ- **الإعلال بالحذف:** "وهو تغيير يطرأ على أبنية الكلمة لإسقاط بعض حروفها الأصول"[3]، والحذف نوعان، قياسي، وغير قياسي، وسمّاه الأشمونيّ بالمقيس والشاذ"[4]، والحذف القياسي – كما ورد في شرح الأشمونيّ – "هو ما كان لعلة تصريفية كالاستثقال، والتقاء الساكنين، ويقع في أربعة أحرف: الحرف الزائد، وفاء الكلمة وعينها ولامها"[5]، وقاعدة هذا الإعلال: إذا كان الفعل ثلاثيا واوي الفاء مفتوح العين، تحذف فاؤه في المضارع (ذي الياء)، مثل وعد يعد، وزن يزن، والأصل فيها يوزن"[6].

وعلّة هذا الحذف استثقال وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة[7]:

---

(1) شرح الشافية: 68/3.

(2) الكتاب: 249/4.

(3) دروس التصريف: محمد محي الدين عبدالحميد، الناشر: مطبعة السعادة، القاهرة، ط2،، 1958م، ص116.

(4) شرح الأشمونيّ: 545/5.

(5) شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي، الناشر: مطبعة البابي الحلبي بمصر، ط16، 1965م، ص153، وشرح الأشمونيّ، 153/4.

(6) ينظر: شرح الأشمونيّ: 144/5-147، وشرح الشافية: 266/3.

(7) ينظر: شرح الأشمونيّ: 547/5.

ب- الإعلال بالقلب: كرهت العربية "أنواعا من التتابعات التي تقع بين حروف العلّة والحركات لذلك تجنح في حالة ظهور مثل هذا إلى التغيير الصوتي بحيث يؤدي ذلك إلى إلغاء التنافر"[1]، وينبغي الإشارة إلى أنَّ الأشمونيّ ذكر أكثر مواضع الإعلال بالقلب ضمن مواضع الإبدال، وأنَّ ثمَّة فرقا بين الإبدال والقلب فقد يراد بالإبدال ما يشمل القلب، "إذ كلّ منهما تغير في الموضع، إلاَّ أنَّ الإبدال إزالة، والقلب إحالة ولذلك اختص بحرف العلّة والهمزة؛ لأنَّها تقارب حروف العلّة بكثرة التغيير"[2].

ومن أمثلة مواضع الإعلال بالقلب في شرح الأشمونيّ ما يلي:

1- قلب الألف واو: ذكر الأشمونيّ "موضعا لقلب الألف واو وهو: إذا بني الماضي على وزن فاعل للمجهول"[3] نحو: بويع من بايع، وضورب من ضارب وفي القرآن: ﴿ مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا ﴾[4]، وعلل الدكتور عبدالصبور شاهين "قلب الألف واو في نحو ما ذكر إلى أنَّ حركة الحرف الأوَّل من الفعل المبني للمعلوم هي الفتحة الطويلة بعده، وحركته في بنائه للمجهول هي الضمة الطويلة بعده، ولا يصح القول إنَّ الألف ضُمَّ ما قبلها وقلبت واوا، ولكن الصواب أنَّ بناء الفعل للمجهول في هذه الصيغة يقتضي إبدال الفتحة الطويلة في حالة البناء للمعلوم ضمة طويلة في المبني للمجهول لاستعمال الحركات في وظائف نحويّة"[5]، ويتضح من تفسير القدماء والمحدثين لمثل هذا الإعلال أنَّ الوظيفة النحويّة هي التي دعت إلى ذلك، يعني انتقال الصيغة في (مضروب) من بناء الفاعل إلى المفعول فيكون (ضورب) بالواو دون الألف.

---

(1) الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، ص264.

(2) شرح الأشمونيّ: 80/4.

(3) المصدر نفسه: 107/4.

(4) سورة الأعراف، من الآية 20.

(5) المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبدالصبور شاهين، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م، ص190.

2- قلب الألف ياءً: أشار الأشمونيّ إلى قلب الألف ياء في موضعين هما:[1]

- أنْ يعرض كسر ما قبلها، كقولك في جمع مصباح ودينار: مصابيح ودنانير، وفي تصغيرهما مصيبيح، ودنينير.
- "أنْ يقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال: غُزيل، ويذهب بعض الباحثين إلى أنَّ الألف في مصباح هي فتحة طويلة لم تقلب ياء في (مصابيح)، بل قلبت كسرة طويلة في الجمع والتصغير، فالتبادل واقع بين الحركات فقط"[2]، وعلّة هذا القلب "وجود أكثر من حركة طويلة في كلمة واحدة، وهذه الحركات من جنس واحد، فالتخلص من تشابه الحركات يكون بقلب الفتحة الطويلة الثانية كسرة طويلة، وهو نمط من أنماط المخالفة، ولعلّ هناك سبباً آخر وهو اختلاف الدَّلالة، فيتم التحاشي من اللبس بين دلالة المفرد والجمع بالقلب"[3].

أمَّا في حالة التصغير "فإنّ القاعدة تفرض وضع ضمة بعد الصامت الأوَّل، وفتحه بعد الصامت الثّاني، وهاتان الحركتان تسقطان الحركتين السابقتين قبلهما في الكلمة، زيادة على أَنَّ مثل هذا التصغير يفقد الكلمة إيقاعها النبري"[4].

ج-**الإعلال بالنقل:** ويراد به الإعلال الناشئ عن نقل حركة أحد أصوات العلّة (الواو أو الياء) والواقع عينا للفعل إلى الصامت الساكن الصحيح قبلها، على أَنْ يبقى الحرف المعتل دون حركة، أي يصبح ساكنا؛ لذلك سُمِّي (الإعلال بالتسكين)[5]،

---

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ: 102/4.

(2) المنهج الصوتي للبنية العربية: ص186-187.

(3) الحركات العربية، دراسة في التشكيل الصوتي، د. زيد خليل، جامعة آل البيت، الناشر: مطبعة عالم الكتب الحديث، ط1، 2004م، ص102.

(4) المنهج الصوتي للبنية العربية: 186-187.

(5) ينظر: شرح الأشمونيّ: 121/4، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ص196.

و"يكون هذا الإعلال في الفعل ماضيا أو مضارعا ولا يحصل في الاسم إلاَّ إذا حمل على الفعل"[1]، "ويمتنع الإعلال إذا كان الساكن المنقول إليه معتلا نحو: بايع، أو فعل تعجب، نحو: ما أقومه، وأقوِم به أو ما أبينه وأبيِن به، أو من مضاعف اللام، نحو أبيضّ وأسودّ أو من معتل اللام، نحو أهوي"[2].

ومن أمثلة الإعلال بالنقل في شرح الأشمونيّ مايلي:

1- إذا "كان عين الفعل واوا أو ياءً وقبلها ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه لاستثقالها على حرف العلّة، نحو يقوم ويبين، الأصل يقوم ويبين، بضم الواو وكسر الياء ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلها، وهو قاف يقوم وياء تبين، فسكنت الواو والياء"[3].

2- أنْ يكون "حرف العلّة عينا لاسم يشبه المضارع في زيادته دون وزنه كما لمصاغ من القول أو البيع اسما على وزن (تحليء) بكسر التاء وهمزة بعد اللام، نحو تِقيل وتِبيع"[4].

3- أنْ يكون "حرف العلّة عينا للمصدر الذي وزنه: إفعال أو استفعال، (إقوام، استقوام) يُحمل على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه ثمَّ تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقي الاثنان، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تعوض عنهما تاء التأنيث، وقد حصل على الإعلال بالنقل زيادة إعلال بالقلب، وذلك لقلب الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فقيل فيهما: إقامة واستقامة"[5].

---

(1) ينظر: شرح الأشمونيّ: 124/4.

(2) المصدر السابق: 125/4.

(3) المصدر نفسه: 121/4-122.

(4) المصدر نفسه: 123/4، وشرح الشافية: 145/3، والمنهج الصوتي للبنية العربية، عبدالصبور شاهين، ص169، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.

(5) شرح الأشمونيّ: 523/5، شرح الشافية: 151/3.

4-"وأشار بقوله : "وحذفها بالنقل "أي بالسماع " ربما عرض" إلى أن هذه التاء التي جعلت عوضاً قد تحذف؛ فيقتصر في ذلك على ما سمع، ولا يقاس عليه، ومن ذلك قول بعضهم: أراه إراءً، وأجابة إحاباً، حكاه الأخفش، قال الشارح : ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى : ﴿ وَإِقَامَ الصَّلاةِ ﴾ [1]، قيل وحسن حذف التاء في الآية مقارنته لقوله بعد ﴿ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ﴾ "[2].

2- المصطلح النحويّ: اهتم الأشمونيّ اهتماما خاصا بالمصطلح النحويّ، وظهر هذا الاهتمام في عديد من المصطلحات مثل: المصطلحات المتعلقة بالمبتدأ والخبر، ويمكن توضيح ذلك فيمايلي:

أ- مصطلح الابتداء بالوصف غير المعتمد على نفي أو استفهام: قال ابن مالك:

وَأَوَّلَ مُبْتَـــــــدَأِ والثَّـــــــاني * فَاعِــلَ أغْنَـــي فِـــي (أَسَـــارٍ ذَانِ)**

وَقِــسْ، وَكَاِسْــتِفْهَامِ النَّفْــيُ وَقَــدْ * يَجُـوزُ نَحْـوٌ:(فَـائِزٍ أَوَلَـو الرَّشَـدِ)[3]**

فقد صرَّح الأشمونيّ بأنَّ عدم الاعتماد قليل جدا: قال " وقد يجوز الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي واستفهام نحو: فائز أولو الرشد، وهو قليل جدا خلافا للأخفش والكوفيين"[4]، وقد فسر أبو حيان الخلاف حول تلك المسألة التي كان الأشمونيّ طرفا فيها بقول: "وشرط هذا الوصف أَنْ يتقدَّمه أداة نفي أو استفهام هذا مذهب جمهور البصريين... وذهب الأخفش إلى أنَّه ليس من شرط إعماله الاعتماد... وذهب الكوفيون إلى نحو مذهب الأخفش من عدم اشتراط الاستفهام والنفي، إلاَّ أنَّهم يجعلون الوصف مرفوعا بما بعده، وما بعده مرفوعا به

(1) سورة الأنبياء من الأنبياء من الآية (73).

(2) شرح الأشمونيّ: 523/5.

(3) ألفية ابن مالك: ص35.

(4) شرح الأشمونيّ: 305/1-306.

على قاعدتهم"[1]، هذا وقد نسب الأشمونيّ إلى ابن مالك اشتراط الاعتماد استحساناً لا وجوبا، فعدم الاعتماد عنده جائز على قبح"[2].

ب- رافع المبتدأ والخبر: قال ابن مالك:

وَرَفَعُـــوا الْمبْتَـــدَأَ بِالإِبْتِـــدَاءِ * كَـــذَاكَ رَفْـــعِ خَبَـــرٍ بِالْمُبْتَـــدَأِ**

يقرر ابن مالك هنا أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، وما قرره محلّ خلاف، قال الأشمونيّ: "ورفعوا – (أي العرب) – مبتدأ بالابتداء وهو الاهتمام بالاسم، وجَعَلْهُ مُقَدَّمًا ليسند إليه فهو أمر معنوي، كذلك رفع خبر بالمبتدأ وحده، قال سيبويه: فأمَّا الذي بُني عليه شيء هو، فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وقيل: رافع الجزأين هو (الابتداء)؛ لأنَّه اقتضاهما، ونظير ذلك أنَّ معنى التشبيه في (كأنَّ) لما اقتضى مُشَبَّها ومشبهًا به، كانت عاملة فيهما، وضُعِفَ بأنَّ أقوي العوامل لا يعمل رفعين بدون إتباع، فما ليس أقوي أن لا يعمل ذلك وذهب المبرّد إلى أنَّ (الابتداء) رافع للمبتدأ، وهما رافعان للخبر، وهو قول بما لا نظير له، وذهب الكوفيون إلى أَنَّهما مترافعان، وهذا الخلاف لفظي"[3]، والملاحظ أنَّ الأشمونيّ لم يرجِّح مذهب سيبويه وجمهور البصريين كما فعل ابن مالك، بل انتقد مذاهبهم بقية البصريين، في حين لم يعلّق على قول الكوفيين، فيمكن أنْ يُقال: إنَّه عرض مذهب سيبويه وجمهور البصريين مقابلا لمذهب الكوفيين دون أنْ يرجح أحدهما على الآخر.

---

(1) ارتشاف الضرب: 118/1.

(2) شرح الأشمونيّ: 254/1.

(3) المصدر السابق: 258/1.

ج- مصطلح تعريف (المبتدأ): حوت الألفيّة عدداً من التعريفات، وهي تعريفات بسيطة مختصرة، يستعين فيها الناظم بالأمثلة، ولا يتعمق في هذه التعريفات على نحو ما نرى عند النحاة الذين تأثروا بالمناطقة، ومن ذلك تعريف ابن مالك للمبتدأ:

مبتدأ زيد وعاذر خبر * إن قلت: زيد عاذر من اعتذر**

وأوّلٌ مُبْتَدَأ والثَّانِي * فاعل أغنى في أسارٍ ذَانٍ؟**[1]

فقد ذكر المصنِّف أنَّ (المبتدأ) على قسمين: مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سدَّ مسد الخبر، فمثال الأوَّل: زيد عاذر من اعتذر، ومثال الثّاني (أسارٍ ذان)، وبينما اكتفي الناظم بهذه الأمثلة لتوضيح مفهوم المبتدأ قال الأشمونيّ: "المبتدأ هو الاسم العاري من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمستغني به، فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[2] "وتسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه"، والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل، واسم كان وغير الزائدة لإدخال نحو: بحسبك درهم... ومخبراً عنه أو وصفاً إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال، والأسماء قبل التركيب، ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعل نحو: أقائم الزيدان، ونائبه: نحو أمضروب العبدان، وخرج به نحو: أقائم من قولك أقائم أبوه زيدٌ، فإنّ مرفوعه غير مستغنى به"[3].

ويُلحظ أنّ الأشمونيّ اهتم أكثر من غيره بفكرة الحد، وما يدخل فيه، وما هو خارج عنه بخلاف ابن مالك الذي اكتفي بالتمثيل.

---

(1) الالفيّة: ص33.

(2) سورة البقرة، من الآية 189.

(3) شرح الأشمونيّ: 1/240-241.

د- مصطلح تعريف (الخبر): قال ابن مالك:

وَالْخَبَــرُ الْجُــزْءَ الْمُــتَمِّمَ الْفَائِــدَةَ * كَــاسمِ بَــرٌّ والأيــادي شَــاهِدَةَ**[1]

وقد خالفه ابن عقيل في هذا التعريف: و"عرف المصنِّف (الخبر) بأنّه الجزء المكمل للفائدة، ويُرد عليه الفاعل، نحو: قام زيدٌ، فإنّه يصدق على زيد أنَّه الجزء (المتم الفائدة)، وقيل في تعريفه: إنَّه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة .... بل ينتظم منه مع الفعل جملة، وخلاصة هذا.. أنه عرف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتّعريف ينبغي أن يكون مختصًا بالمعرف دون غيره"[2]، واعتراض ابن عقيل وجيه وكذلك فعل ابن هشام حيث ذكر أنَّ: "الخبر هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، فَخَرَّج فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف"[3]، وما ذكره من تمثيل كما فعل الأشمونيّ قال: "والخبر الجزء المتمم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف... بدلالة المقام والتمثيل بقوله (كالله برٌ، والأيادي شاهدًة)، فلا يرد الفاعلُ ونحوه "[4].

---

(1) الالفيّة: ص34.

(2) شرح ابن عقيل: 1/201-202.

(3) ينظر: أوضح المسالك: 1/173.

(4) شرح الأشمونيّ: 1/258.

الفصل الرَّابع

دراسة نقديّة لمنهج الشارحين

في تناول مسائل ألفيّة ابن مالك.

المبحث الأوَّل - منهج ابن هشام في شرحه لألفيةابن مالك في ميزان النقد.

المبحث الثّاني - منهج الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك في ميزان النقد.

المبحث الأوَّل

منهج ابن هشام في شرحه

لألفية ابن مالك في ميزان النقد.

أَوَّلاً- مزايا منهج ابن هشام في كتابه: (أَوضح المسالك).

ثانياً- المآخذ على منهج ابن هشام في كتابه: (أَوضح المسالك).

عند الموازنة بين ابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما لألفية ابن مالك من حيثُ المنهج يُلحظ إقبالهما على شرح الشواهد وإعرابها كما فعل ابن هشام الذي شرح شواهد الناظم، واتسم شرحه بالطابع التعليمي، أمَّا شرح الأشمونيّ فيعد خلاصة الشروح الأخرى من الوجهة المنهجية، وقد اتسم منهجا الشارحين للألفية بالآتي:

1-**اقتصر منهج ابن هشام في الشرح على الغاية التعليمية – في الغالب** –ولم يتسع له في المسائل التي حوتها الألفيّة مكتفيا بالاعتدال في الشرح والميل إلى الاختصار على نحو يلائم مستوى الدّارسين.

2-**أمَّا الأشمونيّ فيمثّل المسلك الثّاني الذي يتجاوز الغاية التعليمية إلى الغاية العلمية الموسوعية؛** لأنَّه يمثل الحاجة العلمية، وأحياناً الغاية الثقافية للغة، فنتج عن ذلك توسعه في الشرح بالتفسير والتَّعليل والتأويل، وعنايته الواضحة بالمسائل الخلافية، والاهتمام باللغة ولهجاتها.

وقد تفاوت أسلوب الشارحين ومستواهما لكنهما التقيا في الدافع التعليمي الذي ينطلق منه الشرح، وأدى التنوع في المستوى الأسلوبي للمنهج بين الشارحين إلى اختلاف مستويات الشرح فتفاوت منهجهما بين الاقتصار على تعقب أبيات الألفيّة أحياناً وشرحها بيتا بيتا أو الاكتفاء بالشرح الضروريّ من أبياتها أو الإسهاب في الشرح والعرض وحشد مختلف الوجوه والآراء على نحو موسوعي.

وقد يكون الشرح عندهما بنثر ألفاظ النظم دون الخوض في التفاصيل، وقد يقوم على إعراب المشكل من الألفاظ، وقد يرمي الشرح عندهما إلى الإحاطة بمختلف مقاصد الناظم وتوضيحها.

وفي هذا المبحث دراسة نقديّة لمنهج ابن هشام في شرحه لألفية ابن مالك:

لم يقف شرح ابن هشام الأنصاريّ عند الحد الذي سمَّاه (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) غير أنّ الدّارسين آثروا اختصاره فسمُّوه (التوضيح) الذي يُعدُّ في مقدمة شروح الألفيّة شهرة وذيوعا وانتشاراً، فقد حظي باهتمام الباحثين والدّارسين من

القدامى والمحدثين، ولقي من عنايتهم وإعجابهم ما جعل بعضهم يصفه بأنّه "لم يأت أحد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله[1].

وهذا الكتاب من أهم شروح الألفيّة، وأغزرها مادة، وأجلها قيمة، فقد جاء جامعاً بين دفتيه أبواب النحو والصرف كافةً، مستفيضاً في عرض المادة، مستقصياً آراء أصحاب المذاهب النحويّة في المسائل المختلفة، وبالتدقيق النقديّ الأولي لمنهج ابن هشام في هذا الشرح يمكن الوقوف على بعض الملاحظات التَّالية:

1-عزا ابن هشام الشواهد إلى قائليها وشرح أَغلب الألفاظ الغريبة الواردة فيها.

2-شرح ابن هشام أبيات الناظم، راميا من وراء ذلك الولوج إلى شرح كلّ مسألة، حيث ذكر المصادر التي اعتمد عليها في الشرح، وكثيرا ما كان يشرح بعض المسائل بنصوص مسهبة كقوله: "وزعم ابن مالك أنه قد يُرخم ذو الإسناد وأن عمرا نقل ذلك"[2].

3-أهمل ابن هشام بعض الشروط في المسائل المطلقة، ففي باب (المثنى) عرّفه بقوله: "وهو ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين كـ (الزيدان والهندان)"[3]، وبيَّن حالاته الإعرابية فذكر أنه يرفع بالألف ويجر، وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، وعرض لما يُلحق به من ألفاظ مثل (اثنان واثنتان) (وكلا وكلتا) مضافين إلى المضمر[4].

---

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، ص62.

(2) أوضح المسالك: 160/2، وينظر: التوضيح: شرح مختصر ابن الحاجب لابن حزم (خليل ابن اسحاق الجندي المالكي)، الناشر: مركز التراث الثقافي المغربي، ط4، 130/2.

(3) أوضح المسالك، 41/1.

(4) المصدر السابق، 48/1.

ويشترط في (المثنى) ثمانية شروط: (الإفراد، والإعراب، وعدم التركيب والتنكير واتفاق الألفاظ ولا يستغنى بتثنية غيره عن تثنية وأن يكون له ثانٍ في الوجود)، وفي هذا السياق.

يقول الأزهري: "فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة، يُعْرَبُ بالألف رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا على اللغة المشهورة، ومِنَ العرب مَنْ يلزمه الألف في الأحوال الثلاثة ويعربه إجراء للمثنى مجرى المفرد، قاله المراديّ في شرح التسهيل"[1].

4-ذكر ابن هشام – في طيات منهجه لشرح ألفيّة ابن مالك – كثيرًا من علل الأحكام النحويّة والظواهر اللغويّة وأدلتها، هادفا من ذلك إلى تمكينها في الأذهان كما يصرح بذلك.

فهو "يعلل لامتناع مجيء صيغة التعجب من الفعل الجامد كـ (نِعْمَ وبِئْسَ)، ومن الذي لا يتفاوت معناه نحو: مات وفني فقال: أمَّا الجامد، فلأنه لا مصدر له فينصب أو يجرّ، وأمّا الذي لا يتفاوت معناه فإنّه وإنْ كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل إلاَّ إنْ أُريد وصف زائد عليه فيقال في نحو: مات زيد، ما أفجع موته، وأفجِع بموته"[2].

5-كان لابن هشام عناية بالغة بالحدود والتعريفات، فهو لا يكاد يترك بابًا دون أن يذكر له حداً عند النحاة، ففي باب إن وأخواتها: عرّفها قائلاً: "هذا باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمى أسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها"[3]، وعرف المستثنى بأنّه: "المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلاَّ أو ما في معناه بشرط الفائدة"[4].

---

(1) شرح التصريح على التوضيح: 67/1.

(2) أوضح المسالك: 105/3.

(3) المصدر السابق: 111/3.

(4) المصدر نفسه: 85/4.

وعرَّف التعجب بأنّه: "استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره"[1].

وعرَّف أبواباً أخرى مثل التفضيل والترخيم والاختصاص والعدد والحكاية والتصغير والوقف والإبدال وغيرها.

وبالتأمل في منهج شرح ابن هشام على ألفيّة ابن مالك في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) وبعرضه على ميزان النقد انطلاقاً من رؤية ثابتة مقننة ترصد مزايا المنهج وعيوبه تبيَّن أنَّ فيه مميزات وعليه مآخذ.

وفيما يلي دراسة نقديّة لمنهج ابن هشام في شرحه لألفية ابن مالك من خلال كتابه (أوضاح المسالك):

أولاً – مزايا منهج ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) منها:

أ- تنوع أصول النحو العربيّ التي اعتمد عليها في الشرح:

1- **الاهتمام بالقرآن الكريم:** فقد جعل القرآن الكريم المصدر الأوَّل لبناء القواعد، وتصحيح الأساليب، فتعرض للآيات الكريمة وجعلها محور إعراب، وميدان تدريب ومجال تأويل وتخريج، وكان ابن هشام أكثر النحاة متقدمين ومتأخرين اعتمادا على القرآن الكريم في مصنفاته عامة، وفي كتابه أوضح المسالك على وجه الخصوص، ومن أمثلة اعتماده على القرآن الكريم في تأصيل القاعدة وتوضيحها مايلي:

- **(مثال 1)** ذكر ابن هشام من أفعال الشروع (هبَّ) و(هلهل)، ثمَّ قال: "وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع و(طفق) أشهرها، وهي التي وقعت في التنزيل، وذلك في موضعين أحدهما ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الجَنَّةِ ﴾[2]، أي شرعا يخصفان ورقة على أخرى كما تخصف النعال ليستترا بها.

---

(1) أوضح المسالك: 108/3.

(2) سورة طه، من الآية: (121).

أمَّـا الوضــع الثّـاني للفصـل (طفـق) فقـد ورد فـي قولـه تعـالى: ﴿ فَطَفِـقَ مَسْحاً﴾[1]، أي شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مسحا، أي يقطعها قطعا"[2].

- **(مثال 2):** (ما) العاملة عمل (ليس):

ذكر ابن هشام أنَّ (مـا) المستوفية لشروط عمل (ليس) يكون اسمها وخبرها معرفتين، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[3]، ونكرتين نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[4]، على أنَّ (أحد) اسمها و(حاجزين) خبرها، ويحتمل أنَّ (أحد) فاعل منكم لاعتماده على النفي، و(حاجزين) نعت، ومختلفين أي أحدهما معرفة والآخر نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾[5]... (ثمَّ قال): ولم يقع في القرآن إعمال (مـا) صـريحا فـي غيـر هـذه المواضـع علـى الاحتمـال المـذكور فـي الثّاني[6].

2-**الاهتمام بالشعر العربي:** كان لابن هشام إطّلاع كبير على الشعر العربيّ وقد استثمر ذخيرته الشعريّة في شرح المسائل النحويّة المتعددة في كتابه، فقد يجد القارئ في شروح هذا الكتاب أشعار المولدين، أمثال أبي نواس، وابن الرومي وأبي تمام، وابن المعتز وأبي فراس والمتنبي، والمعرّي، حيث يذكر ابن هشام هذا النوع من الشعر على سبيل التمثيل لا الاستشهاد فهو يشير إلى ذكر الخبر بعد (لولا) في بيت أبي العلاء المعريّ:

يُذيبُ الرُّعبُ منهُ كلّ عَضْبٍ * فَلَـــوْلاَ الغِمـــدُ يُمسِـــكُهُ لَسَـــالاَ**

---

(1) سورة ص، من الآية (33).

(2) أوضح المسالك: 152/2.

(3) سورة المجادلة من الآية: (2).

(4) سورة الحاقة، من الآية: (47).

(5) سورة يوسف، من الآية (31).

(6) أوضح المسالك: 116/3.

... ثم يقول: وليس ذكر هذا البيت للاستشهاد بل للتمثيل؛ لأنَّ المعريّ لا يحتج بشعره"[1].

3-**الاهتمام بالحديث الشريف:** ذكر عدد من الباحثين "أنَّ ابن هشام أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف في مصنفاته بشكل عام"[2].

وعند الرجوع إلى كتب ابن هشام المشهورة وجدتُ أنَّ الأحاديث التي وردت بكل منها كانت على النحو التَّالي:

م	المصنَّف	عدد الأحاديث
1-	مغني اللبيب	واحد وستون حديثاً
2-	أوضح المسالك	خمسة وعشرون حديثاً
3-	شرح شذور الذهب	واحد وعشرون حديثاً
4-	بانت سعاد	عشرون حديثاً
5-	قطر الندي	سبعة عشر حديثاً

ويتضح من الجدول السابق أَنَّ كتاب: (أوضح المسالك) يأخذ الترتيب الثّاني من حيث توظيف ابن هشام – كميا – للحديث الشريف في شرح مسائل الألفيّة، وبيان موقفه من الاستدلال به، يتضح من خلال تعليقه على مسألة حذف الخبر بعد لولا: حيثُ يقول: "جمهور النحاة يوجب حذف الخبر بعد (لولا) مطلقا، وأوجب بعضهم ذكره إذا كان كونا خاصا ولا دليل عليه، (واستدل بالحديث):(لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأسست البيت على قواعد إبراهيم)*"[3]، وقد علق ابن هشام على الشاهد بقوله: "وأمّا لولا قومك حديثو عهد، فالحديث مروي بالمعني"[4].

---

(1) أوضح المسالك: 104/3 والبيت من بحر الوافر.

(2) دراسات في العربية وتاريخها، حسين محمد خضر، الناشر: مكتبة دار الفتح، القاهرة، ط1، 1975م، ص177.

* صحيح مسلم: 201/1.

(3) أوضح المسالك: 301/1.

(4) المصدر نفسه: 302/1.

ب- استخدام الأسلوب الحجاجي في مناقشة آراء ابن مالك:

استخدم ابن هشام في سياق منهجه في شرح ألفيّة ابن مالك الأسلوب الحجاجي، المتمثّل في الرد على حجج ابن مالك بحجج أخرى ترد عليها وتخالفها في الرأي فالناظم – مثلا – قد أجاز في باب (الابتداء بالوصف) بعد نفي أو استفهام، أو غيرهما مشيرًا إلى ذلك بلفظ (قد) للتقليل، وهو في ذلك تابعٌ الأخفش والكوفيين، فقال:

[115] **وَقِسْ وَكَاِسْتِفْهَامِ النَّفْي، وَقَدْ *** يَجُوزُ، نَحْوَ: فَائِزٌ أُلُوَ الرَّشَدْ**[1]

وخالفه ابن هشام، فقال في باب (المبتدأ والخبر) عند الحديث عن حذف الخبر وجوبا إذا ناب عنه فاعل أو نائب فاعل أو حال "لابد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام"[2]، واحتج على نقد هذا الرأي بشاهدين من الشعر ثم رد البيت الذي أورده الأخفش والكوفيون ووافقته الألفيّة، وهو:[3]

خُبيرُ بَنُو لهبٍ فلاتكُ مُلغيا * مَقالةَ لِهْبِيّ إذا الطيرُ مَرَّتِ**

واحتج على هذا الاعتراض "بأنَّ رفض أن تكون كلمة (خبير) وهي وصف مبتدأ، فهي خبر مقدم، صح الإخبار بها عن الجمع لأنها على صيغة (فعيل) "[4]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[5].

ج- استخدام الأحكام المعيارية في توظيف الشواهد النحويّة*:

في كتاب ابن هشام (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) نجده يستخدم مصطلحات معيارية يحكم بها على الشواهد النحويّة تتمثل في الضرورة الشعريّة،

---

(1) ألفيّة ابن مالك: ص51.

(2) أوضح المسالك: 153/1.

(3) البيت لأحد الطائيين وهو من الطويل، وهو في أوضح المسالك: 136/1، وبنو لهب: جماعة من العرب مشهورين بالزجر، والمعنى أنهم عالمون بالزجر، والعيافة فاستمع لقول قائلهم ولا تلغه إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه.

(4) أوضح المسالك: 171/1-172.

(5) سورة التحريم، من الآية: 4.

* الضرورة الشعريّة في مفهوم ابن هشام الأنصاري، ياسين عيسى، مجلة فكر وإبداع، ج50، 2009م.

والشذوذ، والندرة، والمطرد، والغالب، والكثير، والجائز، والممتنع، والغريب ومنها تلك المصطلحات التي تدل على التوظيف المعياريّ للشواهد في منهج كتاب (أوضح المسالك) مصطلح الضرورة الشعريّة: (مثل):

1-**توكيد اسم الفاعل بنون التوكيد الثقيلة:** في (أقائلن أحضروا الشهودا) قال ابن هشام: "ضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل"[1].

وقوله ضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل، أي أن اسم الفاعل يشبه المضارع، وهذا منصوص عليه عند النحاة في أَنَّ اسم الفاعل يشبه الفعل المضارع في الدلالة على الحال والاستقبال، وإذا كان ابن هشام قد قال بالضرورة هنا فقد وجد من يخالف، ولا يعمل عمل المضارع إلاَّ إذا توافقا زمنا وكمًّا[2].

2-**شرح الألفيّة من غير التعرض للمتن إلا نادراً:** توخّي ابن هشام في كتابه أوضح المسالك شرح الألفيّة بأسلوبه هو دون أَنْ يتعرض لذكر المنظومة، وهذه طريقة أنفرد بها ابن هشام دون غيره من شرّاح الألفيّة كابن عقيل والأشمونيّ وغيرهما.

تناول ابن هشام في كتابه، كلّ ما اشتملت عليه الألفيّة من معان، وفتح ما استغلق من أبياتها، وأوضح ما أبهم من إشاراتها، وجعل محتوياتها سهلة سائغة والدليل على ذلك طريقته في شرح كثير من أبواب الألفيّة بأسلوبه دون الرجوع إلى المتن فقد ذكر في باب الكلام: "الكلام في اصطلاح النحويين عبارة ممّا اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة، والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقا أو تقديرا، والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه.

---

(1) أوضح المسالك: 239/2.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم: ص223.

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين: كـ (زيد قائم) ومن فعل واسم كـ (قام زيد)، ومنه (استقم) – فإنّه من فعل الأمر المنطوق به ومن ضمير المخاطب المقدر بأنت"[1].

وعلى "هذه الكيفية من الشرح والتوضيح يسير ابن هشام في غالب كتابه فلا يذكر المتن إلا إذا نادرا إذا دعت إليه الحاجة"[2].

3- **عرض المسائل النحويّة خالية من تعقيد المتون:** جرت عادة العلماء في القرن السابع وما بعده أن يصنفِّوا العلوم على طريقة المختصرات، سواء شعراً أو نثراً، وهو ما يسمّى عندهم المتون وبلغت هذه المتون منزلة رفيعة حتَّى قيل عنها: (من حفظ المتون حاز الفنون) ثم اتبعوا هذه المتون بالشروح، والشروح بالحواشي، أي يوقفوا على كثير من العلوم في المتون الوجيزة حتى يسهل حفظها على الدّارسين، ولكن مع مرور الأيام صارت عقدة حقيقية في دراسة العلم وبالأخص في العصور الحديثة، فصارت فيها المتون شبه ألغاز وأحاج.

وهذه المتون قد يشوبها كثير من الغموض والتعقيد، وإنْ كان قصد مؤلفيها الاختصار والفهم، يطالعنا ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) بنمط يختلف عما عليه النحاة في عصره، فشرح الألفيّة شرحا متوخيا فيه السهولة والإيضاح فأتي بشرح ميسَّر بعيدا عن الطابع المركب الغامض المعقد للمتون، ومثال ذلك قوله: "الاسم نكرة، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما يقبل (أل) المؤثرة بالتعريف، نحو (ذي، ومن، وما) في قولك: مررت برجل ذي مال، وبمن معجب لك، وبما معجب لك، فإنَّها واقعة موقع صاحب، وإنسان، وشيء"[3].

---

(1) شرح ابن الناظم: 31/1.

* استدراكات ابن هشام الأنصاري على ألفيّة ابن مالك، محمد نور بخيت أحمد، الناشر: جامعة أم درمان الإسلامية، ص45 وما بعدها.

(2) ينظر: أوضح المسالك: 33/1.

(3) المصدر السابق: 98/1.

4-**النقد لبعض تعريفات ابن مالك:** انتقد ابن هشام ابن مالك في بعض تعريفاته النحويّة، ومن أمثلة ذلك قوله في باب (الحال) بعد ذكر كلام المصنَّف:

الْحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ * مُفْهِـــمٌ فِـــي حَـــالٍ.....**

وفي هذا الحد نظر؛ لأنَّ النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور"[1].

ثانياً- مآخذ اللغويين على ابن هشـــــام:

1-**الاعتراض على التوجيه:** ذكر ابن هشام في (تفسير المفردات وأحكامها) أن (إلي) بمعنى (عند)[2] في بيت أبي كبير الهذلي الذي يقول فيه:

أَمْ لاَ سَبِيلٌ إِلَى الشَّبَابِ وَذكْرُه * أُشْهّي إِلْي مِنَ الرَّحِيقِ السّلْسَلِ[3]**

وقد تعقب الموزعي (ت825هـ) ابن هشام في تمثله هذا بأنَّ ما يستظهره هو أنَّ معنى (إلى) في هذا البيت هو التبيين للفاعل المجرور بها وأَنَّه ليس شرطاً أنْ يتقيد التبيين بالحب أو البغض، يقول في ذلك: "والذي يظهر لي أن معناها في البيت التبيين للفاعل المجرور بها كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[4]، ولا يتقيد التبيين بالحب والبغض، ولو استشهد بقول الراعي كان أجود قال:

ثقال إِذَا زَارَ النِّسَاءُ خَرِيدَةٌ * حِصَانٌ فَقَدْ سَادَتْ إِلَيَّ الغوانيا[5]**

---

(1) أوضح المسالك 248/2.

(2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص97.

(3) ديوان أبي كبير تح: عبد المعز إبراهيم، 89/2، الناشر: دار العلم للملايين، 89/2، وفي المخصص 239/4، وجمهرة اللغة 344/1، ولسان العرب 364/5، والشاهد فيه مجيء (إلى) بمعني (عند) في قوله: (أشهي إليَّ) أي: عندي والبيت من بحر الكامل.

(4) سورة يوسف، من الآية: (33).

(5) مصابيح المغاني في حروف المعاني للإمام محمد بن علي بن عبدالله بن ابراهيم بن خطيب الموزعي، الناشر: المطبعة الأميرية القاهرة، ص107، والبيت من بحر الطويل، ولم أعثر على قائله.

وما استظهره الموزعي من أنَّ (إلى) في البيتين السابقين هما للتبين فقد وافقه فيه الدماميني عندما أشار إلى ذلك في شرحه لكتاب (مغني اللبيب) [1]، وإنْ كنت أري أنَّ هناك خلافاً بينهما: فالموزعي يرى أنَّ (إلى) تكون للتبين وإن لم تتقيد بالحب أو البغض، أمَّا الدماميني فيرى أن (أشهى) اسم تفضيل، ويرى أنَّ هذا الشرط متحقق هنا، إذ هي متعلقة بما يفهم حبًّا من اسم التفضيل هو (أشهي)، يقول ابن منظور: شيء الشيء وشهاه وأشتهاه: أحبّه ورغب فيه[2].

2- الاعتراض لعدم الوقوف على الفرق بين معنيين وضعا لحرف من الحروف، ومثال ذلك:

(مجيء الباء للمقابلة والبدل): (الباء) المفردة حرف جرّ وردت في العربية لمعانٍ كثيرة ذكر ابن هشام منها:

أحدها: الإلصاق[3] قيل: وهو معني لا يفارقها[4]، فلهذا اقتصر عليه سيبويه[5]، والإلصاق نوعان: حقيقي، نحو أمسكت بزيد، أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد[6].

والثاني: التعديّة: وتُسمَّى (باء) النقل أيضاً[7] وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا، وأكثر ما تعدّي الفعل القاصر. تقول في (ذهب زيد)، ذهبت بزيد، وأذهبته، ومنه قوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[8].

---

(1) ينظر: من الكلام على مغني ابن هشام: (حاشية الشمني)، وبهامشها شرح الدماميني على متن المغني المذكور، الناشر: المطبعة البهية بمصر، 163/1.

(2) ينظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (شهى)، 445/14.

(3) ينظر: شرح المفصل: 20/8.

(4) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي: ص36، تح: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

(5) ينظر المقتضب: 142/4.

(6) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني –المالقي–ص44، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 2002م.

(7) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وينظر: الجني الداني: ص35.

(8) سورة البقرة من الآية: 17.

الثالث: الاستعانة: وهي الداخلة على آلة النقل، نحو كتبت بالقلم، ونجّرت بالقَدُوم[1].

الرَّابع: المقابلة[2]، وهي الداخلة على التعويض أو الأعواض، نحو: اشتريته بألف، وكافأت إحسانه بضعف، وقولهم: (هذا بذاك).

الخامس: البدل: كقول الحماسي:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رِكِبُوا * شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرسَانًا وَرُكَّبَانًا** [3]

لم يذكر ابن هشام تعريفا لباء البدل، واكتفى بقول بعضهم : (ما يسرني أني قبلت بدراً بالعقبة) أي: بدلها[4]، ولم يظهر الفرق بينه وبين المقابلة.

أمَّا ابن مالك فقد ذكر المعنيين وفرَّق بينهما، قال: "هي الداخلة على الأثمان والأعواض، كقولك: اشتريت الفرس بألف وكافأت الإحسان بضعف، وقد تسمى باب (العوض)، وأمّا (باء) البدل، فهي التي يحسن في موضعها بدل"[5]، واستشهد ابن مالك لهذا المعني بقول رافع بن خديج: "وما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة"[6].

وبيت الحماسي السابق، وبقول:

يَلْقَي غريمكلم مِنْ غَيْرِ عُسْرِتِكم * بِالْبَذْلِ بُخْلًا وَبِالإِحْسَانِ حِرَمانا**[7]

---

(1) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص125.

(2) الجني الداني: ص41.

(3) ديوان الحماسي، ص157، والبيت من بحر البسيط. للشاعر: قريط بن أنيف، للكاتب: دكتور نعمان أمين طه، دار المعارف ، القاهرة ، ط3.

(4) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 31/3.

(5) شرح التسهيل: 151/3.

(6) صحيح البخاري: 103/5.

(7) ديوان جرير، 658/1، من قصيدة مطلعها: بَانٍ الْخَلِيطِ وَلَوْ طَوَّعَتْ مَا بِنَا، وهو في شرح التسهيل: 151/3، والبيت من البحر البسيط.

ومع توضيح ابن مالك الفرق بين المعنيين فإنَّ الموزعي بعد ذكره لهما عقب عليهما بقوله: "هكذا ذكره ابن هشام وغيره، ولم يظهر لي فرق بين المقابلة والمبادلة"[1].

وقد ذكر المراديّ (ت749هـ) وابن هشام هذين المعنيين، وفرق بينهما مثلما فعل ابن مالك بينهما، ثمَّ أشارا إلى أنَّ كثيراً من النحويين لم يذكروا هذين المعنيين، وأنَّ بعض المتأخرين أضاف المعاني (الباء) أنَّها تجيء للبدل والعوض، نحو: هذا بذاك، أي هذا بدل من ذاك، وعوض منه، لأَنَّ تقدير (هذا بذاك) أي مستحق بذلك: أي بسببه[2].

والذي أرجِّحه هو ما ذهب إليه ابن مالك والمرادي من أَنَّ هناك فرقا بين المقابلة والمبادلة، ويؤيد ذلك التفريق الدقيق الذي ذكره أبو هلال العسكريّ (ت395هـ) بين المعنيين يقول أبو هلال العسكريّ: "الفرق بين العوض المقابلة والبدل أنَّ العوض ما تعقب به الشيء على جهة المثامنة، تقول: هذا الدرهم عوض من خاتمك، وهذا الدينار عوض من ثوبك، ولهذا يسمى ما يعطي الله الأطفال على إيلامه إياهم أعواضا، والبدل ما يقام مقامه، ويوقع موقعه على جهة التعاقب دون المثامنة لا يصح في ذلك، ويجوز أنْ يقال العوض هو البدل الذي ينتفع به، وإذا لم يجعل على الوجه الذي ينتفع به لم يسم عوضا، والبدل هو الشيء الموضوع مكان غيره لينتفع به أولاً"[3].

والثابت أنَّ ابن هشام لم يقف – أحياناً – على الفرق بين معنيين وضعا لحرف من الحروف.

---

(1) مصابيح المغاني: ص200.

(2) الجني الداني: ص40–41.

(3) ينظر: لأبي هلال العسكريّ، ص 373، الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، ص233.

المبحث الثّاني

منهج الأشمونيّ في شرحه

لألفية ابن مالك في ميزان النقد

أَوَّلاً- مزايا منهج الأشمونيّ في شرحه لأَلفية ابن مالك.

ثانياً- المآخذ على منهج الأشمونيّ في شرحه لأَلفية ابن مالك.

يُعدَّ شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك "من أهم شروح الألفيّة ومن أغزر الكتب النحويّة مادة، فالرجل وجد بين يديه ثروة هائلة من الكتب السابقة عليه سواء الشروح، وغيرها، فأفاد منها إفادة كبيرة"[1].

ويتميز شرح الأشمونيّ "بأنّه يسوق في ثنايا الموضوعات طائفة من التنبيهات التي تتضمن كثيرا من الفوائد والفرائد والشوارد، وتشتمل في مسائل لها شأن في إتمام الشرح واستيعاب أطراف المسائل، ولكن بعض هذه التنبيهات شابهه عدم الدقة في ترتيبها من حيث رعاية ارتباطها بالمقصود، وهي لو اتسقت في الترتيب على المعنى المقصود من بيت ألفيّة المشروح لحسنت ولكانت الثمرة منها أشهي"[2].

وقد سلك الأشمونيّ في شواهده مسلك السابقين، فجمعت القرآن الكريم، والحديث الشريف، وشعر العرب وأمثالهم، "وفي الاحتجاج بالحديث كان الأشمونيّ تابعا لابن مالك فاحتج به مثله وأمّا الشعر، في كثير من شواهد الأشمونيّ فيها قدر من التقليد وربما سبب ذلك يعود إلى أَنَّ الأشمونيّ متأخر زمنيًا عن غيره ممّا جعل شرحه متميزاً بزيادة الشواهد الشعريّة فيه عن مثلها في غيره من المصنفات النحويّة، وهي زيادة يرهق الطالب حفظها والإحاطة بقائليها وبالقصائد التي تضمنتها ومناسباتها ونحو ذلك من مقتضيات الشواهد"[3]، وقد "أوْلى الأشمونيّ عناية فائقة لتوضيح عبارة المنصف، وبيان أخذ حدّ النحو من ابن عُصْفور، بأنّه العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[4].

وقد حافظ الأشمونيّ على تقسيم الناظم للأبواب فبدأ بمقدمة الألفيّة، وانتهى بخاتمتها مرورا بأبوابها الكثيرة من غير تغيير في تسلسلها أو تبديل، بدءا بباب

---

(1) دروس في المذاهب النحويّة: د. عبده الراجحي، الناشر: دار النهضة العربية، بيروت، 1980م، ص319.

(2) الوسيط في تاريخ النحو العربي، عبدالكريم محمد الأسعد، ص283.

(3) المصدر السابق: ص284.

(4) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أباه، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م، ص375.

الكلام وما يتألف منه، وانتهاء بفصل الإدغام، ولم يقتصر الأشمونيّ على شرح متن الألفيّة الذي ضمّ أبواب النحو وفصوله، بل شرح أبيات المقدمة والخاتمة أصلا.

وفيما يلي دراسة نقديّة لمنهج الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك:

أولاً- مزايا منهج الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك:

1-**تقرير الحكم النحويّ في مواضع الخلاف النحويّ:** استخدم الأشمونيّ أسلوب تقرير الحكم النحويّ في مواضع الخلاف النحويّ، فقد كان شارحًا للألفية لذلك فقد كان متابعاً لابن مالك إلى حدٍ كبير مؤيداً لما يقوله، مورداً لآرائه من كتبه الأخرى؛ لتوضيح المقصود من كلامه، وكان يعضد موقف ابن مالك في قضية أو قاعدة نحويّة، ويحاول الانتصار له أو التَّعليل والاعتذار عنه، وكان الأشمونيّ يستدل بالأدلة النحويّة، ليقوي حكمًا نحويًا، أو ليردّ حكماً آخر ردّه ابن مالك، إلاَّ أنَّه لم يكن متابعاً لابن مالك في المسائل كلها، فقد خالفه في عدد من المسائل فأبطل أحكامًا له وردها، وأقر أخرى، وكان اعتماده في مخالفته لابن مالك على الأدلة النحويّة[1]، ومن أمثلة ذلك.

(مثال) مسألة الأفعال التي تجيء بمعني (صار): ذكر ابن مالك في باب (كان وأخواتها)، أن هناك أفعالاً تأتي بمعني (صار) في العمل، يقول في شرح الكافية[2].

وَأَجْعَلُ كـ(صَارَ) مَا مُعَنَّاهِ وَرَدّ * (آضَ)(رَجَعَ)(عَادَ)(اِسْتَحَالَ) وَ(قَعَدَ)**

وَ(حَارَ) وَ(اِرْتَدَّ) كَذَا (تَحَوَّلاَ) * وَهَكَذَا(غَدَا) وَ(رَاحَ) جُعَلاَ**

(1) ينظر: مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد أكتوبر 2019م، المجلد 79، يوسف أحمد النمراوي وعبدالقادر ومرعي.

(2) شرح الكافية: لابن مالك، 388/1.

وهذه الأفعال تكون بمعني (صار) في العمل، فتعمل عملها، فترفع الاسم، ويُسمَّى اسمها، وتنصب الخبر ويُسمَّى خبرها، وقد أقرَّ الأشمونيّ هذه الأفعال كلها واستدل لها بالسَّماع، إلاَّ أنَّ ابن مالك أخرج (غدا وراح) من هذه الأفعال بقوله: "فهذه ثمانية أفعال مساوية لـ (صار) معنى وعملا، أمَّا (غدا) و(راح) فإنهما ملحقان – عند بعضهم – بها أيضاً، إلاَّ أَنِّي لم أجد لذلك شاهداً من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحا"[1]، وقال في (شرح التسهيل): "وترد الخمسة الأوائل بمعنى صار ويلحقها ما رادفها من: آض وعاد وآلأ ورجع وحار واستحال وتحول وارتد... والأصح أَلاَّ يجعل من هذا الباب غدا وراح"[2]، ويلحظ أَنَّ ابن مالك قد ألحق بصار عشرة أفعال تساويها في المعنى والعمل إلاَّ أَنَّهُ أخرج فعلين هما (غدا وراح)، محتجاً بعدم ورود شاهد واحد عليها من كلام العرب، إلاَّ أنَّ الأشمونيّ قد نبَّه إلى إعمال هذه الأفعال العشرة كلها بمعني صار، وقد خالف ابن مالك في إقراره لها كلها، بقوله: "مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة وهي آض، ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وارتد، وتحول، وغدا، وراح"[3]، وقد استدل على ذلك بالسماع، فاحتج بحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم): بمجيء (غدا وراح) بمعني صار، وهذا دليل على اعتماد الأشمونيّ على الحديث النبويّ في إثبات الأحكام النبويّة أو في ترجيح بعض الآراء على غيرها، أو حتَّى بالاعتراض عليها، فاحتجَّ بقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (لرَزَقكم كما تُرزق الطيرُ تغدو خماصاً وتروح بطاناً)[4].

وقد ذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى القول: إنَّ غداً وراح في هذا الحديث فعلان تامان "وألحق قوم بأفعال هذا الباب: غدا وراح، وقد يستشهد على

---

(1) شرح الكافية الشافية: 392/1.

(2) المصدر نفسه: 344/1.

(3) شرح الأشمونيّ: 222/1.

(4) أحمد بن حنبل: مسند أحمد بن حنبل، 30/1، رقم الحديث: 205، وابن ماجه: سنن ابن ماجة: كتاب الزهد، باب التوكل واليقين، 1394/2، رقم الحديث: 4164.

ذلك بقوله (صلى الله عليه وسلم): (لرَزَقكم كما تُرزق الطيرُ تغدو خماصاً وتروح بطاناً)، والصحيح أَنَّهما ليسا من الباب، وإنَّما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلاَّ نكرة"[1].

أمَّا رضي الدين الاستراباذي (ت688هـ) فذهب إلى القول بجواز كونهما تامين وناقصين بقوله: "فإنّ كانا بمعني يدخل في الرواح والغداة، فهما أيضاً تامان، والمنصوب بعدهما حال وإنْ كانا بمعني يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان، فلا منع من كونهما ناقصين"[2].

وخلاصة القول: إنَّ في هذه المسألة ثلاثة اتجاهات، اتجاه يذهب إلى أنَّ هذين الفعلين (غدا) و(راح) فعلان تامان، وهذا ما أقره ابن مالك، واتجاه يذهب إلى أَنَّ هذين الفعلين يأتيان تامين وناقصين، وهذا ما يقول به الاسترآباذي، واتجاه ثالث يمثله الأشمونيّ الذي يقر بجواز كونهما فعلين ناقصين، مستدلا على ما يقول بحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وإلى هذا ذهب الزمخشريّ في المفصل، فقال: "ومما يجوز أنْ يلحق بها عاد وآض وغدا وراح"[3]، وقد رجح أ.عباس حسن رأي الأشمونيّ في استعمال هذين الفعلين بمعني صار، وأنَّ هذين الفعلين يستعملان أفعالاً ناسخة، واستدل على ذلك بقوله: غدا: مثل غداً العمل الحر مذموماً وكقول الشاعر:

إِذَا غَـدَا مِلْـكُ بِـاللَّهْوِ مُشْـتَغِلاَ * فَأُحْكُمْ عَلَى مُلْكِهِ بِالْوَيْلِ وَالْحَرْبِ**[4]

وراح مثل: راح المرء مقدرا بما يحسنه[1] وأري أَنَّ هذا البيت لا يجوز الاحتجاج به؛ لأَنَّه يقع في طبقة المولدين أو المحدثين.

---

(1) شرح التسهيل: 348/1.

(2) شرح الرضي على الكافية: للاستراباذي، 187/4.

(3) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص159.

(4) ديوان الصبابة لابن أبي حجلة، (ص31)، ومنسوب لأبي الفتح البستي الثعالبي، وهو من بحر البسيط، ينظر: التمثيل والمحاضرة (ص190)، والنحو الوافي، عباس حسن، 557/1.

2- اعتماد منهجه على التوصيف النحويّ القائم على أمن اللبس:

- **اللبس لغة:** الشبهة وعدم الوضوح، أو هو الخلط وجعل الشيء مشتبها بغيره.
- **واللبس اصطلاحاً:** هو التداخل بين الوظائف النحويّة وجعل الشيء مشتبها بغيره.
- **وأمن اللبس:** ظاهرة نحويّة استعان بها النحويون في تفسير كثير من الظواهر النحويّة والصرفية التي لا تتفق مع القواعد المنصوص عليها معتمدين أحياناً على القرينة تعني الدَّلالة اللفظية أو المعنوية التي تمخض المدلول وتصرفه إلى المراد منه مع منع غيره من الدخول فيه[2].

ومن المواضع التي استخدم فيها الأشمونيّ أمن اللبس استتار الضمير وإظهاره في الخبر المشتق، يقول ابن عقيل: "إذا جري الخبر المشتق على من هو له استتر فيه الضمير، نحو: زيد قائم، أي: هو، فاستتر فيه الضمير لأمن اللبس، وإذا جري الخبر على غير من هو له وجب عند البصريين إظهار الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن، مثال ما أمن اللبس فيه: محمد سعاد ضاربها، فالمعني واضح في أن محمدا هو الضارب، وسعاد هي المضروبة، فعند البصريين يجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن، أمَّا الكوفيون فقالوا: إذا أمن اللبس جاز الوجهان (إبراز الضمير أو استتاره)، وإذا خيف اللبس وجب إبراز الضمير مثل محمد خالد ضاربه هو؛ ليكون إبرازه دليلاً على أنَّ محمدا هو الضارب وخالد هو المضروب، وأيد السماع مذهب الكوفيين قال الشاعر:[3]

قُومِي ذُرَا الْمَجْدَ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ * بِكُنْـــهِ ذَلِـــكَ عـــدنانُ وقحطـــانُ**

التقدير: بانوها هم، واستتر الضمير في البيت ارتكانا إلى فهم السامع إذ لا لبس في الكلام، وعد البصريون هذا من قبيل الشذوذ"[4].

---

(1) النحو الوافي، عباس حسن، 557/1.

(2) ينظر: أمن اللبس، في شرح ابن عقيل والأشمونيّ للألفية دراسة موازنة، أحمد محمد عبدالموجود، الناشر: مجلة كلية الآداب – جامعة طنطا، ع24، ج1، 2011م يناير، ص109.

(3) البيت من بحر البسيط، ولم أعثر على قائله. ينظر: أمن اللبس في شرح ابن عقيل والأشموني، ص110.

(4) أمن اللبس في شرح ابن عقيل والأشمونيّ للألفية دراسة موازنة، ص110.

أمَّا الأشمونيّ فذكر الرأيين ولم يرجِّح رأياً على آخر، واستدّل بما ذكر ابن مالك من ترجيحه لرأي الكوفيين في الكافية الشافية.

3- استخدام التحليل الصوتي في شرح المسائل النحويّة (المماثلة أَنموذجا)*:

ظهرت في شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك العديد من مصطلحات التحليل الصوتي مثل:

(المماثلة) Assimilation: المُماثلة أو الانسجام الصوتي وهي: "ظاهرة شائعة في كلّ اللُّغات بصفة عامة"[1]، وقد لاحظ عُلماء العربية القدامى، منهم سيبويه (ت180هـ) وسمَّاها المضارعة"[2]، وعقد لها باباً سماه " (باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه)"[3].

وقد وردت هذه الظاهرة في شرح الأشمونيّ في عدّة مواضع منها عندما ذكر أَنَّ (كلمة) فيها ثلاث لغات: كِلْمة على وزن سِدْرة وتجمع على كَلمِ كِسدْر، وكَلْمة على وزن تَمْرة وتجمع على كلم كتَمْر، وهذه اللُّغات في كلّ ما كان على وزن فَعِل ككَبدِ، وكَتِف فإنّ كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغةٌ رابعةٌ، وهي إتباع فائه لعينه في الكسر، اسماً كان نحو فِخِذ أو فعلاً نحو شهد"[4]، جاءت المُماثلة في اللُّغة الرَّابعة حيثُ غلب الثّاني على الأوَّل، فالتأثر رجعي، وهذه اللُّغة نسبها سيبويه إلى قبيلة هذيل[5].

---

* الظواهر الصوتية في اللهجات العربية في شرح الأشمونيّ، حمدي بخيت عمران، الناشر: مجلة كلية اللغة العربية- جامعة سوهاج، ج2، 2002م، اكتوبر.

(1) الأصوات اللغوية: د. ابراهيم أنيس، ص178.

(2) الكتاب: 478/4.

(3) المصدر السابق، 477/4.

(4) شرح الأشمونيّ، 23/1.

(5) الكتاب، 440/4.

4- التوجه النقديّ النحويّ في شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك:

وجاء هذا التوجه النقديّ النحويّ في شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك في شكل تنبيهات، وهي عبارة عن استداراكات على ابن مالك في عبارته، فقد يرى أنَّه غير موفق فيها، ورُبَّما قدَّم اقتراحاً لصياغة أخرى للبيت مع الزعم بأنَّ ذلك أولي من عبارة ابن مالك ومن هذه التنبيهات (على سبيل التمثيل):

- أسماء الأصوات والأفعال وحقيقة إعرابها:

قال: تنبيهات، الأول : كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جهد البصريين، وقال بعض البصريين: أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذلك الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان ، بل تدل على ما بدت عليه الحدث والزمان كما أن كلامه، وقيل: أنها تدل على الحدث والزمان كالفعل، لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل مدلولها المصادر، وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باقٍ على اسميته كرويد رياداً، ودونك زيد ، وما عداه فِعل كنزال وصَهْ وقيل: هي قسم برأسه يسمَّى خالقه الفعل[1].

الثاني: ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبهُ بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر، ونقل عن سيبويه، وعن الفارسي القولان، وذهب بعض النجاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغناها مرفوعها من الخبر كما أغنى في نحو "أقائمٌ الزيدانِ"[2].

(1) شرح الأشموني، 85/5.

(2) المصدر السابق: 86/5.

ثانياً- المأخذ على منهج الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك:

لعلّ المأخذ الوحيد الذي أخذه النحاة على الأشمونيّ في شرحه على ألفيّة ابن مالك هو مبالغته في الاعتراض على ابن مالك، ومن أمثلة ذلك، أنَّ الناظم ذهب في باب (أفعل التفضيل) إلى وصل (اسم التفضيل) بـ (مِنْ) فقال:

وَأَفْعَــلُ التَّفْضِــيلَ صَــلَّهُ أَبَــدًا * تَقْـديرًا أَوْ لَفْظًـا بــ(مِنْ) إِنْ جُـرِّدَا** [1]

وعلَّق الأشمونيّ بأنَّ الوصل بينهما ليس مطلقاً، والفصل جائز فقال: "قوله: صله، يقتضي أنَّه لا يُفصل بين (أفعل) وبين (مِن) وليس على إطلاقه، بل يجوز الفصل بينهما بمعمول (أفعل) وقد فصل بينهما بـ (لو) وما اتصل بها"[2].

واستدل بقول الشاعر:

وَلَفُــوكِ أَطَيِّــبٌ لَــوْ بَــذْلتِ لَنَــا * مِــنْ مَــاءِ مَوْهِبَــةٍ عَلَــى خَمْــرِ** [3]

---

(1) الالفيّة: ص66.

(2) شرح الأشمونيّ: 46/3.

(3) البيت من بحر الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي، والموهبة: بفتح الهاء: مصدر من وهب – وبكسرها نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء، والجمع مواهب، ص145.

الخاتمـــــــة

الحمد لله تعالى الذي أعانني على مواصلة هذا البحث والوصول فيه إلى هذه الخاتمة، حيثُ توصلتُ بذلك إلى النتائج الآتية:

1- استخدم كلا الشارحين السَّماع النقلي المباشر للتدليل على القاعدة النحويّة.

2- اتفق الشارحان في الحقول السماعية التي استمد منها شواهدهما للاستدلال على القاعدة النحويّة وهي: (القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرًا ونثرًا).

3- إن عدد الشوهد النحويّة التي تمثل أُصول السَّماع عند الأشمونيّ في شرحه للأَلفية بلغت (1852) شاهد توزعت وفق الجدول التَّالي:

م	الأصل السَّماعي	عدد شواهده	النسبة المئوية
1	القرآن الكريم	430 شاهد	%23,21
2	الحديث الشريف	35 شاهداً	%1,88
3	الشعر	1045شاهداً	%56,42
4	النثر	25 شاهداً	%1,34
5	الأَمثال	17 شاهداً	%91

4- عدد الشواهد النحويّة التي تمثل أُصول السَّماع عند ابن هشام في شرحه للأَلفية (1308) شاهد نحويّ توزعت وفق الجدول التَّالي:

م	الأصل السَّماعي	عدد شواهده	النسبة المئوية
1	القرآن الكريم	216 شاهداً	%16,51
2	الحديث الشريف	28 شاهداً	%2,14
3	الشعر	1032شاهداً	%78,89
4	النثر	18 شاهداً	%1,37
5	الأمثال	14 شاهداً	%07’1

5- لم يختلف الشارحان كثيراً في منهج الاستشهاد بآيات القرآن الكريم وقراءاته، ولم يخرجا عن سنة مَنْ سبقهما من النحاة. أمَّا ما يخصُّ الشاهد القرآنيّ فقد خضع

لـه الشارحان فـي كلّ المسائل التـي خاضـا فيها تمثلاً أو دليلاً لإثبات ما ذهبا إليه.

6- من المسائل التي ظهر فيها قياس العلّة في كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك)، لابن هشام القياس بعلّة التشاكل في المحلّ مثل: (تابع اسم الفاعل وحمل اسم الفاعل على لفظ متبوعه).

7- والقياس بعلّة تشاكل المتجاورين في الحركة، مثل: (الحمل على الجوار).

8- و(القياس بعلّة تشاكل الجمل)، وتتجلى في ترجيح النصب في الاشتغال.

9- أجاز ابن هشام في التابع الرفع حملاً على لفظ المنادى، وإنْ كان هذا الأَخير مبنياًعلى الضمّ.

10- من المسائل التي ظهر بها قياس العلّة في كتاب (شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك)، قياس الفرع على الأصل في الحروف، مثل: قياس (خلا وعدا وحاشا) على (إلاَّ).

11- استخدم ابن هشام والأشمونيّ قياس الشبه في شرحيهما لألفية ابن مالك وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة التي غلق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أنْ يدلّ على إعرابب الفعل المضارع بأنّه يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم.

12- حظي الحديث الشريف بنصيب وافٍ من الاحتجاج عند الشارحين كليهما وبخاصة عندالأشمونيّ الذي تخلص من المتابعة العمياء للنحاة القدامى في إقلالهم من الاحتجاج بالحديث.

13- حرص ابن هشام والأشمونيّ على الاحتجاج بجزء من منثور كلام العرب، تمثل في عدد من الأمثال والأقوال الذائعة، وكان احتجاجهم بها محدوداً لكنها كثرت عندهما في الأبواب والفصول الصرفية.

14- غلب على الشواهد– التي نقلها الشارحان– بأنواعها المختلفة طابع التكرار بينهما، وكان منهجهما يقوم على الاكتفاء بمواطن الاستشهاد فاقتطعا كثيراً من الشواهد من سياقها الكامل وبتراها من الأصل، مكتفين بذكر كلمة أو جملة من أية أو حديث أو بيت شعر.

15- تنوعت أساليب كلا الشارحين ومستوياتها في شرح الألفيّة، وإن التقت غاياتها في الدافع التعليمي الذي انطلق منه الشارحان، وأدّى تنوع الأساليب بينهما إلى تعدد مستوياتها فكانت إمّا مقتصرة على تعقب أبيات الألفيّة وشرحها بيتاً بيتاً أو الأكتفاء بشرح ما هو ضروري من أبياتها أو الإسهاب في الشرح والعرض وحشد مختلف الوجوه على نحو موسوعي.

16- (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) شرح موجز، ومؤلَّف نحويّ سار فيه ابن هشام على هدي الألفيّة وترتيبهما، وذلك من خلال عرضه لمسائلها شرحاً وتعريفاً وتفصيلاً، اعتماداً على بعض مفرادات النظم.

17- امتنع ابن هشام عن التقديم لبعض الابواب لاعتقاده بوضوح مسمياتها وسياقاتها الاصطلاحية، مثل: باب الإبدال، والوقف، والتصغير، والحكاية وغيرها.

18- تميّز ابن هشام بالنزعة المنطقية وبالخصوص في وضع الحدود والتعريفات متأثراً في ذلك بشرح ابن الناظم.

19- انتهج ابن هشام في أثناء بسط مادة شرحه طريقاً مغايراً للطابع العام الذي ساد أغلب الشروح، حيثُ أعاد صياغة الألفيّة في قالب نثري دون إيراد أبياتها إلى جانب الشرح.

20- لم يقتصر الأشمونيّ على شرح متن الألفيّة الذي ضمّ أبواب النحو وفصوله، بل شرح أبيات المقدمة والخاتمة أيضاً.

21- استخدم الأشمونيّ الأسلوب الناقد لآراء ابن مالك في شرح الألفيّة، والذي تميز بتأييد الناضم في بعض الآراء ومعاضته في آراء أُخرى.

22- استخدم الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك أسلوب التنبيهات والتي جاء- غالبها- إضافات علمية من آراء النحاة ومذاهبهم وتعليلاتهم خاصة آراء الناظم في كتبه الأخرى بالإضافة إلى تعليقات ومقارنات ومعلومات لغوية ونحوية وصرفية، بل وتاريخية وثقافية عامة في بعض الأحيان.

23- إنَّ مصادر مصطلحات ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) أَغلبها مصادر المدرسة البصرية، وقلَّما تجد في هذا الكتاب على مصطلحات كوفية.

24- وردت عند ابن هشام مصطلحات القبول والاستحسان ومصطلحات الرفض والتضعيف.

25- لم يختلف الأشمونيّ كثيراً عن ابن هشام في عنايته بالنصطلح النحويّ، ومنهجه في التعاطي معه، فقد كان يصدر به الباب النحويّ، ثم يجعل من تعريفه لهذا المصطلح مدخلاً للتوجه المباشر للمسألة النحويّة، فيتولاها بالدرس والتحليل.

وبهذا اكون قد انهيت بحثي والحمدُ لله أولاً وأخيراً، والصلاة والسلام على نبينا محمد عليه ازكى صلاة وأعظم تسليم، فإنّ وفقت في هذا البحث فهو من عند الله تعالى وإن كانت الأخرى فالكمال لله وحده.

الفهارس العامَّة

أولاً- فهـرس الآيـات القرآنيـة.
ثانياً- فهرس الأحاديث النبويّـة.
ثالثاً- فهرس الشواهد الشعريّة.
رابعـــاً- فهـــرس الأمثـــال .
خامســـاً- فهـــرس المصـــادر والمراجـــــــــــــــــع.
سادســاً- فهــرس المحتويــات.

أولاً- فهرس الآيات القرآنية:

اسم السورة	الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة	﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾	6، 7	24
البقرة	﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	7	17
	﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾	17	272
	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾	21	44
	﴿ قَالُوا لاَ ضَيْرَ﴾	50	102
	﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	112	163
	﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾	133	72
	﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	189	258
	﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾	195	59
	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾	217	25
	﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ ﴾	246	101
	﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ ﴾	260	169
آل عمران	﴿ لَن تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا ممّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فإنّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾	92	163
	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾	97	24
	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾	106	143

اسم السورة	الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
النساء	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾	1	73
	﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾	1	72
	﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً ﴾	28	22
	﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾	66	248
	﴿ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾	71	161
	﴿ لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾	95	48
المائدة	﴿ اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾	3	22
	﴿ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ﴾	19	25
	﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾	69	76
	﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾	71	136
	﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنهُمْ ﴾	73	24
	﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾	112	112
الأنعام	﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا ﴾	28	138
	﴿ وَيُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ ﴾	95	54
	﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَمُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾	95	55-54
	﴿ وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ﴾	96	38
	﴿ جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ ﴾	97	40

اسم السورة	الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
	﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾	125	6
	﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾	137	134
الأعراف	﴿ مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا ﴾	20	253
	﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾	199	222
الأنفال	﴿ وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِندَ البَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً ﴾	35	119
	﴿ فإنّ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾	62	110
	﴿ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾	57	162
التوبة	﴿ إِنَّ عدّة الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾	36	26
يونس	﴿ يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيّتِ وَمُخْرِجُ المَيّتِ مِنَ الحَيّ ﴾	31	55-54
	﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ ﴾	67	39
	﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ﴾	71	92
	﴿ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾	99	219
	﴿ أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبّ العَالَمِينَ ﴾	102	و
هود	﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾	81	249-248
يوسف	﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾	18	80
	﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾	31	266
	﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾	32	26
	﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾	33	271

اسم السورة	الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
	﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾	65	137
	﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾	85	162
إبراهيم	﴿ إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ﴾	1	247
الحجر	﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ ﴾	56	249
النحل	﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾	1	234
	﴿ خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ (4) وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾	5/4	41
الإسراء	﴿ مِّنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَى ﴾	1	163
	﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾	36	222
الكهف	﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾	18	53
	﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ﴾	18	54
	﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾	96	120
مريم	﴿ ذِكْرُ رَحْمةِ رَبّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾	2	162
	﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كلّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	69	116
طه	﴿ بِالْوَادِ المُقَدَّسِ﴾	12	22
	﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾	89	136
	﴿ إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى ﴾	118	157
	﴿ وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى ﴾	119	157
	﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الجَنَّةِ ﴾	121	265
الأنبياء	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	22	48

اسم السورة	الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
	﴿وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كلّ شَيْءٍ حَيّ﴾	30	22
	﴿ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ﴾	73	256
	﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ ﴾	80	112
الحج	﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى ﴾	17	160
	﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾	40	25
المؤمنون	﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ ﴾	27	136
النور	﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ (36) رِجَالٌ﴾	37/36	26
	﴿ ثَلاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ ﴾	58	138
الفرقان	﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُوراً ﴾	10	135
الشعراء	﴿ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ البَحْرَ فَانفَلَقَ ﴾	63	172
النمل	﴿ وَكَانَ فِي المَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾	48	169
القصص	﴿ أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾	74	107
الروم	﴿ وَهُم مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾	3	27
	﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المُؤْمِنُونَ ﴾	4	25
	﴿ لله الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾	4	84
الأحزاب	﴿ وَتظَنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا ﴾	10	109
	﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾	56	160

اسم السورة	الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
سبأ	﴿ لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾	31	160
	﴿ فَلاَ فَوْتَ﴾	51	102
يس	﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾	51	52
	﴿ وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾	37	137
الصافات	﴿ قَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾	99	250
ص	﴿ وَانطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾	6	136
	﴿ فَطَفِقَ مَسْحاً ﴾	33	266
غافر	﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ (15) يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾	16 /15	52
فصلت	﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ﴾	11	71
الدخان	﴿ حم (1) وَالْكِتَابِ المُبِينِ (2) إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾	2/1	160
محمد	﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾	22	101
الفتح	﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾	28	25
ق	﴿ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾	37	17
القمر	﴿ إِنَّا كلّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾	49	87
المجادلة	﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾	2	266
	﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾	8	110
	﴿ يَرْفَعِ اللهُ الْذِينَ آمَنُوا مِنْكُم وَالْذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾	11	أ
التحريم	﴿ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾	4	268

اسم السورة	الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
القلم	﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾	9	27
الحاقة	﴿ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾	19	161
	﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾	47	266
المزمل	﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾	16	22
	﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾	20	136
الإنسان	﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ﴾	1	113
الفجر	﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ ﴾	27	44
الشمس	﴿ وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا﴾	67	244
العلق	﴿ لَنَسْفَعاً﴾	15	135
العصر	وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2) ﴾	2-1	160
قريش	﴿ إِيلاَفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾	2	138

ثانياً- فهرس الأَحاديث النبويّة:

الرقم	الحديث	الصفحة
1	(سوداء ولود خير من حسناء عقيم)	29
2	(أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة)	29
3	(خمس صلوات كتبهن الله)	29
4	(لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك)	30
5	(مَنْ لَمْ يَجْمَعْ الصِّيامَ قَبْلَ الفَجْرِ فلا صِيامَ له)	92
6	(لولا قومكِ حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة فجعلتُ لها بابين)	141
7	(والله لأَغزُونَّ قريشاً)	141
8	(هل أنتم تاركوا لي صاحبي)	142
9	(إمّا بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله)	142
10	(كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا حضت أن آتزر)	143
11	(ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء)	165
12	(أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله)	166
13	(ما أنتم في سواكم من الاسم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض)	167
14	(ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني في مجالس يوم القيامة: أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً، الذين يألَفون، ويُؤلَفون)	167

الرقم	الحديث	الصفحة
15	(ثوبي حجر)	167
16	(يا رسول الله لا تُشْرِفْ يُصِبْك سهمٌ)	168
17	(أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، بَلْه ما أُطْلعتُم عليه)	168
18	(من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤْذِنا بريح الثوم)	168
19	(ليس فيما دون خمسِ ذودٍ صدقة)	169
20	(غير الدجالِ أخوفني عليكم)	169
21	(فهل أنتم صادقوني)	169
22	(تسبّحون وتحمدون وتكبّرون دبر كلّ صلاة، ثلاثة وثلاثين)	29
23	(وأمّا الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً)	170
24	(من قبلة الرجل زوجته الوضوء)	170
25	(تعلموا أن ربكم ليس بأعور)	170
26	(وحجَّ البيت مَنِ استطاع إليه سبيلاً)	25-24
27	(نحن معاشر الأنبياء لا نورث)	30
28	(إن يكنه فلن تُسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله)	140
29	(مَنْ يقُم ليلةَ القدرِ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه وما تأخر)	198
30	(لرزقكم كما ترزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطانا)	278
31	(إن الله ملَّككم إياهم، ولو شاء لملَّكهم إياكم)	140

الرقم	الحديث	الصفحة
32	(مَنْ تعزَّ بعزاء الجاهلية فأعضُّوه بهنِ أبيه ولا تكْنوا)	140
33	(إنْ يكنه فلن تُسلَّطَ عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله)	140
34	(مَنْ يقوم ليلةَ القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه)	142
35	(دعوت ربي ألا يسلِّط على أمتي عدواَ من سوا انفسها)	167
36	(تصدق رجل من ديناره، ومن درهمه، ومن صاع بره، ومن صاع ثمره)	167

ثالثاً- فهرس الشواهد الشعريّة:

القافية	البيت	بحره	قائله	الصفحة
الباء	مَنْ يَكُ أَمْسِي بالمدينةِ رَحْلَةٌ فَإِنّي وقَيَّارٌ بها لَغَريبُ	الطويل	الحارث البرجمي	77
	كأنَّ صغري وكبري مِنْ فقاقعها حَصْباءُ دُرٍ على أرضٍ مِنَ الذهب	البسيط	أبو نواس الحكمي	147
	كذلك أُدِّبْتُ حتىَ صَارَ مِنْ خُلُقي أنِّي رَأَيْتُ ملاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ	البسيط	الفزاري	223
	إذا غدا ملك باللهو مشتغلا فاحكم على ملكه بالويل والحرب	البسيط	أبو الفتح البستي	279
التَّاء	خبير بنو لهب فلا تك مُلغيا مقالة لِهْبِ إذا الطيرُ مرَّتْ	الوافر	للطائي	268
	لَيْتَ، وهل ينفَعُ شَيئاً ليتُ ليتَ شباباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ	الرجز	ابن العجاج	33
الجيم	أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ لَوْلاكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ	السريع	عمر بن أبي ربيعة	69
الحاء	نحن اللَّذُونَ صَبَّحوا الصبَّاحا يَومَ النَّخِيلِ غَارةٍ مِلْحَاحَا	الرجز المشطور	رؤبة بن العجاج	145
	وردَّ جازرهم حرفاً مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح	البسيط	حاتم الطائي	102
الدال	أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا البيت	الطويل بحره	الأعشى قائله	83

القافية	البيت	بحره	قائله	الصفحة
	دعاني من نجد فإنّ سنينهُ لَعِبْنَ بِنَا شَيْباً وشَيَّبْننا مُرْدَا	الطويل	الصمة العشيري	145
	وَكِدْتُ إِذَا سَأَلتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ سَمَا عَائِدٌ مِنْهَا وَأَسِيلَ عَائِدُ أَمُوتُ أَسَيً يَوْمَ الرّجَامِ وَإِنَّني يَقِيْناً لَرَهْنُ بالَّذِي أَنَا كَائِدُ	الطويل	كثير عزة	219
الراء	صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ بِنِعْمَ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرِ	الرجز	بلا نسبة	31
	تعلَّم شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدوّهَا فبَالغٌ بلُطْفٍ بالتحايلِ والمَكْرِ	الطويل	زياد بن سيرين	32
	وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثْقِلُنِي ثوبي، فأنهض نَهْضَ الشاربِ السَّكِرِ	البسيط	عمر الباهلي	147
	ولفوك أطيب لو بذلت لنا من ماء موهبة على خمر	الكامل	بلا نسبة	230
العين	أكفراً بعد رَدَّ الموت عني وبعد عطائك المائة الرّتاعَا	الهزج	الفطامي التغلبي	46
	يا ليت شعري والمنى لا تنفع هل أغدون يوماً وأمري مجمع	الرجز	الحسحاس	92
	سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على الظَّمأ وقد كَرَبتْ أعناقها أن تقطَّعا	المتقارب	أبو يزيد الأسلمي	145

القافية	البيت	بحره	قائله	الصفحة
	أتبيتُ ريَّان الجفونِ من الكري أني أبيت بليلة الملسوعِ	الكامل	الشريف الرضي	174
	ليس ينفك ذا غني واعتزازٍ كلّ ذي عفة مقل قنوع	الخفيف	بلا نسبة	162
الفاء	فقالت حنان، وما أتى بك ها هنا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَي عَارِفُ؟	الطويل	الكلبي	80
	وَمِنْ قَبْلُ نَادَى كلّ مَولَى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عليه العواطفُ	الطويل	بلا نسبة	84
الكاف	تَقُولُ بِنْتِ قَدْ أَنَا أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	50
اللام	رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشَاً فَإِنَّا، نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاَ	الوافر	الأخطل	58
	فهلْ لكَ أو مِنْ والدٍ لكَ قبلنا يوشِّحُ أولادَ العِشارِ ويُفْضِلُ	الطويل	الهذلي	172
	والمرءُ يبْليه بلاءَ السِّربالْ تعاقبُ الإهلالِ بعد الإهلالْ	السريع	رؤبة بن العجاج	172
	يُذيبُ الرُّعْبُ منه كلّ عَضْبٍ فلولا الغِمدُ يُمْسِكُهُ لسالا	الوافر	أبو العلاء المعريّ	174
	أَلا حبّذا عاذري في الهوى ولا حبّذا الجاهل العاذل	المتقارب	بلا نسبة	31

القافية	البيت	بحره	قائله	الصفحة
	وأرْجُو وأمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدتَّهَا وما إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْويلُ	البسيط	كعب بن زهير	223
	أم لا سبيل إلى الشباب و أشهي إلي من الرحيق السلسل	الكامل	أبي كبير	271
	أَبُنِّيٌّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيَتْ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاِفْعَلْ	الكامل	عبدقيس ابن خفاف	200
الميم	بل بلدٍ ملءُ الفجاج قَتَمهْ لا يُشْترى كَتَّانُه وجهْرَمُه	الرجز	رؤبة	171
	بأبه اقتدى عديٌ في الكرم ومن يشابه أباهُ فما ظَلَمْ	الكامل	رؤبة	200
النون	خَلِيلَيَّ هل طِبٌّ فإنِّي وأنتما وإنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوَى دَنِفَانِ؟	الطويل	بلا نسبة	77
	ولقد أمرُّ على اللئيمِ يُسبُّني أَعِفُّ، ثم أقولُ، لا يعنيني	الكامل	الحنفي	137
	ألا إن قلبي لدى الظاعنينا حزينٌ، فمن ذا يعزي الحزينا	المتقارب	أمية بن الصلت	145
	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني	الوافر	سحيم بن وائل	146
	قالت بناتُ العم يا سلمى وإنَّن كان فقيراً معدماً قالت وإنَّن	الرجز	رؤبة بن العجاج	150

القافية	البيت	بحره	قائله	الصفحة
	وحُمِّلْتُ زفْراتِ الضُّحى فأطقتُها ومالي بزفراتِ العشيِّ يدانِ	الطويل	عروة العذري	173
	غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزَنِ	المديد	أبو نواس	173
	وكان لنا أبو حسنٍ عليٍّ أباً بَراً، ونحن له بنينُ	الوافر	قيس الهمذاني	144
	فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا	البسيط	قريط بن أنيف	273
	قُومِي ذَرَّا الْمَجْدَ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عدنانُ وقحطانُ	البسيط	بلا نسبة	281
الهاء	يا لكَ من تمرٍ ومن شيشاءِ يَنْشَبُ في المَسْعَلِ، واللَّهاءِ	الرجز	أبو المقدام	173
	إنَّ مَن ساد، ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جَدُّه	الخفيف	أبو نواس	174
	فلا مزنةُ وَدَقَتْ ودْقَهَا ولا أرضَ أبقَلَ إبقالها	البحر المتقارب	للطائي	146
	ألقى الصحيفةَ كي يُخفّفَ رَحْلَهُ والزادَ حتى نَعْلَهُ ألقاها	الكامل	مروان بن سعيد	146
	إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا	الرجز	أبي النجم الفضل	200
الياء	وَلَسْتُ مُقِرّاً لِلرِّجَالِ ظُلامَةٌ أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا	الطويل	بلا نسبة	33

القافية	البيت	بحره	قائله	الصفحة
	وحلتْ سودا القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا	الطويل	الجعدي	229
	ثقال إذا زار النساء خريدة حصان فقد سادت إلى الغوانيا	الطويل	بلا نسبة	271

رابعاً- فهرس الأمثال

مرتبة حسب وجودها في البحث :

المثل	الصفحة
مُكْرَهٌ أَخَاكَ لا بَطَلٌ	151
بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به	151
عسى الغُوَيْر أَبْؤُسا	151
جاؤوا الجمَّاء الغَفِيرَ	152
جاؤوا قضَّهم بقضيضهم	152
أظنني مُرْتَجلاً، سُويّراً فرسخاً	183
أمّا العسل فأنا شراب	183

خامساً- فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم (ت220هـ)

1. الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: محمد أبو الفضل، الناشر: الهيئة المصرية العامَّة للكتب، ط1، 1394هـ/ 1974م.
2. الإجماع في أصول النحو، معن عبد القادر بشير، الناشر: دار الحكمة بيروت، لبنان، 2014.
3. الأحكام في أصول الأحكام، لابن حرم (ت456هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
4. أخبار النحويين البصريين، السيرافي (ت368هـ)، تح: طه محمد، ومحمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: البابي الحلبي، ط1، 1955م.
5. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أَبوحيَّان الأندلسيّ (ت745هـ)، تح: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998م.
6. إرتقاء السيادة في علم أصول النحو، الشيخ يحيى بن محمد بن أحمد الشاوي، (ت1069هـ)، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، الناشر: دار الأنبار، بغداد، ط1، 1411هـ/ 1990م.
7. أساس البلاغة، الزمخشريّ، (ت538هـ)، تح: محمد باسم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م.
8. أسرار العربية، أبو البركات بن الأنباريّ (ت577هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، الناشر: مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ط1، 1957م.
9. الأسس اللغويّة لعلم المصطلح اللغوي، محمود فهمي حجازي، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر، (د، ط)، (د، ت).
10. الأشباه والنظائر، السيوطي (ت911هـ)، تح: طه محمد الزُبيدي، ومحمد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1411هـ/ 1990م.
11. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، الناشر: مطبعة نهضة مصر، ط2، 1950م.

12. أصول الأحكام الشرعية، يوسف محمد محمود قاسم، الناشر: دار النهضة العربية، 1985م.
13. أصول التفكير النحويّ، أبو المكارم، الناشر: دار غريب للطبع والنشر، 2007م.
14. أصول النحو العربي، دراسة في فكر الأنباريّ، محمد سالم صالح، الناشر: دار السلام، القاهرة، ط1، 2006م.
15. أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، الناشر: دار العلوم العربية، ط1، 1407هـ/ 1987م.
16. الأصول في النحو، أبو بكر السرّاج (ت316هـ)، تحق: عبد الحسين فتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، بيروت لبنان، ط:3، 1988م.
17. الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب، تمام حسان، الناشر: عالم الكتب، مصر، ط1، 1420هـ/ 2000م.
18. الأعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي بركات الأنباريّ (ت577هـ)، تح: سعيد الأفغاني، الناشر: مطبعة الجامعة السورية دمشق، (د، ط)، 1377هـ/ 1957م.
19. الأعلام، خير الدين محمود الزركلي (ت1396هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، الناشر: دار العلم للملايين، ط: 15، 2002م.
20. الاقتراح في علم أصول النحو، السِّيوطي (ت911هـ)، تح: أحمد محمد قاسم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1967م.
21. أمالي ابن الشجري، الناشر: مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1992م.
22. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبي البركات الأنباريّ (ت577هـ). تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1، 1424هـ، 2003م.

23. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين المراديّ (ت588هـ)، تح: رائد صبري، الناشر: بيت الأفكار الدولية مكة، (د، ط)، (د، ت).
24. أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م.
25. إيضاح شواهد الايضاح، أبو عليّ القيس الحسن بن عبد الله (ت567هـ)، تح: محمد بن حمودة الدعجاني، الناشر: دار العرب، بيروت، ط1، 1987م.
26. البحث اللغويّ عند العرب أحمد مختار عمر، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط6، 1989م.
27. بحوث في اللغة والنحو والبلاغة، نبهان، الناشر: دار العلم، ط2، (د، ت).
28. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د، ط)، (د، ت).
29. البهجة المرضية في شرح الألفيّة، للسيوطي، تح: مصطفى الحسيني، الناشر: مكتبة المفيد، دمشق، ط4، 2004م.
30. تاج العروس، الزُبيدي (ت1205هـ)، وضع هوامشه: عبد المنعم خليل إبراهيم وآخرون، الناشر: دار مكتبة الحياة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م. بيروت، (د.ط).
31. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية، عبد الحليم البحار، الناشر: دار المعارف، ط3، 1443هـ/ 1983م.
32. تاريخ النحو العربيّ في المشرق والمغرب، محمد مختار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.
33. التذكرة والتبصرة، للصيرمي، (ت571هـ)، تح: عبد اللطيف الهيثم،، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982م.
34. التصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، الناشر: مطابع تونس، 1973م.

35. التّعريف بابن مالك، محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م.
36. التَّعليل الصوتي عند العرب في ضؤ علم الصوت الحديث، عادل نذير بيري الحساني، الناشر: ديوان الوقف السني، بغداد، ط1، 2009م.
37. التَّعليل النحويّ في الدرس اللغويّ القديم والحديث، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، الناشر: دار السيرة الأردن، ط1، 2007م.
38. تقرير الحكم النحويّ في مواضيع الخلاف النحويّ عند الأشمونيّ، يوسف أحمد علي النمراوي، الناشر: مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مج 79، ج 8، 2014م
39. تلخيص الشواهد، وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تح: عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986م.
40. توضيح المقاصد والمسالك، شرح ألفيّة ابن مالك، للمرادي (ت744هـ)، تحق: عبد الرحمن عليّ سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ/ 2008م.
41. الجمل في النحو، للزجاجي، تح: عليّ توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، دار الامل، ط1، 1984م.
42. جمهرة اللغة، ابن دريد الأزدي، تح: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، (د، ط)، 1346هـ.
43. الجنَى الداني في حروف المعاني، حسن المراديّ (ت749هـ)، تحق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1413هـ، 1992م.
44. حاشية الصبَّان على شرح الأشمونيّ، محمد بن عليّ الصبان (ت1206هـ)، تحق: محمد بن الجميل، الناشر: مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002م.

45. حجة القراءات، لابن زرعة (ت264هـ)، تحق: سعيد الأفغاني، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، ط5، 1418هـ/ 1997م.
46. الحجة في القراءات السبع لأبي عبد الله بن خالويه (ت370هـ)، تحق: أحمد فريد وجدي، الناشر: دار الكتب بيروت، (د، ط)، 1999م.
47. الحديث النبويّ، في النحو العربي، محمود فجال، الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط1، 1417هـ/ 1996م.
48. الحركات في اللغة العربية، دراسة في التسهيل الصوتي، زيد خليل، الناشر: عالم الكتب الحديث، ط1، 2004م.
49. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحق: محمد نبيل طريفي، وأميل بديع اليعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1998م.
50. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنَّي (ت392هـ)، تحق: محمد عليّ النجار، الناشر: عالم الكتب، بيروت، (د.ط) 1952م.
51. خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبوموسى، الناشر: مكتبة وهبة، ط4، 1416هـ/ 1996م.
52. دراسات في العربية وتاريخها، الشيخ محمد الخضر حسين، الناشر: المكتب الإسلامي، دمشق، ط1، 1975م.
53. دراسة البنية في ضوء اللسانيات، عبد المقصود محمد عبد المقصود، الناشر: الدار العربية للموسوعات، ط1، 2006م.
54. دروس التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: مكتبة دار الفتح، القاهرة، ط2، 1958م
55. دروس في المذاهب النحويّة، عبده الراجحي، الناشر: دار النهضة العربية، بيروت، 1980م.

56. دلائل الاعجاز، الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ⁽د، ط)، (د، ت).
57. ديوان أبي كبير الهذلي، تح: عبد المعز إبراهيم، الناشر: دار العلم للملايين، (د، ت)، (د، ط).
58. ديوان أبي نواس، تح: بهجت عبد الغفور الحديثي، الناشر: دار الكتاب الوطنية، أبو ظبي، ط1، 2010م.
59. ديوان الأخطل، تح: محمد المنسي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1414ه/ 1994م.
60. ديوان الأعشى، ميمون بن قيس البكري (ت629م)، تح: محمد محمد حسين، الناشر: بيروت لبنان، (د.ط)، 1979م.
61. ديوان التغلبي، تح: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الثقافة، بيروت، ط1، 1960م.
62. ديوان الشريف الرضي، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: مطبوعات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة التراث، (د، ط)، (د، ت).
63. ديوان الصبابة، أحمد بن يحيي التلمساني، المعروف بابن أبي حجلة، تح: زغلول سلام، الناشر: المطبعة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مصر، (د، ط)، 1425ه/2004م.
64. ديوان امرئ القيس، تح: مصطفى عبد الشافي، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 2004م.
65. ديوان النابغة، زياد بن معاوية (ت18ه)، تح: عباس عبدالستار، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 1996م.
66. ديوان جرير بن عطية الخطفي (733م)، تح: نعمان بن طه، الناشر: دائرة المعارف، مصر، ط:3، (د.ت).

67. ديوان رؤبة بن الحجاج (ت145هـ)، تح: طناحي عبد الباقي محمد، الناشر: مجمع اللغة العربية، الإدارة العامَّة للمعجمات وإحياء التراث، مصر، (د، ت)، (د، ط).
68. ديوان كثير عزة، إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة، بيروت، ط1، 1971م.
69. ديوان كعب بن زهير، تح: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة، بيروت، ط1، 1971م.
70. ديوان لبيد بن ربيعة، الناشر: دار صادر، بيروت.
71. رصف المباني في حروف المعاني، المالقي (ت702هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، ط3، 2003م.
72. السماع في كتاب سيبويه، فهد سالم خليل الراشد، الناشر: مجلة كلية الآداب، العدد16، 2010م
73. سنن أبي داوود، الحافظ أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني، تعليق: العلامة الشيخ محمد ناصر الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، المملكة العربية السعودية، (د، ط)، 1424هـ.
74. سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي، (د، ط / د، ت).
75. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1974م.
76. شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، الناشر: مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط2، 1958م.
77. شرح المكودي على ألفيّة ابن مالك، عبد الرحمن بن صالح بن علي، تح: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العصرية، ط3، 1999م.

78. شرح ابن الناظم، تحق: محمود سليم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ/ 2000م.
79. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تأليف بهاء الدِّين عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، تحق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط:2، 1405هـ، 1985م.
80. شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، أبو الحسن نور الدين الأشمونيّ (ت929هـ)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2014م.
81. شرح التسهيل، (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، جمال الدين بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2001م.
82. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (ت905هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/ 2000م.
83. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحق: أحمد السيد، الناشر: مطبعة الاستقامة، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط1، 1954م.
84. شرح الجمل، لابن الفخار أبو عبد الله محمد بن عليّ بن أحمد، (ت754هـ)، تحق: روعة محمد ناجي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط1، (د، ت).
85. شرح الرضي على الكافية، رضي الدِّين الأستراباذي (ت688هـ)، تح: حسن الخطفي، الناشر: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، الإسلامية، ط:2، 1996م.
86. شرح ألفيّة ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن صالح العثيمين (ت1421هـ)، الناشر: دار ابن الجوزي، (د، ط)، 2013م.

87. شرح الكافية الشافية، جمال الدِّين بن مالك الطائي (ت672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، المدينة المنورة، ط:1، (د.ت).
88. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام، تح: هادي نهر، الناشر: دار اليازوري، عمان، (د، ط)، 2007م.
89. شرح المفصل لابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء بن يعيش (ت643هـ)، وضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2001م.
90. شرح جمل الزجاجي، لابن عُصْفور، إشراف أميل يعقوب، النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
91. شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، تح: عليّ محمد، الناشر: عالم الكتب بيروت، ط1، 1985م.
92. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدِّين بن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، تح: الفاخوري، الناشر: دار الجبل بيروت، ط:1، 1988م.
93. شرح شواهد المغني، للسيوطي، تح: محمد محمود، الناشر: لجنة التراث العربي.
94. شرح قطر الندى ويل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، 1998م.
95. شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدِّين بن جماعة (ت733هـ)، تح: محمد محمد داوود، الناشر: دار المنار القاهرة، مصر، (د.ط)، 2000م.
96. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تح: أحمد حسن مهذلي، عليّ سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2008م.
97. شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن سعيد السِيرافي (ت385هـ)، تح: أحمد حسين وعلي سيد علي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1429هـ، 2008م.

98. شرح مختصر ابن الحاجب، لابن حزم خليل بن اسحاق الجندي المالكي، تح: أبو الفضل الدمياطي، الناشر: مركز التراث الثقافي المغربي، ط4، (د، ت).
99. شروح سقط الزند، لأبي العلاء المعريّ، تح: مصطفى السقا، إشراف طه حسين، الناشر: الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، 1406هـ/ 1986م.
100. الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، للفارسي، تح: محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1958م.
101. الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان، الناشر: جامعة بغداد، مطبعة الزهراء، (د، ط)، 1976م.
102. صحاح الجوهري، تح: أحمد حسن عبد الغفور، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
103. الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهر (ت393هـ)، تح: محمد زكريا يوسف، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط:4، 1990م.
104. صحيح البخاري، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1423هـ/ 2002م.
105. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، توزيع دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،
106. كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكريّ، تح: عليّ محمد البجاوي، الناشر: مكتبة البابي الحلبي، ط1، 1371هـ/ 1952م.
107. الضرورة الشعريّة في مفهوم ابن هشام الانصاري، ياسين عيسى، مجلة فكر وإبداع، ج 50، 2009م.
108. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار الجبل، بيروت، ط1، 1412هـ/ 1992م.

109. طبقات النحويين واللُّغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزُبيدي (ت379هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، الناشر: دار الكتب، مصر، ط:2، 1984م.
110. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الناشر: الدار المصرية، القاهرة، ط1، 1996م.
111. ظاهرة القياس في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، عبد الفتاح حسن علي، الناشر: دار الفكر، عمان، ط1، 1998م.
112. العلّة النحويّة، تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب، للإمام الشاطبيّ، الناشر: دار الزهراء الرياض، ط1، 2012م.
113. علل النحو، أبو الحسن بن عبد الله الوراق, (ت381هـ)، تح: محمود الدرويش، الناشر: دار مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1420هـ/ 1999م.
114. غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأَنطاكي (ت1100هـ)، تح، حسين صالح الدبوس وآخرين، الناشر: عالم الكتب الحديث، (د، ط)، (د، ت).
115. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، الناشر، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ط1، 1406هـ/ 1988م.
116. غاية النهاية، في طبقات القراء، لابن الجوزي (ت831هـ)، تح: المستشرق الألماني برجستراسر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006م.
117. الفصول الخمسون، لابن عبد المعطي (ت628هـ)، تح: محمود الطناحي، الناشر: البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1972م.
118. فقه اللغة وأسرار العربية، الأبي منصور الثعالبي، تح: ياسين الأيوبي، الناشر: المكتبة العصرية، بيوت، ط1، 1999م.

119. الفهرست، ابن النديم (ت438هـ)، تح: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت، ط2، 1997م.
120. فوات الوفيات، للكتبي، محمد شاكر بن أحمد (ت764هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار النهضة المصرية، ط1، 1951م.
121. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، الناشر: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط1، 1407هـ/ 1987م.
122. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، شرح حواشيه الشيخ: أبو الوفا المصري الشافعيّ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، (د، ط)، 1971م.
123. قراءة السبعة لابن مجاهد، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1980م.
124. كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، لابن الجزريّ (ت833هـ)، تح: مصطفى أحمد الفاسي، الناشر: مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1403هـ/ 1983م.
125. الكامل فِي اللغة والنحو والأدب، أبو العبّاس المبرّد، تح: أحمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997م.
126. كتاب البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروز أبادي (ت817هـ)، تح: محمد المصري، الناشر: مركز المخطوطات والتراث، الكويت.
127. كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، للسيد البنطليوسي، تح: سعيد عبد الكريم سعودي الناشر: دار الطباعة، بيروت (د، ط)، (د، ت).
128. الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
129. الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الجبل، بيروت، ط1، 1966م.

130. كشاف اصطلاحات الفنون، محمد التهانوبي الهندي، تح: رفيق العجم، علي دحروج، الناشر: مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
131. الكشّاف، جار الله الزمخشريّ (538هـ)، تح: خليل مأمون، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1430هـ/ 2009م.
132. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت1067هـ)، (د.تح)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1992م.
133. كشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها، للقيسي، تح: محيي الدين رمضان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1984م.
134. الكليات معجم المصطلحات، لأبي البقاء الكفوي (ت1094هـ)، تحق: عدنان درويش، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1419هـ/ 1998م.
135. لسان العرب، أَبي الفضل جمال الدِّين بن منظور (ت711هـ)، (د.تح)، الناشر: دار صادر، بيروت، ط:3، 1990م.
136. لمع الأدلة، ابن الأنباريّ (ت577هـ)، تح: أحمد عبد الباسط، الناشر: دار السلام للطباعة للنشر والتوزيع، ط1، (د، ت).
137. مبادئ في أصول النحو، علام مخلوف، الناشر: دار الامل للطباعة، الجزائر، (د، ط)، (د، ت).
138. مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى أبو العباس المعروف بثعلب (ت990هـ)، تح: عبد السلام هارون، الناشر: دار المعارف القاهرة، ط:2، (د.ت).
139. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جنّي (392هـ)، تح: عليّ النجدي, ود. عبدالحليم النجّار, وعبد الفتاح شلبي، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1966م.

140. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
141. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، الناشر: دار الرسالة، الكويت، (د، ط)، 1984م.
142. مختصر شروح ابن عقيل، تح: عادل نويهض، الناشر: عالم الكتب للطباعة للنشر والتوزيع، ط1، 1985م.
143. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه (ت370هـ)، تح: برجستراسر، الناشر، مكتبة المتنبي، القاهرة، ط1، (د، ت).
144. المدارس النحويّة، شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط7، (د، ت).
145. المدرسة النحويّة في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق، ط1، 1400هـ/ 1980م.
146. مراتب النحويين، لعبد الواحد حلبي (ت351هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة مصر، (د، ط)، 1987م.
147. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبي شامة المقدسي، تح: ابراهيم شمي الدسن، الناشر: دار صادر، لبنان، 2009م.
148. المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تح: شريف عبد الكريم النجار، الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع، (د، ط)، 2004م.
149. مصابيح المعاني في حروف المعاني، للإمام محمد بن عليّ بن عبد الله بن إبراهيم الموزعي، تح: عائض العمري، الناشر: المطبعة الأميرية، القاهرة، (د،ط)، (د، ت).
150. المصباح المنير، للفيومي، الناشر: لمكتبة العلمية، بيروت، 2013م.

151. المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، (دراسة تمهيدية نحو وضع معجم صوتي ثنائي في اللغة)، الناشر: مجلة اللسان العربي، العدد (6)، المملكة المغربية، 1983م.
152. المصنف من الكلام على مغني ابن هشام، حاشية الشمني (ت872هـ)، تح: محمد السيد عثمان، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، (د، ط)، 1887م.
153. معاني الحروف، للرماني (ت384هـ)، تح: عبد الفتاح شلبي، الناشر: دار الشروق، جدة، ط1، 1981م.
154. معاني القرآن، أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفرّاء (207هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد عليّ النجار، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط:2، 1980م.
155. معاني القرآن، للزجاج (ت311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب بيروت، ط1، 1988م.
156. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي (ت626هـ)، تح: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1414هـ، 1993م.
157. معجم التعريفات، الجرجاني (ت816هـ)، تح: محمد صديق المنشاوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ/ 1983م.
158. معجم المصطلحات النحويّة والصرفية، محمد سمير نجيب البلدي، الناشر: مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط1، 1405هـ/ 1985م.
159. معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية)، عمر رضا كحالة، الناشر، مؤسسة الرسالة، ط1، (د، ت).

160. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية فِي القاهرة، الناشر: الهيئة العامَّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط2، 1973م.
161. معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، تح: محمد التونجي، الناشر: دار الجبل، بيروت، ط1، 1957م.
162. مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدِّين بن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الطلائع بيروت، (د.ط)، 2005م.
163. مفتاح الإعراب، للمحلي أمين الدين (ت673هـ)، تح: محمد شايب شريف، الناشر: دار ابن حزم. (د، ط)، (د، ت).
164. المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني (ت502هـ)، تح: مركز الدراسات والبحوث، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، (د، ط)، (د، ت).
165. المفصَّل فِي صَنْعَةِ الإعراب، الزمخشريّ (ت538هـ)، تح: عليّ أبو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال بيروت، ط:1، 1993م.
166. المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، للعيني (ت855هـ)، تح: عليّ محمد فاخر، الناشر: دار السلام، القاهرة، ط1، 2010م.
167. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، بيروت، (د، ط)، 1979م.
168. المقتضب، للمبرد (ت585هـ)، تح: محمد عبد الخالق عُضيمة، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف المصرية، ط1، 1994م.
169. المقرَّب، عليّ بن مؤمن المعروف بابن عُصْفور (ت669هـ)، أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الناشر مطبعة العاني بغداد، ط:1، 1982م.

170. المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني (ت471هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، الناشر: دار الرشيد، العراق، (د، ط)، 1982م.
171. منطق أرسطو، تح: عبد الرحمن بدوي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980م.
172. المنطق الصوري، التصديقات والتصورات، يوسف محمود، الناشر: دار الحكمة، الدوحة، ط1، 1994م.
173. المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
174. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، للأمدي (ت370هـ)، تح: أحمد صقر، الناشر: دار المعارف، مكتبة الخانجي، ط4، 1994م.
175. الموازنة منهجاً نقدياً قديماً وحديثاً، اسماعيل حمادي، الناشر: مطبعة ابن رشد للطباعة والنشر، بغداد، 1989م.
176. الموطأ، لابن مالك تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1406هـ/ 1994م.
177. النحو العربيّ نشأته وتطوره. مدارسه، رجاله صلاح راوي، الناشر: دار غريب، القاهرة، (د، ط)، (د، ت).
178. النحو العربي، العلّة النحويّة، نشأتها وتطورها، مازن مبارك، الناشر: دار الفكر، ط2، 1981.
179. النحو الوافي، عباس حسن (1398هـ)، الناشر: دار المعارف القاهرة، ط3، 1976م.
180. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي، الناشر: دار المعارف، (د، ت)، 2006م.
181. النشر في القراءات العشر، لابن الجزريّ، أشرف على تصحيحه ومراجعته، عليّ محمد الضباع، الناشر: دار الكتاب العربيّ بيروت.

182. نظرة في النحو (أصوله ونظامه)، د. أسامة طه الرفاعي، بحث مجلة آداب المستنصرية، العدد21، 1991م.
183. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس، الناشر: دار الشروق، عمان، ط1، 2001م.
184. النظرية النقديّة عند العرب، حتى نهاية القرن الرَّابع الهجري، هند حسين طه، الناشر: دار الرشيد، بغداد، ط1، 1981م.
185. نفح الطيب من الأندلس، الرطيب الغربي التلمساني، (ت1041هـ)، تح: البقاعي، ط1، 1406هـ/ 1986م.
186. النهاية في غريب الحديث، لابن الجزريّ (ت606هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة الإسلامية، (د، ط)، (د، ت).
187. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدِّين السَّيوطي (911هـ)، تح: عبد السلام هارون، وعبد العالم سالم مكرم، الناشر: عالم الكتب القاهرة، مصر، (د.ط)، 2001م.
188. الوسيط، في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم الأسعد، الناشر: دار الشرق الرياض، ط1، (د، ت).

سادساً- فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء.	ب
المقدمة.	ج
تمهيد.	1
أولاً- الموازنة (قراءة في الاصطلاح وتقنيات الموازنة).	2
ثانياً- مفهوم الشروح النحويّة وأهميتها.	6
ثالثاً- ترجمة ابن مالك والتّعريف بألفيته.	8
رابعاً- ابن هشام وكتابه: (أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك).	11
خامساً- الأشمونيّ وشرحه لألفية ابن مالك.	12
الفصل الأوَّل **الأُصول النحويّة، لابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما لألفية ابن مالك، (دراسة موازنة).**	15
المبحث الأوَّل **السَّماع بين ابن هشام والأشمونيّ**	16
أولاً- مفهوم السّماع في اللغة والاصطلاح.	17
- مفهوم السَّماع في اللغة.	17
- مفهوم السَّماع في الاصطلاح.	19
ثانياً- أصول السّماع بين هشام والأشمونيّ.	21
ثالثاً- مظاهر السّماع بين هشام والأشمونيّ.	23
1. القرآن الكريم.	23

الموضوع	الصفحة
2. الحديث الشريف.	27
3. كلام العرب.	30
المبحث الثّاني- القياس	35
أولاً- مفهوم القياس لغة واصطلاحاً.	36
ثانياً- أركان القياس.	37
ثالثاً- مسائل قياس العلّة في شرح ابن هشام لألفية ابن مالك في كتابه أوضح المسالك.	38
1- القياس بعلّة التشاكل في المحلّ (تابع معمول اسم الفاعل حمل اسم الفاعل على لفظ متبوعه أنموذجاً).	38
2- القياس بعلّة تشاكل المتجاورين في الحركة (الحمل على الجوار).	41
3- القياس بعلّة تشاكل الجمل في باب (الاشتغال).	41
4- القياس بعلّة تابع المنادى.	42
رابعاً- مسائل قياس العلّة في شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك.	45
1- قياس الفرع على الأصل في الجروف (قياس خلا وعدا وحاشا على إلاَّ أنموذجاً).	45
2- قياس الأصل على الفرع (حمل المصدر على الفعل أنموذجاً).	46
3- القياس بعلّة التقارض بين اسم وحرف وبين فعل وحرف.	47
أ- قياس العلّة بالتقارض بين (إلاَّ وغير).	48
ب - قياس العلّة بالتقارض بين فعل وحرف (عسى، ولعلّ) أنموذجاً.	50
خامساً- قياس الشبه في شرح ابن هشام لألفية ابن مالك في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك).	51
1- قياس الشبه لاسماء الزمان على (إذ أو إذا).	51

الموضوع	الصفحة
2- قياس الشبه لاسم الفاعل على الفعل المضارع.	53
3- قياس الشبه لـ (ربَّ) على (كم) الخبرية.	55
سادساً- قياس الشبه في شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك.	57
1- قياس شبه حاشا الفعلية على الفعل استثنى في المعنى.	57
2- قياس شبه لفعل التعجب أفعل على فعل الأمر.	59
3- قياس شبه لنائب الفاعل المجرور بحرف جرّ أصلي على الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد.	60
المبحث الثّالث **التَّعليل عند ابن هشام والأشمونيّ**	62
أولاً- مفهوم العلّة والتعليل في اللغة وفي اصطلاح النحاة.	63
1- العلّة والتَّعليل في اللغة.	63
2- العلّة والتَّعليل في اصطلاح النحاة.	63
ثانياً- صور التَّعليل بين شرحي ابن هشام والأشمونيّ لألفية ابن مالك.	66
1- من صور التَّعليل عند ابن هشام.	66
أ- التَّعليل بعلّة قياس الأسماء المشتقة في الأفعال.	66
ب- التَّعليل بعلّة المشاكلة.	68
ج- التَّعليل عند ابن هشام بعلّة الحذف.	79
2- صور التَّعليل عند الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك.	83
أ. التَّعليل بعلّة الحذف.	83
ب.التَّعليل بعلّة خوف اللبس.	86

الموضوع	الصفحة
ج. التَّعليل بعلّة الرجوع إلى المعنى: (فاعل نعم وبئس المقترن بأل أنموذجاً).	89
المبحث الرَّابع- الإجماع	91
أولاً: مفهوم الإجماع في اللغة والاصطلاح.	92
1-مفهوم الإجماع في اللغة.	92
2-الإجماع في اصطلاح النحاة.	93
ثانياً: مسائل الإجماع بين شرحي ابن هشام والأشمونيّ.	94
1- مسائل الإجماع التي اتفق عليها الشارحان.	95
أ. جواز تقديم خبر (كان) وأخواتها إلاَّ خبر دام.	95
ب.امتناع حذف أحد مفعولي (ظنَّ) وأخواتها بالإجماع.	96
ج. الإجماع على جواز قصر الممدود للضرورة.	96
د. الإجماع على التصغير من غير المتمكن في أربعة.	98
هـ.الأسماء الستة (إذا استعمل الهنُ غير مضاف).	98
و. المثنى (تثبت الألف في كلا وكلتا إذا اضيفتا إلى الظاهر.	99
ز. خبر (ما) المشبهة بـ (ليس).	100
ح. أفعال المقاربة (السين وعسى) تفتح إذا لم تتصل بتاء الضمير ونونيه.	101
ط. لا يجوز حذف خبر (لا) النافية للجنس إذا لم يدلّ عليه دليل.	102
ي.الكلام وما يتألف منه (أقل ما يتكون الكلام من جزأين).	103
ك. المعرب والمبني.	105
2- مسائل الإجماع التي انفرد بها ابن هشام في كتابه أوضح المسالك.	105

الموضوع	الصفحة
أ. شروطه موصولية (ذا) .	106
ب.في باب (كان) وأخواتها.	106
ج. في باب (ظنَّ) وأخواتها.	107
د. في باب النائب عن الفاعل.	107
هـ. في باب التنازع.	108
و. في باب المصادر.	109
ز. في باب العوامل.	109
ح. استخدام (حسب) بمعنى (كافٍ) وبمعنى الاسم.	110
ط. إعمال اسم الفاعل.	111
ي. باب التعجب.	111
ك. باب التوكيد.	111
3- مسائل الإجماع التي انفرد بها الأشمونيّ.	112
أ. الحروف.	112
ب.الدلالة على الطلب.	113
ج. المعرب والمبني، القول ببناء الاسم بالشبه الوضعي اتفاقاً.	114
د. الإعراب والبناء.	116
هـ. تقدم النكرة على المعرفة.	117
و. سبب اختصاص ضمير الرفع بالتقدير	118
ز. رفع الضمير بالوصف.	118
ح. وجوب تأخير الخبر المقرون بالفاء اتفاقاً.	119
ط. جواز توسط الخبر.	119

الموضوع	الصفحة
ي. التنازع في العمل.	120
ك. الممنوع من الصرف، حكم (أفعل) إذا كان اسماً بالإجماع.	120
ل. حكم المنادى العلم إذا كان موصوفاً بـ (ابن).	121
أهم نتائج الفصل الأوَّل.	122
الفصل الثّاني **مصادر النقل عند ابن هشام والأشمونيّ والموازنة مع غيرهما من شرّاح الألفيّة**	124
المبحث الأوَّل- مصادر شرح ابن هشام ومظاهر النقل عنده في شرحه للألفية.	125
أولاً- ألفيّة ابن مالك.	126
ثانياً- القرآن الكريم وقراءاته.	130
ثالثاً- الحديث الشريف.	138
رابعاً- الشعر العربي.	143
خامساً- مصادر الشروح التعليمية.	148
سادساً- بعض مصادر الأدب واللغة.	150
سابعاً- الأقوال والأمثال.	151
المبحث الثّاني **مصادر شرح الأشمونيّ ومظاهر النقل عنده في شرحه للألفية**	153
أولاً- الألفيّة.	154
ثانياً- القرآن الكريم وقراءاته.	158
ثالثاً- الحديث الشريف.	163

الموضوع	الصفحة
رابعاً- الشعر العربي.	170
خامساً- بعض مصادر الشروح التعليمية .	175
سادساً- النثر.	183
المبحث الثَّالث **موازنة بين مصادر الشارحين**	184
أَوَّلاً- مصادر الشروح التعليمية .	186
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك.	189
ثانياً- مصادر الشروح الموسوعية.	191
ثالثاً- مصادر الاحتجاج بين ابن هشام والأشمونيّ .	192
1-القرآن الكريم .	194
2-الحديث الشريف .	197
3-كلام العرب من شعر ونثر	199
الفصل الثَّالث **منهج الشارحين ومصطلحاتهما اللغويّة في تناول مسائل الألفيّة**	205
المبحث الأوَّل **منهج ابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما للألفية**	206
أولا- منهج ابن هشام في شرحه لألفية ابن مالك.	208
ثانياً- الخصائص المنهجية التي ميزت ابن هشام في شرحه للألفية .	210
ثالثاً-منهج الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك.	224
رابعاً- الخصائص المنهجية التي ميزت الأشمونيّ في شرحه للألفية.	228
خامساً- مواضع الاختلاف بين منهجي ابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما للألفية.	239

الموضوع	الصفحة
المبحث الثّاني **المصطلح اللغويّ بين ابن هشام والأشمونيّ في شرحيهما لألفيّة ابن مالك**	**241**
أولاً- المصطلح اللغويّ عند ابن هشام في شرحه لألفيّة ابن مالك.	243
أ- مصادر مصطلحاته.	244
ب- عناية ابن هشام بالتعريفات الاصطلاحية للمصطلحات النحويّة.	245
ج- منهج ابن هشام في استعمال المصطلحات النقدية .	248
ثانياً- المصطلح اللغويّ عند الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك.	251
1- المصطلح الصرفي.	251
2- المصطلح النحويّ.	256
الفصل الرَّابع **دراسة نقديّة لمنهج الشارحين في تناول مسائل ألفيّة ابن مالك.**	260
المبحث الأوَّل- منهج ابن هشام في شرحه لألفية ابن مالك في ميزان النقد.	261
أولاً- مزايا منهج ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك).	265
أ- تنوع أصول النحو العربيّ التي اعتمد عليها ابن هشام في الشرح.	265
• الاهتمام بالقرآن.	265
• الاهتمام بالشعر العربي.	266
• الاهتمام بالحديث الشريف.	267
ب- استخدام الاسلوب الحجاجي قي مناقشة آراء ابن مالك.	268
ج- استخدام الأحكام المعيارية في توظيف الشواهد النحويّة.	268
ثانياً - مآخذ اللغويين على ابن هشام.	271

الموضوع	الصفحة
1- الإعتراض على التوجيه.	271
2 - الإعتراض لعدم الوقوف على الفرق بين معنيين وضعاً لحرف من الحروف.	272
المبحث الثّاني **منهج الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك في ميزان النقد.**	275
أولاً- مزايا منهج الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك.	277
1-تقرير الحكم النحويّ في مواضع الخلاف النحويّ.	277
2-اعتماد منهجه على التوصيف النحويّ القائم على أمن اللبس.	280
3-استخدام التحليل الصوتي في شرح المسائل النحويّة (المماثلة أَنموذجا).	281
4-التوجه النقديّ النحويّ في شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك.	282
ثانياً- المآخذ على منهج كتاب الأشمونيّ في شرحه على ألفيّة ابن مالك.	283
الخاتمة	284
الفهارس العامَّة.	288
أَوَّلاً- فهرس الآيات القرآنية.	289
ثانياً- فهرس الأحاديث النبويّة.	296
ثالثاً- فهرس الأبيات الشعريّة.	299
رابعاً- فهرس الأمثال .	305
خامساً- فهرس المصار والمراجع.	306
سادساً- فهرس المحتويات.	324